نظريات
علم الإجرام

عبد الجبار عريم
LL. B., D. cr. s
استاذ علم الاجرام
جامعة بغداد

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

الطبعة السادسة
١٩٧٣

مطبعة المعارف ـ بغداد

تصدير الطبعة الاولى

كنت أفكر منذ زمن طويل بوضع كتاب يجمع شتات النظريات العلمية التي تصدت للبحث في أسباب الاجرام ، ومعرفة علل السلوك الاجرامي حسب تسلسل ظهورها التاريخي ، وحسب تطورها العلمي ، من آراء فردية الى نظريات عامة تقترب نحو المستوى العلمي بصورة تدريجية كلما تقدمت الدراسات العلمية ونضجت أساليب البحث العلمي .

ولكنني سرعان ما أدركت صعوبة العمل الذي أنا مقدم عليه . وذلك لأن المراجع في هذا الموضوع لم تكن متيسرة بشكل يساعد الباحث على تذليل الصعوبات التي تعترض سبيله ، لأن كتابا عاما جامعا يبحث في النظريات الاجرامية لم يتيسر بعد بهذا المعنى . ولكنك تجد النظريات مدونة في كتب مختلفة لباحثين كثيرين حسب تاريخ ظهورها وأهميتها في تطوير علم الاجرام. وقد انقسم العلماء الى فريقين فريق يجد البحث في أسباب الاجرام بالنظر لأهميتها في معرفة العوامل التي تكمن وراء ظواهر السلوك الاجرامي ، وفريق آخر يرى أن في البحث عن الأسباب عبث لا يؤدي الى نتيجة مقبولة في مكافحة الاجرام ، ويرى هذا الفريق ضرورة التفتيش عن الوسائل العملية التي من شأنها ضبط الاجرام وعلاج المجرمين .

ورغم تظافر جهود العلماء واتساع نطاق دائرة الابحاث العلمية في ميدان الظواهر الاجرامية بصورة خاصة ، وسعة الابحاث العلمية في علم الاجتماع بصورة عامة فان المعلومات المتيسرة لدينا عن أسباب السلوك الاجرامي لا تزال في دور التجريب ، لم ترق بعد الى مستوى الاثبات العلمي . ورغم ذلك فان طرق العلاج في السجون والاصلاحيات وفي المؤسسات المختلفة التي تقوم أو تشرف على علاج المجرمين تستخدم هذه

المعلومات في مناهج العلاج والتدريب اذ أنها هي المعلومات الوحيدة المتيسرة في الحال الحاضر •

وقد بدأ علم الاجرام بمعناه العلمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم استمر يتطور بشكل سريع مكونا نظريات وآراء ومجالات للتطبيق لاتزال جميعها في دور التطور والتكوين • ويكاد يكون علم الاجرام هو تاريخ نظرياتـــه •

ولكن البحث في النظريات التي تستهدف تعليل ظواهر السلوك الاجرامي ومعرفة أسبابها قد خفت درجة الاهتمام بها في الحال الحاضر خاصة في أمريكا حيث اتجه البحث العلمي تقريباً بأكمله نحو ناحية علاج المجرمين واصلاحهم بصرف النظر عن الاسباب العامة الكامنة في المجتمع نفسه والتي تحتوي بذور الاجرام • فأصبح الفرد المجرم هو هدف الاصلاح والتقويم ، أما البحث عن الاسباب في نطاقها الواسع في تنظيم المجتمع نفسه والعلل التي تكمن فيه فقد أهمل البحث فيها الى درجة كبيرة ، أذ أن الرأي السائد هو أن المجتمع طبيعي ، وانما العلة قائمة في الافراد المجرمين الذين لم يستطيعوا تكييف سلوكهم حسب النظام الاجتماعي وقواعده •

ان اهمال البحث في اسس تكوين المجتمع وقواعد تنظيمه حجب الحقائق العلمية عن الباحثين في محاولاتهم لمعرفة أسباب السلوك الاجرامي والظواهر الاجرامية باعتبارها عرضا من الاعراض المرضية الاجتماعية التي تشير الى وجود خلل في طبيعة التنظيم الاجتماعي نفسه • وما الافراد المجرمون في واقع الامر الا نتيجة لسوء تنظيم المجتمع الذي يعيشون فيه •

وقد نشط البحث في النظريات التي تفتش عن أسباب السلوك الاجرامي وعوامل تكوينه طوال النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، فتكونت مدارس عديدة ، تفرعت منها نظريات وآراء مختلفة يمثل كل منها تياراً فكريا خاصا ، وهذه المدارس المختلفة استندت كل منها على أساس نظري

يؤلف اطار الارتكاز الذي تستند عليه في تفسير طبيعة السلوك الاجرامي وعوامل تكوينه ، وأساليب نشوئه •

وقد اختلفت هذه المدارس تبعا لاختلافها في اطار الارتكاز الذي تستند عليه •

فقسم من هذه النظريات استندت الى العوامل الوراثية الفيزيولوجية في تفسير السلوك الاجرامي ، كالمدرسة الانثروبولوجية الايطالية ، رغم ان بعضا من نظريات هذه المدرسة قد أشركت العوامل الاجتماعية مع العوامل الفزيولوجية في تفسير السلوك الاجرامي ، الا أن أساس ارتكازها كان على العوامل الوراثية أصلا •

وقسم آخر من هذهالنظريات قدكونت المدرسة البايولوجية التي ترتكز على العوامل البايولوجية في تفسير السلوك الاجرامي ، وقد سادت هذه النظرية في بداية القرن العشرين نتيجة لتقدم الدراسات في علم الغدد وتأثير هذه الغدد على انفعالات الشخصية وتأثير كيمياء الجسم على توازن القوى العصبية والنفسية والفيزيولوجية في الانسان ، وعلاقة الاضطرابات التي تصيب هذه الغدد في السلوك الاجرامي •

ثم اتجهت نظريات اخرى تفسر السلوك الاجرامي في العوامل العقلية أى أنها ترجع أسباب الاجرام الى ضعف القوى العقلية في الانسان ، نتيجة مرض أو اختلال أو اضطراب في الجهاز العقلي أو العصبي أو أى عطب يصيب جسم الانسان فيؤثر في قواه العقلية •

ونظريات اخرى كونت المدرسة النفسية التى ترجع أسباب الاجرام الى اضطراب في الجهاز النفسي أو نتيجة اختلال أو انحراف في غرائزه المختلفة • وهذه النظريات الاخيرة كونت المدرسة النفسية التي نشأ عليها علم النفس الجنائي •

وحينما في الدراسات الاجتماعية وخصوصا ظهور علم الاجتماع في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، بدأ تفكير العلماء يتجه نحو دراسة المشاكل الاجتماعية ومن جملتها الجريمة ، فأثبت الباحثون وعلى رأسهم (كوتليت) عالم الاحصاء المشهور بأن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية وأن أسبابها قائمة في المجتمع نفسه .

ومنذ ذلك الحين بدأت الدراسات في العلوم الاجتماعية تتطور بصورة سريعة وعلى الاخص في النظريات الاجتماعية التي تبحث في أصل وجود المجتمع وعلاقة الفرد فيه ، وتأثير المجتمع على شخصية الافراد الناشئين فيه ، فأدى ذلك الى ظهور نظريات تبحث في الشخصية الانسانية وعوامل تكوينها، وبتقدم طرائق البحث العملي تمخضت الابحاث العلمية عن بعض الحقائق التى تخص عوامل تكوين شخصية الانسان والمظاهر المختلفة التي تبدو في سلوكه وأخلاقه وتصرفاته ومن جملة هذه الحقائق ، أن النظام الاجتماعي والحضاري الذى يسود مجتمعا من المجتمعات ينعكس في تصرفات الافراد وسلوكهم . كما أن ظهور المذهب الاشتراكي الذى بدأ يتطور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي أسسه كارل ماركس قد وجه النقد الى النظام الرأسمالي الذى يعتبر مسؤولا الى درجة كبيرة عن جميع العلل الاجتماعية ، ومن جملتها الجريمة والسلوك الاجرامي .

وكان نتيجة كل ذلك أن الابحاث العلمية في تفسير السلوك الاجرامي بدأت تتحول تدريجيا من التأكيد على العوامل الوراثية الى اعتبار أهمية العوامل الاجتماعية أكبر وأشد تأثيرا في تكوين الظواهر الاجرامية والسلوك الاجرامي .

فنشأت بذلك نظريات اجتماعية كان أبرزها النظرية الاقتصادية أو مذهب الجبر الاقتصادى الذى ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد بعض العلماء الايطاليين والهولنديين وعلى رأسهم عالم الاجرام

الهولندى المشهور (بونجيه Bonger) ، (وتوراتي الايطالي) وكان من أنصار هذا الرأي (كارول رايت في أمريكا) في نهاية القرن التاسع عشر .

وبينما كانت آراء الباحثين في الجريمة والمجرم في النصف الاول من القرن التاسع عشر تصطبغ بالصبغة السايكولوجية أو العوامل العقلية من ناحية تفسير أسباب السلوك الاجرامي ، بمختلف مظاهره . نجد أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد مدارس تتكون من نظريات مختلفة تحاول تفسير الاسباب والعوامل المؤدية الى السلوك الاجرامي .

ففي الفترة التي تلت سنة ١٨٧٦ حينما نشر لومبروزو الطبيب العقلي الايطالي ومؤسس علم الاجرام الحديث نظريته في تفسير السلوك الاجرامي على أساس العوامل الانثروبولوجية والفيزيولوجية كانت هناك مدرسة أخرى يقودها العلماء الافرنسيون وهي ، مدرسة العوامل الاجتماعية التي ترجع أسباب الجريمة الى العوامل الاجتماعية القائمة في المجتمع نفسه وفي النظم التي تقوم عليها مؤسساته الاجتماعية . وكان على رأس هؤلاء العالم الافرنسي الشهير (لاكاسان استاذ الطب العدلي في جامعة ليون) .

وقد طال الجدل بين أصحاب المدرسة الانثروبولوجية والمدرسة الاجتماعية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد أعقب ذلك تطورات أساسية في ميدان القانون الجنائي ، وأساليب العقاب ، وطرق التحقيق والمحاكمة . كما أن ذلك أثر أيضا في تغيير نظم السجون وادخال اصلاحات جذرية في أساليب معاملة المجرمين .

وقد استمرت الابحاث في نطاق الجريمة والسلوك الاجرامي تتطور ضمن تيارين أساسيين أحدهما يجعل أساس البحث والتفتيش عن أسباب الاجرام في العوامل الوراثية ، والآخر يناقضه ويقف في الطرف المعاكس فينكر أية أهمية للعوامل الوراثية ، ويجعل أساس البحث في الجريمة

والسلوك الاجرامي هو البيئة الاجتماعية بكافة عواملها وظروفها وأسس تنظيمها •

وقد كونت هذه المدارس نظريات مختلفة في تعليل الظواهر الاجرامية وأسباب السلوك الاجرامي كما سنرى •

وفي نهاية القرن التاسع عشر نجد ثلاثة مدارس أساسية تقوم على نظريات مختلفة تفسر الظواهر الاجرامية وأسباب السلوك الاجرامي كل حسب طريقتها وأسلوبها في البحث •

فقد ظهر لأول مرة المدرسة الانثروبولوجية الايطالية ثم عاصرتها المدرسة الافرنسية الاجتماعية ثم المدرسة البايولوجية الاجتماعية التي نشأت على يد بعض العلماء الايطاليين وعلى رأسهم فيرى وكاروفلو وهذا الاخير أعار أهمية للعوامل السايكولوجية •

وعندما قارب القرن التاسع عشر على الانتهاء ، وفي أوائل القرن العشرين ظهرت المدرسة النفسية بعد ظهور علم النفس الحديث الذي أسسه (فرويد) العالم النمساوي الشهير ، فأصبحت الظواهر الاجرامية تفسر على أساس أن السلوك الاجرامي هو نتيجة عقدة نفسية قابعة في أعماق نفس الانسان ، وبينما استمرت أبحاث العلماء الاوربيين تفتش عن عوامل وأسباب الاجرام في العوامل الفردية في شخص الانسان كالعوامل الانثروبولوجية أو العوامل النفسية أو العوامل العقلية أو البايولوجية • نجد أن اتجاها جديدا يقوده علماء الاجتماع الامريكان في أوائل القرن العشرين وهو تيار جديد يؤكد على البيئة الاجتماعية في تعليل الظواهر الاجرامية والسلوك الاجرامي • وكان ذلك نتيجة لتطور الدراسات في علم الاجتماع وتقدم أساليب وطرائق البحث العلمي ، اذ قد بدا للباحثين بأن البيئة الاجتماعية مسؤولة الى حد كبير عن تهيئة العوامل والظواهر الملائمة لنشوء وتطور السلوك الاجرامي ، والظواهر الاجتماعية الباثولوجية المختلفة •

وحيثما تقدمت الدراسات العلمية في الابحاث الاجتماعية المختلفة بتطور وتقدم الطرق الاحصائية واستخدامها في الابحاث الاجتماعية ظهرت بعض الحقائق الاجتماعية التي تثبت وجود علاقة سببية بين بعض الظروف والعوامل الاجتماعية والسلوك الاجرامي • فقد أثبتت الاحصائيات في بعض الابحاث العلمية وجود تلازم ما بين الاجرام والازمات الاقتصادية ، كما أن بعض الابحاث أظهرت وجود علاقة ما بين بعض العلل الاجتماعية والاجرام كالبطالة ، وهبوط المستوى الثقافي ، أو سوء التنظيم الاجتماعي أو فقدان شروط الصحة اللازمة لمحلات السكن ، أو وجود تصادم أو نزاع حضاري بين مجموعتين من قيم حضارية واجتماعية يتواجدان في منطقة اجتماعية واحدة ، أو اهمال تربية الاطفال وضعف الروابط العائلية •

كل هذه الحقائق التي كشفت عنها الابحاث العلمية القائمة على الاحصاء مهدت السبيل لظهور المدرسة الاجتماعية أو المدرسة الامريكية (The Enviornmental School) وهذه المدرسة في الواقع قادها علماء الاجتماع الامريكان ، لأن الدراسات الامريكية منذ بدايتها في مطلع القرن العشرين قد اتجهت الى اعتبار الظواهر الاجرامية ظواهر اجتماعية ، وان التفتيش عن أسبابها يجب أن يبحث عنه في العوامل والظروف الاجتماعية لا العوامل الوراثية والفيزيولوجية •

ورغم أن للعلماء الامريكان دراسات في الناحية البايولوجية والناحية الفيزيولوجية كدراسات (شلاب وسمث في البايولوجي) ودراسات (وليم شلدن) في الفيزيولوجي و (هنري كودراد) في العوامل العقلية ، وكذلك دراسات (وليم هيلي وبرونر) التي اهتمت في الناحية العقلية والسايكولوجية ، الا أنه على العموم فان الدراسات الاجتماعية هي السائدة في مجموعة الابحاث العلمية في علم الاجرام وفي نظرياته في الدراسات الامريكية •

وقد بدأ علم الاجرام لأول مرة في أمريكا يدرس في أقسام علم الاجتماع في مطلع القرن العشرين • بينما دراسة علم الاجرام في أوربا لا تزال تدرس في معاهد ملحقة في كليات الحقوق في كثير من الجامعات الاوربية •

وبعد أن استعرضنا بصورة عامة الاتجاهات المختلفة في التفتيش عن أسباب الاجرام وعوامله ، وأشرنا الى تطور الدراسات في علم الاجرام والنظريات المختلفة التي استندت عليها المدارس المختلفة في تفسير الظواهر الاجرامية ، يجدر بنا أن نعرض للقارىء أهمية دراسة النظريات العلمية لأي موضوع من المواضيع سواء في دائرة العلوم الطبيعية أم في دائرة العلوم الاجتماعية •

وسنقصر بحثنا على أهمية دراسة النظريات العلمية في علم الاجتماع بصورة عامة وعلم الاجرام بصورة خاصة والذي هو في الواقع فرع من العلوم الجنائية التي ترجع في أغلب جوانبها الى دائرة علم الاجتماع بصورة مباشرة أو الى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بصورة عامة •

ان دراسة النظريات لأي علم من العلوم تعتبر ضرورة من الضرورات العلمية التي تهيء طلاب ذلك العلم لتفهم المجالات الحقيقية التي يتكون منها ذلك العلم ، وبذلك تتجه جهود الباحثين نحو تلك النواحي لبحثها وتمحيصها بالطرق العلمية ، وفي ذلك اقتصاد بالوقت والمال • وبالوقت نفسه تغني الباحثين عن عبث الجهود التي تبذل بلا طائل في البحث في المجالات التي لا يقدم فيها البحث أية معلومات لها صلة بالعلم الموضوع البحث •

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان دراسة النظريات التي تضافرت في تكوين أي علم من العلوم تقدم فائدة عظمى لطلاب ذلك العلم لتكوين (الحس أو الشعور الحرفي) أو ما يسمى (Professional sense) الذي يمكن طالب ذلك العلم والاخصائي فيه من تفهم ظواهر المشاكل التي

تكتنف جوانب ذلك العلم المختلفة ، ويهديه الى معرفة أسبابها وعللها ، كما أنه يمكنه من توجيه جهوده وحصرها في نقاط معينة يجد فيها ما يفتش عنه أو يحاول كشفه أو الوصول اليه ، أو اثباته أو نفيه عندما تعرض عليه المشاكل أو يطلب اليه بحثها وتحقيقها •

ان العلاقة المعقدة بين الحقائق العلمية (Facts) وبين النظريات (Theory) تعتبر من المبادىء الاساسية في العلم الحديث وان عدم فهم هذه العلاقة بين الحقائق والنظريات يحجب الحقائق العلمية عن انظار الباحثين • والظرية العلمية في حقيقة أمرها ما هي الا وسيلة من وسائل العلم ، ذلك لأنها :

(١) تحدد الاتجاه الرئيسي للعلم وذلك بتحديدها نوع المعلومات الضرورية التي يجب استخلاصها •

(٢) انها (تقدم خطة أو مشروعا باسلوب منسق Conceptual scheme) ذلك الذي بمقتضاه تكون الظواهر السديدة أو الصائبة و (Relevent phenomena) منظمة ومصنفة ومترابطة مع بعضها ارتباطا سببيا •

(٣) ان من أهم وظائف النظرية هي ، انها تختصر الحقائق الى تعميمات تجريبية أو انها تختصرها الى نظم تعميمية •

(٤) ان من خصائص النظرية وأهدافها الرئيسية هي التنبؤ بالحقائق (Prediction of facts) وبواسطتها يمكن معرفة الثغرات والنقائص في المعلومات المتيسرة لدينا •

(٥) ان دراسة النظرية تساعد على تحديد ما هي نوع الحقائق المناسبة لموضوع ما من المواضيع الموضوعة تحت البحث ؟

هذا ويجب أن يكون واضحا في الذهن أن أي علم منظم يتكون من

عدد من الآراء التي تعين الاجراءات الميكانيكية الرئيسية والمواضيع التي يجب أن تكون موضوع البحث والدرس • وان العلاقة ما بين هذه الآراء (concepts) ينص عليها في حقائق العلم • وان مثل هذه الاصطلاحات هي التي تكون الكلمات التي يستعملها العالم في ايضاحه وشرحه • وان هذه الاصطلاحات والكلمات تتبدل كلما تطور العلم ، وان ظواهر مختلفة تصبح ذات أهمية عظمى في البحث والتمحيص •

هذا ويجب أن ندرك أن من الواجبات الرئيسية للعلم هو بناء نظام للتصنيف ، وكذلك هيكل للآراء ثم ازدياد مجموعة من التعاريف والتحديدات لمختلف الاصطلاحات والكلمات • ان تاريخ علم الاجتماع يدلنا على أن كثيرا من هذا العلم كان نتيجة للتطور الواسع للخطط القائمة على استيعاب أو ادراك الكليات التي يقوم عليها هذا العلم •

وكذلك الامر في علم الاجرام فان تطوره وتاريخ نشوءه يدل على مدى ما بلغته النظريات التي بحثت أسباب وعوامل الاجرام التي استندت بدورها على فرضيات كان يتصور بأنها تستوعب الكليات التي يقوم عليها هذا العلم • وقد كانت بعض النظريات تقوم على آراء خيل لأصحابها بأنها حقيقة لاشك ولا جدال فيها ، ثم ذهبوا مستندين على هذا الرأي في تفسير السلوك الاجرامي في ضوء نظرية عامة شاملة • ولكن الابحاث العلمية أثبتت خطأ الرأي الذي استندت اليه هذه النظرية ، وأبرز مثل على ذلك نظرية الارتداد الوراثي التي استند عليها لومبروزو في المجرم المولود (The born criminal)

والتي فسر بمقتضاها السلوك الاجرامي وادعى بوجود علامات فيزيولوجية تميز الشخص المجرم عن غيره •

ولكن الابحاث العلمية وبصورة خاصة تلك الابحاث التي استخدمت الطريقة الاحصائية وأبرزها دراسات الدكتور (كورنك طبيب السجون

الانكليزي الشهير) أثبتت خطأ هذه النظرية في كتابه المنشور سنة ١٩١٣ تحت عنوان : (The English Convict)

ومن ذلك يتبين بأن علاقة النظريات بالحقائق العلمية علاقة وثيقة جدا حيث أن هذه الحقائق المبرهنة علميا بالطريقة التجريبية والمستندة على الارقام الاحصائية تنفي صحة النظرية أو أنها تعدلها أو تحورها حسب مقتضى الحال • أو بالعكس ان الحقائق العلمية الثابتة تجريبيا تؤدي بدورها الى صياغة النظرية فالعلاقة بين الاثنين علاقة مترابطة ومتداخلة ، احداهما تؤثر في الاخرى •

ان دراسة النظريات العلمية لها وظيفة اخرى أساسية وهي انها تحدد وتختصر المعلومات المعروفة حاليا عن الموضوع الذي يكون تحت البحث والدرس •

وهذا الاختصار والتحديد يمكن أن يقسم الى قسمين :

(١) التعميم التجريبي (Empirical generalization) .

(٢) اسلوب منظم لسائر العلائق بين القضايا
(System of relationships among propositions)

وحيث ان العالم في موضوع من المواضيع يمكن أن يفكر بأن مجال بحثه معقد في طبيعة بنائه لهذه العلائق بين هذه القضايا المحمول بعضها على بعض منطقيا ، فان أي اضافة ولو كانت بسيطة من المعلومات سوف تساعد الباحث على التعبير عن هذه المعلومات بطريقة التعميمات التجريبية • فعالم الاجرام مثلا قد يجمع معلومات عن علاقة الاجرام الجمعي (Collective criminality) بالمبادىء السياسية أو العقائد الفكرية ، فان هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة وفائدة عظمى لانها توضع في شكل علائق نظرية سواء كانت بسيطة أو معقدة كما أنها تضيف الى مجموعة الحقائق المتيسرة لدينا ثروة علمية جديدة تفتح آفاقا للباحث لم تكن معلومة

لديه من قبل • وبهذه الطريقة فان البحث في النظريات من شأنه أن يهدي الباحثين الى المواطن الصائبة التي يجب أن تتجه اليها جهود الباحثين في التحقيق العلمي • وبهذا ينمو العلم ويتطور نحو لتكامل والارتقاء •

ان الحقائق العلمية ترى ضمن أطار معلوم وليست بشكل معزول عن حقائق أو معلومات أخرى • ولنضرب لذلك مثلا •

ان مستوى الاجرام يكون أعلى في المناطق الفقيرة من المناطق التي تسكنها الطبقة المتوسطة فاذا درسنا هذه البيانات بصورة دقيقة نجد ان فيما وراء هذه البيانات سلسلة معقدة من الملاحظات ، ومجموعة من الافتراضات (assumptions) عن أثر العوامل الاجتماعية (Social factors) على السلوك البشري ، وترتيب مؤلف من عدد من القضايا (Hypothesis) على الاسلوب التي تعمل فيه الجماعات • وهناك سلسلة صريحة أو ضمنية من الحقائق أو النظريات التي تعطي لهذا النوع من البيانات معناها الكامل •

ان وجود نظام نظري يحكم الظواهر الاجتماعية ومن جملتها الظواهر الاجرامية يعتبر وجوده أمرا واقعيا • ولكننا حينما نحاول توضيح العلائق بين هذه الاشياء المترابطة مع بعضها بصورة دقيقة ، أو اننا حينما نحاول أن نوضح أفكارا معقدة فان هذا الاسلوب أو الترتيب الذي يحكم هذه الاشياء المترابطة يصبح نظاما واضحا • أو حينما يوضع بشكل فني يصبح واضحا •

ان التوضيح النظري يتطلب من الباحث العلمي أن يكون حساسا عن نظام التفكير الذي يسود دائرة اختصاصه والذي يستخدمه في البحث العلمي أكثر من الرجل العادي الذي لا يفهم طبيعة الظواهر الا بشكل سطحي •

وأخيرا فالغرض من دراسة النظريات هو التنبؤ عن الحقائق • واذا كانت النظرية تختصر الحقائق وتنص على تشابه أو وحدة عامة تكمن فيما وراء هذه الملاحظات المباشرة ، فعلى هذا الاساس فان النظرية تصبح وسيلة

للتنبؤ عن الحقائق • وأكثر أوجه هذا التنبؤ هو استنتاج المجهول من الحقائق المعلومة •

ولنضرب لذلك مثلا اذا لاحظنا أنه في كل حالة معلومة أن ادخال الفن التكنولوجي الغربي يؤدي الى ظهور مشاكل اجتماعية كجنوح الاحداث خصوصا في الفترة الاولى من تاريخ هذا التطور عند ادخاله في مجتمع من المجتمعات ، يمكننا بناء على ذلك أن نتنبأ بأنه اذا ادخل الفن التكنولوجي الحديث الى الحضارة الوطنية لمجتمع من المجتمعات فاننا نلاحظ هذه الاجراءات التي تصاحب ظهور جنوح الاحداث تظهر في ذلك المجتمع • وكذلك يمكننا بناء على ذلك أن نقول انه في منطقة ما حيث يكون التكنولوجي الغربي قد أدخل حديثا وانه في حالة انتشار سوف نجد هذه الظاهرة وهي جنوح الاحداث موجودة مثلا •

وفي ضوء هذه الحقائق قد يكون مدهشا اننا نجد الاجرام في الارياف أقل بكثير من المدن لوجود التكنولوجي في المدن دون الارياف ، أو ان نوع الاجرام في المدن أشد وأخطر منه في القرى والارياف • ان الوصول الى هذه الحقائق كانت نتيجة لتسجيل ملاحظات كثيرة تلك التي بدورها قادتنا الى هذه التعميمات (generalizations) وفي ضوء هذه الحقائق اننا نتوقع أن نجد نفس الاسلوب أو النموذج في المناطق التي لا تتيسر أو تتوفر فيها المعلومات اللازمة ، كما اننا نتوقع بأننا سوف نجد هذه الاساليب أو النماذج في المستقبل •

هذا هو في الواقع معنى النظرية التي تبنى على حقائق ثابتة فانها كما تعين نوع الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المطلوب الحصول عليها ، بالوقت نفسه تعين طريقة واتجاه البحث واسلوبه ، ثم تهدي الى التنبؤ عما سيقع حين توفر شروط أو ظروف معينة لها ارتباط بنتائج معينة سبق حدوث وقوعها بملاحظات كثيرة متكررة •

وان تتوقع ما سيحصل في المستقبل عند ظهور ظروف أو شروط معينة لاننا في الحقيقة نعرف أي العوامل هي التي تسبب هذه النتائج أو الظواهر •

كما اننا في الوقت نفسه نعتقد بأن هذه العوامل سوف توجد في المواقف الجديدة • وهذا هو ادراك عام يؤدي الى القول بأن فيما وراء التعميمات التجريبية يوجد كيان لنظرية •

والنظرية تنص على انه (تحت شروط أ فان ب يكون ملاحظا) • وان النظرية قد لا تكون صحيحة ، ولكنها تعمل في التنبؤ عن ملاحظات الظواهر • انها مجموعة توجيهات تنص على الكيفية التي يجب أن تعمل بها بعض العمليات والملاحظات والتخمينات مع تنبؤ عن النتائج التي ستحصل • ذلك ان علم الاجتماع وعلم الاجرام فرع منه كعلم لا يزال في دور الطفولة ، وعلى ذلك فان التنبؤ الذي يمكن أن يعمل لايزال ضعيفا غير كامل • ان نتائج الابحاث العلمية التي تشير الى وجود بعض العوامل التي تكمن وراء ظواهر معينة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن لا توجد في المجتمعات الاخرى •

فمثلا أسباب الطلاق في امريكا هي ليست نفس الاسباب في الطلاق الذي يحدث في العراق أو أن ظاهرة جنوح الاحداث المألوفة في البلدان الغربية قد لا تكون موجودة بظروفها وعناصرها في العراق مثلا كما هي معروفة في المجتمعات الغربية • وعلى ذلك فان التنبؤ الميكانيكي والقياس العام على مجتمع آخر خطأ محض من الناحية العلمية •

وعلى أي حال فان واجب النظرية هو أنها تنص على نوع الحقائق المتوقعة • وهذا بدوره يجهز الباحث بمجموعة من التوجيهات ترشده الى نوع المعلومات التي يجب أن يكون قادرا على ملاحظتها •

هذا وقد سبق أن أشرنا الى أن من أهم وظائف النظرية في العلم

انها تشير الى وجود النقص في مجموعة المعلومات والمعارف المتيسرة لدينا • وحيث ان النظرية تختصر الحقائق المعلومة لدينا وانها تحاول التنبؤ عن الحقائق المتوقع حدوثها فانها في الوقت نفسه يجب أن تعين المناطق التي لم تسجل بعد أو لم يجر عليها بحث علمي • ان ثمة حقيقة بسيطة تدلنا على المنطقة التي نستطيع أن نفحص بها صحة معلوماتنا • فاذا أشارت نظرية مثلا الى وجود علاقة ما بين الازمات الاقتصادية وارتفاع خط الاجرام يمكننا عن طريق هذه الحقائق أن نفتش عن حقائق أخرى كما يمكننا أن نعرف أين نفتش عن معلومات جديدة نضيفها الى معلوماتنا •

واذا هدتنا النظرية الى معلومات جديدة نكمل بها النقص الموجود لدينا في المعلومات فانها بالوقت نفسه تغير من وجهة النظرية أو تعدلها أو تدعمها أو تضيف اليها شيئا لم يكن معلوما من قبل •

ان الحقائق المستحصلة من الابحاث العلمية تكشف النقص الموجود في معلوماتنا ولولا هذه الحقائق فليس بالامكان أن ندرك هذا النقص أو هذا الغموض • ولكن لأجل أن تكون معرفة هذه النقائص ممكنة لابد من تنظيم الحقائق (Facts) وترتيبها حسب ارتباطها مع بعضها ارتباطا سببيا مباشرا أو غير مباشر •

وبناء على ما تقدم فاننا يمكننا أن نقول بأن دراسة النظرية ترشدنا الى المواطن التي تكون فيها معلوماتنا ناقصة أو غير متيسرة •

ان الطالب المبتدىء يجب أن يتعرف على النظريات المتيسرة وأن يتفهم أسسها وخصائصها لأن ذلك سيساعده على تفهم مواطن الضعف والقوة في موضوع اختصاصه كما يعينه على معرفة المواطن التي يفتش فيها عن المعلومات التي يتطلبها موضوع العلم الذي يبحث فيه • وهذا أيضا يساعده على تكوين فكرة عن طبيعة البحث العلمي الذي يريد اجراءه فيستطيع أن

يقدر في ضوء معرفته للنظريات ما اذا كان هذا البحث منتجا ومثمرا او انه غير منتج وعقيم ولا فائدة من بذل الجهود فيه •

ان معرفة النظريات العلمية فى موضوع من المواضيع تساعد الباحث وطالب العلم على صياغة الاسئلة المفيدة التى يحاول الوصول الى اجوبتها وان صياغة هذه الاسئلة والاجابة عليها هى اهم خطوة في البحث العلمي وانها هى التى تطور العلم وتعمل على رفع مستواه ورقيه • كما ان الاجوبة على هذه الاسئلة يضيف ثروة جديدة الى العلم من شأنها ان تقلل الجهود العلمية في الخطوات التالية في موضوع من المواضيع • وانه كلما كان الباحث منتبها وعلى علم بالنقص الموجود في موضوع اختصاصه والثغرات الموجودة ما بين الحقائق العلمية والنظريات يكون باستطاعته أن يصوغ اسئلة ذات فائدة في البحث عن المعلومات اللازمة لاستجلاء الحقائق التي تحيط موضوعا م نالمواضيع •

لقد شرحنا ما للنظريات العلمية من أهمية في توجيه الابحاث العلمية وفي تطوير المعلومات واثبات الصحيح منها واظهار الخطأ فيها ، ثم أهميتها في التنبوء عن مجالات البحث الذى يجب أن تتجه اليه جهود الباحثين ، كل ذلك ليستطيع القارىء ان يدرك الاسباب التى من اجلها اطلقنا على هذا الكتاب اسم (نظريات علم الاجرام) لاننا أردنا ان نهىء للطالب المبتدىء وللمشتغلين في علم الاجرام كتابا يجمع شتات النظريات العلمية التى تناولت البحث في علم الاجرام وفى تعليل الظواهر الاجرامية في ضوء هذه النظريات • ثم رأينا ان نمهد للبحث بمقدمة عامة تتناول تطور العلوم الجنائية ووسائل مقاومة الاجرام • وبالاخص عرضنا للمسؤولية الجنائية وأساس حق العقاب ثم شرحنا المذهبين اللذين تناولا اسس المسؤولية الجنائية ، وهما المذهب التقليدى او المذهب الروحانى ، ثم المذهب الوضعى او الواقعى كما يسميه البعض •

ثم تناولنا تاريخ تطور علم الاجرام وعرضنا المدارس المختلفة التى تصدت لبحث أسباب وعوامل الاجرام ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى العصر الحاضر ، اى بدأنا بشرح المدرسة الانثروبولوجية او الايطالية ثم انتهينا بالنظرية الاجتماعية في تفسير السلوك الاجرامى والظواهر الاجرامية في نطاق علم الاجتماع وعلم الاجرام الحديث •

ثم رأينا ان الطرق العلمية في بحث الظواهر الاجرامية ذات اهمية عظيمة لطلاب علم الاجتماع بصورة عامة ، ولطلاب علم الاجرام بصورة خاصة ، ولافتقار المكتبة العربية لها ، فقد أعرناها الاهمية اللازمة ، كل ذلك لكي نجهز طالب الاجتماع وعلم الاجرام بالمعلومات الضرورية التى يحتاجها لتفهم موضوعات اختصاصه ومجالات ممارسته لمهنته •

لقد سبق أن بيّنا أن دراسة هذه النظريات والمدارس المختلفة فى علم الاجرام كانت تحتل المقام الاول لدى الباحثين في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ثم الشطر الاول من القرن العشرين •

ولكن أبحاث العلماء وخاصة الامريكان قد اهملت دراسة هذه النظريات والمدارس بصورة خاصة لطلاب علم الاجتماع في مرحلة الدراسة الاولية لان اغلب علماء الاجرام الامريكان يرون في ذلك خطرا على طلاب هذا العلم خاصة المبتدئين ، وذلك لانهم لايريدون ان تسيطر نظرية او اخرى في ذهن الطالب فيتأثر بها ، وهذا يتناقض والمبادىء العلمية الصحيحة التى تستهدف الحقائق المجردة • والواقع ان تفسير السلوك الاجرامى بمقتضى نظرية واحدة أو مدرسة ، أو مذهب واحد يعتبر خطأ كبيرا من الناحية العلمية وذلك لان السلوك البشرى هو نتيجة تفاعل عوامل عديدة ذات تاريخ طويل في حياة الانسان • وهذه العوامل منها العوامل الوراثية — أى الخصائص الاصلية للانسان ، ومنها العوامل الفيزيولوجية والبايولوجية ، وكذلك العوامل الاجتماعية وكافة الظروف المتعلقة بالبيئة صناعية كانت ام

طبيعية • فالنظام الاجتماعى والحضارى ، والظروف العائلية والنظـــام السياسى ، ونظم التربية والتعليم ، كلها تشترك بقسط كبير او صغير ، فتلعب دورا في تكوين الانسان بالتفاعل مع العناصر الوراثية تلك التـــي تكون استعدادات الفرد وميوله وخصائصه الفردية ، وهذه كلها تتظافر مع بعضها فتكون شخصية الانسان ثم تنعكس تلك الشخصية في سلوكه وتصرفاته •

وفى ضوء هذه الحقائق العلمية فان الانسان يجب ان ينظر اليه من نواح ثلاث :

(١) الناحية البايولوجية والفيزيولوجية التى يتلقاها الفرد عن طريق الوراثة حسب قوانينها •

(٢) والناحية الثانية ، هى الناحية الاجتماعية ، اى تأثير البيئـــة الاجتماعية بكافة عناصرها طبيعية كانت أم صناعية على هـــذه الاستعدادات والخصائص الفيزيولوجية والبايولوجية فى الانسان •

(٣) والناحية الثالثة هى الناحية المركبة ، اى الناحية التى تنتج عن تفاعل هاتين الطائفتين من العوامل ، وهى العوامل الوراثية التى تخص الناحية الفيزيولوجية للانسان ، والناحية البيئية التى تحيط به • فشخصية الانسان بكافة عناصرها المختلفة هى حصيلة التفاعل بين هذه العوامل منذ الميلاد حتى وفاة الانسان • فتفاعل هذه العوامل يستمر طالما كان الانسان حيا وينتهي هذا التفاعل بانتهاء حياة الانسان •

وعلى ذلك فان تعدد العوامل واختلاف طبيعتها ودرجة تأثيرها عـلى تكوين شخصية الانسان ، واستمرار تفاعلها ، يجعل تفسير سلوك الانسان ضمن أطار نظرية واحدة أمرا مستحيلا قبوله من الناحية العلمية •

فالنظريات التى حاولت تفسير السلوك الاجرامى بعـــامل واحد او بعاملين كالنظرية الاقتصادية ، او النظرية البايولوجية فشلت في تفسير كافة انواع السلوك الاجرامى • لان النظرية اذا كانت قادرة على تفسير بعض

الانواع من السلوك الاجرامى فانها لاتستطيع ان تفسر الانواع الاخرى•

من ذلك النظرية الاقتصادية التى نادى بها الاشتراكيون والتى اعتبرت العوامل الاقتصادية وعلى رأسها الفقر وما يستتبعه هى السبب الوحيـــد والرئيس في تفسير السلوك الاجرامى • ذلك ان دراسات الاستاذ (سذرلند Sutherland) عالم الاجرام الشهير قد اثبتت بالاحصائيات فـــى دراسة علمية نشرت سنة ١٩٤٩ في كتاب تحت عنوان جريمـــة اصحاب الياخات البيض (او الطبقة المترفة) (The White Collar Crime) وهو بحث في نظرية السلوك البشرى حاول فيه اعادة صياغة نظرية السلوك الاجرامى وقد اثبت ان الاجرام منتشر في الطبقات العليا وخاصة رجال الشركات والاعمال وموظفي الدرجات العليا ، وبذلك خرج بنظرية جديدة تناقض الرأى التقليدى السائد في الاذهان ، وهو ان العوامل الاقتصاديـة هى العامل الوحيد في تكوين السلوك الاجرامى • وبهذا فقد برهن على خطأ النظرية التى تحصر أسباب الاجرام في الفقر • اذ ان الاجرام منتشر ايضا في الطبقات ذات المال والثروة والنفوذ •

وفي ضوء هذه الدراسات وغيرها من دراسات العلماء المحدثين فقـد تبدل الرأي الذى يحاول تفسير السلوك الاجرامى بعامل واحد او عاملين يستند فيها على نظرية واحدة يعتبرها عامة في تفسير كافة انواع السلوك الاجرامى بلا استثناء • ان من المبادىء الرئيسية في علم الاجتماع الحديث نبذ نظرية الحدين اى وضع المعلومات بين حدين ، كأن يكون على طرفي المنحني شئان متناقضان الطويل على احدى الطرفين والقصير على الطرف الآخـــر •

ولكن العلم الحديث لا يعترف بهذه النظرية القديمة ، بل يرى أن على طرفي المنحنى شيئين متناقضين الطويل على أحد الطرفين والقصير على الطرف النقيض وبينها فوارق مختلفة الدرجات ، وهذا يسمى (بالتدرج

المستمر او المتواصل (Continum Scale) وهذا ما هو مفصل في قانون الفوارق الفردية في الفصل الرابع من هذا الكتاب •

ومن أجل ذلك فقد نبذ العلماء نظريات العامل الواحد كالنظرية الاقتصادية او البايولوجية او النفسية ، لان السلوك الاجرامي في الواقع معقد الى درجة كبيرة ولا يمكن ان يعزى سببه الى عامل واحد ، وذلك لان طبيعته لاتقبل هذا التعليل او الاسناد لعامل واحد او لسبب واحد ، لانه في حقيقته مزيج مركب من عناصر مختلفة متفاعلة مع بعضها تفاعلا متقابلا ومعتمدا بعضها على بعض (Interdependent interaction) وهذا هو الذى دفع العلماء الامريكان بصورة خاصة ان يهملوها في تدريس علم الاجرام للمبتدئين • وحتى في الدراسات العليا فنادرا ما تعرض هذه المدارس والنظريات المختلفة التى تصدت لبحث وتعليل السلوك الاجرامى خاصة المدارس القديمة التى ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وشطرا من العشر سنوات الاولى من القرن العشرين • لانهم لايرغبون ان يتأثر الطالب المبتدىء بنظرية واحدة قد تسيطر على تفكيره وحينئذ يفقد الميزة العلمية التى تتطلب ان يكون طالب العلم مجردا عن الاعتقاد الشخصي في تقدير الظواهر الا في نطاق الاسس العلمية بعيدا عن الاهواء الشخصية او التعاليم العقائدية • بل ينظر الى الظواهر نظرة المتجرد عن اعتقاد سابق ويحاول فهم خصائص الظاهرة فهما موضوعيا ويبني نتائجه على الوقائع المجردة كما ثبتت بالبحث العلمي بصرف النظر عن اى اعتبار آخر •

وقد اتجهت الدراسات في علم الاجتماع بفروعه المختلفة وبضمنها علم الاجرام بالتشديد على استخدام الطريقة العلمية في البحث الاجتماعي لان الاتجاه الحديث يحاول بكل جهد جعل علم الاجتماع علما له نفس الخصائص والمميزات التى تتصف بها العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء •

وهذا هو الاتجاه الامريكى الحديث • اذ يتميز علم الاجتماع فى

أمريكا بكونه يؤكد على الناحية العلمية ، وبذلك فقد انفصل عن الاتجاه التقليدى القديم الذي يستند على الفلسفة كما كان الحال في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر •

وعلم الاجرام هو الآخر أخذ يسير فى ركاب علم الاجتماع ويحاول أن يكون علما له نفس الخصائص والاسس التى تتميز بها العلوم الطبيعية • ولكنه على اية حال لايزال بعيدا جدا عن هذه المرحلة العلمية كما سبق وأشرنا •

وهذا الاهتمام في جعل علم الاجتماع علما وكذلك علم الاجرام يعني اهتمام العلماء (بالمعلومات الاولية Data) ثم تطبيق قواعد البحث العلمي (Scientific research) للوصول الى نتائج موضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ومن جملتها الظواهر الاجرامية وتعليل أسبابها • فعلم الاجرام بالعصر الحديث يحاول أن يصل الى جمع المعلومات بتطبيق الطرق العلمية ، تلك المعلومات التى يمكن قياسها حينما تكون حقائق واضحة وثابتة بشرط أن تكون تلك المعلومات موثوقة بحيث يمكن الركون اليها بصرف النظر عن العقائد السياسية أو المذاهب الفلسفية ـ بل الغرض هو حقيقة تلك المعلومات لا ناحية ملائمتها لمذهب او عقيدة سياسية او مذهب اقتصادي أو فلسفي معين • ومع هذا ورغم هذه الاسس التى تسير عليها الابحاث العلمية في علم الاجتماع الحديث ضمن المدرسة الامريكية فان ذلك غير معتبر في دراسة علم الاجرام ، اذ كما سبق وبينا أن الامريكان لا يحاولون بحث بناء المجتمع وعلاقته بالاجرام خشية أن يؤدي بهم ذلك الى التعرض الى النظم السياسية التى تقوم عليها المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية • ولكن هناك بعضا من الابحاث تعدت حدود الاجراءات الميكانيكية الاجتماعية (Social processes)في تفسير السلوك الاجرامي أو معرفة عوامله فتوغلت في صلب البناء الاجتماعي Social structure تبحث فيه • ونجد

ذلك واضحا في مؤلفات(روبرت مرتن Merton) في النظريات الاجتماعية • وخاصة في كتابه (Social Theory and Sociol Structure) طبعة ١٩٤٩ • وحينما اهملت دراسة المدارس المختلفة والنظريات التى تقوم عليها ، خاصة تلك التى بحثت أسباب السلوك الاجرامي ضمن عامل واحد أو سبب واحد او نظرية واحدة اعتبرتها تفسر جميع أنواع السلوك الاجرامي ، اتجهت الدراسات العلمية فى علم الاجتماع بصورة عامة وفي علم الاجرام أيضا الى البحث عن جمع الحقائق بالطريقة العلمية وذلك بتطبيق طرق البحث العلمي وبصورة خاصة استخدام الطريقة الاحصائية وقوانين الرياضيات في اظهار العلائق بين الظواهر المختلفة وايجاد الروابط السببية بين بعض العوامل والنتائج المتحصلة منها •

وبذلك فقد ظهر تيار جديد ابتدأ من سنة ١٩٢٠ يحاول جمع المعلومات الحقيقية بالطريقة العلمية • أي بتطبيق طرق البحث العلمي (Method of scientific research) أو مايسمى(Methodology) وبذلك بدأ عهد جديد في علم الاجتماع يسمى(Sytematic sociology) علم الاجتماع المنظم وقد سرى هذا التيار في دراسة الظواهر الاجرامية ، وبذلك يمكن اعتبار الدراسات في علم الاجرام الحديث خاصة منذ سنة ١٩١٥ بداية البحث العلمي المنظم (Systematic Criminology) وفي الفترة التى تلت الحرب العامة الاولى لم يركز الباحثون على النظرية في علم الاجتماع بصورة عامة وعلم الاجرام بصورة خاصة حتى زمن قريب •

بل كان المدرسون والباحثون مهتمين بتدريس معلومات حقيقية (Factual information) حول هذا الجانب او ذلك من المجتمع وكانت الدراسات الاجرامية هي الاخرى تسير على نفس المنوال • وكان الباحثون يقرنون النظرية بالفلسفة او يعتبرونها تفكيرا مثاليا (Ideal speculation) ويعتبرون الحقائق الثابتة تنطق لنفسها لانها

ثابتة بالبحث التجريبي البحت • وكانوا يرون بأن جمع كمية كافية من هذه الحقائق الثابتة تجريبيا يتكون لدينا علم الاجرام •

ولكن العلم يتطلب اكثر من الحقائق Facts أي أكثر من وصف دقيق • وقد طور علم الاجتماع التوجيه القديم واستبدل التفكير الفلسفي او مجرد جمع المعلومات وجعل النظرية العلمية ضرورة من الضرورات للبحث العلمي عن الحقائق •

ان النظرية من شأنها توجيه البحث العلمي الوجهة الصحية • فهي تقود الملاحظة (observation) أو دقة الوصف وضبطه (description) ويجمع علماء اليوم على ان وظائف النظرية يجب أن تكون واضحة •

واذا كان لابد من استخدام النظريات العلمية لقيادة البحث العلمي وتوجيهه توجيها منظما لابد اذاً من دراسة النظريات المختلفة التى تصدت لبحث طبيعة السلوك الاجرامي وتعليل أسبابه وعوامله ، سواء كانت هذه النظريات قديمة او حديثة لان المعلومات أيا كانت صحيحة او خاطئة لابد وأن يكون لها فائدة في البحث عن الحقائق حتى المعلومات الخاطئة تفيد الباحث في الاقتصاد بالوقت وبالمال ، أو أن يعيد النظر في هذه المعلومات وربما يجد فيها بعض الصواب • واذا كان لابد من استخدام النظرية في البحث العلمي ، فيجب أن تستخدم بصورة دقيقة وبكل اعتناء وحذر • وبناء على ذلك فاننا نحتاج الى معلومات عن طبيعتها وخصائصها وعناصرها الرئيسية وأكثر من ذلك لابد وأن نتعرف على تاريخ النظريات التى كونت علم الاجرام •

ولابد من أن نقف على نشوئها وتطورها ومدى نجاحها وفشلها وفيما اذا كان هناك أمل لاعادة صياغتها في ضوء الحقائق العلمية المتيسرة أم لابد من تركها وعدم الاعتماد عليها • أو تقدير ما اذا كان بالامكان استخدامها

في البحث العلمي أو تفسير وتعليل بعض المعلومات الناتجة عن محاولات الباحثين لمعرفة بعض الظواهر الاجرامية وعلاقتها ببعض العوامل والاسباب التي يبدو أنها ذات علاقة مباشرة بها •

هذه هي فائدة دراسة النظريات الاجرامية من الناحية العلمية •

وحيث أننا نعلم افتقار المكتبة العربية الى مثل هذه الابحاث لخلوها من الكتب في علم الاجرام ، فقد رأينا ان نطلق عنوان (نظريات علم الاجرام) على هذا الكتاب • كل ذلك لنعرف الطالب المبتدىء والاخصائي بالتطورات العلمية التى مر بها هذا العلم منذ أن بدأ يأخذ طريقه في التطور محاولا بأن يصبح علما له نظرياته ومبادؤه وميادين تطبيقه • تلك المحاولات الاولى التى بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر •

وعلم الاجرام في العصر الحديث شأنه شأن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى يطبق في أبحاثه الطريقة العلمية التجريبية مستخدما طرق الاحصاء في جمع المعلومات والحقائق التي تخص ميادين اختصاصه • ولذلك نجد العلماء اليوم وخاصة الامريكان يهتمون اهتماما كبيرا في البحث العلمي التجريبي • وأغلب أبحاثها في الواقع تتناول الناحية العلاجية (Treatment) والاصلاح داخل المؤسسات ودور العلاج والاصلاح والاهتمام بالارشاد والتوجيه سواء داخل هذه المؤسسات أم خارجها •

وأخيراً فان هذا الكتاب الذي شرحنا فيه النظريات العلمية التي بحثت أسباب وعوامل الاجرام يعتبر محاولة أولى قصدنا فيها تزويد المختصين في العلوم الجنائية بالمعلومات الاساسية عن تطور هذا العلم وعن النظريات التى تعلل أسباب السلوك الاجرامي • علما منا بأن أهم مشكلة تواجه المجتمع البشري اليوم هي ظاهرة انتشار الاجرام بمختلف أنواعه ، سواء كان اجراما فرديا أم كان اجراما جماعيا منظما • وسيبقى المجتمع البشري يعاني من

مشاكل السلوك الاجرامي والجنوح حتى تنجلي الاسباب التى تكمن وراء هذه الظواهر بالبحث العلمي المنظم ، واذا عرفت أسباب هذه الظواهر حينئذ يمكن لعلماء الاجتماع المصلحين أن يضعوا أسس تنظيم المجتمع في ضوء هذه الحقائق التى تخص طبيعة الانسان •

اننا نعتقد بأن النظم التى تسود المجتمعات في العصر الحديث تلك التى تطورت منذ قرو نعديدة في تاريخ البشرية والتى تحكم الروابط الاجتماعية البشرية فيها كثير من الخطأ لانها تتناقض وطبيعة الانسان البايوفيزيولوجية • أن نظماً كثيرة ومؤسسات عديدة تطورت عبر القرون اظهرت الحقائق العلمية تناقضها مع طبيعة الانسان • وعلى ذلك فان استمرارها في التطبيق يعني جبر الطبيعة الانسانية على السير في ظلال نظم تتناقض وطبيعتها ، وهذا بدوره يؤدي الى المشكلات الاجتماعية على اختلاف أنواعها ومن جملتها الجريمة •

وتشير الاحصائيات في مختلف الدول الى زيادة في مستوى الاجرام وهذا يدل بصورة قاطعة على أزمة المدنية الحاضرة وعلى مدى تعقد مشاكل المجتمع البشري وسوء تنظيمه بشكل أصبح لا يتلائم ومطاليب الحياة الانسانية • ان امكانية المجتمع البشري كبيرة جدا وان التقدم العلمي والتكنولوجي باستطاعته ان يمد المجتمع البشري بكافة حاجيات الانسان ، اذا نظم الانتاج المادي البشرى واستغلال قوى الطبيعة بالشكل الذي يتلائم وطبيعة الانسان •

ان الاجرام وأغلب الامراض النفسية والعقلية لها علاقة وثيقة بالتنظيم الاجتماعي والاسس التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية • فما لم ينظم المجتمع بشكل يتناسب وطبيعة الانسان الفيزيولوجية والبايولوجية والاجتماعية فان مشاكل المجتمع البشري وعلى رأسها مشكلة الاجرام سوف لايمكن تقليلها أو السيطرة عليها او مقاومتها بحال من الاحوال •

عبداجبار عريم

١٩٦٢/١١/١

الفصل الاول

١ ـ مقدمة عامة في علم الاجرام :

يحتل علم الاجرام مكانة على جانب عظيم من الاهمية فى ميدان الدراسات الاجتماعية فهو العلم الذى يبحث في الظواهر الاجراميةوتقصي أسبابها ، ومعرفة عواملها ، وضبطها على قدر الامكان ، لاجل اتخاذ الوسائل اللازمة لمقاومتها والقضاء عليها تخليصا للهيئة الاجتماعية من اضرارهـــا وشرورها وما تجره على أفرادها من ويلات ومصائب .

٢ ـ تعريف علم الاجرام :

ومن ذلك يتبين لنا ان علم الاجرام هو العلم الذى يبحث في الجريمة والعقاب وفي الطرق العلاجية الاخرى . وهو على هذا الاساس يستهدف دراسة ناحية من النواحي الاجتماعية المتعلقة بسلوك الفرد في المجتمـــع . وطبيعة ذلك السلوك من حيث ملائمته للقواعد القانونية والاخلاقية على حد سواء .

ولا يقتصر مجال بحثه على الناحية الوصفية للسلوك البشرى من حيث موافقته للقواعد القانونية والاخلاقية او عدم موافقته ، بل أن مجال ابحاثه ودراساته تمتد الى ناحية اعم واشمل بحيث تشمل الناحية التحليلية لمختلف العوامل المكونة للجريمة سواء من الناحية الشخصية اى من ناحية مرتكب الفعل الاجرامى ام من الناحية المادية المتعلقة بالجريمة ذاتها باعتبارها ظاهرة اجتماعية يترتب عليها ضرر للمجتمع وافراده .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان ابحاث هذا العلم تتناول دراسة السلوك الاجرامى وعوامل تكوينه سواء كانت عوامل اجتماعية(Social) أم كانت عوامل فردية(Individual) ومدى تأثيرها في توجيه هـــذا السلوك الاجرامى .

وبحث العـــوامل الاجتماعية في أوسع معانيها من اقتصادية وسياسية وثقافيـــة وظروف البيئة هى من اختصاص (علـــم الاجـــرام النظرى) (Theoritical Criminology)

واما العوامل الفردية الخاصة بالفردية ذاته والتى تشمل الناحيـة العقلية ، والنفسية ، والبيولوجية ، والانثربولوجية والناحية الفيزيولوجية، فهي من اختصاص علوم اخرى تعتبر مصادر يستمد منهـــا علم الاجرام كيانه ، وعند استخدامها في الميدان التطبيقى العملي مجتمعة او متفرقـة يتـــكون لدينـــا ما يســـمى بعلم الاجـــرام العملي او التطبيقـى (Aplied Criminology) • ويستهدف هذا العلم استخدام نتائج علوم مختلفة فيدراسة السلوك الاجرامى ومعرفة العوامل المكونة له فى مختلف ادوار تطوره من سن الطفولة الى نهاية حياة الانسان • فهو يستهدف تشخيص حالة المجرمين وعلاجها على ضوء ما توحي بـــه تلك العلوم من حقائق علمية مسلم بها ثبتت قواعدها وأسسها بالبحث التجريبي البحت •

واذا كانت الجريمة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية فان تفســـيرها وتعليلها تعليلا علميا صحيحا يعود الى بحث كل من العوامل الاجتماعية والفردية معا • ذلك لان الجريمة في طبيعتها وصورها المختلفة ما هى الا نتاج تفاعل الفرد مع الظروف الاجتماعية التى يعيش فيها • فسلوك الفرد توجهه هاتان الطائفتان من العوامل •

وتتوقف طبيعة هذا السلوك على مدى الانسجام بين تصرف الفرد من جهة ونظم المجتمع الذي يعيش فيه من جهة اخرى •

فان كان هذا السلوك مخالفا لنظم المجتمع وقواعد القانون سُمي (سلوكا اجراميا) وان كان موافقا لهـــا ولا يصطدم بها سمي (سلوكا اجتماعيا) •

وعلم الاجرام يعني بالسلوك الاجرامى باعتباره ظاهرة خطـرة تهدد

كيان المجتمع والافراد وعلى ذلك فمن حق المجتمع ان يدافع ضـــد هذا السلوك ضمانا لسلامته وحفظ كيانه • ويتمثل دفاع المجتمع في الوسائل التى يتخذها في مقاومة هذا السلوك • فتارة تكون وسائل عامة تستهدف اصلاح النظام الاجتماعي كالقضاء على البطالة ، ونشر التعليم ، وتأمين وسائل العيش باصلاح النظم الاقتصادية ، وضمان حقوق الافراد باصلاح النظـم السياسية وتأمين الوسائل الصحية لهم •

وأحيانا أخرى تكون وسائل خاصة تستهدف سلوك المجرم ذاتـــه باتخاذ الوسائل الفنية التى بمقتضاها يمكننا دراسة الفرد ومعرفة أسباب انحرافه وجنوحه عن الطريق المستقيم ثم العمل على ازالة تلك الاسباب أياً كانت في مختلف الادوار التى يمر بها الانسان للحيلولة دون انحراف سلوكه وانجرافه الى عالم الاجرام .

٣ ـ موضوع علم الاجرام :

ويتبين لنا بعد هذا العرض ان موضوع علم الاجرام يشمل :ـ

أ ـ الجرائم التى ترتكب ب ـ الاشـــخاص المرتكبـــون لها ، حـ ـ والوصف القانونى للجرائم المختلفة •

كل هذه تكون مادة من اهم ما يعني بها علم الاجرام • ولما كانـت الجريمة هى الدليل على السلوك الاجرامى فما هى الجريمة اذاً ؟

٤ ـ ما هي الجريمـة ؟ :

أ ـ الجريمة من الناحية القانونية : هـي كل عمل مخالف لاحكام قانون العقوبات ، وقانون العقوبات : هو القانون الذى يتضمن الافعـــال المحرمة ومقدار عقوباتها • ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على مرتكبها •

واذا دققنا في هذا التعريف نجد انه لايقربنا كثيرا من معرفة الجريمة

(Crime) بصورة عامة وشاملة • واذا نظرنا الى الموضوع ابعد من ذلك متوغلين الى جوهر المشكلة مستهدفين بحثها من ناحية انها فعل مخالف لقواعد الاخلاق لظهر لنا ان الجريمة هى عمل لا اخلاقي تنفر منه النفوس ••

فكل فعل اجرامى هو بحد ذاته يعتبر مخالفا لقواعد الاخلاق ، وليس كل فعل مخالف لقواعد الاخلاق يعتبر جريمة •

ذلك لان الجرائم محددة فى قانون العقوبات ، فمتى كانت الافعال المرتكبة منطبقة على نص من نصوصه كانت الوقائع تكون جريمة •

وقد يكون الفعل مخالفا لقواعد الاخلاق وتنفر منه نفوس الناس ولكنه لا يعتبر جريمة لان القانون لم ينص عليه في عداد الجرائم •

ومن ذلك يتبين ان دائرة الاخلاق اوسع من دائرة القانون •

وليس من الضرورى ان يعتبر كافة افراد المجتمع ان الجريمة هى عمل لا اخلاقي اذ ان مقياس ذلك الشعور يختلف من فرد الى آخر ومن جماعة الى اخرى ومن مجتمع الى مجتمع آخر • وحتى عند اولئك الذين يعتبرونها عملا مخالفا للاخلاق تختلف درجة الشعور بها ارتفاعا وانخفاضا تبعا للمستوى الاخلاقي والرقي الاجتماعي •

وفى كل جماعة متشابكة معقدة التشكيل عندما يكون السكان منقسمين الى طوائف مختلفة واصناف متباينة يمكن ان يلاحظ اختلاف كبير فيوجهة النظر وفي الاعتبارات الاخلاقية ، فما يعتبر او يشعر بانه عمل غير اخلاقي عند جماعة من الجماعات قد لا يوصف او يشعر كذلك عند غيرها • فما يعتبر جريمة في زمن يكون مباحا في زمن آخر وعند جماعة آخرين وما يكون مباحا في زمن قد يكون جريمة فى نفس الزمن عند جماعة اخرى او قد يتبدل في زمن آخر عند نفس الجماعة فيعتبر جريمة • وظاهرة الاختلاف

في المقاييس الاخلاقية والمعايير الاجتماعية والقانونية في مختلف الطوائف والمجتمعات تعتبر من الظواهر التى كانت سائدة في المجتمعات القديمة حيث لم يكن بين المجتمعات اتصال وثيق وتمازج شديد • فهذه الاختلافات اوجدتها طبيعة التباعد بين مختلف المجتمعات وعدم سهولة الاحكاك بينها • اذ كان كل مجتمع منعزل عن الاخر الى حد كبير وله مقاييسه ونظمه وقواعده الاخلاقية والاجتماعية والقانونية الخاصة •

ولكن تقدم المدنية ورقي مدارك المجتمع البشري وما نشاهده اليوم من سهولة المواصلات والاحتكاك المستمر والتمازج الثقافي والفكري بين المجتمعات والشعوب قد اوجد شعورا عاما بحيث تشابهت الى حد كبير مشاعر الناس فى مختلف الشعوب وهذا بدوره ادى الى وحدة في التفكير ووحدة في المقاييس بحيث يُلاحظ اليوم ان القواعد العامة فى القانون والاخلاق تكاد تكون متشابهة الى حد كبير في مختلف المجتمعات المتمدنة الحديثة •

فالجرائم متشابهة الى حد كبير من حيث الاصل العام مع اختلاف في التفاصيل يرجع الى ظروف خاصة تتعلق بالمجتمعات ومستواها الاخلاقي ورقيها الاجتماعى ونضوجها الفكرى وظروفها الحضارية • ولكن المعايير الاخلاقية والاجتماعية وان كانت متشابهة في القواعد العامة الى حد كبير الا انها تختلف في التفصيلات اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر ومن طائفة الى اخرى تبعا لاختلاف النظم الاجتماعية والمستوى الثقافي والفكرى • فما يعتبر عملا طبيعيا في مجتمع قد يعتبر عملا مخالفا لقواعد الاخلاق في مجتمع آخر •

وعلى ذلك فلا يمكننا ان نصف عملا ما بأنه عمل اجرامى او غير أخلاقي مجردا عن الزمان والمكان • فالعمل يوصف بالنظر لمقاييس المجتمع وقواعده الاجتماعية •

فليس هناك فعل في الطبيعة يعتبر عملا اجرميا بحد ذاته انما يتحدد الفعل بهذه الصفة ضمن قواعد مجتمع ما وبزمن معين تبعا لظروفه • فكثير من الجرائم كانت في زمن من الازمان مباحة ولا تعتبر اجراما مع انها فى طبيعتها تجلب الضرر والاذى ومع ذلك فلا تعتبر جرائم لان الشعور العام لايستنكرها بل يستسيغها ـ فالقتل والسلب والغزو والنهب كانت افعالا مباحة في ادوار البشرية الاولى في زمن بداوتها حينما كان الشعور العام ساذجا بدائيا ولم يكن المجتمع البشري بعد قد وصل الى درجة من الرقي الاجتماعي والنضوج الفكرى وحيث لم يكن الشعور العام او الاجتماعى قد تكون بعد ، ولم تكن النظم الاجتماعية والقانونية قد نضجت كما نراها اليوم •

ولما كان المجمع تفي تطور مستمر وانقلاب سريع خاصة في حالته الحاضرة وما ينتج عنه من نظم اجتماعية وقواعد قانونية اصبح كثير من الاعمال والافعال تحرم في القوانين الجنائية ويستنكرها المجتمع ، ويحاربها في دوره ان كانت ضد قواعد السلوك والآداب •

ولقد كان لتلك الانقلابات العظيمة في رقي التفكير الاجتماعي وما صاحبه من نمو في الشعور والادراك أثر عظيم أحدث انعكاسا واضحا وانقلابا خطيرا في قوانين الجزاء •

ومع ذلك فلقد عانت هذه القوانين تطورا بطيئا حتى استقرت على ما هى عليه اليوم • ذلك لان سرعة التغير والتطور فى المثل الاجتماعية لا تتناسب وما عليه القانون من هدوء نسبي • فهو يلاحق التطور بعد زمن طويل احيانا وقصير احيانا اخرى تبعا لظروف الحياة • فالتطورات الاجتماعية دائمة الحركة سريعة التبدل والقانون بطيء في تطوره يلاحقها ويقرر ما استقر من مبادئها وما نضج من قواعدها بعد حين من الزمن وهذه ظاهرة ملموسة فى تطور التشريع خلال مراحله التاريخية •

ولا شك في ان ما يلاحظ في الوقت الحاضر من سرعة في الانقلابات الفكرية وما ينتج عنها من آراء وأفكار وما سيظهر من حالات يتطلب علاجا سيجعل بونا شاسعا بين ما عليه القانون الجنائي وما تتطلبه الاحوال الجديدة من علاج حاسم قد يقف القانون عاجزا امامها • وابرز مثل على ذلك ما نلاحظه اليوم من قصور القانون الجنائي في معالجة المجرمين والجانحين باساليبه العقابية القديمة بعد ان تبين عجزها عن تحقيق الغرض المطلوب في كفاح الاجرام ، وثبت ان علاجها لايجدى نفعا الا عن طريق الوسائل الفنية التي قررها علم الاجرام بفروعه المختلفة • خاصة (علاج المجرمين الاحداث ، والمجرمين المصابين بالامراض النفسية) • ان الجرائم تعود الى صنف الاعمال اللاأخلاقية الا انها لاتكون الا جزء منها حدده قانون العقوبات ، ذلك لانها أخطر انواعها واشدها ضررا للهيئة الاجتماعية والافراد • فهي العنصر الاساس في الافعال اللاأخلاقية او هى جوهرها •

فما هو خطر منها على الحياة الاجتماعية وسلامتها قد شرعت الهيئة الاجتماعية له قانونا خاصاً وعاقبت من يخالف احكامه بارتكاب الافعال التى حرمها بعقوبات تختلف درجتها وشدتها بأختلاف جسامة الجريمة المرتكبة وضررها من ناحية وتبعا لخطورة المجرم ذاته ومدى سوء سلوكه من ناحية أخرى • أما بقية الافعال المضادة للاخلاق والتى لاتعتبر جرائم فقد تركها القانون وليس له شأن بها فهى خاضعة لقواعد الاخلاق والسلوك وجزاؤها نفور المجتمع واستنكاره واحتقاره لمرتكبي تلك الافعال ، فالجزاء نحوها أدبي محض (Moral sanction) وليس جزاء قانونيا • فدائرة الافعال اللاأخلاقية هى اوسع من دائرة الافعال الاجرامية بل الثانية تقع في دائرة الاولى •

ومن ذلك يتبين بأن الجريمة لها عقاب قانونى توقعه الهيئة الاجتماعية على مرتكب الفعل الجنائي •

بينما العمل المضاد لقواعد الاخلاق ليس له عقاب قانوني بل العقاب يكون أدبيا محضا ينحصر في نفور الناس منه واحتقارهم لمرتكبه •

والسبب في هذا الاختلاف يرجع الى ان الجريمة تعتبر عملا ضد المجتمع (Antisocial action) لان ضررها لاينحصر فيمن ارتكبت ضده بل يتعداه الى الهيئة الاجتماعية بأكملها •

وعلى ذلك فان من حق الهيئة الاجتماعية ان تحافظ على سلامتها عن طريق العقوبات التى توقعها على مرتكب الفعل الجنائي عقابا له وردعا لغيره ليمتنع من تسول له نفسه الاعتداء على قوانين المجتمع •

٥ ـ الاضرار التى تسببها الجرائم :

الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره الى مختلف نواحي المجتمع حتى ان بعضهم قد شبهه (بالسرطان) الذى يصيب الانسان ويغرس جذوره في مختلف نواحي الجسم •

جرائم لاعد لها تقع في مختلف انحاء المجتمع البشرى وآلاف من المجرمين يعاقبون سنويا ، ولا شك ان تعقيب المجرمين ومحاكمتهم وعقابهم يكلف مبالغ طائلة تصرف سنويا في كفاح الاجرام •

ولقد اجرى بعض علماء الاجرام احصاءات مختلفة في مختلف البلاد عن مجموع المصاريف التى تصرف سنويا في هذا السبيل • وقد بلغت الارقام حدا كبيرا • ففي أميركا مثلا قام Smith, Schlapp في احصائية سنة ١٩٢٨ عن مجموع المبالغ التى تصرف في اميركا لكفاح الاجرام فبلغت (٤ مليارات دولار سنويا) للاضرار المباشرة بالاضافة الى (٥ـ٦) مليارات دولار سنويا ايضا للاضرار غير المباشرة (كمصاريف البوليس والسجون) • وبلغ مجموع الكلفة حوالي (١٠ مليارات من الدولارات) سنويا •

هذا بالاضافة الى الاضرار المعنوية التى تترتب على الجريمة كاقلاق راحة المجتمع وتهديد سلامته • وما يصاحب ذلك من خوف الافراد وفزعهم كل هذه العوامل مادية كانت ام معنوية تستنزف جهودا من الدولة لكفاح الاجرام وتخليص الهيئة الاجتماعية من اضراره •

فالاضرار المباشرة تكون جزءا من مجموع الاضرار المادية التى تصرف في ميدان الاجرام • فهناك مصاريف اخرى غير مباشرة كمصاريف البوليس والحراس والسجون ومصاريف المحاكم ومصاريف الاصلاحيات وغيرها• فهذه المصاريف والخسائر المادية والمعنوية تلقى على عاتق المجتمع مسؤولية كبيرة في مكافحة الاجرام •

٦ ـ تطور وسائل مكافحة الاجرام :

ولقد اختلفت سبل مكافحة الاجرام باختلاف الافكار التى سادت في مختلف العصور فتنوعت تبعا لذلك سبل مقاومتها فبينما تفنن الاقدمون في تعذيب المجرم والانتقام منه حينما كانت الافعال والاقوال التى تكون مخلة بالنظام الديني او السياسى تعتبر محرمة ويتعرض مرتكبها الى انواع من العقوبات القاسية • اذ لم تكن الافعال المحرمة محدودة ومدونة في قانون عام بل كان الامر متروكا لتعسف السلطة الحاكمة ، ويحدثنا تاريخ التشريع في عصر الملكية الفرنسية القديمة وفى القرون الوسطى عن ما بلغته القسوة في العقاب (فقد كانت عقوبة الاعدام حرقا لجرائم الالحاد والسحر)• والعقوبة توقع على الاحياء كما توقع على الاموات كما انها توقع على الحيونات • (ففي انكلترا مثلا علق في سنة ١٥٥٩ كلب على المشنقة لقتله انسانا على ان يبقى معلقا ردعا لبقية الكلاب (Kenny. p. 38) وكان تعذيب المحكوم عليه بالاعدام بصورة علنية بشعة وكان الاعدام عقوبة لاكثر من مائة جريمة •

وقبيل انتهاء القرن السابع عشر وفي تشريع الثورة الفرنسية سنة

١٧٩٠ ـ ١٧٩١ تقرر مبدأ شخصية العقوبات ومساواة الجميع امام القانون ثم تقرر مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) •

وبذلك انتهى عهد تعسف السلطة الحاكمة في تكييف الجرائم واصبحت محصورة في قانون عام واحد يدونها هو قانون العقوبات •

ثم الغيت محاكمة جثث الموتى • وانخفض عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالاعدام الى (٣٢ بعد ان كان شاملا لـ ١١٥ جريمة) ولم تكن العقوبات في ذلك الدور قاسية بمفردها ، بل ان تلك القسوة كانت شاملة لطرق التحقيق والمحاكمة • فكان التعذيب أمرا عاديا لغرض الوصول الى اعتراف المتهم • وفي فرنسا سنة ١٦٧٠ نصت لائحة الاجراءات الجنائية فى عهد لويس الرابع عشر على وجوب (سؤال المتهم ثلاث مرات) قبل التعذيب مرة واثناءه مرة وبعده مرة •

وكان من المألوف استخدام المعادن المصهورة والشد الى عجلة أو صب الرصاص المذاب في اذن المتهم او في فمه أثناء التحقيق لحمله على الاعتراف بجريمته • وقد الغي التعذيب في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر •

ولقد تميز هذ الدور بالافراط فى العقوبات القاسية وطرق التحقيق الصارمة • ومع هذا فقد كان الاجرام متزايدا (فقد كان يعاقب بالاعدام على جرائم السرقات في انكلترا) • فالسجون ملأى بالمجرمين دونما عناية بصحتهم ومأكلهم وملبسهم •

ولقد احدثت هذه العقوبات القاسية وكثرة الاجرام وتزايده رد فعل كان له أثر بالغ فيما بعد سواء في القانون الجنائي أم في السجون • فالفكرة التى كانت سائدة في هذا الدور هى الاهتمام بالجريمة دون (المجرم) • هذا وكان ينظر الى المجرم على انه شخص شرير بطبيعته وبتكوينه وبناء عليه يجب القضاء عليه بأقسى الوسائل دون شفقة ولا رحمة • وكان من الطبيعي

والاجرام يتزايد بصورة مستمرة والسجون ملأى بالمجرمين لسوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ـ ان يكون لذلك رد فعل معاكس ، فقد قام بعض المفكرين والمصلحين بحملة شديدة على تلك العقوبات القاسية ومعاملة المجرمين السيئة وفضائع التكفير والردع فنادى (روسو بنظريته العقد الاجتماعى) ومن ثم تبعه (بيكاريا الايطالي) وقدم نظريته في العقاب معلنا (ان العقاب يجب انيكون محددا بحدى العدالة والمصلحة الاجتماعية) وانه من الظلم ان يتعدى العقاب حد الضرورة لحماية المجتمع • وان الغاية من العقاب هى منع المجرم ومنع الغير من الاقتداء به وعلى ذلك فلا ضرورة لقسوة العقاب وتعذيب المجرم •

ثم قامت حملة اخرى وجهها بعض العلماء والمصلحين أثر الدعوة التى قام بها (هوارد) الانكليزى لاصلاح السجون على اساس صحي وتعليمي كان لها اكبر الاثر في اصلاح السجون على اساس صحي ، ففي حوالي سنة ١٧٨٠ تشكلت جمعيات عديدة فيأمريكا للسجون وفى سنة١٧٨٦ الغيت عقوبة الاعدام في بنسلفانيا • ولقد تأثر القانون الجنائي بدوره أيضا فقد وضع التشريع على اساس من الرحمة والانسانية في اصلاح المجرم وانتشاله وأخذه بعين الرأفة والانسانية ولقد ساعد على هذا التطور تقدم العلوم الاجتماعية وطرائق البحث العلمي وتقدم مبادىء علم الاجتماع الجنائي الذى بدت بوادره في القرن التاسع عشر وما صاحب ذلك من تقدم التفكير في فرنسا وانكلترا الذى حمل لواءه (فولتير • ومنتسكيو • وهيوم • وسمث) • ولقد شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر اعظم صراع في ميدان الجريمة والمجرم • كان من نتيجته ان تغلبت الفكرة القائلة بضرورة (الاعتناء بشخص المجرم) ودراسته دراسة علمية والنظرة اليه على انه انسان سيىء الحظ منكود الطالع قد تظافرت عوامل مختلفة فى سوقه الى الاجرام • وقد حمل لواء هذه الفكرة زعماء المذهب الوضعي او المدرسة الايطالية الانثروبولوجية علىيد زعيمهاومؤسسها المشهور لومبروزو كما سنرى •

واعقب ذلك اصلاح عام للتشريع الجنائي فقد اهتم بشخص المجرم وظروفه واحواله عن طريق تفريد العقاب ، وتعميم نظام الظروف المخففة • ثم قامت حركة لاصلاح السجون في جميع انحاء اوربا وتأسست هيئات رسمية لمراقبة السجون • ولاجل اعطاء فكرة توضيحية عن هذه التطورات سنستعرض موضوع المسؤولية الجنائية على قدر ما تتطلبه هذه المقدمة •

المسؤولية الجنائية :

هي أهلية الشخص لتحمله تبعة ما يصدر منه من أفعال ، تقع الجريمة ويرتب عليها مسؤولية الجاني ولابد من عقابه فما هو الاساس الذى تبنى عليه هذه المؤولية ؟

كانت هذه المسألة ولا تزال مثارا لخلاف شديد بين المفكرين والفلاسفة ورجال القانون من قديم الزمن وقد ساهم في بحثها في العصر الحديث علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الطب العقلي • وقد ذهبوا فيها مذاهب مختلفة • وقد احتدم الجدال طويلا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فتشعبت النظريات تشعبا كبيرا • والعلة فى ذلك ترجع الى طبيعة هذا البحث واتصاله بمشكلة فلسفية كبرى وهى (حرية الانسان في الاختيار ومدى حريته في تصرفاته في الحياة على وجه العموم) • هل الانسان مخير أم مسير ؟ وهذه مشكلة من امهات المشاكل الفلسفية منذ قديم العهد اى منذ زمن اليونان القدماء •

وقد تنازع هذه المسألة في العصر الحديث مذهبان أساسيان :ـ

١ ـ **المذهب التقليدي أو الروحاني :** Spiritual doctrine

٢ ـ **المذهب الوضعي أو الواقعي :** Positive doctrine

اولا ـ المذهب التقليدي : هذا المذهب هو الذى كان سائدا بين المشتغلين في المسائل الجنائية ابتداء من القرن الثامن عشر • وكان اصحابه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيين وعلى الاخص بتعاليم الفيلسوف الكبير (Kunt)

قد افترض أصحاب هذا المذهب (ان الاصل في الانسان الحرية المطلقة في تصرفاته وسلوكه) فالانسان في نظرهم هو الحكم المسيطر على نفسه وارادته • أمامه طريقان (طريق الخير وطريق الشر) يسلك أيهما كما يختار ويريد • وبالنظر لتمتعه بكامل ارادته واختياره وانه يتمتع بالقوى العقلية فبناء عليه يجب ان يسلك طريق الخير ويتجنب الشر ، وان يراعي قواعد الآداب والاخلاق الفاضلة •

فاذا حاد عن الطريق المستقيم وسلك طريق الشر وأقدم على الجريمة فقد يرتكب خطأ يشعر الناس بقبحه ومخالفته للخلق القويم ، كما انه هو نفسه ـ أي مرتكب الجريمة ـ يشعره ضميره بقبح فعله ومخالفته لقواعد الاخلاق والآداب ، وبناء على ذلك فتحق عليه المسؤولية الجنائية ويتعرض للعقاب •

والجاني الذى يرتكب جريمة قتل او تمتد يده الى مال الغير لم يرتكب فعله هذا عفوا بل نتيجة (ارادته) • فهو قد ارتكب عمل الاجرام باختياره وبوسعه أن لايرتكبه ومادام قد قام بعمله مختارا بأرادته مدركا لطبيعة عمله فتنهض قبله المسؤولية الجنائية ويحق عليه العقاب • فالاساس الذي تبنى عليه المسؤولية الجنائية بنظر اصحاب هذا المذهب هو (حرية الاختيار) وما يترتب عليها من مسؤولية الضمير والوجدان • فهناك ارتباط بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية الادبية •

ويترتب على ذلك انه اذا فقدت إرادة الانسان وحريته لسبب من الاسباب (انعدمت المسؤولية الجنائية) قبله • فالصغير والمجنون لاتنهض قبلهما المسؤولية الجنائية لانه لا يمكن اسناد الخطأ اليهما أى لا يمكن اعتبارهما مخطئين •

وعلى هذا الاساس (حرية الارادة والاختيار) وضع القانون الفرنسى أحكامه في المسؤولية والعقاب سنة ١٨١٠ وعلى مذهب القانون الفرنسي

سار المشرعون في مختلف الدول في وضع التشريعات الجنائية •

وظل المشتغلون في المسائل الجنائية يسلمون بهذا الفرض (حرية الانسان في تصرفاته) تسليما مطلقا اذ بدونها تنهار المسؤولية الجنائية والعقاب • اذ لو اعتبر ان المجرم مجبر على اتيان فعله الاجرامى بفعل العوامل والظروف المختلفة لما امكننا عقابه لان العدل لايستسيغ عقاب شخص هو مجبر على فعله وليس لارادته دخل فيه •

ولذلك وجه المشتغلون في القوانين الجنائية في اول الامر همهم الى الجانب الفقهي يبينون حدود الجرائم ومقدار عقوباتها ومتى تتم الجريمة ومتى تبدأ ؟ وما هى العوامل التى تراعى عند تقرير العقاب ؟ وماهى أحسن النظم العقابية ؟ • فكان بحثهم ينصب على الجريمة ووسائل العقاب دون اى اهتمام بشخص المجرم وما يحيط به من مختلف العوامل التى تشل ارادته وتسوقه الى الجريمة سوقا •

ثانيا ـ المذهب الواقعي : (Positive School)

كان لاصحاب المذهب التقليدى فضل لاينكر في تخفيف النظم العقابية وفى الحد من قسوة العقوبات وحماية حرية الافراد من تعسف السلطة الحاكمة ومن تحكم رجال التحقيق والقضاء •

ولكن الفرض الذى اتخذوه أساسا للمسؤولية الجنائية وهو (حرية الارادة والاختيار) وما يترتب على ذلك من مسؤولية ادبية كان مثارا للنقد الشديد • وقد مهد لهذا النقد تقدم العلوم الطبيعية والاجتماعية وما نشأ عن ذلك من تقدم في طرائق البحث العلمى ففي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت ابحاث كلود برنارد ، وطريقته في صوغ القوانين العلمية على ضوء التجارب والمشاهدات بدلا من الفرضيات التى كانت شائعة لدى العلماء • ومن ثم تطرقت هذه الآراء الجديدة الى العلوم الاجتماعية يحمل

لواءها اوكست كونت (Comt) وسبنسر (Spenser) وغيرهما • وقد سرت هذه الافكار في دراسة المسائل الجنائية وهكذا نشأ المذهب الجديد أو المذهب الوضعي أو الواقعي وأهم انصاره من الايطاليين وعلى رأسهم لومبروز وفرى وكاروفلو •

٨ ـ نقد المذهب القديم :

وقد وجه اصحاب المذهب الواقعي نقدا شديدا لاصحاب المذهب القديم من حيث المسؤولية الجنائية • ويمكن اجمال اوجه النقد بما يأتي :ـ

(١) ان المذهب القديم يبني المسؤولية الجنائية على اساس وهمى لا واقعي هو افتراض حرية الانسان في الاختيار وليس هناك دليل على هذه الحرية • وهذا الاساس ما هو الا زعم قديم تناقله الخلف عن السلف دون بحث او مناقشة • وكان للتعاليم الدينية تأثير كبير في رسوخه وتثبيته • فقد تدخل رجال الكنيسة بالشؤون الدنيوية واقتطعوا لانفسهم حق التكفير عما يرتكبه الانسان من معاص وذنوب وما زالوا يعاقبون عليها لاخلالها بقواعد الآداب والاخلاق التى تفرضها التعاليم الدينية •

ولاجل ان يصلوا لغايتهم من التكفير والعقاب افترضوا (حرية الانسان) وان الله وهبه العقل ليميز بين الخير والشر • فاذا اتبع طريق الشر فعليه ان يكفر عن ذنبه • وقد غالى رجال الدين في وسائل التكفير عن الذنب فأمعنوا فى التنكيل والتعذيب تحت ستار التوبة •

وحين تطورت الحال وانتزعت الدول لنفسها حق العقاب وزالت الصفة الدينية عن العقوبة واصبحت جزاءً قبل المجتمع لا تكفيرا عن خطيئة دينية بقي أساس المسؤولية كما كان ولكن على اساس ان الفرد يتمتع بقواه العقلية وانها تأمره ليتجنب الشر ويسلك طريق الخير وذلك بحكم العقل الذى يأمره بالفضائل • وهكذا زالت الصفة الدينية عن الفضائل وحلت محلها الصفة الاخلاقية ، ومع ذلك بقيت حرية الفرد بديهية لامجال للجدل

فيها • ويرى اصحاب المذهب الواقعي ان هذا الفرض (حرية الانسان) وهمى قد استقر بالاذهان بحكم التواتر • بالعكس ان الابحاث الحديثة فى الطب والنفس تدحض هذا الزعم وتدل على ان الانسان (مسير في اموره وفق دوافعه النفسية وطبيعة تركيبه الجسمانى وما يحيط به من مختلف الظروف خارجية كانت ام داخلية) • وانه ليس مخيرا في تصرفه وسلوكه وان كان يبدو للناظر السطحي انه يتصرف وفق ارادته واختياره كما يشاء ويهوى •

(٢) ان القول بان الجانى كان مطلقا في اختياره وان الجريمة وليدة ارادته وحده وانه كان عليه ان يستمع لنداء ضميره ويتجنب الجريمة فانه قول يكذبه الواقع الملموس • فالقاتل الذى يرتكب جريمة القتل ثأرا لشرفه الذى اهين والسارق الذى يسرق بدافع الحاجة القاسية هؤلاء ومن اليهم كيف يقال بان كلا منهم كان حرا فى تصرفه حرية مطلقة وهو فى الواقع كان مسوقا اليها بتأثير عوامل مختلفة من غل ملك عليه نفسه أو حاجة قاسية سيطرت عليه • فالقاتل فى هذه الظروف يرى ان الواجب الادبى بحكم ما ركب فى نفسه من ميول وتعاليم تقضي عليه ان يثأر لشرفه الذى اهين فكيف يقال انه مسؤول امام ضميره بارتكابه الجريمة وهو يرى ان تقاعسه عنها هو عذاب الضمير نفسه • فان كانت هذه الافعال مستقبحة ففي نظر الغير لافى نظر من أتاها • فكيف تبنى المسؤولية امام ضمائرهم بعد ذلك ؟

(٣) واذا سلمنا جدلا في تفسير الجريمة على هذا الاساس فى الجرائم العمدية حيث تكون ارادة الجانى عاملا اساسيا فكيف يمكن تعميم هذا الاساس في الجرائم غير العمدية حيث لاتوجد ارادة متعمدة في ارتكاب الفعل بل مجرد اهمال او خطأ فكيف يقال ان هناك مسؤولية خلقية وماهى قواعد الخلق القويم التى خالفها عامدا ويستقبحها ضميره ؟

(٤) ان التسليم بهذا الفرض وهو أن الجريمة وليدة ارادة الجاني وحدها تترتب عليه نتائج خطيرة فانه يحجب بين المفكرين والمشتغلين في المسائل الجنائية وبين البحث العلمي عن الاسباب الحقيقية الدافعة الى الاجرام ومن جهة أخرى فانه يؤدى الى اهمال جانب الشخص المتهم وبمقتضاه يوجه الباحثون جل همهم الى الجانب المادى ـ للجريمة • ويترتب على ذلك انهم يرتبون احكامهم في العقاب على مدى جسامة الجريمة وضررها بصرف النظر عن شخص الجاني ومدى خطورته •

وهذا يؤدي الى اسوأ النتائج فيحول دون تحقيق الغرض المطلوب من القانون الجنائي وانظمته في مكافحة الاجرام •

ولذلك فقد أخفقت تلك النظم في كبح جماح الاجرام كما تدل على ذلك الاحصائيات في مختلف الدول ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر • فالجريمة ليست بحادث عرضى في حياة الانسان وليست وليدة ارادة الجاني صدفة بل انها ظاهرة كجميع الظواهر الاجتماعية تتدخل في نشوئها وتكوينها عوامل مختلفة (شخصية • واجتماعية • وطبيعية) واذا أريد مكافحة الاجرام فيجب أن يعالج الداء من أساسه فتعالج الاسباب التى تمد جيش المجرمين وتقاوم عن طريق دراسات علمية متنوعة تتظافر لحل هذه المشكلة الاجتماعية ووضع وسائل اصلاحية وعلاجية مختلفة للحيولة دون نشاط أسباب الاجرام أيا كانت • وعلى ذلك فأن المذهب القديم قد أهتم بالعرض دون الجوهر • بالجريمة دون المجرم وكان من شأنه انه حال دون معرفة الحقائق الصحيحة عن مشكلة اجريمة وسلوك المجرم فكان من نتيجة ذلك في زيادة الاجرام •

فاهتمام الباحثين بالفعل دون الفاعل معناه عناية بالعرض واهمال للجوهر فالجريمة ما هي الا ظاهرة تدل على نفس معتلة ملتوية ودليل على وجود شخصية مريضة خطرة ضد المجتمع • فالذي يخشى منه هو مرتكب

الفعل ودرجة خطورته وطبيعة تكوينه ونفسيته وما يلابسها من مختلف الانفعالات والاضطرابات • وعلى ذلك لانستطيع حماية أمن المجتمع الا بتوجيه البحث العلمي الى شخص المجرم وفحصه ومعرفة نوازعه وميوله والعوامل المؤثرة فيه اجتماعية كانت أم نفسية أم جسمية على اختلاف أنواعها • ومتى عرفنا طبيعة شخص الجاني أمكننا اتخاذ الوسيلة الملائمة لـه •

(٥) ان النتيجة الحتمية للفرض الذي تقوم عليه المسؤولية الجنائية وفق هذا المذهب هو أن المجرمين من المجانين والمخبولين ممن لايستطيعون التمييز لايسألون جنائيا عما يرتكبون من جرائم • وكذلك من كان مصابا بقواه العقلية بنقص أو شذوذ يضعف تمييزه دون أن يفقده لا يسأل الا مسؤولية مخففة •

واذا تأملنا نجد أن هذه النتيجة تؤدي الى عدم حماية المجتمع ضد أشد الافراد ضررا على أمنه وسلامته • وذلك لان الفكرة المستقرة في الاذهان هي أن المسؤولية مسؤولية ضمير قبل كل شيء وان العقوبة تكفير عن الذنب •

والحقيقة هي أن العقوبة ما هي الا وسيلة غايتها الاولى الدفاع عن المجتمع فيجب اتخاذ الوسيلة اللازمة على من يعد خطرا على سلامة المجتمع بصرف النظر عن كونه عاقلا أو مجنوناً •

هذه هي أهم الانتقادات التى وجهها الناقدون لاصحاب المذهب القديم وهي بلاشك قوية الى حد كبير •

ثانيا ـ نقد المذهب الواقعي (Positive School) يرى اصحاب هذا المذهب ، ان المذهب القديم قائم على فرض وهمي لا يتفق والواقع • ولذلك فقد أخفق في مقاومة الاجرام •

واذا أريد معرفة أساس المسؤولية الجنائية لابد من البحث فيما وراء

الفرضيات والرجوع الى استقراء وقائع الحياة ودراستها ومعرفة حقيقتها ومن ثم استخلاص النتائج الصحيحة لكي ترتكز المسؤولية على أساس صحيح لتؤدي الغاية المرجوة منها في كفاح الاجرام • اذا لاحظنا ظواهر الوجود ايا كانت نراها تسير وفق قوانين وقواعده ثابتة ولا يقتصر الحال على الظواهر الطبيعية بل أن ذلك يجري في الظواهر الاجتماعية ايضا ومنها الجريمة • فهي ككل ظاهرة فى الوجود ترجع الى عوامل مختلفة متى اجتمعت حملت المجرم على اتيان جريمته • وهي عوامل خلقية واجتماعية وطبيعية •

فاستعداد المجرم الذاتي وما يحيط به من الظروف الاجتماعية كالجهل وسوء التربية واخلاط السوء • وما يساعد على ذلك من الظروف الطبيعية كالحر والبرد وغيرها من العوامل كلها تتدخل بنصيب كبير أو ضئيل في حدوث الجريمة •

فالجريمة ما هي ا لانتاج لازم لاجتماع هذه العوامل ومتى توفرت الظروف اللازمة لدى شخص ما فهو مساق حتما الى ارتكاب الجريمة • اذ متى توفرت الاسباب ترتبت النتيجة •

سيعترض ويقال ان معنى ذلك هو انعدام المسؤولية الجنائية فما دام ان الشخص مجبر على أتيان الجريمة فكيف نلائم بين تلك الحتمية وذلك العقاب ، ألا يكون العقاب ظلم صارخ اذاً ؟ اذ ما دام المجرم مساق الى ارتكاب جريمته بفعل جبري حيث لم يكن الا آلة بيد الظروف فكيف نوجه اليه المسؤولية الجنائية وان العوامل التى دفعته الى ارتكاب جريمته قهرية لا قبل له بردها ولم يكن هو الا آلة بيدها • ان فكرة العدالة الجنائية تتنافى مع تلك الحتمية •

وهذا ما أسهب به اصحاب المذهب القديم في الرد على أصحاب المذهب الواقعي •

ولكننا اذا تأملنا نجد أن الفكرة التي يقول بها اصحاب المذهب القديم

في نقدهم اصحاب المذهب الواقعي لا تستلزم ترك فاعل الجريمة وشأنه على أساس ان الجريمة مقدرة عليه بحكم الظروف بل بالعكس ان المجتمع له أن يتخذ حياله الوسائل الكفيلة لحفظ سلامته ودرء خطره • فكما ان الفرد محتم عليه وقوع الجريمة تحت تأثير تلك العوامل المختلفة كذلك المجتمع محتم عليه الرد على فعل الجاني دفاعا عن كيانه •

اننا اذا تأملنا ظواهر الوجود نجد أن كل فعل له أثر مقابل أي أن لكل فعل رد فعل • فكل كائن حي مدفوع بحكم غريزة البقاء الى مقابلة ما يصيبه بما يتفق والمحافظة على كيانه • والمجتمع ما هو الا كائن حي فكل فعل يهدده بسلامته وأمنه يقابله فعل من جانبه لضرورة المحافظة على كيانه •

فالجريمة اذا وقعت لابد وأن يقابلها رد فعل من المجتمع بغية الدفاع عن سلامته وهذه ظاهرة تحتمها قوانين الوجود •

فالوسيلة التى يتخذها المجتمع تجاه الجاني ردا على جريمته ما هي الا وسيلة ضرورية للدفاع عن نفسه وهي ما جرى الاصطلاح على تسميتها (بالعقوبة) •

فكما ان الفرد دفاعا عن نفسه او درء لخطر يتهدده من شخص ما يلجأ الى الوسيلة اللازمة لدفع الشر بغض النظر عما اذا كان هذا الشخص مجنونا او عاقلا او صغيرا مميزا أم غير مميز • كذلك المجتمع وقد بدا له ذلك الفرد الذي يعد خطرا على أمنه له بل عليه بحكم الذود عن كيانه أن يتخذ حياله من الوسائل ما يكفل أمنه بغض النظر عن كونه عاقلا أو مجنونا بالغا او صغيرا او غير مميز • فالمهم هو درء الخطر والخلاص من الشر •

وهكذا فتتغير النظرة الى الجريمة لا باعتبارها ذنبا يستقبحه الضمير ، وتترتب عليها المسؤولية الجنائية ولا تصبح العقوبة جزاءً على هذا الذنب

تقضي بتوقيعه العدالة المطلقة او العدالة مع المصلحة كما يرى اصحاب المذهب القديم وانما تصبح وظيفة العقاب (مجرد وسيلة للدفاع عن المجتمع) • وتختلف الوسيلة باختلاف الاشخاص • على ان التعبير بالعقوبة (Pain) عن هذه الوسيلة خطأ في التسمية ، اذ أن فكرة التكفير عن الخطأ وارضاء الشعور بالعدل مسألة تتعلق بالافراد ، والمجتمع لا يعني بها عند تقرير هذه الوسيلة ، ذلك لانه لا يهتم الا بالدفاع عن نفسه ووقاية امنه وسلامته • وهو على هذا الاساس لا ينظر الى الجاني نظرة الثأر منه والتشفي به ، على العكس من ذلك ينظر اليه نظرة مجردة من كل انفعال عاطفي ، ويعتبره شخصا منكودا سيئي الحظ ويعمل على اصلاحه ان كان ذلك من المستطاع • واذاً فاننا اذا نظرنا الى المسألة نظرة المتجرد عن الافكار المستقرة بحكم التواتر نجد أن المسألة ليست مسألة جريمة (Crime, and Punishment) وعقاب أي انتهاك للعدالة وارضاء للعدالة وانما هي مسألة اعتداء ودفاع (Offence and Defence) دفاع ضد العاقل ودفاع ضد الصغير والمخبول ومن اليهما ممن اصيبوا بقواهم العقلية وينزعون الى الشر وبالتالي الى الاخلال بقواعد المجتمع والعبث بأمنه وسلامته •

فالمهم هو الخطر ومقاومته • والخطر بالنسبة لضرره للمجتمع واحد سواء كان صادرا من عاقل او صغير او مجنون •

أما ان الشخص غير عاقل فهو معذور ولاجناح عليه فيما ارتكبه من أفعال فهذا من شأن العدالة الالهية فهو ان كان معذورا لفقده العقل وبالتالي الارادة والاختيار فذلك يكون امام الله عند الحساب • اما هنا في الارض فما ذنب المجني عليهم وابناء وطنه الذين وقع عليهم الاعتدا ؟ انه شر على الناس وخطر ، بل انه لشذوذه واختلال قواه العقلية يكون أشد خطرا من الفرد العاقل • وعلى ذلك فهو مسؤول امام المجتمع • وللمجتمع أن يتخذ حياله الطريقة التى تلائمه كما يتخذ مع المجرمين الآخرين الوسائل

التي تتفق وأحوالهم .

وخلاصة القول انه بينما يرى اصحاب المذهب القديم انه يشترط لقيام المسؤولية الجنائية ان يكون الجاني مخطئاً بالاضافة الى صدور الفعل الاجرامي منه ، يرى اصحاب المذهب الواقعي ان صدور الفعل الاجرامي وحده كافيا لقيام المسؤولية الجنائية . فخطورة الفرد لا ذنبه ومسؤولته الادبية هي التي يهتم بها المجتمع . ويكفي في ذلك صدور الفعل الاجرامي بصرف النظر عن كفاءة الشخص من حيث القوى العقلية والمسؤولية الادبية .

فأساس المسؤولية الجنائية لدى اصحاب المذهب الواقعي هو صدور الفعل الاجرامي فقط .

بينما في نظر المذهب القديم هو اسناد الخطأ بالاضافة للفعل الاجرامي وعلى أساس المذهب الواقعي يقسم اصحاب النظرية الايطالية المجرمين الى عدة أقسام تبعا لدرجة خطورتهم ونزعتهم الى الاجرام . وهم يفترضون في كل المجرمين استعدادا خلقيا (Congenital) للاجرام تختلف درجته من حيث الشدة والضعف باختلاف الاشخاص كما سنرى عند بحث مذاهب علم الاجرام .

هذا هو المذهب الواقعي وفكرته في تحديد المسؤولية الجنائية . وقد كان لهذا المذهب فضل لا ينكر في توجيه نظر الباحثين الى الاهتمام بالمجرم نفسه والعناية به ودرسه درسا علميا صحيحا من كافة النواحي المتعلقة بالفرد . سواء من الناحية الجسمية او النفسية او الاجتماعية والناحية العقلية أيضا . ولقد كان لهذا المذهب صدى في التشريعات الجنائية فملاحظة الظروف الخاصة بكل مجرم ، وايقاف التنفيذ ، والعقوبات غير المحدودة المدة ووسائل اصلاح المجرمين الاحداث واصلاحيات الرجال المعتادين على الاجرام والنظم الوقائية ومراقبة المشبوهين والمتشردين وحديثا تعقيم المجرمين

في بعض التشريعات كل هذه التطورات الحديثة في التشريع والمؤسسات الاجتماعية ما هي الا أثر عملي مباشر لآراء هذا المذهب فله فضل لا ينكر .

ولكن رغما عن ذلك فقد كان هذا المذهب هدفا للنقد الشديد . اذ قد فند الباحثون الزعم القائل بأن الجريمة (ترجع الى استعداد خلقي) لدى المجرم ، وانتقدوا فكرة (المجرم المطبوع) واوصافه ومميزاته التي نادى بها لومبروزو وهو من دعاة المذهب الوضعي . ثم وجهوا النقد الى فكرة قيام المسؤولية الجنائية على مجرد صدور الفعل المادي الذي يغفل شعور الناس بالعدل وضرورة ارضاء تلك المشاعر .

اما ان الجريمة نتاج عوامل مختلفة وان المجرمين تختلف ميولهم ودرجة خطورتهم ، وانه تبعا لذلك يجب اتخاذ الوسيلة الملائمة لكل منهم فهذه حقيقة صائبة سلم بها اصحاب المذهب القديم .

اما ان المجرم كان مجرد آلة بيد الظروف والعوامل المختلفة التي ساقته الى الجريمة وانه كان مسيراً لا مخيراً بفعل عوامل قسرية وان ارادته مشلولة لاقبل لها بالمقاومة فهذا ما لم يسلم به اصحاب المذهب القديم . وقد قالوا بأنه اذا سلمنا بأن المجرم المجنون والصغير غير المتمالك لقواه العقلية ينساق تحت تأثير العوامل المختلفة وينفذ ما تمليه عليه نزعاته واحساساته المضطربة ، فان هذا القول لايصدق على الفرد العادي السليم المتمالك لقواه العقلية . اذ ان الواقع والمشاهدة انه ينفذ افعاله بمحض اختياره واراته ويستطيع الى حد ما ان يقاوم عوامل الشر والفساد ويتجنب اثارتها . صحيح ان الجريمة ترجع لعوامل مختلفة ولكن الصحيح أيضا ان ارادة الفاعل هي عامل من تلك العوامل .

وعلى أي حال فكما ان حرية الانسان المطلقة في الاختيار ليس عليها دليل علمي ملموس فكذلك القول بأن الانسان آلة بيد الظروف وما ارادته

الا آلة لتنفيذ اوامر تلك الظروف والعوامل فذلك أيضا لا يقوم الدليل العلمي الملموس عليه ، فالفكرتان من حيث الاثبات العلمي التجريبي في مستوى واحد .

وقد وجهوا النقد للمذهب الواقعي عن فكرته في اغفال شعور الناس بضرورة اقامة العدل ومجازاة الجاني على ما جناه . وقد سلموا بأنه عند تقدير العقاب يجب ملاحظة حالة الجاني وظروفه المختلفة التي حملته على الجريمة وملاحظة ما له من اعذار ومراعاة ذلك عند تقدير العقوبة . ولكن ليس معنى ذلك اغفال جانب العدالة بل لابد من محاسبة الجاني على ما آتاه ما دام هو مدرك لطبيعة عمله ولما يترتب عليه من اضرار . وهذه المحاسبة أو هذه المسؤولية الجنائية لايمكن أن يقبلها شعور الناس الغريزي الا بالنسبة للمتمتعين بقواهم العقلية .

أما من فقدوا قواهم العقلية او كان بقواهم العقلية ضعف او اضطراب أياً كان سببه وراثيا او عارضا بحيث يفقدهم ملكتي التمييز والاختيار والادراك فهؤلاء لا شأن للقانون الجنائي بهم بل شأنهم لمؤسسات اخرى . فالقانون الجنائي انما يطبق على الناس العاديين في تكوينهم وتركيبهم . أما الشواذ فلهم احكام وانظمة خاصة تتناسب واحوالهم . فاذا تبين بان الجريمة صدرت من مجنون مثلا ففي الحقيقة اننا امام مريض ولسنا امام مجرم . كما ان التعبير عن فعل المجنون (بالجريمة) فيه تجاوز في التعبير، وان هذا المجنون لا يدخل في اختصاص القانون كما ان فعله لا يدخل في اختصاص القانون الجنائي فليس له دخل فيه بل ان امره من اختصاص رجال الطب والمستشفيات والمصحات . وانه من الخطأ القول بأن هذا الشخص المجنون وأمثاله من مرضى العقول تنهض قبلهم المسؤولية الجنائية على اعتبار انهم خطر على المجتمع وعلى المجتمع ان يتقي خطرهم . فليست مقاومة كل خطر على أمن الناس وسلامتهم هو من اختصاص القانون

الجنائي . ولو كان القانون الجنائي يقاوم كل خطر لوجب القول بأن القانون الجنائي يتكفل أيضا باتخاذ الوسائل اللازمة لمقاومة خطر الحيوانات الفتاكة والميكروبات وهذه كلها تفتك بأرواح الناس .

والواقع انه لا يوجد فرق بين مجنون مجرد من العقل يقتل انسانا وبين كلب يقتل انسانا .

ان وجوب الاهتمام بأمر المجانين والمصابين بقواهم العقلية وانشاء مصحات ومستشفيات خاصة بهم لعلاجهم والوقاية من شرهم أمر لانزاع فيه . وانما موضع الجدل والذى لا يمكن التسليم به هو ان يلقى عبىء هذه المهمة على عاتق القانون الجنائي والقائمين بتنفيذه وان تصبح دور المحاكم مختبرات للفحص والتحليل وتتحول السجون الى مصحات ومستشفيات .

هذه هى اهم الانتقادات التى توجه الى المذهب الوضعي من حيث أساس المسؤولية الجنائية .

٩ ـ التوفيق بين المذاهب :

طال الجدل بين اصحاب المذهبين السابقي الذكر وتعددت حولهما النظريات ، والواقع ان لكل من المذهبين نصيب من الصحة . والحقيقة وسط بينهما .

فمن الغلوّ الخاطيء أن يقال بان الانسان يأتي تصرفاته بارادته وحدها وانه هو الحكم المسيطر في ارادته واختياره . فالدوافع المختلفة شخصية وغير شخصية لها بلا شك تأثير كبير في ارادته وحملها على سلوك طريق دون الآخر .

وكذلك من الغلوّ ان يقال بان الانسان يأتي تصرفاته تحت حكم العوامل المختلفة وان ارادته ليست الا منفذة لحكم هذه العوامل وأوامرها. فالاصل ان الانسان متى كان طبيعيا في تكوينه العقلي فباستطاعته ان

يميز بين النافع والضار وان ارادته تستطيع الى حد ما ان تقاوم الدوافع الى الطريق الضار ٠

وعلى ذلك فاذا انساق الانسان وراء رغباته وقصر في مقاومة الدوافع المختلفة التي تدفعه الى الطريق الضار يعد ملوماً وبالتالي يستحق العقاب ٠

وفي الوقت نفسه ان من الخطأ تناسي شعور الناس ذلك الشعور الذى يطلب عقاب الجانى متى كان سليما فى تكوينه العقلي ٠ هذا الشعور بوجوب اقامة العدل وعقاب الجاني زاجر له قيمته بالنسبة لكل من الجانى وبالنسبة لغيره من الافراد كما انه من الخطر ان يشعر المجرمون بان قد زال عن الجريمة صفة الذنب وعن العقوبة صفة التفكير والجزاء ٠ ذلك لانهم متى اعتقدوا انهم سيعاملون كمرضى وان الوسائل التى تتخذ معهم لا تحط من قدرهم ولا تسقطهم في نظر الغير كان ذلك عاملا مشجعا على الاجرام ٠

على انه من جهة اخرى مع التسليم بانعدام المسؤولية الجنائية عند بعض المجرمين او تخفيفها لسبب من الاسباب المتعلقة في ضعف قواهم العقلية أ وفقدها او لوجود شذوذ في تكوينهم فان ذلك لا يمنع من اتخاذ الوسائل الاحتياطية الضرورية للوقاية من شرهم وأذاهم ٠

وبهذا نجد ان كلا من المذهبين قد تطور وسلم انصاره بشيء مما يقول به اصحاب المذهب الآخر ٠

ولهذا رأى بعض العلماء الجنائيين انه من المصلحة طرح تلك الخلافات الجدلية وان يوفق بين مختلف النظريات والمذاهب وان تتظافر جهود سائر المشتغلين بالمسائل الجنائية بغض النظر عن مذاهبهم الفلسفية ، في سبيل الوصول الى حلول عملية لمقاومة الاجرام وكفاحه ٠

وبهذه الفكرة انشأ ثلاثة من كبار الجنائيين (وهم : فون هامل ، فون ليست ، فون بران) الاتحاد الدولى للقانون الجنائي ٠ وقد عقد عدة

مؤتمرات ٠ وقد انتهى هذا الاتحاد الى تقرير مذهب يتلخص في عدم التعرض الى تلك المشكلة الفلسفية (وهى معضلة الجبرية وحرية الاختيار)٠ وان يهتم علماء الجنايات بالطرق العلمية لمقاومة الاجرام ٠

ومن رأى الاتحاد ان العقوبات على اختلاف أنواعها يجب أن تكمل بوسائل وقائية اصطلح على تسميتها بالنظم الوقائية (Preventive Measures) ومن شأن هذه النظم ان تتخذ مع الجانيين الى جانب العقوبة او بدون عقوبة والفكرة فيها اتخاذ وسيلة ترمى الى ضمان عدم عودتهم الى الاجرام سواء بمعالجتهم او تضييق حريتهم ومراقبتها والاصل في هذه الوسائل ان لايحدد القاضي مدتها بل يتركها لرجال السجن هم يقدرونها على ضوء حالة المجرم ومدى صلاحه او عدم صلاحه ٠

ومن ذلك القبيل ارسال الصغار الى الاصلاحيات الخاصة بهم وادخال المدمنين على الخمر والمخدرات مصحات خاصة ومراقبة المشبوهين والمشردين ٠

والآن وقد انتهينا من عرض المذاهب المختلفة في اساس المسؤولية الجنائية ورأينا كيف تراجع المذهب الروحانى او القديم امام نقد المذهب الواقعي وكيف كانت من نتيجة ذلك ان ادخلت النظم الوقائية الى جانب العقوبات تحت تأثير المذهب الواقعي او المذهب الايطالي وهو المذهب الذى وجه نظر الباحثين الى الاهتمام بشخص المجرم دون الجريمة وعناصرها المادية ٠ ولكن الواقع من الامر انه رغما عما حدث في القانون الجنائي من تطورات واصلاحات ورغم ما أدخل فيه من قواعد ونظم فانه لايزال بعيدا عن ان يكون وسيلة ناجحة لمقاومة العوامل والاسباب الدافعة الى الاجرام ٠ وذلك لان القانون الجنائي باعتباره سبيلا للمحافظة على كيان المجتمع من خطر الاجرام لا يستطيع ان يخرج من دائرته العملية الضيقة الى ميدان علمي واسع المدى لانه يريد أن يحافظ على كيان المجتمع بصورة

دائمة فهو لا يستطيع ان يقف بانتظار ما تسفر عنه الدراسات العلمية من نتائج في اسباب الاجرام ، وهل ان المجرم كان مجبرا على اتيان جريمته ام انه كان مختارا وباستطاعته أن يتجنب الفعل الضار ؟ فان هذا التحقيق والاستقصاء العلمي في طبيعة النفس الانسانية وسلوك الفرد وما ينتابه من علل وانحرافات ليس من شأن القانون الجنائي • بل انه موضوع بحث ودراسة لعلوم أخرى تدخل في نطاق العلوم الطبيعية والاجتماعية ، اكثر منها بالعلوم الفلسفية •

وان دراسة الجريمة في صورها المختلفة من اختصاص القانون الجنائي وفقهه ، اما دراسة البواعث والاسباب التى حملت المجرم على هذا السلوك الاجرامي فانه من اختصاص علوم اخرى تدخل في نطاقه العلوم الطبيعية والاجتماعية معا •

وانه اذا أريد تفهم اسباب هذا السلوك فيجب ان تتجه الابحاث الى دراسة الفرد المجرم دراسة علمية تحليلية من مختلف النواحي ، النفسية، والفيزيولوجية والبايولوجية ومن ثم الظروف المختلفة المحيطة به اجتماعية كانت ام طبيعية •

ذلك لان السلوك الاجرامى لا يصدر عن الفرد اعتباطا بل هونتيجة لمختلف العلل والانحرافات التى تظافرت على الفرد سواء كانت عللا نفسية ام جسمية ام بايولوجية مضافا اليها العوامل الخارجية سواء كانت عوامل اجتماعية ام عوامل طبيعية •

فهذه العوامل بتفاعلها مع بعضها توجه سلوك الانسان وتوقف صفة ذلك السلوك على نوع طبيعته فان كان سلوكا طبيعيا لا يتنافى مع قواعد المجتمع كان الفرد سويا طبيعيا في تصرفه وتفكيره ، وان كان ذلك السلوك مضادا لقواعد المجتمع كان الفرد شخصا غير طبيعي مصابا بعلة من العلل أو بمجموعة منها ، أو انه سليم من النواحي الشخصية ولكنه تحت تأثير

عامل او مجموعة من العوامل الاجتماعية المختلفة •

ولقد اختلف العلماء قديما في تعليل السلوك الاجرامى وأسبابه اختلافا كبيرا فتعددت المذاهب والمدارس التى تبحث في الاسباب المؤدية الى السلوك الاجرامى •

فذهب بعضهم الى حصر الاسباب في العوامل الانثروبولوجية وذهب البعض الآخر الى العوامل الاجتماعية وذهبت آراء اخرى الى العاملين وذهب البعض الى حصر الاسباب في عوامل بايولوجية ، وحصرها البعض في العوامل العقلية والنفسية والخلقية ، وهكذا ، وانه من المفيد ان نقف على آراء مختلف المذاهب التى عنيت في اسباب الاجرام •

المذاهب المختلفة في أسباب الاجرام

لقد تعددت النظريات والمذاهب التى تبحث في اسباب الاجرام واختلفت في تعليل تلك العوامل المؤدية الى السلوك الاجرامى • ويمكن حصر هذه المذاهب المختلفة في خمسة مدارس رئيسية ندرجها فيما يلي :

١ ـ المذهب الانثروبولوجى او المدرسة الايطالية
The Italian, or Anthropological School.

٢ ـ مذهب العوامل الاجتماعية او المدرسة الفرنسية
The French or Enironmental School.

٣ ـ المدرسة البايولوجية الاجتماعية
The Biosociological School.

٤ ـ المدرسة الاكلينيكية الحديثة
Modern Clinical School.

٥ ـ المدرسة النفسية
The Psychological School.

وسنتكلم عن هذه المدارس المختلفة والنظريات التى تفرعت عنها حسب تسلسل ظهورها التاريخى ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الحال الحاضر •

الفصل الثاني

المذهب الانثروبولوجي أو المدرسة الايطالية

The italian, or anthropological School

علمنا ان المذهب القديم كان ينظر الى المجرم على انه انسان شرير يجب عقابه وتعذيبه تخليصا للهيئة الاجتماعية من خطره ، ومن ثم علمنا ان الاهتمام كان موجها الى الجانب المادى من الجريمة دون الاهتمام بشخص المجرم • ولكن هذه النظرية قد تغيرت بمقتضى تعاليم المذهب الوضعي او الواقعي وهو المذهب الذى نهض على يد العلماء الايطاليين ومن ابرزهم (لومبروزو الطبيب الايطالي المشهور ، مؤسس المذهب الانثروبولوجى في الاجرام) •

ولكن هذا المذهب وان كان قد تأسس بصورة علمية على يد العلماء الايطاليين ونسب الى مؤسسة لومبروزو الا أن الابحاث الانثروبولوجية ودراسة المجرمين وعلاقة الانثروبولوجيا في الاجرام مسألة قديمة ترجع الى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، اذ قد وجدت بعض دراسات لعلماء فراسة الدماغ (Phrenologist) تناول البحث في علم الخصائص العضوية للمجرمين (Criminal Anthropology) ولكن ابحاث هؤلاء العلماء كانت تفتقر الى اساس علمى • ومن اخص هؤلاء العلماء الطبيب الفرنسي (كال Gall) وسبرزايم (Spurzhiem) وهؤلاء من علماء (فراسة الدماغ) • وقد اعقبهم في هذه الدراسات طبيب فرنسي آخر اسمه (Lauvergne لوڤران) فقد نشر كتابا سنة (١٨٤١) تناول البحث في (علم فراسة الدماغ Phrenology) ومع ان بعض ابحاث هذا العالم فيما يخص فراسة الدماغ قد ثبت خطؤها فيما بعد الا ان الكتاب قداحتوى على ملاحظات سايكولوجية واجتماعية ذات اهمية عظيمة •

وبالوقت نفسه ظهرت ابحاث اخرى لعالم المانى اسمه كاروس (Carus) سنة (١٨٥٣) تناول البحث في العلاقة ما بين الانحناءات والالتواءات التى تشاهد في تكوين جمجمة المجرمين وفي الاشخاص المتخلفين في القوى والاستعدادات العقلية •

ولكن الابحاث المتعلقة بفراسة الدماغ وعلاقة الجمجمة بالقوى العقلية والنفسية هذه قد تناولها النقد فاندحرت امام الابحاث العلمية • وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي حوالي (١٨٥٩) أسس بروكا (Broca) الجمعية الانثروبولوجية في باريس وبذلك تأسس علم الانثروبولوجى على اساس علمي حديث •

قام هذا العالم الانثروبولوجى بفحص جماجم المجرمين وقد توصل من نتائج ابحاثه وفحوصه (الى ان علامات الشذوذ Anomalies التى اكتشفها في جماجم المجرمين كانت في بعض الاحيان ذات صفات باثولوجية (أى صفات مرضية Pathological Character) وقد ذهبت ابحاث لعلماء آخرين الى ان الصراع سبب في الاجرام • ففي هذه الحقبة من الزمن اى في النصف الاول من القرن التاسع عشر حيث كانت الابحاث الانثروبولوجية موضع اهتمام العلماء كان الرأي الطبي ميالا الى اعتبار المجرم (حالة مرضية Pathological case) كما لو كان مريضا بمرض من الامراض الباثولوجية المعروفة •

وفى الوقت الذى كان الرأي الطبي الافرنسي متجها نحو اعتبار المجرم مريضا بمرض عضوي وله صفات باثولوجية، كان بريجارد (Prichard في انكلترا قد نشر كتابا سنة ١٨٣٥ سماه Treatise on Insanity and other Disorders Affecting the Mind.

ولقد ذهب هذا العالم الانكليزى (الى ان الجريمة نتيجة عته خلقي

(Moral insanity) وان المجرم معتوه خلقيا ، ولو ان قواه العقلية سليمة ليس فيها نقص او انحراف) •

وقد ذهب عالم فرنسي آخر اسمه لوكاس (Lucas) في كتاب له منشور سنة (١٧٤٧) الى ان الزعة الاجرامية تكون موجودة اساسا منذ الميلاد في المجرم عن طريق الوراثة • واما الظروف المختلفة فلها فعل بسيط ، وعلى اية حال فان فعلها غير ذي اهمية • وقد هاجم دالي (Dally) في كتابه المنشور سنة (١٨٦٣) نظرية الارادة الحرة ومن ثم أكد في ابحاثه على العلاقة ما بين الجريمة والجنون وقد ذهب الى (ان الجريمة والجنون (Crime and insanity) هما صنفان لعطب عضوى يصيب الدماغ • اى ان المجرم والمجنون هما من صنف واحد نتيجة اصابة في المخ • وقد ذهب الدكتور مودزلى (Moudsely) وهو عالم انكليزى في كتاب له منشور سنة (١٨٧٢) تحت عنوان (Crime and Insanity) الجريمة والجنون ، (الى ان نسبة كبيرة من المجرمين هم من نوع منحط من اجناس البشر) ثم استطرد فقال (ان بين الجريمة والجنون منطقة حياد (Neutral Zone) في احدى جوانب تلك المنطقة الحيادية جنون قليل وانحراف كبير وفي الجانب الآخر منها انحراف اقل وجنون كبير) •

وممن نزعوا الى المذهب الانثروبولوجي فى الاجرام من الاخصائيين في علاج الامراض العقلية هو العالم الانكليزي تومبسون (Thimpson) في كتابه (On Psychology of the Criminal المنشور سنة ١٨٧٥) • والدكتور (Nicolas) نيكولاس في كتاب له The Morbid Psychology of The Criminal. والعالم الايطالى فرجيلو (Virgilio) وهؤلاء ذهبوا الى ان هناك علاقة بين الجنون الخلقي والاجرام •

ورغما عن كثرة ما كتب وما ظهر من آراء ونظريات في اسباب الاجرام من الكتاب الذين سبق ذكرهم فان المذهب الانثروبولوجي لم يأخذ شكلا

علميا الا على يد العلماء الايطاليين في النصف الثانى من القرن التاسع عشر وخاصة على يد مؤسسة لومبروزو •

١٠ ـ أبحاث العلماء الايطاليين : ـ ان اشهر عالم انثروبولوجي بحث في الاجرام هو لومبروزو مؤسس المدرسة الايطالية والمذهب الوضعي • ولد هذا العالم في مدينة بافيا سنة ١٨٣٦ ودرس الطب وبعد تخرجه التحق بخدمة الجيش طبيبا عسكريا ثم بعد ذلك اصبح استاذا للطب الشرعي ثم استاذا للامراض العقلية في مدينة تورين • وحينما كان طبيبا في الجيش كان يقضي أوقات فراغه في دراسة اجسام الجنود وقد وجد بنتيجة ملاحظاته ودراسته ان الجندى الامين الحسن السلوك يتميز عن الجندى الشرس بمدى انتشار الوشم والرسوم على بشرة هذا الاخير وخاصة وشم الرسوم المنافية للحياء ذات الاوضاع المخلة بالآداب ، في حين ان الجندى الامين الوديع ذو الخلق الحسن لايوجد في جسمه مثل هذه الرسوم • فكانت هذه الدراسة والملاحظات العامل الاول الذى جلب انتباهه لدراسة المجرمين من الناحية الانثروبولوجية • وثم حادثة اخرى المعت في ذهنه فكرة دراسة المجرمين وهي انه بعد ان درس الامراض العقلية وصار استاذا فيها عين طبيبا في مستشفى المجانين فكان يقضي اوقات فراغه في تشريح جثث الموتى مهتما بصورة خاصة في دراسة العظام وخصوصا عظام الجمجمة ووزن الدماغ ومن هنا ولع في دراسة الامراض العقلية فاهتم بدراسة المريض دون المرض وبذلك وضع دراسة على اساس موضوعي بمقتضى الطريقة التجريبية •

وفي سنة ١٨٦٦ بدأ دراسته للامراض العقلية وأبان بأن الطرق القديمة لاتجدى نفعا في دراسة مرض العقل وان اجدى طريقة هى الدراسة التجريبية الموجهة للمريض بالدرجة الاولى دون المرض • بعد ذلك أخذ يدرس المجرمين في سجون ايطاليا وتعرف أثناء ذلك على المجرم الشقي (Vilella) فللا الايطالي فتحدث اليه طويلا عن جرائمه التى

يرتكبها وعن مشاعره أثناء ارتكابها ولما توفى (فلا) قام لومبروزو بتشريح جثته ثم فتح جمجمته فوجد في نهايتها السفلى من الداخل تجويفا وانحدارا نحو الاسفل) وان هذه الوضعية لاتوجد الا في الحيوانات الدنيا خصوصا المنقرضة منها • في حين أنه كان يجب ان تكون في هذا الموضع بالذات فقرة بارزة متجهة الى الاعلى بدل هذا التجويف والانحدار المتجه نحو الاسفل •

١١ ـ استنتاجات لومبروزو : ـ ومن هذا الاكتشاف اقتنع بأن المجرم (هو انسان ينتسب الى اصل وحشي ا ى ارتداد الى اصل بدائي قديم يحمل في نفسه الغرائز الوحشية (Firocious instinct) للانسان البدائي والحيوانات المنحطة) وقد درس مجرمين آخرين فشجعته النتائج على الاعتقاد في نظريته هذه •

وكان المفتاح الاخير الذى فتح به نظريته نتيجة ابحاثه هو حادث الجندى الايطالي مسديا (Masdia) وهو جندى شاب في سن العشرين لم يكن ذكيا ولكنه لم يكن شريرا ولا فاسدا (Vicious) • ولكنه كان يصاب بنوبات صرع (Epileptic Fits) بين حين وآخر • بقي مستخدما مدة طويلة معروفا بوداعة خلقه ، ولكنه فجأة ولسبب تافه هجم وقتل ثمانية من رؤساءه الضباط ورفاقه من الجنود • وبعد ان اكمل فعلته وقع مغشيا عليه في نوبة اغماء وسبات عميق استغرق اثنى عشر ساعة ، وحينما انتهت نوبة النوم أفاق دون ان يكون له اى معرفة تذكر عما حدث • بل كان يبدو انه لايذكر الحادث اطلاقا فاستنتج لومبروزو من هذا الحادث ان كثيرا من المجرمين الذين لايرجعون الى نظرية الارتداد الوراثي يكونوا ذوى صفات مرضية Morbid Characterstic) ترجع الى بعض الامراض خاصة الى مرض الصرع Epilapsy) • استمرت ابحاث لومبروزو من سنة ١٨٦٤ الى ١٨٧٦ وبنفس هذه السنة طبع كتابه المشهور عن الاجرام

تحت عنوان الشخص المجرم (The Criminal Man) • وبقي هذا غير ملحوظ • ولكنه في طبعته الثانية التي أصدرها سنة ١٨٧٨ كان مصحوبا بمقالين (Monograph) •

تسند دراسات لومبروزو الانثروبولوجية من الناحية القانونية والناحية الاجتماعية • اذ نشر كاروفلو (Raffael Garo Falo) مقالا صرح فيه (بأن خطورة المجرمين هو المقياس الذي يجب أن تستهدفه الهيئة الاجتماعية في كفاحها ضد الاجرام) •

وبالوقت نفسه نشر (Anrico Ferri) أنريكوفري مقالا دحض فيه نظرية حرية الارادة الحرة (Free Will) والمسؤولية الشخصية (Personal Responsibility) وصرح قائلا (ان علم الاجرام يجب أن يستهدف رعاية حياة المجتمع لحقيقة ذاته) •

ووفي سنة ١٨٨١ نشر فري (Ferri) الطبعة الاولى من كتابه (علم الاجتماع الجنائي Criminal Socioloy) • وفي سنة ١٨٨٥ نشر كاروفلو كتابه (علم الاجرام Criminology) ونظرا الى أن هؤلاء الثلاثة هم من العلماء الايطاليين الذين وجهوا أبحاثهم الى هذا النوع من الدراسة فقد سمي المذهب (بالمدرسة الايطالية) لأن زعماء المذهب أغلبهم ايطاليين • وقد كان لها مشايعون في فرنسا والمانيا •

١٢ ـ نظرية لومبروزو في المجرم : ـ بعد ان فحص لومبروزو عددا من المجرمين في مختلف السجون ، وأخذ مختلف القياسات الجسمية وخاصة الجمجمة استنتج من بحوثه هذه الى أن المجرم يختلف عن غيره بصفات جسيمة ، كصغر الجمجمة عند المجرمين خاصة (عند مجرمي السرقات) فانها أصغر من حجم الجمجمة عند الفرد العادى • كما أن جماجم المجرمين فيها كثير من الانحناءات والالتواءات والاخاديد تختلف عما هو موجود في جماجم العاديين ـ حيث تتشابه جماجم المجرمين في انحناءاتها

مع بعض ما هو موجود في بعض الحيوانات ويمتازون كذلك في الناحيـة الفيزيولوجية كسعة الفك والأذان العريضة ، وسعة محاجر العيون والنظر الحاد ، وانحدار الجبهة الى خلف الرأس بشكل يجعل القسم الاسفل من الرأس غير متناسب مع بقيـة الرأس وارتفاع في عظام الخدود ، والانف المنبسط قليلا المنحدر الى أسفل بشكل قوس ، والانف المائل الى أحـد الطرفين ، وسعة المنخرين ، والاسنان الامامية غير المنسقة والايدي الطويلة، والكفوف والاقدام المحدبة • وكذلك قال ان مرتكبي جرائم القتل تكـون لهم أيدٍ ثخينة ضخمة بينما مرتكبي جرائم السرقات والنشل تكون لهـم أيد نحيفة وأصابعهم رفيعة ، وقلة الشعر في وجوه الرجال وكثرة الشعر في وجوه النساء ، والخطوط المنفردة في كفوف الايدي وكثرة الوشـم الموجودة على البشرة ، وعدم تناسب شقي الوجه •

هذه هي أهم الصفات التي قال بها لومبروزو من الناحية الجسمية •

١٣ ـ الصفات الخلقية : ـ وهي أن المجرمين أقل شعورا بالالم مـن غيرهم ، عديمي الشفقة والرحمة والانسانية ، كسالى مولعون بعمل الشر ، يحبون التهتك والخلاعة وشرب الخمر • ويمتازون بفرط الغضب وفرط الغرور وحب الانتقام والميل الى الرذيلة ، لا يلومون انفسهم ولا يشعرون بالمسؤولية لما يبدر منهم وهم أكثر غباءً مما يراهم الناس • وقـد ختـم لومبروزو أبحاثه الى أن (المجرم صنف من الاشخاص يتميز عن غيره بتلك الوسمات والعلامات الجسمية وانه خلـق مكتوب عليه ارتكاب الاجرام • وعلى ذلك فلا فائدة من تغيير ظروفه الاجتماعية وبيئتـه لانها لا يمكن أن تحول دون اجرامه بحال من الاحوال •

ومن ذلك يتبين أن لومبروزو يرى أن هناك صنف خاص من البشر خلقوا مجرمين ويمكن تشخيصهم ومعرفتهم بتلك العلامـات والميزات

(وأن الجريمة ما هي الا ظاهرة طبيعية) هذه هي العبارات التي ختم بها لومبروزو كتابه الانسان المجرم • وبعد أن فصل نظريته في المجرم أخذ يبحث السبب الذى يرجع اليه نظريته هذه وما هو أصـل هذا النوع من الاشخاص المجرمين ؟ ولتعليل ذلك ذهب الى :

١٤ ـ نظرية الارتداء الوراثي :ـ (The Atavistic Hypothesis)

فقال ان الانسان البدائي الاول كان متوحشا • قد اكتسب صفاته الخلقيـة ومقاييسه الادبية مع مرور الزمن ، وعلى ذلك فان المجرم ما هو الا ظاهرة ارتداد للانسان المتوحش الاول ، وتظهر فيه فجأة تلك العلامات والصفات التي كانت توجد في أجداده القدماء المتوحشين وأن أعمال الانسان البدائي الاول كانت أفعالا اجراميـة • وعلى ذلك فالانسان البدائي الاول حسب نظريته هو مجرم وهذا ما سماه (بالانتكاس الوراثي) •
(Throw Back Heridity)

وهذه النظرية قد هوجمت عنيفا لأن الابحاث الانثروبولوجية العديدة لانسان ما قبل التاريخ وللانسان البدائي المعاصر أبانت أن تطـور النـوع البشرى ليس من البساطة كما يتصوره لومبروزو ، كما أنه من الخطأ الفاضح أننا نصف الاعمال العادية للانسان البدائي على انها اعمالا اجرامية وذلك لبعد الشقة بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات القديمة واختلاف كل منها في القواعد والعادات والتقاليد والمدنية والثقافة • فلومبروزو لم يدرك بأن القواعد الاخلاقية والمقاييس الاجتماعية ليست محدودة في كل زمـان ومكان بل تتبدل وتتغير في كل زمن تبعا لتغير الظروف والاحوال • وانه من الخطأ اعتبار افعال الانسان البدائي اجرامية حسب مفهـوم قواعـد الاجتماع المعروفة في العصر الحديث • وبمقتضى هذه القواعد فـأن هذه النظرية قد سقطت من أساسها وظهر خطؤها امام النقد الذي وجه لها مـن علماء الاجتماع ومن علماء الانثروبولوجيا ايضا •

١٥ ـ الانتقادات الموجهة لنظرية لومبروزو : ـ وجهت الانتقادات الى هذه النظرية من قبل كثير من علماء الأنثروبولوجيا ومن علماء الاجتماع فقد انتقدت من قبل العالم الانثروبولوجي الافرنسي (Manouvrier) (مانوفريه) الاستاذ في جامعة باليس فقد هاجم هذه النظرية في مؤتمر علم الانثروبولوجيا الجنائية المنعقد في باريس في سنة ١٨٨٩ وفي بروكسل سنة ١٨٩٢ • ومما لاحظه هذا العالم (ان بين هذه العلامات والصفات التشريحية التي ادعى لومبروزو أنها موجودة في المجرمين يوجد بعض منها ليست شاذة ولا خطرة ، كما انه لاتوجد علامة من هذه العلامات او الصفات التشريحية يمكن استخدامها لتمييز المجرمين) •

كما انه ليس لأية صفة من الصفات الجسمية أو التشريحية قوة بحد ذاتها يمكن أن تكون أساسا للنزعة الى الاجرام • ثم تساءل في سياق البحث عما اذا اشتركت مجموعة من هذه الصفات التشريحية والعلامات الفيزيولوجية هل يمكن أن تكوّن ناتجا أكثر خطرا ؟ فكان الجواب بالنفي ايضا • ثم قال: لايوجد انسان الا ويمكن أن نجد فيه بعض عظلات شاذة أو غير ذلك من عظلات أو أجزاء مما يتشابه مع القردة أو الحيوانات ذات الارجل الاربع •

ثم قال ربما يمكن القول (انه اذا كانت الصفات التشريحية والعلامات الفيزيولوجية كدليل على الانتكاس الوراثي الجزئي ليست خطرة في حد ذاتها ولكنها تكوّن على الاقل نوع وسمات أو علامات تشريحية وسايكولوجية انتكاسية اذ يمكننا بصورة عامة أن نصفها بمقتضى طرق البحث المتيسرة على انها علامات لاستعداد قد تؤدي بصاحبه الى ان يسلك كالبشر المتوحش (Savages) أو أن يقوم بأفعال انسان ما قبل التاريخ (Pre Historic Man) وهذه مجرد نظرة تأمل أو تفكير ليس لها ما يبررها عمليا) •

ومن العلماء الذين انتقدوا نظرية لومبروزو في أسباب الاجرام

(Jelgersma) يلجرزمه ومما قال (يظهر لي أن نظرية لومبروزو خاطئة بصورة كلية ، اذ ان نظرية الارتداد الوراثي لاتنطبق على أكثرية القسمات المنحطة (degenerative Features) كالعيون الصغيرة والاذان العريضة أو الجمجمة المتعرجة الخ •• مما قاله لومبروزو اذ لايمكن القول بأن أي علامة من هذه العلامات كانت موجودة بين البشر المتوحش أو ان لها علاقة مع هذه العلامات التي يعتقد انها كانت موجودة بين البشر المتوحش أو أن لها علاقة وثيقة بصنف من الحيوانات •

كما أن نظريته لاتنطبق حتى في حالة الانحطاط الوظيفي • فضيق منظر العين كما لاحظ بعض العلماء في المجرمين أو شذوذ في أي عضو من أعضاء الحواس لايمكن اعتبار أي منها على انها حالةانتكاس أو ارتداد وراثي • على العكس انها تذكرنابصنف مرضي (Pathological Modification) والواقع ان عدد الباحثين الذين خاصموا نظرية الارتداد الوراثي قد زاد بصورة مطردة • وكحقيقة واقعة فقد أصبحت هذه النظرية ملغية بصورة تامة • وقد حلت محلها نظرية أخرى شغلت مركزا مهما في عالم الاجرام فيما مضى ولها في العصر الحاضر من ينادي بها من العلماء الايطاليين تسمى (النظرية المرضية) •

١٦ ـ النظرية الباثولوجية أو المرضية : ـ
(Pathological Hypothesis)

ذهب لومبروزو ومشايعوه زمنا ما الى أن المجرم مريض بالصرع (Epilepsy) ولكنهم لم يستطيعوا اثبات ذلك • وحتى انه لم يتحقق بأن المصابين في الصرع من المجرمين أكثر من المصابين بهذا الداء من غير المجرمين •

وبعد ذلك رجع لومبروزو فقدم نظرية ثالثة فقال ان المجرم انسان

من نوع منحط وأن صفاته التشريحيـــة ما هي الا علامـــات الانحطاط في أصلـــه ٠

وهنا يمكن التساؤل عما اذا كان اكثرية المجرمين هم من الصنـف المنحط حقيقة ؟ والجواب على ذلك بالنفي ٠ والواقع ان لومبروزو قدم نسبة عالية من علامات الانحطاط بين المجرمين ، ولكن هذه العلامات التي قال بها لم يتأيد بأن لها علاقة في الاجرام وقد انتقدت كما سبق بيانه من قبل العالم الانثروبولوجي الافرنسي مانوفريه ٠ ثم وجـــه اليها النقد من قبل عالـم الاجرام الالماني (Boer) بوير ٠

فالعلامات التي قال بها لومبروزو لا تدل بذاتها على أي شيء يتعلـق بالاجرام ٠ وان كثيرا من غير المجرمين فيهم نفس هذه العلامات كما أثبت ذلك (مانوفريه) ، كما ان فحوصات اخرى أجريت على بعض المجرمين الخطرين فلم يتبين فيهم أية علامة من تلك العلامات التي قال بها لومبروزو٠

ثم قال بوير انه كلما يمكننا أن نقول (هو انه توجد نسبة كبيرة من علائم الانحطاط عند المجرمين أكثر مما هو موجود عند غير المجرمين) ٠ وبعبارة أخرى (ان الشخص المنحط أسهل انزلاقا الى الجريمة من غيره)٠ وليس في ذلك غرابة فأكثر ية المجرمين هم من الطبقـة الواطئة من الناس وهذه حقيقة تأيدت بالمعلومات المستمدة من علم الاجتماع الجنائي ٠ وقد ختم البروفسور بوير بحثه بالعبارات التالية (الجريمة ليست نتيجة لأي خصائص عضوية خاصة (Special Organic Conditions) وليـس للمجرم أية مميزات عضوية خاصة تدفعه لارتكاب الافعال الاجرامية) ٠

وان المجرم قد تظهر فيه بعض العيوب والتشويهات الجسمية والعقلية ولكن هذه العلامات سواء كانت مجتمعة أم منفردة لايمكن أن تكون خصائص ومميزات تميزه على انـه انسان نموذجي (Something Typical) ضمن جماعته من البشر ٠

(فالمجرم يحوي ذلك الاثر من الانحطاط الذي يوجد بصورة اعتيادية بين الطبقات المنحطة من السكان تلك التي ينتسب اليهـا ٠ وآثار ذلك الانحطاط اما أن تكون مكتسبـة أو وراثيـــة في بعض ظروف الحيـــاة الاجتماعية) ٠

والواقع ان نسبة من المجرمين يكون شذوذهم النفسي سببا مباشـرا لسلوكهم الاجـــرامي ٠ ولكن وصـفهم (على انهم ولدوا مجرمـــين (Born Criminal) لا يمكن التسليم به ويخالف الحقيقة والواقـع ويناقض العلم) ٠

وحتى في هذا الصنف ـ أي من المصابين بالشذوذ النفسي ـ يكون للبيئـة الاجتماعية دور فعـال في سلوكهم الاجرامي ٠ ففي الحالات التي يكون فيهما الشـذوذ النفسي كبـير جـدا بحيث يكون الشخص مسـاق لارتكاب الجريمة في أي نوع من الظـروف كما لو كان معتـوها خلقيـا (Moral imbecile) فان ذلك استثناء نادر الوقوع ٠ وعادة فان هذا النوع يوضع في معاهد خاصة تلائم حالته ٠

١٧ ـ النموذج الاجرامي : (The criminal Type)

ان نظرية لومبروزو في النموذج الاجرامي حسب الاوصاف التي سبق ذكرها قد فندت من قبل كثير من العلماء ، والعلم في العصر الحديث ينكر تلك السمات التي تعتبـر حسب نظريته من علامات الاجرام ، كما ان ابحـاثا لعلماء كثيرين أثبتت بطلان تلك النظرية ٠ ففي أوائل القرن العشرين وصلت أبحاث علم الانثرويولوجيا في هولندة درجة عظيمة فتناولت هذه الابحاث دراسة المجرمين وفحصهم ، فقد اجتمع بضع نفـر من مشاهير الاطباء كان بينهم بيرندس (Berends) ونكلـــر (Winkler) والترينـــو (Altereno) وأخذوا قياس عدد من جماجم المجرمين وجماجم عدد من أصناف أخـرى من الاشخاص ٠ وكان الفحص يجـري على أصناف من المجرمين يبلغ عددهم ٥٠ شخصا ٠ وأصناف اخرى من غير المجرمين تبلغ

كل فئة منهم ٥٠ شخصا ايضا وكانت الاصناف مؤلفة من أطباء وجنود ومنتسبي بوليس ومحرري صحف ٠

وقد دلت نتائج أبحاث بيرندس (Berends) على أن (القتلة والمصابين بمرض العقائد الوهمية (Baranoids) والمصابين بالصرع (Epileptic) والمجانين (Embacile) هم فروع لأصل واحد ، والاصل الذي يشتركون فيه هو نمو أقل في عظم الجمجمة الدماغي (Cerbral) ونمو أكبر في عظم الجمجمة الوجهي (Facial Skull) ٠

ولكن الفروق بصورة عامة كما يقول الاستاذ بونجيه من ملاحظته لنتائج هذا الاختبار ليست ذات نسب كبيرة ٠

١٨ ـ أبحاث كورنك ونقده نظرية لومبروزو : (Goring)

وآخر نقد ولعله أقوى الانتقادات التى وجهت الى نظرية المجرم المطبوع أو المولود التي قال بها لومبروزو هي تلك الابحاث الواسعة التي قام بها طبيب من مشاهير اطباء السجون الانكليزية الدكتور جارلس كورنك (١٨٧٠ ـ ١٩١٩) ٠ فقد قام هذا الطبيب بفحص عدد يربو على الـ ٣٠٠٠ آلاف سجين من أخطر المجرمين الانكليز وقد قارن نزلاء السجون بغيرهم أيضا من محترمي القانون ومطيعيه ومن الطبقة الراقية المهذبة وقد استخدم فيها مقاييس دقيقة واستمرت أبحاثه وتجاربه ثماني سنوات ٠

وقد استنتج كورنك من فحوصه ودراساته هذه (ان الاجرام ليس علة مرضية كالعلة التي يمكن تشخيصها ووصف دواء لها وان المجرمين ليسوا ذوي خصائص ومميزات جسمية وعقلية ينفردون بها دون سائر الناس ٠ وانه لا توجد أي علامة أو خاصية تميز المجرم عن غيره ٠ ولكنه يسلم بأن المجرمين ينقصون من الوجهة العقلية والجسمية معا ٠ ويقول فوق ذلك ان اللصوص السارقين وهم نسبة عالية بين المجرمين (أحط من سائر

المجرمين) ٠ وان ذلك لا يرجع الى كونهم مجرمين بل انهم نشأوا من أحط طبقات المجتمع ٠

وقد دلت فحوص كورنك الى أنه لا يوجد فرق في مقاييس الجمجمة والعظام بين المجرمين وغيرهم فقد قارن بين سعة جماجم طلاب اكسفورد وجامعة كمبرج من جهة وبين سعة جماجم المجرمين من جهة اخرى فلم يجد أي فرق ملحوظ بين الصنفين ٠

وكذلك لا يوجد فرق في نفس المقاييس بين اساتذة جامعة لندن والمجرمين ٠

وقد نفى نفيا تاما وجود العلامات الفيزيولوجية وما يدعيه علم الخصائص العضوية للمجرمين ٠ ويختم الدكتور كورنك ابحاثه في العبارة الآتية (ان النتائج التي توصلنا اليها بعد أبحاث مستمرة واحصائيات دقيقة انه لا يوجد نموذج لانسان مجرم يتميز بعلامات أو صفات جسمية) ٠

وان هيئة الانسان الخارجية لا علاقة لها بسلوكه الاجرامي وقد انتهى من بحوثه الى نتائج عامة وهي :

١ ـ لا توجد علاقة بين المرض والجريمة ٠ بل ان المجرمين يتمتعون بصحة أحسن من غيرهم ٠

٢ ـ ان هناك علاقة كبيرة بين الاجرام والجنون وان لم يكن الاجرام سببا من أسباب الجنون ٠

٣ ـ ان لداء الصرع علاقة ثابتة في الاجرام وفي ذلك يتفق مع لومبروزو في النتيجة ٠

٤ ـ توجد علاقة وثيقة بين الرذيلة والاجرام ، وهذا يعلل تفشي الزهري بين المجرمين ٠

٥ ـ الامراض المزمنة تحول دون ارتكاب الجرائم ولا تكون سببا فيها لأن المرض يمنع الفرد من أن يتخذ الاجرام حرفة ٠

٦ ـ المجرمون اقل نسلا من المتوسط فيقول ان في كل ١٠٠٠ شخص في انكلترا نجد ٦٢١ شخصا يتزوجون ويبلغ متوسط عدد أولاد كل منهم ٥ر٦٦ في حين انه من كل ١٠٠٠ مجرم نجد ٦٢٩ يتزوجون ومتوسط عدد اولادهم ٣ر٥ فتكون النسبة ٥ الى ٣ وليس ذلك راجعا الى العقم بل الى انفكاك أواصر البيت والاسرة والحياة المشتركة واضطراب الحياة الزوجية .

٧ ـ لايوجد نموذج اجرامى . كما انه لاتوجد علاقة بين الهيئة الخارجية للانسان وطبعه .

ولخص كورنك في كتابه (The English Convit) المجرم الانكليزي (ان التكوين الجسمي والعقلي على حد سواء في كل من المجرم ومطيع القانون اللذين من سن واحدة وطبقة واحدة ، وذكاء واحد وقدرة واحدة ، ولا وجود لما يسمى نموذجا انثروپولوجيا أو اجراميا . غير أنه على ارغم من ذلك يظهر أن هناك حقيقة لا تقبل الجدل وهي انه يوجد نموذج جسمي وعقلي وخلقي من اشخاص عاديين ينزعون الى الاجرام . ومعنى ذلك ان مجرم السجون الانكليزي يتميز تمييزا ظاهرا بنقص في تكوينه من حيث القامة ووزن الجسم ، كما يتميز بنقص مقدرته الذهنية وبانطوائه على نزعات غير اجتماعية . وللص رأس أصغر وأضيق من رأس الشرطي الذى يعتقله . وليس هذا لانه لص بل لانه أحط منه . وقد يدان في بعض الاوقات ١٣/١ من سكان انكلترة لو سار الكل جماعات كل منها ثلاثة عشر شخصا ثم انتخب من كل جماعة أحطها خطرا من الوجهتين الجسمية والعقلية فان المجموعة الجديدة المنتخبة تشبه طائفة المسجونين .

أما الفكرة التي تقول بوجود قوة نفسية خاصة في تركيب جسم الانسان تدفعه الى الاجرام فكرة قديمة . اما النظرية الحديثة فهي أن

الانسان لا يولد مجرما ولكنه يصير مجرما . واننا نجد ارتباطا وثيقا بين نقص القوى الجسمية والقوى العقلية ، وان الامراض الكحولية كالامراض الجنسية تساعد على الجريمة . ولكننا لا نستطيع أن نقيم صلة معينة بين الاحوال الاجتماعية والجريمة كأهمال الوالدين والفقر . كما أن السجن لا يؤثر تأثيرا ماديا في صحة المجرم لأنه لوحظ ان صحة المجرم داخل السجن كصحته وهو خارج السجن . لقد بينا الانتقادات التي وجهت الى نظرية لومبروزو ورأينا كيف انهارت من أساسها فيما ذهبت اليه من وجود صنف خاص من البشر يتميزون بعلامات تدل على انهم مجرمين ، ولكن على الرغم من ذلك فان هذه الدراسات والنظريات كان لها أكبر الاثر في توجيه نظر الباحثين نحو شخص المجرم والاهتمام به ، ذلك لأن هذه الدراسات الانثروپولوجية للمجرم قد أبانت أن عددا من المجرمين ذوي شذوذ كبير سواء من الناحية النفسية أو العقلية ، ولقد أظهرت دراساتهم ضرورة تضافر مختلف العلوم لفهم السلوك الاجرامي وأسبابه . فعلم النفس وعلم الامراض العقلية ، والطب وعلم الاجتماع من أهم الوسائل التي تساعد على دراسة المجرم ومعرفة العوامل المختلفة التي أدت الى سلوكه الاجرامي . ولاشك أن الناحية التطبيقية العملية لهذه الدراسات في علاج المجرمين لها أكبر الاثر . فلعلاج المجرمين لابد من استخدام هذه العلوم حسب ظروف الحال كلما ظهرت الحاجة اليها من دراسة الحالات المعروضة . لقد كان لومبروزو واحدا من المفكرين العظام في القرن التاسع عشر ، اذ تمكن بدراساته وعبقريته وبشجاعته وحكمته أن يطبق الطريقة الموضوعية الاستنتاجية في دراسة السلوك البشري والظواهر الاجرامية . وكان له الفضل الاكبر في نشوء علم الاجرام الحديث . كما ان دراسات المدرسة الانثروپولوجية ، كان لها فضل في توجيه النظم الجنائية وادخال كثير من الاصلاحات على القانون الجنائي كما رأينا .

ولكن الذي يؤخذ على هذه المدرسة أنها لم تعطي أهمية كبيرة للعوامل الاجتماعية بل اقتصرت على العوامل الفزيولوجية واعتبرتها هي دون غيرها ذات الاثر الفعال في الاجرام •

ومما يعاب على هـذه المدرسة أيضا أنها قد أوقفت نمو علم الاجرام ردحا من الزمن بادعائها أن المجرم هو انسان شاذ من الناحية البايولوجية وانه مقدر عليه الاجرام • على أن الشذوذ البايولوجي الذي يزعمونه في الحقيقة هو وصف لبعض الافعا ل الضارة التي تتناقض وقوانين المجتمع ، بينما على العكس من ذلك توصف الافعـال النافعـة للمجتمع على انهـا أفعال طبيعية (Normal) وقد تكون القابليات والفعاليات طبيعية جدا في حـد ذاتهـا ولكنها من ناحيـة وجهة النظر الاجتماعية تكون غـير طبيعية (Abnormal) كما لو كانت ضد مصلحة المجتمع • ان المجرم ينساق ببواعث تتشابه من حيث طبيعتها تشابها تاما مع البواعث التي تسوق غـير المجرم ولكنها تختلف من حيث طبيعتها • فمجرد الحركة أو التصرف من الناحية البايولوجية يعتبر واحدا من حيث طبيعته سواء صدر من مجرم أو من غير المجرم • ولكن العنصر الشاذ فيه هو نوعية ذلك الفعل ما اذا كانت اجتماعية أم غير اجتماعية وعلى غير ذلك فالعنصر الشاذ في الجـريمة هـو اجتماعي وليس عنصرا بايولوجيا •

واذا استثنينا بعض الحالات أمكنا أن نقول أن الجريمـة تقع ضمن الحدود النفسية والفيزيولوجية الطبيعية •

(Normal Psychology and Phyziology)

وعلى هذه القاعدة ترتكز أصول علم الاجتماع الجنائي •

ومهما يكن فأن تأثير المذهب الانثروبولوجي في القانون الجنائي كان أثرا عظيما فقد هذب كثيرا من العقوبات ووجه نظر الباحثين نحو شخص

المجرم دون الجريمة مما كان له أكبر الاثر فيما بعد في دراسة علم الاجرام واصلاح المجرمين •

١٩ ـ نظرية كاروفلو (Garofalo)

ولد في نابلي سنة ١٨٥٢ • درس القـانون ثم عين قاضيا • ثم عـين استاذا للقـانون الجنـائي في جامعـة نابلي • وهو من مؤسسي المذهب الانثروبولوجي من الايطاليين ، ومن اصحاب لومبـروزو • كان مشرعـا ورجلا قانونيا • بدأ نظريته على أساس أن الجريمة (ليست فكرة قانونية ولكنها مسألة اجتماعية) وعلى ذلك فالجريمة ليست عملا من صنع القانون ولكنها ظاهرة اجتماعية •

وقد عرف الجريمة على انها (عمل ضار وبذات الوقت يجرح بعض تلك المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الادبية لمجموع الناس) •

وقد شدد كما فعل لومبروزو على ضرورة دراسة المجرم • ثم أكد على ان المجرم انسان شاذ ضمن المخلوقات البشرية • وأكد على المميزات النفسية للمجرم وصرح بأن (المجرم النموذجي وحشي الطباع وله هيئة منتكسة تشبه في شكلها بعض الحيوانات الدنيا • فالمجرم له نظام نفسي وهيئة تشبه الانسان المتوحش تماما) •

ومن ذلك يتبين بأن كاروفلو يتفق مع لومبروزو على ضرورة دراسة المجرم بمقتضى الطريقة الموضوعية وعلى أساس علمي • وهو يؤكد ضرورة دراسة المجرم من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية • ثم هو يرى ان الفرد ليس حرا في تصرفه بل انه مجبـر على أتيان فعله نتيجة لاستعداده وظروفه المختلفة • وعلى ذلك فيجب أن يعالج في ضوء ما يظهر من معرفة طبيعته وشخصيته وما يلابسها من مختلف الظروف الاجتماعية •

ويمتاز كاروفلو عن زميله لومبروزو في تأكيده على الشذوذ النفسي

أو الخلقي ويضعه في المركز من نظريته ، وهو اذ يهتم بالمميزات الجسمية فلا يهتم بهـا لذاتها وانما لأنها تساعده على تفسير الشـذوذ النفسي فيهم •

ويصرح هذا العالم بأنه ينضوي طوعا تحت مدرسة الانثروبولوجيا الجنائيـة بشرط أن يكون علم النفس الجنائي أهم ركن من أركان هـذه المدرسة •

٢٠ ـ نظريـة فـيرى Ferri

وهو ثالث زعماء المدرسة الايطالية ومؤسسيها ولد في مدينة منتوا سنة ١٨٥٦ وتوفى سنة ١٩٢٩ ودرس الحقوق وتخصص في القانون الجنـائي وعلم الاجرام وكتب كثيرا في الجريمة والمجرمين وفي علم العقاب • ولكنه امتاز عن زميليه في اهتمامه بالناحية الاجتماعية في الاسباب المؤدية للاجرام • وقد استخدم اسلوب التحليل العـلمي في بحوثه لمشـكلة الاجـرام • كان ذا اسلوب جذاب في كلامـه وعرضه للموضوع مما ساعد على نشـر نظرية لومبروزو في كل مكان •

وبالنظر لكفاءته العلمية ونظرته الدقيقة رأى أن نظرية لومبروزو في وضعها الاصلي ليست رصينة ، وبدون أن يهاجم مبادءها الجوهرية نجح في اعادة صياغتها على نحو يجعلها تتلائم ورأيه الخاص في مشكلة الاجـرام وذلك بادخاله العوامل الاجتماعية بالاضافة الى الاسباب الفردية فى الاجرام التى قال بها لومبروزو • وبهذه الطريقة تمكن ان يقوى النظرية ويضعها على اساس علمى اثبت مما كانت عليه ، وبذلك تمكن ان يضم اليه مشايعي المذهب حتى لومبروزو نفسه • وهذا واضح من كتابات لومبروزوا الاخيرة خاصة كتابه المسمى (الجريمة اسبابها وطرق علاجها) المنشـور سنة ١٨٩٨ • وكان من نتيجة ادخال العوامل الاجتماعية في اسـباب الاجرام ان فكرة عدم امكانية اصلاح المجرم او مكافحة اسباب الاجرام قد زالت

ذلك لان العوامل الاجتماعية ما دامت سببا في الاجرام فانه بالامكان اصلاح المجرم عن طريق ازالة تلك الاسباب وهى في متناول يد الانسان يستطيع تعديلها او تغييرها وتحويرها على نحو ما يريد •

ومن اظهر ما كتبه هو مؤلفه المشهور (في علم الاجتماع الجنـائي المنشور سنة ١٨٨٤) Criminal Sociology وبه تكلم عن وسائل الاصـلاح (Correctional Measurs) التى يمكن الاستعاضة بها عن العقوبات •

وقد وصف علم الاجتماع الجنائي (بأنه علم مركب دعائمـه علم الخصائص العضوية للمجرمين Criminal Anthropology وعلم النفس Psychology والاحصاءات الجنائية Criminal Statistics ، والقانون الجنـائي Criminal Low وعلم العقاب Penology وعلى هذا الـرأي يـكون عـلم الخصـائص العضـوية للمجرمين (Criminal Anthropology بالنسبة لعلم الاجتماع الجنائي كعلاقة علم وظائف الاعضـاء (Phyziology Science) لعيادة الطبيب •

آمن فري بنظريات لومبروزو الانثروبولوجية في نشوء الجريمة ولكنه بالوقت نفسه اتجه في ابحاثه الى دراسة العوامل الاجتماعية فأهتم بها واكد عليها بصورة خاصة باعتبارها سببا مهما في نشوء الجريمة والسـلوك الاجرامى عند المجرمين •

وقد نسق هذا العالم العوامل التي تؤدي الى السلوك الاجرامى تنسيقا منطقيا واضحا لم يذهب اليه احد من قبله بل فاق جميع من تقدموه من أصحاب المدرسة الايطالية • وقد قسم هذه العوامل الى ثلاثة اصناف :

١ ـ العوامل المادية او الطبيعية: (Natural Factor) وهذه تشمل الموقع الجغرافي ، والاحوال الجوية كالمناخ ودرجة الحرارة والرطوبة ،

وخصوبة الارض وفصول السنة •

٢ ـ العوامل الانثروبولوجية او الفردية Individual Factor) وهذه تشمل الصفات الجسمية ، والعمر والجنس ، والعوامل النفسية ، واستعداد الشخص العضوى •

٣ ـ العوامل الاجتماعية (Social Factor) وهذه تشمل العوامل السياسية ، والاقتصادية ، والانتاج الزراعي ، والصناعي والنظام العام ، والامن العام ، وكثافة السكان وظروف الهجرة ، والعرف والعادات ، والدين ، والتعليم ، والبيت ، والتقاليد الاجتماعية ، والمسكن ، والمركز الاجتماعى •

وقد وضع معادلة في عوامل الاجرام تشبه المعادلات الرياضية وصاغها على النحو الآتي : (كل جريمة عبارة عن نتيجة للعوامل الفردية والعوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية) • (الجريمة = العوامل الفردية + الظروف الاجتماعية + الظروف الطبيعية) وفى بعض الاحيان يكون احد العوامل أشد تأثيرا من الآخر ، ولكن العامل الاهم على اية حال هو العامل الفردى • ويقصد بالعامل الفردى ذلك الذى قال به لومبروزو وهو وراثة الخصائص الاجرامية • فالعوامل الاجتماعية تعطي للجريمة شكلها او هيئتها ولكن أصلها يجب ان يكون فى الاستعدادات البايولوجية المضادة للمجتمع ، لكلتا الناحيتين (العضوية والنفسية) •

ويشاركه في نظريته هذه كثير من العلماء ويمكن القول انها هى الاكثر شيوعا في العصر الحديث عند علماء الاجرام مع اختلاف في طبيعة العامل الفردى • وهى ما يطلق عليها (بالمدرسة البايولوجية الاجتماعية) (Biosociological School)

وفضلا عن ذلك فقد بحث في العوامل الاجتماعية بشكل مستفيض

وخاصة ما يتعلق ببعض مصادرها الاجتماعية مثل كثافة السكان ، والآراء الدينية في المجتمع ، واسس العائلة ، ونظام التعليم ، والانتاج الصناعى ، والكحول والنظام الاقتصادى ، ونظام المحاكم والامن العام •

ثم درس حركة الاجرام الدورية في اوربا وجمع عنها الاحصائيات وبنتيجة هذه الدراسة وضع قانونه المشهور في التشبع الاجرامى وهو قانون يدل على مقدرة فائقة وذكاء رفيع ، وهو يشبه قانون التشبع الكيماوى فى علم الكيمياء • ويصفه كما يلي :

(كما في حجم معين من الماء ، وفي درجة حرارة معينة تذوب كمية معينة من المادة الكيماوية ، كذلك الحال في محيط اجتماعي معين تغشاه ظروف مادية وفردية معينة ، هناك عدد معين من الجرائم) ومعنى ذلك انه لو ظل افراد ذلك المحيط كما هم وبقيت الظروف ثابتة كما هى فان عدد الجرائم يظل ثابتا بغض النظر عن طرق العقاب المستعملة) • وعلى هذا يمكن تبديل او تغيير النتائج بقدر ما يمكن من تغيير الاسباب •

ثم طبق فيري قانون التشبع الاجرامي هذا على العقوبات المطبقة على المجرمين من فئة خاصة من المعاقبين بالسجن • وما هو تأثيرها في انقاص عدد المجرمين؟ فوصل في أبحاثه هذه الى القول بان أثر العقوبات محدود في منع الجرائم • ونظرا لفشل العقاب فى منع الجريمة اقترح عدة وسائل يمكن اتباعها بدلا من العقوبات وهى معادلة لها • ويمكن وصفها بالمعادلات وهى اساليب لمنع ظهور الجريمة اكثر من كونها عقوبات للمجرمين ، وهذه تستهدف تغيير الظروف التي تسبب الاجرام •

والفكرة الاساسية لهذه المعادلات (Equavelent) هى احاطة الحياة الاجتماعية بمقومات من شأنها ان توجه نشاط الافراد وقابلياتهم عن طريق غير مباشر في مسالك غير اجرامية بطريقة تمكن الافراد من الحصول على أغراضهم وحاجاتهم بطريق مشروع بدلا من تركهم يعانون ازمات الكبت

الناتج عن الحرمان مما يسبب اندفاع نشاط الافراد فى الحصـــول على اغراضهم وحاجاتهم بطريق اجرامى ٠

وهذه المعادلات وقائية اكثر منها عقابية ٠ لانها تستهدف تحسين النظام الاجتماعى وهى اكثر الوسائل تأثيرا في الدفاع الاجتماعي ضد الاجرام ٠ ومن هذه الوسائل :

حمل التجارة حرة ، وحرية الهجرة ، منع صناعة الخمرة ، حرية العمل ، حرية الكلام ، حرية النشر ، نشر الثقافة العامة ، تحسين قوانين العمال ، وتقليل ساعات العمل ، وضبط النسل وحماية الأطفال ، والتسامح الديني ، وتحسين قوانين الطلاق والزواج ، واقامة دور للاقطاء ، وحماية العجزة وايواء المتشردين ، وانارة الشوارع ، وتخفيض الارباح ، وبناء مساكن رخيصة للعمال ، وايجاد مصارف للتوفير ٠ الى غير ذلك من الوسائل الاصلاحية للاحوال الاجتماعية ٠

الفصل الثالث

مذهب العوامل البيئية أو المدرسة الفرنسية

The French or Enviornmental School

بينما كان لومبروزو ورفاقه في ســـنة ١٨٧٦ يقدمون النظـرية الانثروبولوجية في الاجرام ، كان الرأى الطبي الافرنسي يقف ضدها منذ الابتداء ٠ اذ ان كلا من جفري ، وهيلير ، وباستور ولامارك ، قد اكدوا على اهمية البيئة في تكوين الاجناس وفروقها وقد انتقدوا النظرية الايطالية التى تعتبر الجريمة نتيجة لعوامل خاصة فى طبع الانسان وراثة ٠

وكان جل هؤلاء العلماء الافرنسيين من رجال الطب ولكنهم أعاروا أهمية كبرى لفعل العوامل الاجتماعية فى اسباب الاجرام ٠

وكان من اشهرهم لاكاسان (Lacass Agne) استاذ الطب الشرعي في جامعة ليون فقد وقـــف معارضـــا نظرية لومبروزو وبشدة في مؤتمر الانثروبولوجيا الجنائية المنعقد في روما سنة ١٨٨٥ ٠ وبعد ان انتقد نظرية الارتداد الوراثي بشكل مسهب ، تقدم بنظريته التى تستند على العوامـل الاجتماعية وصاغها على النحو الآتي :

(ان العامل المهم هو البيئة الاجتماعية ، فالوسط الاجتماعى هـــو مزرعة الاجرام ٠ فعنصر الاجرام وهو المجرم ليس له اهمية بذاته الى ان يجد البيئة التى تساعد على تكوينه واظهاره ٠ فالمجرم بمميزاته الطبيعية والانثروبولوجية له اهمية بسيطة اذ ان هذه المميزات يمكن ان توجد في أناس طبيعيين ومن ذوى الخلق الحسن) ٠

ثم ختم كلامه في عبارة مشهورة (ان الهيئة الاجتماعيـــة تحتوى المجرمين الذين تستحقهم) ٠

ومن اشهر علماء المدرسة الافرنسية مانوفرية (Manouvrier) اذ قد هاجم لومبروزو ونظريته في المؤتمر الثانى لعلم الانثروبولوجياالجنائية المنعقد في باريس سنة ١٨٨٩ • وفي هذا المؤتمر قدم اقتراحا لتشكيل جمعية مؤلفة من سبعة من كبار علماء الانثروبولوجيا كان من بينهم لاكاسان وماكنان (Magnan) وباندكتت (Bendikt) من فيننا ومانوفريه (Manouverier) لاجل القيام بدراسة مقارنة بين ١٠٠ مجرم و ١٠٠ أخرى من غير المجرمين لمعرفة ما بينهم من فروق • ولكن هذه الجمعية لم تعقد اي اجتماع •

وفي المؤتمر الثالث لعلم الانثروبولوجيا الجنائية المنعقد في بروكسل سنة ١٨٩٢ وقف العلماء الايطاليون خارج المؤتمر ولم يستطيعوا الصمود امام النقد •

ومن اهم علماء المدرسة الفرنسية تارد (Tard) (١٨٤٣-١٩٠٣)• كان عالما اجتماعيا ومشرعا ومن ألد خصوم المدرسة الايطالية ، وله نظرية خاصة في اسباب الاجرام •

٢١ ـ نظرية تارد :

يرى هذا العالم ان الجريمة ليست ظاهرة انثروبولوجية وانما هى ظاهرة اجتماعية • تتكون كماتتكون الظواهر الاجتماعية الاخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة Imitation) • فعامل التقليد والمحاكاة في المجتمع ذو اهمية كبرى • فالغالبية العظمى من الناس تزيد على ٩٠٪ تكون عقائدهم ومبادئهم واخلاقهم وعاداتهم وميولهم ليست اصلية وانما درجوا عليها بطريقة التقليد والمحاكاة فهي مطبوعة بطابع البيئة التى نشأوا فيها والبقية الاخرى وهى ١٠٪ من السكان لها اخلاقها الاصلية وعاداتها الثابتة الخاصة بها •

وهو يرى ان عدوى التقليد تسري في المجتمع من الطبقات العليا الى

الطبقات الدنيا • فالرذيلة والجريمة ظاهرتان تتولدان فى البيئات الارستقراطية ثم تسري من تلك الطبقة الى الطبقات الاخرى في المجتمع • وفي ذلك يقول (ان السرقة تشين المرء في ايامنا هذه كان لها ماضيا زاهرا فان مونتان Montiagne) يحدثنا دون اى حياء ان كثير من معارفه الشبان يلجأون الى السرقة ان لم يسعفهم آباؤهم بالكفاية من المال) •

والواقع ان عامل التقليد في المجتمع ذو اهمية كبيرة في الاجرام وانه حقيقة لا يمكن نكرانها اذ ان كثيرا من الجرائم النادرة والخطيرة سرعان ماتقلد من قبل مجرمين آخرين • وان اكثر العوامل استقرارا وثباتا من بين العوامل العديدة في الاجرام هو (عامل البيئة الفاسدة التى يأتي منها غالبية المجرمين •

ان عامل التقليد والمحاكاة يمكن أن يفسر لنا ظاهرة استقرار الظواهر الاجتماعية واستمرار بقائها مدة من الزمن بحيث تصبح تقاليد وعادات متأصلة يصعب تبديلها بسهولة ، ولكن عامل التقليد هذا لا يمكن أن يفسر لنا كيف وجدت هذه التقاليد في المجتمع كما أنه لا يقدم لنا أسبابا في الاجرام •

وملخص نظرية تارد هو أن المجرم يتكون عن طريق عدوى التقليد التي تسري من الطبقات العليا الى الطبقات السفلى في المجتمع •

٢٢ ـ نظرية دوركهايم :

يرى دور كهايم وهو مؤسس مدرسة علم الاجتماع الافرنسية الحديثة الى أن الجريمة حادث اجتماعي لابد منه وهي ضرورة من ضرورات التطور الاجتماعي لانها تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها والعرف الشائع بينها ، ولابد للنمو الاجتماعي من حد أدنى للحرية الفردية وان كان بعض الناس يستغل ذلك في ارتكاب الجرائم • ولو أن مجتمعا من المجتمات

تمكن بأي صورة من الصور أن يمنع وقوع الجرائم لوصل الى درجة من الجمود الاجتماعي والفكري بحيث ينعدم فيه أي تقدم وعلى ذلك فلابد من دفع بعض الثمن لقاء تطور الثقافة والنظم الاجتماعية وهذا الثمن هو الجريمة نفسها ٠

ومن العلماء الذين ناصروا مذهب العوامل الاجتماعية لوران وبورنيه ، ورو ، في فرنسا ومن الالمان بوير ومن العلماء الايطاليين فكّارو (Vaccaro) وهو يرى ان الاجرام نتيجة عجز الفرد عن التكيف طبقا لمحيطه الاجتماعي ٠

وهذه النظرية تقوم على أساس (مبدأ تنازع البقاء) ٠ فالمتخلفون في هذا الصراع يحتمل أن يصيروا مجرمين من أثر الاعياء وفقدان المقدرة على البقاء ٠ لذلك فانهم يصبحون في حالة انكاس يدفعهم الى الثورة على اولئك الذين قادوهم الى هذا الكفاح من أجل السيطرة وعلى ذلك فالجريمة فعل يعتبره اولئك المسيطرون في هذا التنازع خطر على مصالحهم ـ وهم يكونون السلطة الحاكمة ـ ولذا فيعتبر المجرم انسان ثائر على النظام الذي يختاره المسيطرون لمصالحهم الخاصة ٠

ومن العلماء الذين بحثوا في العوامل الاجتماعية في الاجرام هو العالم الاسباني ساليلاس (Salillas (١٨٥٥-١٩٣٢) وقد شرح رأيه ، في نظرية مشهورة تسمى (نظرية التطفل الاجتماعي الاقتصادي) وبمقتضى هذه النظرية يكون المجرم وخاصة المجرم المعتاد شخص غير متكيف ولا منسجم وفق محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه وعلى ذلك فهو يحاول دائما أن يكيف نفسه حسب هذا المحيط بطريقة ملتوية شاذة وبذلك تكون أفعاله وتصرفاته اجرامية لمخالفتها لنظم المجتمع الذي يعيش فيه ٠

ان المدرسة الافرنسية ألقت أهمية كبرى على العوامل الاجتماعية

وعوامل المحيط الجغرافية ومن أجل ذلك فقد تشعبت وجهة نظر الباحثين من أنصار هذه المدرسة فقسم منهم يعير أهمية للعوامل الاقتصادية ويعتبرها أسبابا رئيسة في الاجرام ، وعلى رأس هؤلاء (بونجيه الهولندي وتوارتي Turati الايطالي) وقسم آخر منهم يعير أهمية كبرى للظروف الطبيعية وتأثيرها على الفرد والمجتمع ويعتبرها هي العوامل الاساسية دون غيرها ٠

٢٣ ـ نظرية العوامل الاقتصادية : بونجيه

(Theory of Economic Factors)

ذهب بعض الباحثين وأكثرهم من علماء الاجتماع على أهمية العوامل الاقتصادية في أسباب الاجرام ٠ وقد زاد الميل نحو هذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر وذلك عندما ظهر مذهب اقتصادى جديد هو المذهب الاشتراكي ثم لوحظ في الوقت نفسه ظاهرة ازدياد في الجرائم ٠ وكان من المتوقع أن المذهب الاشتراكي الجديد الذي ظهر حوالي منتصف القرن التاسع عشر والذي يطلق عليه ـ المادية التاريخية ـ أن يكون له تأثير في الدراسات الاجتماعية وخاصة في دراسات علم الاجتماع وعلم الاجرام ٠ وفي نظر هذا المذهب تكون العوامل الاقتصادية في المجتمع أساسية جدا وان لها تأثيرا في حياة المجتمع والافراد من كافة النواحي المختلفة ٠ وقد وضع أساس هذه النظرية كارل ماركس في سنة ١٨٥٩ وذهب (الى أن نظام الانتاج الاقتصادي لمواد الحياة يحكم اجراءات الحياة جميعا من الناحية الاجتماعية والسياسية والادبية) ٠ وعلى ذلك فان لكل نظام من نظم الانتاج الجرائم التي يستحقها ٠ وبمقتضى هذه الفكرة فلا يكون التساؤل عن مدى ما تلعبه العوامل الاقتصادية (كالفقر والعوز مثلا) في أسباب الاجرام وانما تكون المسألة هي الى أية درجة يتحكم نظام اقتصادى معين في الاجرام خلال جميع مراتب أو طبقات المجتمع ؟ وأول باحث اهتم بنشر العوامل

والنظم الاقتصادية ومدى تحكمها في أسباب الاجرام هو العالم الايطالي توراتي (١٨٥٧ - ١٩٣٢) الذى توفى في احدى معاقل النفسي باعتباره أحد أعداء النظام الفاشستي • وقد نشر كتابا في سنة ١٨٨٣ انتقد في بدايته المذهب الايطالي الانثروبولوجي و في فصول اخرى من كتابه عرض لبحث العوامل الاقتصادية كالفقر والحرمان وأثرها في الاجرام • وقد ذكر من جملة العوامل والاسباب عامل الطمع (Covetousnes) وهو عامل نفسي وأعتبره من أهم عوامل الاجرام ، وذلك لان للطمع صلة مباشرة بالنظام الاقتصادي الحر وهو من العوامل التي تؤدي الى ارتكاب جرائم الاموال • وكذلك يرى ان الجرائم التي ترتكب على الاشخاص كالاعتداء والضرب والجرح كل هذه تكون نتيجة لتأثير الظروف المادية المحيطة بالانسان على تفكيره • فالحاجة أو العوز يؤدي الى اضطراب الانسان في سلوكه وما يستتبع الفقر من حرمان للتعلم والجهل وما يستتبعه من انحطاط في التفكير وخشونة في التصرف وهذه ايضا عوامل مساعدة أو محتملة في ارتكاب الجرائم • وكذلك البيوت الرديئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية والراحة الاعتيادية لها تأثير مباشر في الاعتبارات الادبية الجنسية مما يؤدي الى جرائم الاخلاق •

وقد انتقد الاستاذ كولاياني (Colajanni) (١٨٤٧ - ١٩٢١) في كتابه (الاجتماعي الجنائي) النظرية الانثربولوجية وأكد على أهمية العوامل الاقتصادية في الاجرام وقد أشار الى العلاقة ما بين الازمات الاقتصادية وزيادة الجرائم المتعلقة بالاموال • وكذلك الى العلاقة ما بين الجريمة وبعض الظواهر الباثولوجية الاجتماعية (كالبناء Prostitution) ويرى ان جذور هذا المرض الاجتماعي قائمة في بعض الظروف الاقتصادية •

وقد شدد كذلك على العلاقة ما بين النظام الاقتصادى والعناصر العامة

لعوامل الاجرام • فالملكية الفردية أو الخاصة تجعل الانسان انانيا وتساعد على أرتكاب الجرائم • وان خير مانع للاجرام هو ايجاد نظام اقتصادي يكون بمقتضاه حد أقصى للاستقرار في توزيع الثروة وحد أدنى لنصيب نسبي للافراد في توزيع هذه الثروة •

ومن العلماء الذين كتبوا على نفس الاساس (بابل Bebel وبتاليا Battaglia) ومن العلماء الالمان هرس (Hirsch) وأهمية أبحاث هؤلاء العلماء انهم وجهوا النظر الى جانب واحد من الجوانب المختلفة التي تحتويها نظرية الوسط أو العوامل الاجتماعية • وهي ناحية (العوامل الاقتصادية) • والواقع انه لايمكن القول انهم قد نجحوا في التدليل على نظريتهم هذه ولكنهم جعلوها مقبولة في ميدان البحث العلمي الى حد كبير كما سنرى •

ومن أهم العلماء الذين ناصروا مدرسة العوامل الاجتماعية وتأثير البيئة والعوامل الاقتصادية في تكوين الجريمة هو عالم الاجرام الهولندي (بونجيه) استاذ علم الاجتماع في جامعة امستردام • فقد وجد بنتيجة أبحاثه ودراساته ان أثر العوامل الاجتماعية كبير جدا اذا قيس بالعوامل الفردية حيث انه لم يجد لهذه العوامل الاخيرة الا أثرا قليلا في تكوينها • ولهذا العالم نظرية مشهورة في علم الاجرام تعرف باسمه •

٢٤ - نظرية بونجيه : (Bonger)

وهو يرى ان الجريمة عبارة عن فعل غير اجتماعي (Antisocial Act) قبل أن تكون باعثا بايولوجيا (Biological Impulsion) ذلك لاننا اذا نظرنا الى الافعال الاجرامية من وجهة النظر البايولوجية فلا يسعنا الا أن نقرر ان هذه الافعال بهذا الاعتبار تعتبر طبيعة • فالاجراءات العقلية والنفسية التي تحدث لدى رجل الشرطة مثلا عندما يقتل مجرماً يحاول

الفرار من القبض عليه هي نفس الاجراءات العقلية والغريزية التي تحدث لدى المجرم حينما يقتل رجل الشرطة الذى يريد القبض عليه لغرض الفرار منه • فالفعلان من الناحية البايولوجية الصرفة ذوا طبيعة واحدة ، وانما الفرق في اعتبار عمل المجرم غير مشروع وانه طبيعي هو الاعتبارات الاجتماعية والقانونية التي تفرق بين الفعلين ، فتعتبر عمل رجل الشرطة عملا مشروعا وطبيعيا بينما يكون عمل المجرم الذي يقتل رجل الشرطة للفرار منه عملا غير مشروع وبالتالي غير طبيعي ، فالفرق هو بالمقاييس القانونية والاجتماعية فقط •

وقد حصر البروفيسور (بونجيه) العوامل الرئيسية في الاجرام في عامل رئيس واحد وهو (الضغط الاقتصادى للنظام الرأسمالي) فالانسان في النظام الاقتصادي الرأسمالي أصبح أنانياً محباً لذاته (Egoistic) وأكثر استعداداً لارتكاب الاجرام ، فالنظام الاقتصادي الحر له تأثيره الضار على الاخلاق خاصة على حياة سلوك الطبقات العامة •

وقد قدم احصائيات عديدة اثباتاً لدراساته ونتائج بحوثه التي توصل لها • ومن جملة ما أشار اليه وقدم له برهاناً مدعماً بالاحصائيات هو أن (تشغيل الصغار نتيجة للنظام الرأسمالي يعتبر مسؤولا الى حد كبير عن زيادة جرائم الاحداث في البلاد الصناعية ، وان عامل تشغيل الصغار مهم جدا ولو لم يكن مهماً بنسبة أهمية عامل (عدم الاعتناء في الصغار وأهمالهم عند الطبقة العامة •) ثم أضاف الى ذلك قائلا ان الساعات الطويلة من العمل لها تأثير ضار على سلوك الانسان كما ان البيوت الرديئة التي لاتوفر فيها الشروط الصحية لها نفس التأثير السيء على سلوك الفرد وأخلاقه • وقد أظهر بالاحصائيات ان المجرمين غالباً ما يأتون من بيوت ومحلات رديئة • فالبطالة وفقدان الضمان الاقتصادي يعتبران من أهم العوامل في خلق الجريمة كذلك الجهل ونقص الثقافة لهما نفس الاثر •

وقد قدم احصائيات عديدة أثبت بمقتضاها ان المجرمين أغلبهم يأتون من الطبقات الفقيرة وكذلك من الاميين غير المتعلمين • كما أنهم غالبا ما يكونون من الطبقات المعدمة التي لاتملك شيئاً من عوامل الانتاج • وقد أعطى أهمية ضئيلة للفروق الفردية في تفسيره للجريمة • وهو يرى ان الفروق الفردية لها أهمية عظمى لمن يريد دراسة شخص بذاته ولكن دراسة الفروق الفردية لامجال لها في دراسة كتلة الاجرام • فالشخص الذي يكون ضعيفاً في غرائزه الاجتماعية (Social Instinct) يكون أكثر خطراً في تعرضه للاجرام ولكن الحقيقة هو انه لايكون كذلك لمجرد ما يعانيه من ضعف في الغرائز الاجتماعية بل ان ذلك يتوقف على البيئة والظروف التى تحيط به •

ومع ذلك فان الاستاذ (بونجيه) يسلم بوجود جرائم پاثولوجية (Pathological Crime) غير انه يعتبرها قليلة،وكذلك يسلم ايضا بأن بعض العوامل الپاثولوجية الفردية (Pathological Individual Factor) تفعل مفعولها في تكوين الجريمة ولكن هذه العوامل لاجل أن يكون لها أثر في خلق الجريمة يجب أن تفعل مفعولها ضمن عوامل البيئة الاخرى •ومن جهة اخرى يرى ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية (Socio Economic Factors) تلك الموجودة بين الطبقات الفقيرة تعتبر مسؤولة عن الخصائص الپاثولوجية كمسؤولية الخصائص البايولوجية أو الخصائص الموروثة سواء بسواء • وهذه هي ملخص نظرية البروفيسور بونجيه ومما لاشك فيه ان هذا العالم متأثر بنظريات ماركس وانكلز الاشتراكية في وضع لائمة الاجرام على الضغط الاقتصادي الناتج عن النظام الاقتصادي الرأسمالي فكل البراهين والادلة والابحاث التي قدمها ترجع اخيرا الى هذه النظرية •

وبناء على ذلك يكون قد وضع جذورا عامة لنظرية منظمة في الجريمة تستند الى النظام الاقتصادي أساساً وما يتفرع منه من عوامل كتشغيل الصغار،

ورداءة المساكن من الناحية الصحية ، والجهل وانعدام الضمان الاقتصادي ، والفقر • وهذه كلها تعتبر ذيولا وفروعا للعامل الاصلي وهو النظام الاقتصادي ، وأن محاولته تقديم دلائل احصائية على أساس مقارن يعتبر أمراً مستحسناً ، على أن هذه المواد الاحصائية وان كانت مفيدة الا أنه لا يمكن الركون اليها في أغلب أقسامها وان أمكن قبولها من جانب علماء الاحصاء في العصر الحديث • ذلك لان عالم الاحصاء الحديث وان كان يعتمد على الارقام الكبيرة والتسجيل والتخمينات ولكنه يصر على أن أسلم الطرق لاقامة البرهان العلمي على نتائج دراسته وبحوثه هو استخدام مايسمى (Control Group Method) أي اجراء مقارنة بين جماعة الضبط وجماعة اخرى • تلك الطريقة التي تستهدف مقارنة المجرمين مع غير المجرمين من حيث (الجنس • والصنف • والسلالة • والعمر والمركز والثقافة • والظروف الزوجية وغيرها من الاوضاع التي توضع موضع القياس) •

هذا وان معظم العوامل التي نبه اليها الاستاذ (بونجيه) تصادف تعضيداً وقبولا من كثير من الباحثين في الحال الحاضر • ووأضح أنه كان يحاول ايجاد (مبدأ السبب الاول في الجريمة ذلك الذي منه ينبعث السبب الثاني) •

ان في دراسة الظواهر الاجتماعية كالجريمة مثلا أصبح الاهتمام في الحال الحاضر موجها الى ما اذا كان الباحث ينظر الى مجموعة الاسباب المحيطة بالمسألة أم أنه ينظر الى السبب المباشر فقط ؟ • وهل من الناحية العلمية ، يكون البحث عن العوامل المباشرة أكثر منطقيا من البحث عن مجموعة العوامل التي تحيط بالمسألة ؟ والواقع أنه قد يكون السبب البعيد غير المباشر هو اكثر تأثيرا فى سلوك الانسان وانما يجب ان يكون تأثير ذلك السبب ثابتاً ومحققاً أى أن تكون هناك علاقة ما بين السبب والسلوك الاجرامي •

واذا رجعنا الى العوامل التى أشار لها (بونجيه) كالبيوت الرديئة ، وطول ساعات العمل ، والفقر ، والمخاطر المترتبة على تشغيل الصغار ، والجهل والبطالة • نجد انها لايمكن اشراكها ضمن الاسباب المباشرة بل يمكن أن تكون أسبابا بعيدة في تأثيرها كما يمكن ان تكون قليلة الاهمية أحيانا ، بينما يكون تأثير النظام الرأسمالي على السلوك الاجرامي تأثيرا واسعا وشاملا •

لقد خلط بونجيه بين الظروف الاجتماعية ـ على اختلاف انواعها مهما كان خطرها في الاجرام كبيرا او قليلا ـ وبين اسباب السلوك الاجرامى وان أغلب العوامل التى قدمها على انها نتائج للنظام الرأسمالي تعتبر تالية في خطورتها وليست أكثر اهمية من بقية العوامل الاخرى في الاجرام ، كالفروق المحلية والجنس والعمر والسلالة وغيرها • ولا يوجد ما يدعونا الى القول بأن الجهل والبيوت الرديئة تعتبر أسبابا في الاجرام بدل أن نقول ان دور المراهقة او الجنس الاسود تعتبر اسبابا فى الاجرام •

ان هذه العوامل العامة التى يقول بها بونجيه تكوّن مخاطر عامة في الاجرام ولكنها لا تؤدي حالا ومباشرة الى السلوك الاجرامى المضاد للمجتمع •

فالدراسة العلمية الحديثة فى الاجرام تعتمد فى الدرجة الاولى على دراسة الحالات الفردية وتحليل العوامل والاسباب التى تكون ذات علاقة مباشرة في احداث السلوك الاجرامى • فتؤخذ العوامل المستخرجة او المستنتجة من دراسة الحالة بمجموعها ومن ثم تدرس دراسة دقيقة لاستخراج العوامل المباشرة المسببة للسلوك الاجرامى وهذه ما تسمى بالدراسة الفردية (Method of Case Study)

٣٥ ـ مذهب العوامل الطبيعية : Physical Enviornment

ان تأثير العوارض الجغرافية كالطقس وطبيعة الارض على الانسان

والمجتمع معروف منذ زمن بعيد أذ قد عرف ذلك من زمن اليونان القدماء • فقد ذكر هيرودوتس المؤرخ المشهور الذى عاش (سنة ٤٨٩ – ٤٣٤) قبل المسيح تأثير فيضان النيل في التاريخ المصري • وقد نسب هيبوقراط (٤٦٠ – ٣٧٧) ق•م ما لاحظه من كسل وجبن فى سكان المناطق الشرقية الى طبيعة الطقس والمناخ في تلك المناطق وهدوء سكان مناطق السهول الى طبيعة الطقس والمناخ في تلك المناطق •

وفي القرن السادس عشر (١٥٣٠–١٥٣٦) ظهرت فكرة تأثير الظروف الجغرافية في تكوين مزاج الفرد وميوله في كتابات المؤرخ الفرنسي (بودان) • ولكن العالم الافرنسي (مونتاسكيو) (١٦٨٩ – ١٧٥٥) قد جعل هذه الفكرة احدى مصادر كتابه (روح القوانين) الذي أصدره سنة (١٧٤٨) • وقد بحث فيه بحثا مفصلا حتى انه ميز ما بين تأثير هذه العوامل المباشرة وغير المباشرة • فالطقس مثلا له تأثير مباشر على الشخص في ميوله ونزعاته الجنسية • بينما الارض مثلا تأثيرها يكون غير مباشر • ويعتبر مونتاسكيو اول باحث رأى علاقة ما بين الجريمة والظروف الجغرافية وقد وضع قانونا ينص على (ان الاجرام يأخذ في الازدياد كلما اقتربنا من خط الاستواء ويقل كلما اقتربنا نحو الشمال) • واننا نشاهد وداعة واخلاقا عند سكان المناطق الشمالية بينما سكان أهل الجنوب تكون طباعهم خشنة وعواطفهم قاسية مما يساعد على أزدياد الجرائم • وفي المناطق المعتدلة نجد السكان معتدلين في أخلاقهم وميولهم • ان هذه الاستنتاجات مجرد ظن محض •

ومع ذلك فقد وجد من أنتبه لها في ميدان الدراسات الجنائية • مثل كوتليت ، ولاكاسان ، وفري ، وفون لست وشافنبرك • فكوتليت (Quetlet) مثلا أخرج قانونا مشهورا يسمى (القانون الحراري في الاجرام) • ومضمونه ان الاجرام ضد الاشخاص منتشر في الجنوب وان الجرائم ضد الممتلكات منتشرة في الشمال •

وصرح أحد الاخصائيين الاميركان وهو ما يوسمث (Mayosmith) بأن هناك أبحاثا حديثة تدعم هذا القانون اذ ان الاحصائيات تؤيد أن الجرائم ضد الاموال عديدة في الشمال كما ان الجرائم ضد الاشخاص شائعة في الجنوب •

وقد جاء بعد ذلك دكستر (Dexter) فدرس الاثر المباشر للظروف المترولوجية في أحداث الجرائم كضغط الهواء ودرجة الحرارة والرطوبة وتيارات الهواء • واستنتج من أبحاثه ودراساته (ان النسبة المئوية للجرائم تزداد بصورة مطردة بازدياد درجة الحرارة والرطوبة وقلة ضغط الهواء)• وقد حاول بعض العلماء تفسير هذه النتائج على أساس أن للحرارة تأثيرا مزعجا على جسم الانسان • فشدة الحرارة تهيج العواطف وتجعل الانسان نزقا سريع الغضب والتهيج • وعلى ذلك فسكان المناطق الحارة اكثر تهيجا ونزقا من سكان المناطق الباردة والمعتدلة • ولكن هذا الاستنتاج غير دقيق ، اذ بينما نجد سكان المناطق الحارة أسرع تهيجا من سكان المناطق المعتدلة والباردة نجد من جهة أخرى ان سكان بعض هذه الاقاليم الحارة في منتهى الكسل والخمول بحيث تقل الى درجة لا يمكن تحفيز عواطفهم أو اثارتها بسبب من الاسباب •

هذا وقد وجد لومبروزو ان عدد الجرائم فى جنوب ايطاليا اكثر منها في شمالها • كما وجد انتشار الجرائم في الاقسام الجنوبية من اوربا اكثر من غيرها من البلاد الاوربية الشمالية كالمانيا والدانمارك وانكلترة • وقد ظهر من الاحصاءات العديدة التي أخذت في كثير من الدول أن الجرائم التى تقع على الافراد أكثرها في فصل الصيف • بينما الاجرام الذى يقع على المال بكثير في فصل الشتاء • وهذه النتائج تثبت نظرية لومبروزو التي أدعت وجود علاقة مابين الحرارة والجرائم التي تقع على الاشخاص وما بين البرد والجرائم التي تقع على الاموال •

وحاول لومبروزو تأكيد نظريته مستخدما بذلك الاحصاءات التي أخذها (Ferri فري) عن أنواع الجرائم التي تقع في أشهر السنة معتمدا على سجلات الحكومة الافرنسية ولجميع السنوات ما بين (١٨٢٥ – ١٨٧٨) فوجد أن جريمة قتل الاطفال بعد الولادة أكثر الجرائم انتشارا (في كانون ثاني ، وشباط ، ومارت ، ونيسان) وهذه الاشهر تأتي بعد مرور تسعة أشهر على مدة الحر الذى يبلغ أشده في تموز حيث تكثر جرائم الزنا . وتصل جرائم القتل والاعتداء على الافراد أقصى حدودها في شهر تموز كذلك . وتكثر جرائم قتل الوالدين أو أحدهما في شهرى كانون الثاني وتشرين أول . وتزداد الجرائم غير الادبية على الاطفال في أشهر أيار وحزيران وآب . وتقل الى أقصى حد في شهر كانون أول . أما جرائم الزنا على البالغين فتصل الى اقصى حد في شهر حزيران وادنى حد في شهر تشرين . وهذه النتائج مما تدل على وجود علاقة مابين حركة الاجرام وفصول السنة .

ورغما عن هذه الاحصائيات وغيرها فلا يزال عدد كبير من العلماء يشك في صحة تأثير الحر على شعور الانسان بهذا الشكل الذي يدفع به الى الاجرام . ولكن اذا رجعنا الى طبيعة الاشياء يمكننا تأييد صحة هذه النظرية ففي فصل الصيف يكون طبع الانسان متهيجا بسبب تأثير الحر كما يزداد احتكاك الناس مما يؤدى الى الاعتداء على الافراد . واما كثرة الجرائم على المال فهو ان فصل الشتاء يجعل الناس يمكثون في بيوتهم مما يساعد اللصوص على التسلل وارتياد الطرقات لخلوها من الناس بسبب البرد .

والخلاصة انه من المحتمل أن يكون للعوامل الجغرافية تأثير مباشر على استجابة بعض الافراد فتسبب اجرامهم . ولكن الغالب هو أن تأثير العوامل الجغرافية يكون غير مباشر أذ أن لها تأثير على اقتصاديات البلد وهذه من العوامل التي تحدد مستوى المعيشة وكفاءة الانتاج وتأثيره في

توزيع الثروة مما يؤدي الى الفقر والجوع وهذان من العوامل المهمة في الجرائم .

٢٥ – العوامل الصناعية وعلاقتها بالاجرام : Industrial Factors

المقصود بالعوامل الصناعية هي مجموعة المظاهر المادية التي نشأت بفعل الانسان في المحيط المادي ، كالمعامل والمصانع والابنية ، والمناجم والمنشآت والطرق والمدن الى ما هنالك من مظاهر الانتاج المادى البشرى . فمنذ الثورة الصناعية صار لهذه العوامل تأثير كبير في سلوك الناس بحيث اصبح تأثير هذه العوامل اعظم من تأثير العوامل الجغرافية ، ذلك لان سكان العالم قد أزداد الى ثلاثة أضعافه خلال المئة والخمسين سنة الماضية كما أن الثروة قد أزدادت ازديادا كبيرا عما كانت عليه ونتج من هذين العاملين أحتشاد السكان في المدن بالقرب من مراكز الصناعة وسوق الانتاج فازدادت الابنية وزاد الاحتكاك والاتصال فنشأ من جراء ذلك تطورات كبيرة في وسائل الحياة وأساليبها . فأنقسمت المدن الى أحياء فنزح الاغنياء خارج المدن وبقيت الطبقة الفقيرة والعاملة بالقرب من المعامل ومن مراكز الانتاج . ونشأ من ذلك أزدحام في السكن مما سبب ان تسكن عدة عوائل في منزل واحد مما أدى الى الاحتكاك المباشر والاتصال المستمر . كما أن العائلة الواحدة أصبحت تسكن غرفة أو غرفتين تستخدمها لكافة أغراض الحياة كالطبخ والجلوس والمنام والراحة ، وهذه عوامل لها تأثيرها المباشر الخطر على السلوك مما يسبب توجيهه الى ناحية الاجرام خاصة تأثيره على نفسية الاطفال وعاداتهم وميولهم . هذا بالاضافة الى أن أماكن النزهة مفقودة في هذه الاحياء الفقيرة مما جعل الاطفال يلعبون مع بعضهم في الطرق والحارات ويحتكون مع بعضهم بلا مراقبة ولا توجيه وهذه الاوضاع مما تكون في كثير من الاحيان عوامل مهمة في السلوك الاجرامي سواء كان تأثيرها مباشرا أم غير مباشر .

ثم كان لاحتشاد السكان وزيادة الثروة لدى طبقة واحدة وهم الاغنياء تأثير مباشر في السلوك الاجرامي • فاحتشاد السكان في المدن جعل الطبقة الفقيرة تحتك بالطبقة الموسرة مما جعل الطبقة الفقيرة تشعر بالبؤس والشقاء المحيط بها وبالنعمة والرفاه الذى تنعم به الطبقة الغنية ، مما أدى الى وقوع جرائم الاموال بكثرة وكذلك جرائم الاعتداء على الاشخاص نتيجة لنقمة الطبقة الفقيرة على الاغنياء ، وعلى أية حال فأن العوامل الاقتصادية والعوامل الصناعية والعوامل الجغرافية لها تأثير مزدوج على سلوك لانسان فتارة يكون تأثيرها مباشرا وأحيانا غير مباشر •

هذا ويجب ان نلاحظ ان اشد العوامل فعالية في أسباب الاجرام هي العوامل الاقتصادية وما ينتج عنها من فقر وجهل ومرض وبطالة ، فسوء توزيع الثروة على السكان يعتبر عاملا من أهم العوامل وأشدها تأثيرا في السلوك الاجرامي ، واذا رجعنا الى الاحصائيات المتيسرة في مختلف الدول نجد ان الفرق كبيرا من حيث توزيع الثروة على مختلف الطبقات فمثلا احصائيات الولايات المتحدة سنة ١٩٣٩ ظهر فيها ان ١٪ من السكان يملك ٦٣٪ من الثروة القومية ويملك ١١٪ منهم ٣٠٪ من الثروة القومية بينما لا يملك الـ ٨٨٪ الباقون من السكان سوى ٧٪ وهذه الفروق الشاسعة بلاشك تجعل الطبقة الفقيرة في حالة تعيسة موتورة من الطبقة الغنية وفي الوقت نفسه يكون الفقر والاجهاد من أهم العوامل التى تسوق الفرد الى السلوك الاجرامي كما سنرى •

ويبلغ تأثير العومل الاقتصادية المختلفة في الدفع الى السلوك الاجرامي درجة كبيرة عند حدوث الازمات الاقتصادية ، حيث ترتفع الاسعار وتسود البطالة وينتشر الفقر والعوز والفاقه وما يتبع ذلك من اهمال في التربيـــة والتعليم والصحة العامة وانهيار في الخلق• فتكثر جرائمالاموال والاخلاق الى درجة كبيرة كما تشير الى ذلك مختلف الاحصائيات في مختلـــف البلاد • فالازمات الاقتصادية التي اجتاحت المانيا في سني ١٨٩١ – ١٨٩٢ ،

١٩٠١ – ١٩٠٢ – ١٩٠٨ – ١٠٩) كان لها تأثير كبير في ارتفاع نسبة الاجرام • فالازمات الاقتصادية تولد البطالة وهذه عامل أساس في الاجرام • وهذا ما ذهب اليه الفون ماير (Mayer) الالماني عند بحثه علاقة الاجرام بالازمات الاقتصادية • ويرى العالم الهولندي (بونجيه) ان البحث الواسع النطاق في سجلات المجرمين يثبت ان البطالة عامل غير اعتيادي في أهميته في الاجرام •

كما ان أبحاثا واحصائيات أخرى أثبتت وجود علاقة وثيقة ما بين العوز والفاقه وبين الجرائم الاقتصادية • فجرائم السرقات الطفيفة تستمر في الهبوط كلما هبط مستوى العوز والفاقه عند مجموع السكان •

وبعد الحرب العالمية الاولى زاد الاهتمام بالبطالة وطـرق مكافحتهـا وتحسنت النظم المتعلقة بالعمل في مختلف البلاد الامر الذى من أجـــله نجد الازمات الاقتصادية التي مرت بالعالم بعد الحرب العالمية الاولى سببت ازديادا قليلا نسبيا في جرائم السرقات أقل مما كانت عليه في الزمن السابق على الحرب العالمية الاولى ، حيث كانت الازمات الاقتصادية مصحوبة بازدياد كبير في جرائم السرقات بسبب فقدان النظـــم المقاومـــة للبطالة وقوانين العمـــل •

وتبلغ العوامل الاجتماعية اشدها في السلوك الاجرامى اثناء الحـرب وخاصة العوامل الاقتصادية حيث يكون تأثيرها شديدا • فالحرب ترفع كافة العوامل المسببة الى السلوك الاجرامى الى اقصى حدودها • فاثناء الحـرب يكون الرجال في ساحات القتال فتضطر النساء الى العمل خارج البيـوت بسبب نقص الايدى العاملة وصعوبة الحصول على وسائل المعيشة فيترتب من جراء ذلك اهمال في تربية الاطفال • وكذلك الانحطاط الخلقي والتدهور الجنسي يكون نتيجة لاحقة لضيق الحياة الاقتصادية • فالفقر والعـــوز والحاجة تؤدى الى تدمير وخراب السكان خاصة فى البلاد التى تتعرض للحصار • فتزداد الجرائم وتنحط الاخلاق ويزداد العبث في جميع القيم الاخلاقية والمقاييس الاجتماعية التى تسود فى الحياة الاعتيادية • على ان

الاحصائيات تشير الى هبوط في كمية الجرائم المرتكبة اثناء الحرب ولكن هذه الاحصائيات لا يمكن الاعتماد على مجرد ظواهرهـا لان الاحصائيات اثناء الحرب لاتكون مضبوطة ضبطا تاما وذلك لاسباب عديدة منها ان اغلب الرجال يكونون في الجندية وعلى ذلك فانهم خارج المحاكم العادية اذ يخضعون الى قضاء المحاكم العسكرية ويحتمل ان هذه الجرائم لاتحصى وتطبع وربما يعود السبب الى ضعف الاجراءات والتعقيبات من قبل البوليس فى فترة الحروب ٠

ولنضرب لذلك مثلا من الاحصائيات الرسمية (لاوستريا) ٠ فقـد ارتفعت نسبة مجموع الجرائم من (٩٠٠٠ر في سنة ١٩١٣ الى ١١٠٠٠ر في سنة ١٩١٨ ، والى ٣١٠٠٠ر في سنة ١٩٢١) ففي بداية الحرب نجد انخفاضا في نسبة الجرائم ٠

بينما نجد نسبة الجرائم الاقتصادية في تزايد مستمر ٠ فالسرقة مثلا (في سنة ١٩١٣ كانت ٣٦١٠ ، وفي سنة ١٩١٦ بلغت ٤٣٧٥ ، وفي سنة ١٩٢٠ بلغت ٩١١٨ ، وفي سنة ١٩٢١ بلغت ٢٦٠٥٠) ٠

وكذلك دلت الاحصائيات الالمانية على ازدياد في الجرائم الاقتصادية بين السكان المدنيين خاصة في جرائـم السرقات (Theft) اذ قد ارتفعت نسبة جرائم السرقات (من ٤٠٠٠٠ر سنة ١٩١٤ الى حوالي ١٠٦٠٠٠ر في سنة ١٩١٨) بينما بلغ مجموع الجرائم كليا حوالي (٤٦٠٠٠٠ر في سنة ١٩١٤ ، ثم ارتفعت خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الماضية اى فى سنة ١٩٢٣ الى حوالي ٩٥٤٠٠٠ر) ٠

وفي هولندا ارتفعت نسبة الاشخاص المعاقبين من ١٣٤٢٤ فى سـنة ١٩١٣ الى ٢٢٠٣٣ في سنة ١٩١٩) وارتفعت نسبة جرائم السرقة من ٣٣ في كل ١٠٠٠٠٠ر في سنة ١٩١٤ الى ١٠٢٫٧ في سنة ١٩١٩) ٠

فمن هذه الاحصائيات وغيرها يظهر لنا بصورة واضحـة ان العوامل الاقتصادية تعتبر من اهم العوامل المسببة للسلوك الاجرامى وانها تعتبر من العوامل الرئيسة كما سنرى ٠

الفصل الرابـع

المدرسة البايولوجية الاجتماعية

The Bio - Sociological School.

عامنا ان عالم الاجرام الايطالي فرى (Ferri) وان كان من اتباع لومبروزو ، ولكنه أعاد وضع النظرية الايطالية على اساس آخر باضافـة العوامل الاجتماعية الى العوامل الانثروبولوجية ، وعلى هذا الاساس فكان هو اول من اوجد النظرية التركيبة تلك التى ترجع اسباب الاجرام الـى عاملين أساسيين هما العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية ٠

وقد وضع دستوره المشهور في اسباب الاجرام على اسـاس ان (الجريمة) هي نتائج لتظافر عوامـل ثلاث (هى العوامل الفرديـة والعوامل الاجتماعية والعوامل الطبيعية) ٠ والمقصود بالعوامل الفردية في هذه النظرية :

(هى ذات العوامل التى وضـعها لومبروزو في نظريتـه والتـي سبق شرحها) ٠

والواقع ان هذه النظرية التى ترجع الجريمة الى هذه العوامل الثلاث قد اعتنقها علماء كثيرون فى مختلف البلدان حتى يمكن القول انها هـى السائدة فى التفكير الحديث ، ولها مشايعون كثيرون ٠ ومن بين هؤلاء جماعة الاتحاد الدولى للقانون الجنائي وهم كل من الفون بران (Prins) (١٨٤٥ - ١٩١٩) من برسلس في بلجيكا ٠ والفون ليسـت (Liszt) (١٨٥١ - ١٩١٩ من برلين في المانيـا ٠ والفون هامـل (Hamel) ٨٤٢ - (من امستردام في هولندا ٠ وهـؤلاء يعتبرون من مشـايعي هذه المدرسة وخاصة الفون ليست (Liszt) حيث مال كثيرا في أواخر حياته الى الجانب الاجتماعي في تفسير الجريمة ٠ ويمكن اعتبار عالم الاجرام الالماني شـافنبرك (Aschaffen Burg) (١٨٦٦) والفـون وولفـن

(Wulffen) (١٨٦٢) وكذلك المشرع الجنائي الهولندى سيموس (Simmons) (١٨٦٠ ـ ١٩٣٠) من مشايعي هذه النظرية .

وهذه النظرية تقوم على اساس تركيبي من عاملين هما العوامل الفردية + العوامل الاجتماعية . ولكن هذا الاساس اذا اخذ حرفيا كان صحيحا فكل جريمة اذا اخذت مستقلة بمفردها هى في الحقيقة نتيجة لهذين العاملين . ولكن هذا الاساس او هذه القاعدة لها جانب آخر وهى انها تنطبق على جميع اعمال الانسان سواء كانت افعالا اجرامية او غير اجرامية . ولما كان الناس مختلفين من جميع الوجوه فان افعالهم تختلف أيضا اختلافا كبيرا تبعا لاختلافهم في النواحي المختلفة .

واذا حللنا العامل الفردى (Individul Factor) في وقت صدور الفعل نجد ان ذلك العامل يتألف من فرعين من العوامل (Subfactors) هما (اولا) الظروف التي أثرت في الفرد من يوم ميلاده الى وقت صدور الفعل منه (ثانيا) ميوله واستعداداته الذاتية . وقد سبق ان بينا اهمية العوامل الاجتماعية او البيئة في تأثيرها على سلوك الانسان .

ونتيجة لهذا التحليل يجب تعديل قاعدة فرى على النحو الآتي :ـ كل جريمة = (البيئة + الاستعدادات الفردية) + البيئة ومن ذلك يتبين بأن للبيئة تأثير مضاعف على الانسان .

وبهذا التحديد تكون النظرية صحيحة ، ذلك لان الاستعدادات والميول تختلف اختلافا كبيرا عند الناس وعلى ذلك فيكون تأثير البيئة مختلفا أيضا وهذا هو السبب الذى من اجله تختلف افعال الناس اختلافا كبيرا رغما عن تساوي الظروف على فرض امكان ذلك .

فاذا وضعنا شخصين في ظروف بيئة واحدة فاننا نجد في بعض الاحيان ان واحدا منهم يكون مجرما رغم تساوي الظروف المحيطة بهما . ان هذا

مجرد فرض لا يمكن تحقيقه لانه من المستحيل ان نجد شخصين يعيشان في ظروف متشابهة تماما ، فأى فروق طفيفة في البيئة أثناء دور الطفولة يمكن ان يكون سببا لاختلافات وفروق كبيرة في حياة الانسان .

واذا تساءلنا عن طبيعة العامل الفردى الذى يقول به فرى نجده يتفق مع لومبروزو ويعتبره ذا طبيعة مرضية (Pathological) ويرجعه الى عامل الارتداد الوراثي (Atavistic) وقد سبق ان رأينا ان هذا التعليل غير رصين وانه قد انهار امام البحث العلمي ونقد العلماء وقد ثبت ان غالبية المجرمين سالمين من الناحية الجسمية والعقلية معاً .

ولنفرض ان شخصين عاشا سويا في ظروف متساوية ومتشابهة تماما ودعنا نقول انه كان لكل منهما فرصة ارتكاب جريمة مربحة بالنسبة لهما وانهما مجردان من الروادع الادبية وفي اللحظة الحاسمة رأينا ان احدهما كان جريئا على اتمام الفعل بينما يذعر الآخر فيرتد عن ارتكاب الفعل . ففي هاتين الحالتين نجد ان الظروف المحيطة بهما متشابهة تماما . بينما نجد الاختلاف هو في الاستعدادات الفردية الخاصة بكل منهما اذ تختلف الواحدة عن الاخرى فأحدهما كان جريئاً والآخر جباناً فهل في مثل هذه الحالة يمكننا ان نعتبر (الجرأة Courage) عاملا من عوامل الاجرام وان (الجبن عاملا من عوامل الفضيلة والخير) ؟ مع العلم ان الجبن والخوف والجرأة والاقدام من الظواهر الغالب ملاحظتها في اعمال البشر .

ولو فرضنا ان احدهما كان نبيها بحيث استطاع ان يتصور الخطر الذى سيلاقيه اذا ما اكتشف أمره بعد ارتكاب الجريمة فامتنع عن اتمام فعلته بينما لم يدرك الآخر هذه القيمة لغباوته وقصر ادراكه فنفذ فعلته فهل يمكن اعتبار الدهاء والحيلة عاملا من عوامل العفة والنزاهة بينما يكون الغباء وضعيف الادراك عاملا من عوامل الجريمة ؟ والحقيقة ان هاتين

الظاهرتين من الظواهر الملحوظة في الحياة اليومية • والواقع ان كثيرا من الجرائم التى ترتكب يكون مرتكبوها من ذوى الذكاء والقدرات العالية ، وان اى فرد له أقل تدريب في الميدان الاجرامى لايستطيع ان يعتبر المجرم المحترف (Professional) بليدا • بل على العكس كثيرا مايكون ذكيا ومن ذوي قابليات جيدة واحيانا عالية •

وبعبارة اوضح ان كل الصفات والقابليات الاعتيادية في الانسان يمكن ان تقوده الى الجريمة كما يمكن ان تبعده عنها ، وذلك يتوقف على عدة ظروف مختلفة ، وحتى تلك الصفات التى تكون بطبيعتها مما يحتمل مع وجودها ان تقود صاحبها الى الاجرام (كنقص الشعور الخلقي (Lack of Moralsense مثلا فهذا العامل ليس بحد ذاته وبنوع خاص ذو علاقة بارتكاب الجريمة • لان نفس هذه الصفة بالذات قد يكون صاحبها عاقلا وذو مقدرة كافية – وان الظروف المحيطة به – تساعد على ابتعاده عن طريق الاجرام ويمكن ان تقوده الى نجاح كبير في الحياة •

ان نسبة ما من المجرمين ترجع الى اكثر الاصناف خطورة وأذى من اصناف البشر في الحياة (تكون الغالبية منهم من النوع المزعج اكثر من النوع الخطر) ولكن الخطأ الكلي اننا نعتقد ان هؤلاء هم وحدهم يرجعون الى ذلك الصنف ، بل يوجد اناس منحطون ولكنهم لم يتعرضوا لحكم قانونى وهم يعتبرون من ذوي الشعور الادبي ، ان تجارب الحياة تعلمنا ذلك •

واذ رجعنا الى السؤال المشهور الذى تساءله فري وهو أنه (كيف يكون في ظروف غير ملائمة تحيط بفردين ان واحدا منهم فقط يكون مجرما ؟) •

ويجب على ذلك ونكلر (Winkler) (لان واحدا منهم يملك بعض الصفات البشرية والخصائص والاستعدادات الدافعة للاجرام اكبر مما عند

الرجل الآخر) • مع ان هذه الخصائص بحد ذاتها لاتؤدي الى الاجرام•

وقد عبر مانوفريه (Manouvrier) مرة فقال (يمكن ان تتساوى كافة الاشياء بالافراد ولكن بعض الاشخاص لهم نزعة الى الاجرام اكثر من غيرهم (Have More Disposition to Crime).

كالرجل مثلا له ميل الى الاجرام اكثر من المرأة • وكالرجل القوى الجرىء يكون اكثر نزعة لجرائم العنف والشدة من الرجل الضعيف الجبان • وعلى العموم فلعل صنف من الاصناف يجد بعض الجرائم ملائمة له ، فالمصارع وقوى الجسم يكون اكثر عرضة للضرب • والمتكلم الحاد يكون أكثر عرضة لجرائم النصب والاحتيال • ولكن يجب ان لاتطبع (القوة ، او الفصاحة وحسن البيان ، او الجرأة ، او النشاط والشطارة بطابع جنائي) •

ان الاستعداد للجريمة يختلف بدرجة عظيمة في مختلف الافراد وليس بين علماء المدرسة الاجتماعية التى تعير اهمية كبرى للبيئة (Enviornment) من يعارض في ذلك ولكنهم يعارضون في الرأى القائل (بان ذلك الاستعداد للاجرام هو في اغلب الحوادث ذو مميز خاص) • ولكنهم في الوقت نفسه يشيرون الى ان هذا الاستعداد للاجرام يؤدي الى الجريمة في بعض ظروف خاصة • ويترتب على ذلك ان قاعدة (فري) وهى (ان جريمة معينة = العوامل الفردية + العوامل الاجتماعية (Individul+Social Factore هي صحيحة بحد ذاتها ولكن يجب أن لاتمتد الى مجموع كتلة الاجرام باعتبارها ظاهرة اجتماعية بصورة كلية • لانه في هذه الطريقة تكون العوامل الفردية – تلك التى بحد ذاتها لاتفعل بحال من الاحوال في الاجرام – والتى يمكن تحت ظروف مختلفة ان تؤدي الى سلوك متباين – مطبوعة بطابع الاجرام) •

ويتضح لنا من ذلك انه اذا فقد ذلك الاستعداد الاجرامي في قضية

واحدة معينة بذاتها فانه يجب ان تنقص جريمة من المجموع • فهل هذا ينطبق او يوجد في كتلة الاجرام وحينئذ تكون كتلة الاجرام أقل ؟

ويرد الاستاذ بونجية على هذا الاعتراض بان الاحصائيات تدل على انه اذا لم تطرأ حوادث غيراعتيادية (كحالات الازمات الاقتصادية والحروب)، فان الاجرام يتكرر من سنة الى اخرى بانتظام كبير •

ان الانتظام والتشابه في التوزيع المتكرر للرغائب والميول والاستعدادات البشرية هو من الفروض المسلم بها في علم الاجتماع الجنائي وبالاحرى انه حقيقة ثابتة في علم النفس وفي علم الاجتماع بصورة عامة •

والواقع ان دراسة كتلة الاجرام على اعتبار انها ظاهرة اجتماعية تختلف عن الدراسة الفردية للمجرمين اختلافا كبيرا • فدراسة الاسباب العامة للاجرام تستهدف معرفة الاسباب العامة في المجتمع وما يطرأ على الحياة الاجتماعية من مختلف العلل التى تؤدي الى ظهور الاجرام• وكذلك تستهدف معرفة الاسباب التي تؤدى الى نقص الاجـــرام او الاسباب التى تؤدي الى زيادته ، بينما تستهدف الدراسة الفردية للمجرمين دراســة حالة مجرم واحد او عدد منهم على ان يكون الغرض من ذلك هو معرفة الاسباب والعوامل التى ادت الى جنوح ذلك الحدث او الى اجرام ذلك الشخص وما هى العوامل التى ساقته الى الجريمة ؟ وماهي وسائل علاجه ؟ كل ذلك في ضوء الدراسة الفردية • والتشخيص وسيلة تؤدي بالباحث الى وضع خطة للعلاج تناسب والاسباب التى دفعت المجرم الى جريمتـــه • ودراسة الكتلة الاجرامية في مجموعها هى من اختصاص علم الاجتمـاع الجنائي وأما الدراسة الفردية فهي تدخل ضمن نطاق علم النفس الجنائي الذى يبحث في العوامل الفردية المختلفة وعلاقتها بالاجرام •

٣٦ ـ قانون الفوارق الفردية The Law of Individual Variation

ان مسألة الفروق الفردية تعتبر من الظواهر التى لاحظها الاقدمون وهى (ان افراد النوع الواحد يختلفون بعضهم عن البعض من جميـــع

الوجوه) • فلا تتشابه ورقتان من شجرة واحدة بل تختلف احداهما عن الاخرى اختلافا كبيرا • وكذلك الحال مع افراد النوع البشرى فانهـــم يختلفون اختلافا كبيرا بعضهم مع البعض الآخر •

وهذه الفروق تعتبر ظاهريا عديمة الانتظام ومشوشة (Chaotic) فاذا نظرنا الى جمهور مزدحم من الناس فاننا لانستطيع ان نلاحظ اية علامة تدل على الانتظام في طولهم مثلا • وكان المعتقد حتى أوائل القرن التاسع عشر ان هذه الفروق منعدمة النظام كليا • ولكن تبين بعـــد ذلك ان ذلك الانعدام في النظام لم يكن الا ظاهريا فقط •

إذ اكتشف عالم الاحصاء البلجيكى كوتليت (Quetlet) ان هناك قانونا دقيقاً يحكم الفروق الفردية في الانسان • فاذا رتبنا عـــددا من الاشخاص بالنسبة الى طولهم ورسمنا خطا على طول نهايات رؤوسهم فاننا نلاحظ ان هذا الخط يرينا ارتفاعا ومن ثم ينحدر انحدارا تدريجيا نحـو الافق وأخيرا يرتفع مرة اخرى من الافق بانحناء متساوٍ دقيق •

وبعبارة اخرى ان المعدل العام يبلغ او يربو على (٧٠٪ بينما النهايات العظمى في كلا الجانبين هى التى تكون المستثنيات من المعدل العام تبلغ حوالي (١٥٪) • فالعمالقة والاقزام قليلون بينما الاشخاص العاديين هم الاكثرية الغالبة • اكتشف كوتليت هذا القانون من احصائيات قياسات الصدر لمجندى القوات العسكرية الاسكتلندية وبعد ذلك تبين ان هذا القانون ينطبق على الصفات والسجايا فى الانسان •

وأخيرا فانه يعتبر قانونا عاليا للطبيعة (فكل افراد النوع تختلف مع بعضها في سجاياها الاولية بالنظر الى قانون كوتليت)•

وهذا القانون ينطبق على القدرات العقلية في الانسان ايضا • وقـد برهن (فرانسس كالتون) انطباق هذا القانون في ناحية الذكاء والادراه

ويعتبر كالتون من مؤسسي علم الفروق الفردية • ويعتبر هذا القانون في الوقت الحاضر بدون اى شك عاليا في الحياة المعنوية او الادبية • فالاشخاص الممتازون جدا هم قليلون وكذلك المنحطون جدا قليلون ايضا بينما المعتدلون هم الاكثرية الغالبة في المجتمع •

بعد هذا العرض نرجع الى الميدان الاجرامى وفي هذه الحالة نستطيع ان نعرض السؤال الآتي (ماهي اهمية هذا القانون في علم الاجرام) ؟ ان كوتليت نفسه لم يعط اهمية كبيرة لهذا السؤال •

واذا ما رجعنا ا لىمعادلة فيرى فاننا نجد ان هذا القانون يبرهن لنا على اننا يجب أن لانفكر بان كتلة الظواهر الاجراميـة عبارة عن كمية تتألفمن اضافة وحدات من مختلف القضايا الفردية بعضهـا الى البعض الآخر •

فكتلة الاجرام تختلف تماما عن مفرداتها وكذلكالظواهر الاجتماعية تختلف باعتبارها كتلة عن المفردات المكونة لها • صحيح ان الكتلة هى عبارة عن مجموعة من قضايا مختلفة ولكن هذه المجموعة تختلف في خصائصها ومميزاتها عن الوحدات المكونة لها •

ويضرب كوتليت لذلك مثلا واضحا (فاذا أخذنا دائرة واسعة مثلا ونظرنا اليها من مختلف الجهات نجدها مغلقة ولها شكل خاص • ولكن الواقع ماهى الا مجموعة من نقاط تكون مع بعضها خطا ولكن الدائرة المتكونة من هذا الخط المؤلف من نقاط تظهر بشكل وهيئة تختلف تماما عن مكوناتها فهى تختلف عن الخط وعن النقطة معا ولو انها في الحقيقة تتألف منهمـا •

وعلى ذلك فان معادلة فري وهى (ان جريمة معينة = العوامل الفردية + العوامل البيئية تعتبر صحيحة بالنسبة الى تلك الجريمة المنفردة

بذاتها) • ولكنها في المجموعة وفي كتلة الاجرام باعتبارها ظاهرة اجتماعية (Social Phinomena) ، فان هذه المعادلة تعتبر خاطئة ذلك لان فرى واتباعه قد تصوروا ان العامل الفردى اذا لم يكن موجودا في حالة معينة بذاتها فان تلك الجريمة المعينة لا يمكن ان تقع • وذلك لان العامل الفردى في نظر فرى عامل اساس يشترط وجوده في ظروف اجتماعية معينة لكي يمكن أن تحدث الجريمة •

ولكننا اذا استطردنا مع منطقه وموافقته عل ىماذهب اليه وطبقنا هذه المعادلة في قضية ما حسب منطق هذه المعادلة ولنفرض بان العامل الفردى في قضية ما من القضايا المعنية لم يكن فيذلك المكان فالنتيجةالحتمية بناءً على ذلك تكون إن (أ) لايمكن ان يرتكب تلك الجريمة المعنية • فاذا لم يكن (أ) مثلا موجودا في القمة ولكن في القسم الادنى من المنحنى فيترتب على ذلك ان (أ) سوف لا يرتكب الجريمة • ولكن سيكون الشخص (ب) موجودا في المكان وسيرتكب الجريمة عوضا عن (أ) • وعلى ذلك فان الجريمة ستقع ولكنها لاتقع من (أ) بل تقع من (ب) •

وهذه ناحية هامة جدا بالنسبة لعالم الاجتماع الذى يعني بالمجتمع اكثر من عنايته بالفرد • فعلم الاجتماع يعني بالظاهرة الاجتماعية من حيث المجموع دون الاهتمام بالفرد ذاته • وعلى ذلك اننا حينما ننظر الى مشكلة الاجرام باعتبارها ظاهرة اجتماعية نجد ان قانون كوتليت يمكن ان يفسر لنا ما نلاحظه من انتظام في دورة الاجرام من سنة الى اخرى حينما تكون الظروف فيالسنين اتعاقبة متشابهة • وهـذا ما يؤيد اهمية العوامل الاجتماعية اكثر من العامل الفردى في حدوث الاجرام •

ثم ان قانون الفروق الفردية يظهر لنا ان الاختلافات النوعية في الصفات بين الكائنات البشرية يمكن ايضا تحليلها تحليلا نهائيا وارجاعها اخيرا الى فروق او اختلاف كمية •

بين العملاق في طرف والقزم في طـرف آخر توجد سلسلة متناهية لاختلافات متدرجة ، وكذلك يمكن انطباق نفس النتيجة في الناحية الاخلاقية وفي الطباع والسلوك • فبين الانسان النبيل ذي الخلق الحسن وبين السيء الطبع المجرم يوجد عدد لاحصر له من الاشخاص الذين تتراوح أخلاقهم وطباعهم بين هذا وذاك • وعلى هذا النحو من ترتيب الاشياء يظهر المجرمون الخطرون على انهم نوع خاص مميز من البشر يختلف عن الآخـرين • واعتبار المجرمين نوع خاص من البشر خاطيء من اساسه ، لان النظرة الى المجرم يجب ان تكون ضمن ذلك التدرج في الخلق والطباع ما بين السيىء والحسن •

هذا وان قانون الفوارق الفردية يرينا ان الافراد المتطرفين يقعون دائما في طرفي المنحنى وعلى ارتفاع واحد او انخفاض واحد حسب الاحوال •

اننا لم نتحدث عن الافراد الذين يكونون الوسـط (اى المتوسطين (Average Human Being) ، واغفلناهم في حساب الجريمة • فاذا قلنا ان المجرمين هم من فئة الشواذ فان هذا القول لا يكون سليما في مجال علم الاجرام • اذ اننا نجد كثيرا من الافراد من المتوسطين يقعون في الجريمة اذا ما صادفتهم ظروف سيئة غير ملائمة ، ولكن هؤلاء يرتكبون جرائم طفيفة وحتى اذا كانت جرائم خطيرة فانهم يعتبرون (ضحايا الظروف) • وهؤلاء يكونون قلة في الايام والظروف العادية • ولكنهم يزدادون في الظروف غير الاعتيادية كظروف الحرب وتدهور الاحوال الاقتصادية ، تزداد نسبتهم في مثل هذه الظروف •

اننا اذا استصلنا كافة ذوي الصفات المنحطة ـ وهذا مستحيل ـ فأننا لانستطيع ان نقضي على ظاهرة الاجرام ، لانها ظاهرة لها اسبابها الاجتماعية قبل كل شيء • هذا مع العلم باننا كثيرا ما نجد بين المجرمين اناس من ذوي الصفات الطيبة •

ان تحسين الظروف الاجتماعية وتهيئة حاجات الافراد الضـرورية وتنظيم حياتهم يؤدي حتما الى تناقص كتلة الاجرام •

ان الصفات والسجايا الفطرية والميول الغريزية بمفردها لا يمـكن ان تقود الى الاجرام • كما ان الجرائم المرضية (Pathological Crimes) اى التي يعود سببها الى مرض من الامراض العضوية استثنائية • فالعوامل المهمة هي العوامل الاجتماعية • هذا هو رأي الاستاذ بونجيه في نقده نظرية فرى وقد استخدم في الرد على تلك النظرية قانون الفروق الفردية الذى يستدل منه على ان صفات البشر وسجاياهم وان اختلفت اختلافا كبيرا فانه مما لاشك فيه يمكن ارجاع تلك الاختلافات والفروق الى فروق كمية ، فالمجرم باعتباره انسانا له صفات وسجايا تدخل ضمن ذلك الدرج الكمي وكثيرا ما يكون من ذوي الصفات الحسنة ومع ذلك نتراه يرتكب الجريمة ، ويرى بونجيه ان العوامل الاجتماعية وفي مقدمتها العوامل الاقتصادية هي أهم العوامل الدافعة الى الاجرام • اما الاستعدادات الفطرية والصـفات السيئة بحد ذاتها لا أثر لها في الجريمة بمفردها ، وانما العوامل الاساسية الفعالة هي عوامل البيئة • فاذا وجهت الجهود نحو تحسين البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية فان ذلك خير وسيلة لمقاومة الاجرام •

وقد سبق ان رأينا عند البحث في مدرسة (العـوامل الاجتماعية او المدرسة الافرنسية) ان كثيرا من العلماء ذهبوا الى ان فعل العوامل الفردية عند وجودها لايمكن ان يؤدي الى الجريمة الا ضمن فعل العوامـل الاجتماعية ووجود الوسط الاجتماعي الملائم الذي يساعد على ذلك •

والآن وقد انتهينا من بحث المذاهب العلمية التي بحثت في اسباب الاجرام وقد استعرضنا المذهب الايطالي الذى يقول بوجود نموذج اجرامي ، ورأينا

النقد النقد الذى وجه اليه ثم استعرضنا المدرسة الافرنسية التى تؤكد أثر العوامل الاجتماعية في الاجرام • ورأينا كيف ذهب بعض علماء الاجرام في التأكيد على العامل الاقتصادى كالاستاذ بونجيه ثم بحثنا المدرسة الاجتماعية البايولوجية وهذه تعتبر تطورا لمدرسة لومبروزو ولكنها اختلفت معها بادخالها العوامل الاجتماعية في اسباب الاجرام مع العوامل الفردية ثم رأينا النقد الموجه لها خاصة في ناحية العامل الفردى وهو العامل الذى اكد عليه لومبروزو وهو وجود مميزات وخصائص فيزيولوجية يتميز بها الشخص المجرم عن غيره ، ورأينا رد الاستاذ بونجيه على ذلك بالاستناد الى قانون الفروق الفردية • واذا لاحظنا هذه المذاهب المختلفة نجد ان كل واحد منها يؤكد على عامل واحد من العوامل التى يعتبرها سببا في الاجرام اذ أن بعضها تشرك اكثر من عامل واحد فالمدرسة الايطالية تؤكد العوامل الفيزيولوجية والانثروبولوجية • والمدرسة الفرنسية تعير للعوامل الاجتماعية اهمية كبرى كسبب فى الاجرام • والمدرسة البايولوجية الاجتماعية تمزج بين العاملين •

والواقع ان دراسة الجريمة لها ناحية اجتماعية عند بحث ظاهرة الاجرام كمجموعة (Mass) باعتبارها من الظواهر الاجتماعية وهذه يعنى بها علم الاجرام بصورة عامة ، وكذلك علم الاجتماع • واما دراسة المجرم فهي موضوع دراسة فرع آخر من علم الاجرام وهو (علم النفس الجنائي) • وهو الموضوع الذى يبحث في الفرد من ناحية حالته النفسية والعقلية وما يعتريها من عوامل مرضية تؤدى الى اضطراب في سلوكه مما يؤدي به الى الاندفاع نحو الجريمة بفعل سلوك مضطرب مضاد للمجتمع •

أن دراسة المجرم في ضوء الحقائق العلمية الراهنة لم يكن لها وجود الى زمن قريب من العصر الحديث • ففي القرون الوسطى وشطرا من القرون الحديثة لم تكن فكرة البيئة مفهومة وحتى في الظواهر المرضية لم تكن فكرة الاسباب الطبيعية مفهومة الا بقدر ضئيل • وكانت تعزى اسباب

الجريمة الى شر غريزي او أغواء من الشيطان • وهذه الفكرة نحو الجريمة منتشرة انتشارا واسعا حتى في العصر الحديث ولو أن التعبير عن هذه الفكرة يأخذ اشكالا مختلفة • ان الريبة والشك الذى يستحوذنا عند رؤية بعض الوجوه ، او بعض الطباع الرديئة يمكن تفسيره بان هناك بعض العلائم الفيزيولوجية للاجرام • وفي بعض الاقوال العامية امثال كثيرة تفسر ذلك فمثلا يقول العامة بأن (لايوجد اردأ من ذو اللحية الكوسة او قلة الشعر ، وعديم اللون • ويقول المثل السائر ان ذو الحول انسان ملعون • واحذر من الشخص الذى ينظر جانبا عندما يتكلم معك • وهناك من يعتقد بأن هناك بعض الاشخاص لهم عيون تصيب الانسان بمكروه اذ ما نظرت أحداً اصابه اذى• او ان يقال بان فلانا اصفر الوجه للدلالة على لؤم طباعه وسوء طويته) •

وعلى هذا الاساس فقد كان المجرم يعامل معاملة قاسية جدا كما سبق بيانه عند بحث التطور التاريخى للعقاب • وفي خلال القرن الثامن عشر ظهرت المدرسة القديمة (The Classical School) في القانون الجنائي وحورت في وسائل عقاب المجرم على اسس جديدة ولكنها اقتصرت على جعل العقاب أقل وحشية ولكنه شديدا •

وحتى بداية القرن التاسع عشر لم تكن هناك أية محاولة لدراسة المجرم على اسس علمية •

وكان لومبروزو أول باحث مشهور حاول دراسة المجرم على اساس علمي • وقد ظهرت دراساته العلمية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين نادى بنظريته (في المجرم المولود Bron Criminal) • في كتابه المنشور سنة ١٨٧٦ •

وقد رأينا كيف اصبح للومبروزو مشايعون في مختلف البلاد وكيف تطورت نظريته على يد اتباعه فرى وكارفلو ، حتى اصبحت نظريته

ونظريات اتباعه تكون مدرسة خاصة تسمى بالمدرسة الايطالية او المدرسة الوضعية في علم الاجرام • (The Positive School in Crimonology) ومن مميزاتها انها تؤكد بأن هناك اشخاصا مجرمين يمكن تمييزهم عن غير المجرمين ببعض علامات فيزيولوجية او وصمات ، او شذوذ جسمي • ان هذه الدراسات قد وجه اليها النقد في الصميم حتى أثبت البحث العلمي خطؤها وبطلانها ، ولكنها على اية حال تعتبر فتحا جديدا في الدراسة العلمية للمجرمين • واذ تبين بطلان وجود الشخص المجرم ، فقد اصبح من الضرورى ان تتجه دراسة العلماء نحو الاسباب المؤدية للجريمة وللمجرم على اسس علمية اخرى تبحث الفرد باعتباره كائنا حيا وكائنا اجتماعيا أيضا حتى تشعب البحث واتسع نطاقه فظهرت دراسات مختلفة كالدراسات البايولوجية ، والدراسات العقلية والنفسية في الاجرام •

ورغما عن ثبوت بطلان نظريات لومبروزو واندحارها أمام البحث العلمي فلا تزال توجد في الحال الحاضر حركة بين كثير من العلماء الايطاليين وبعض علماء القارة الاوربية من المعنيين بعلم الاجرام ممن ينزعون الى مبدأ لومبروزوا ولكن على اساس آخر من وجهة نظر علمية اخرى • ويمكن اعتبار هذه الدراسات تجديد لمذهب لومبروزو ويطلق عليها بعض العلماء (The Neo Lombrosian) وخلاصة هذه الدراسات انها تعتقد بوجود (نموذج اجرامي بايولوجي) (Crimino - Biological Type) وهذه الدراسات منتشرة في اوربا وضئيلة جدا في امريكا • حيث ان العلماء الاوربيون ساروا على نفس المنوال الذى سار عليه لومبروزوا ولكن على اسس أخرى وهو الاساس البايولوجي • واليك ما يقوله بعض علماء هذا المذهب •

(ان المزاج الاجرامى هو العامل الاساسي الحقيقي في الجريمة •اما الاستمرار في الاجرام أو ارتكاب الاجرام الخطير فانه يدل على نوع

الاستعداد الموجودة في المجرم ما اذا كان ذلك الاستعداد قويا ام ضعيفا نحو الجريمة ، ذلك الاستعداد الذى يبقى عموما كامنا حتى يتدخل العامل السيء الثاني للجريمة وهو (البيئة) • فهذا المذهب يؤكد على وجود استعداد قوي طبيعي في الانسان للجريمة ولكنه يبقى كامنا حتى يتدخل العامل الثانى وهو الوسط الملائم ليفعل العامل فعله في الجريمة • وقد وجدت نتيجة لهذه الدراسات مختبرات عديدة في كل من ايطاليا • والمجر • والمانيا • وبلجيكا • والبرتغال •واسبانيا • والاتحاد السوفيتي) •

(وكان لما توصلت اليه من النتائج ، ذو فائدة مهمة في تشخيص النماذج الاجرامية) •

وقد استخدمت هذه المختبرات علم البايولوجي وهو — علم الاحياء — في دراسة شخصية المجرمين بالاشتراك مع النظم العقابية او الاصلاحية •

وبينما كان العلماء الاوربيون ينزعون فى البحث عن اسباب الاجرام نحو الوراثة كان العلماء الامريكان قد اعلنوا في الولايات المتحدة (ان عوامل البيئة لا عوامل الوراثة هى الاكثر تأثيرا في الاجرام) •

والنقد الذى يوجه الى النتائج التى ينادى بها الباحثون الاوربيون هو ان تأثير العوامل الاجتماعية لم يتيسر التخلص منها حتى الآن بصورة معقولة ، وعلى هذا فلا يمكن التسليم بالرأي القائل بالعوامل الجسمية او البايولوجية أو الوراثية الا اذا استمر الاجرام رغم استئصال العوامل الاجتماعية واختفاؤها من الميدان اختفاءً تاما •

٢٧ ـ نظرية الغدد الصم : Endocrinology

ان مما قدمه الطب الحديث الى علم الاجرام الحديث ، هو تأثير الغدد الصم في نمو الجسم والصحة العقلية وتأثير كل ذلك في السلوك • وقد اتسعت تلك الدراسات اتساعا كبيرا فصار لها انصار واتباع حتى اصبح لها

فرع خاص يدرس نشأتها ونموها وتطورها ومدى تأثيرها في صحة الجسم بصورة عامة والصحة العقلية والنفسية بصورة خاصة • وقد اتجه الباحثون في هذا العلم الحديث الى جعل الاضطراب في هذه الغدد سببا ان لم يكن السبب الاساسي فهو مهم فى السلوك الاجرامى •

وقد وصف هذا العلم من قبل الدكتور لويس بيرمن (Louis Burman) على انه (كيمياء الحياة The Chemistry of the Soul) ومهمة هذا العلم أن يبين الحالات العقلية والعاطفية تلك التى تصحب بعض الحالات العضوية الخاصة • وهذه المدرسة تؤكد على العامل الفيزيولوجي في الجريمة على اساس البايولوجيا • وهو العلم الذى يقوم على اساس الغدد•

وهذه الغدد تنقسم الى قسمين أساسيين :ـ

(١) طائفة تصب افرازاتها بواسطة قنوات في احدى فتحات الجسم او على سطحه كالغدد الدمعية ، واللعابية وغدد العرق •

(٢) طائفة اخرى تصب افرازاتها مباشرة في الدم بدون قنوات أو منافذ كالغدد الدرقية ، والنكفية وهذه الغدد الصمم تفرز في الدم مواد ذات فعالية شديدة لها تأثير كبير في الجسم بصورة عامة ، بحيث تستطيع الكميات القليلة منها أن تترك أثرا كبيرا في الجسم ينتقل عن طريق الدم الى اجزاء بعيدة منه •

وقد يكون تأثيرها محرضا (Impulsive) او يكون مانعا (Inhibitory) اى انه يثير غدة اخرى او ان يمنعها • ولذلك سميت هذه المؤثرات (بالرسائل الكيماوية)• (Hormons هورمون)• ويذهب العلماء الى أن هذه الغدد هى بمثابة نصيب الانسان فى الحياة • ذلك أن وظيفة الجهاز الغددى تؤثر تأثيرا عميقا في النمو الفيزيولوجى للانسان • ثم انهم يعتبرون هذه الغدد بمثابة حكم مسيطر على الغرائز والميول العطرية ،

والاخلاق ، والمزاج ، والعواطف ، فالحالة الجسمية في الانسان تأخذ وضعها عن طريق تنظيم معين للغدد الصم في الجسم • وكذلك الحالة العقلية تأخذ شكلها من نفس المصدر اى من الغدد الصم • وعلى ذلك فطبيعة الانسان كمياويا هى طبيعة غدده الصماء • اى ان الانسان يستمد طبيعته من طبيعة غدده الصماء •

ويمكن تحديد وظائف الغدد الصم بثلاث :ـ

(١) تنظيم ومساعدة عمليات التغذية (كغدد الامعاء المخاطية والغدة الحلوة) •

(٢) تأثيرها في النمو الجسمي والعقلي والنضج التناسلي (كالغدد الدرقية والنخامية • والتناسلية) •

(٣) لمفرزاتها تأثير منبه للجهاز العصبي ، وخاصة في الجهاز المستقل •

هذا وقد أثبت علماء الغدد الصم ان مفرزاتها تكون في حالة توازن دقيق لابد منه لكي يسير نمو الجسم والعقل والنفس سيرا طبيعيا • فاذا اختل توازن افراز هذه الغدد وفقد توازنه بأن افرطت احدى هذه الغدد في افرازها او نقص ذلك الافراز ، اختل بناء على ذلك توازن النمو الجسمى فينشأ عن ذلك افراط او تفريط فيه فتختل الحياة النفسية ، وخاصة ناحيتها الانفعالية • فجهاز الغدد هو وسيلة من وسائل التنظيم والتوازن في الجسم• وقد ساعدت دراسات الغدد على تفسير نشوء كثير من الغرائز عند الانسان والحيوان ، والقت ضوءً على ظهور بعض الامراض العصبية والنفسية كما انها عللت اختلاف الامزجة بين الناس •

وقد أثرت هذه المدرسة في علم الاجرام باعتبار ا نالجريمة سلوك مضاد للمجتمع • فقام بعض العلماء بدراسة السلوك الاجرامى وعلاقته في الغدد الصم ، وابلغ دراسة كانت بهذا الصدد هى دراسات

(Schlapp and Smith) شـــلاب ، سمث) فقـد استخدم هـذان العالمان علم الغدد كأساس لدراسة السلوك الاجرامى وأقاموا أساس دراسات علم الاجرام الحديث على دراسات علم الغدد •

ويترتب على النتائج التى توصلت اليها مدرسة الغـدد الصم في علم الاجرام ن البيئة تعتبر عاملا ثانويا في الجريمة وان العامل الاساسى المقرر للجريمة في جميع الجرائم هو (الناحية العقلية ، والعصبية والنفسية في الانسان ، او بعبارة موجزة • هو اختلال الغدد الصم في الانسان) •

ويعتبر بعض الباحثين ان التقلب الانفعالي الذى يرجع الى عيـــب موروث في الغدد الصم له أثر أكبر في جنوح الصغار (Delinquensy) مما للنقص العقلي •

وقد وجد بعض الباحثين ان هناك صلةقوية بين المعصوبين(Neuratic) وبين الجانحين (Delinquent) في الناحية النفسية العامة • وفي حالة الغدد والتقلب الانفعالي •

ولكن هذا الباحث قد نسي ان عصبيا قـد لايصطدم في القانون بينما شخص آخر تحت نفس الظروف المادية المسيطرة يصبح مجرما •

ان الدعوى الواسعة التى ينادى بها علماء الغدد الصم وهى ان شخصية الانسان ومميزاته وخلقه وسلوكه الاجرامى ، كلها تفسر على اســاس عمليات الغدد الصم لاتزال غير مقطوع بها لانها لاتزال بحاجة الى برهان ثابت لاشك فيه ، فالعلم لايزال في دور النمو والتطور • ولا يزال العلماء غير متفقين فيما بينهم على أسسه مما لايسمح باعطاء نتائج حتمية ثابتـــة •

ولكن اذا امكن اثبات ان هناك تأثير ميكانيكي أساسى في الـــكيمياء البايولوجية في التكوين الاساسى للاخلاق فان اكتشافه سيكون ذو اهميـة كبرى في فهم السلوك الاجرامى •

والواقع ان قيام علم الغدد قد أنعش علماء الاجرام الانثروبولوجيين اولئك الذين وجدوا فيها ادلة جديدة تؤيد دعواهم التى تستند على اساس (ان جذور الاجرام تكمن في الناحية العضوية للانسان (Organism وقد قال سلفاتور (Salvatore - Attolenghi) وهو من علماء الاجرام الانثروبولوجي (نحن الذين لازلنا مقتنعين بأهمية دراســات علم الهيئة الخارجية Morphological للمجرمين ، نلاحظ بحماس ان أدلة جديدة قد أوجدها علم الغدد تؤيد وجود التلازم ما بين المميزات الجسمية والنفسية معا على اساس من علاقة سببية اعتيادية) •

ويذهب نيكولاس بند (Nicola Pende) الى ان النمو الضخم فـي العظام ، وفي الفك ، والحجم غير الاعتيادى في حجـم اليديـن والقدميـن وخشـــونة الجلد ، وفقـــدان حس الالم – وهـــذه حالات ليست غـير مألوفة عند المجرميـن – ما هى الا علامـــات تشـير الى افراط الافراز في الغدة النخامية (Pitutary Gland) •

كما ان من المألوف ان نجد بين المجرمين بعضا من المصابين باختـــلال الغدة الدرقية وافراط افرازها • ومن علامـــات ذلك زيادة نشاط الجسم كثيرا ، وتزداد ضربات القلب ، ويصاب المريض بالقلق ، ويكون ســـريع التهيج وتجتحظ عيناه •

وان اضطراب الغدة التناسلية (Genetl Gland) يؤدي الى ارتكاب الخرائم الاخلاقية ، وجرائم العنف والقسوة • وكما انه يلاحظ شـــذوذ مألوف في مرتكبي الجرائم الجنسية كشبه المرأة المجرمة بهيئة الرجـــل ، ووجود خصائص المرأة في الرجل المجرم من هذا النوع •

هذه هى بعض أمثلة لاهمية الغدد الصم في الجسـم • أدى البحث العلمي خلال نصف قرن من فتح الباب على علمين جديدين • هما الطب القائم على مفرزاتها ، والطب العقلي القائم على تأثير هذه المفرزات في حياة

المرء النفسية وسلوكه • وقد قدمت الحرب العامة الماضية دليلا على اهمية الغدد الصم في الحياة الانفعالية في الانسان • فقد كان الجندى المصاب باضطراب في الغدة الدرقية لم يكن صالحا للميدان • بل كان فى الغالب نزيلا في مستشفى الامراض العقلية • وقد كان اختبار الغدد الصم وسيلة لاختيار الجند الصالحين • كما دلت دراسات مختلفة على ان اضطراب الغدد الصم هو السبب المحتمل لاضطراب الناحية الانفعالية في الانسان • فتفريطها او افراطها نقص عضوي يقابله نقص نفسي يظهر في عجز المرء عن تكييف نفسه وفقا لظروفه •

ولقد أجرى (Grimberg) كرنبرك الامريكي تجارب واسعة على نزلاء السجون من الرجال والاطفال • فوجد ان اضطراب هذه الغدد عند المجرمين ثلاثة اضعافه عند غير المجرمين ويذهب (Grimberg) الى ان المجرم الحدث يعاني في تكوينه (من الناحية الجسمية والنفسية معا)•

وهذا النقص من المحتمل ان يؤدى الى عدم ملائمة الفرد والمحيط الاجتماعي • ويعتقد ان اضطراب كيمياء الجسم قطعا عامل يؤدي الى فقدان القدرة على الاعتدال ، والصلاح للمجتمع •

وأهم دراسات في صدد العلاقة ما بين الغدد والسلوك هى دراسات (Row رو) فقد قام بفحص ٤٠٠٠ قضية من التى كانت تظهر الادلة على وجود اضطراب في الغدد •

من هذا العدد ٦٥٠ قضية من الذين تقل اعمارهم عن ١٧ سنة • ومن هذا العدد ٣٧٤ وجد انهم مصابين باضطراب في الغدد بينما ٢٧٦ ليس فيهم اضطراب في الغدد ، ولكن وجد انهم مصابين بأمراض اخرى • وتبين ان من الـ ٣٧٤ قضية من ذات الاضطرا ب الغددى ان ١٨٪ و ١٣٪ من اولئك غير المضطربي الغدد أظهروا مشاكل سلوك المشاكسة وعدم الطاعة ، الاجرام الجنسي ، الانتحار ، السرقة ، الكذب المرضي ، الشراسة •

ولكن (رو) لم يحاول أن يخمن من هذه النماذج (ما هى اهمية عامل اضطراب الغدد في اجرام الاحداث ؟) ولكن ابحاثه كانت محصورة فقط في كشف ما اذا كان اضطراب الغدد ذو علاقة فعلا او لا فى اضطرابات السلوك ؟ وكيف تؤثر اضطرابات الغدد في اضطراب السلوك فعلا ؟ أن رو لم يسقط من حسابه فعل العوامل المرضية والعقلية لغرض اظهار أهمية الاضطرابات الغددية •

ولكن الحقيقة انه اشتبه في امكانية وجود العلاقة ما بين وظيفة الغدد ومشاكل السلوك •

وفحص هنتر (Hunter) الامريكي ٤٠٠ سجين أغلبهم قد ارتكب جرائم جنسية فوجد اضطرابات بينة عند اغلبهم في الغدد الدرقية والنخامية والتناسلية •

اما كاسون (Cassone) الايطالي فقد فحص كثيرا من سجناء صقلية فوجد قصورا في افراز النخامية وافراط في الكظران عند القتلة ، وافراط في الدرقية عند المارقين ، وتفريطا في النخامية عند اللصوص ، وافراط في الغدد التناسلية عند مرتكبي الجرائم الجنسية •

والواقع ان كثيرا من علماء الاجرام لا يزالون في موقف متحفظ حيال هذه المدرسة •

ولكن مما لاشك فيه ما دام البحث العلمي قد اثبت أثر الغدد في النمو الجسمى والعقلي ، والاتزان الانفعالي ، فمن المرجح ان يكون لها تأثير حقيقي في السلوك الاجرامى فتارة يمكن اتخاذه اساسا لتفسير النزعة الى الاجرام ، واخرى يستند اليها كتفسير جسمي للظروف النفسية التى تعقب الاجرام •

الفصل الخامس

المدرسة الاكلينيكية الحديثة

Modren Clinical School.

رأينا في دراستنا السابقة ان النظريات التى درست أسباب الاجرام كانت تقتصر على ناحية واحدة من الاسباب • فبعضها يؤكد الناحية الفيزيولوجية واخرى تؤكد الصفات النفسية ، وثالثة تؤكد أثر العوامل الاجتماعية وكلها تدور في نطاق سبب واحد تعتبره هو عامل السلوك الاجرامي • ولكن تلك النظريات وان كانت قد وجهت النظر الى ضرورة دراسة المجرم والاهتمام به الا انها كانت قاصرة في الحقيقة على الانتهاء الى نتائج حتمية في اسباب الجريمة • وذلك لانها كانت تقتصر على سبب واحد من الاسباب تستمده من الاحصائيات الكمية بصورة عامة دون دراسة كاملة للعوامل الاخرى المحيطة بقضية من القضايا • ولكن علماء الاجرام قاموا في مستهل العصر الحديث بمحاولات جديدة لدراسة المجرم على نحو يستند على اسس علمية اكثر دقة واحكاما من نظريات الامس • فبدلا من النظر الى صفة جسمية في المجرم ، او صفة نفسية فيه واعتبارها هى سبب النزعة في الاجرام ، او النظر الى الظروف الاجتماعية المحيطة به بمفردها واعتبارها سبب الاجرام • أخذ علماء العصر الحديث ينظرون الى شخصية المجرم كوحدة واحدة تعتمد على مقومات بيولوجية واجتماعية ونفسية شتى •

والذى ساعد على هذا التحول في دراسة المجرم في ضوء هذه الاسس الجديدة هو ظهور دراسات علم النفس وعلم الاجتماع الحديثين وما قدماه من معلومات قيمة في دراسة شخصية الفرد وسلوكه في المجتمع • فقد بدأ الاهتمام بذلك الفرع من علم النفس الحديث الذى يبحث في الحالات المرضية العقلية والذى يسمى (الطب العقلي Psychiatry) وعن طريق

ما وصل اليه هذا العلم من نظريات وآراء ومبادىء أمكن دراسة الفرد دراسة علمية ومعرفة البواعث والعوامل النفسية والبايولوجية التى تؤثر في تفكيره وسلوكه •

فالمعازل والمستشفيات ومصحات الامراض العقلية قد أمدت علم النفس بوسائل ذات قيمة في ملاحظة ضروب الزيغ العقلي والاضطرابات النفسية وتأثيرها في سلوك الفرد •

كما سهلت السجون دراسة المجرمين من هذه الناحية حتى اصبح في العصر الحديث يكاد يكون كل عالم فى الاجرام طبيبا عقليا في الوقت نفسه •

فالمدرسة الاكلينيكية في علم الاجرام قامت على اثر بحوث المدرسة الايطالية ولكن على أساس آخر يعتمد على أحدث الآراء في مختلف العلوم الحديثة التى تدرس السلوك الانسانى كعلم النفس والبايولوجيا وعلم الاجتماع ، وعلم الامراض العقلية والعصبية •

والواقع ان المدرسة الايطالية رغم ما يحيط بآراء علمائها من المبالغة والشطط فان علم الاجرام الحديث مدين لها في الكثير من المبادىء التي توصل اليها حديثا • فالمدرسة الايطالية قد بدأت انقلابا خطيرا في دراسة المجرم قبل الجريمة وفي دراسة اساليب العقاب وضرورة تناسبها مع المجرم لا الجرمية • والمدرسة العصرية كالمدرسة الايطالية تهتم في دراسة المجرم أكثر من اهتمامها بالجريمة ، ولكنها بالوقت نفسه لاتغض النظر عن مشاعر الجماعة في مقاومة الخطر الاجرامى والتفريق بين مختلف المجرمين من حيث درجة الاجرام فيهم وخطورته ومعاملة المجتمع لهم على درجات متفاوتة تتناسب ودرجة تلك الخطورة •

ولكن المدرسة العصرية تعني بالمجرم لتشخص العوامل المؤدية الى

ارتكابه الجريمة أو المسببة لسلوكه الشاذ • بالوقت نفسه تستهدف كشف العوامل الاجتماعية التى تساعد على الزيغ والتى تدفع الى الاجرام •

فالمدرسة العصرية تدرس الفرد دراسة شاملة من جميع نواحيه من الناحية النفسية والاجتماعية ولكن في ضوء الحقائق العلمية المستمدة من علم الاجتماع وعلم النفس الحديثين وعلم الطب العقلي والعصبي • ان المدرسة الحديثة لاتعترف بتلك التقسيمات المبهمة التى تقول بها المدارس القديمة في تقسيم المجرم الى مطبوع ومجنون وعرضي وتراه تصنيف ساذج لا ينطوى على اساس علمي وبعيد عن الحقائق • بل انها تتجنب ذلك وتتجه نحو الدراسة المحسوسة لفعل القوى الاجتماعية والعوامل النفسية والجسمية تلك العوامل المتعددة التى تؤدى الى الاجرام •

فالبحوث التحليلية للعوامل الفردية والاجتماعية أدت الى تقدم في علم الاجتماع نفسه • فالدراسات الواسعة في المدن والقرى أظهرت الظروف الاجتماعية المسؤولة عن الاجرام •

كما ان دراسة الحالات الفردية للمجرمين كشفت الستار عن الاسباب الكامنة التى تختفي وراء سوء تنظيم الاسرة ، وتفكك الروابط وفسادالتربية والعوامل المسببة لاجرام الاحداث وتشردهم •

فقام عالم النفس بما عنده من اختبارات عقلية وبما لديه من تحليل نفسي والطبيب العقلي بما عنده من اختبارات فى القوى العقلية وقـــدما ماتوصلا اليه من نتائج الى عالم الاجرام كي يستعين بها لحل ما يعترضه من مشاكل تتعلق بالمجرمين •

كما ان الاكتشافات الحديثة في الطرق الوضـــعية واستخدامها فـى القياس العقلي للمجرمين أظهر كثيرا من الحقائق التى كانت مجهولة فى الماضي • فقد تقدمت اختبارات الذكاء والقدرات العقلية المختلفة كما تقدمت

اختبارات الانفعال فألقت كثيرا من الضوء على حوافز السلوك مما له قيمة تشخيصية كبرى لعالم الاجرام فى فهم الجريمة • ولقد كان لما أفضى به التحليل النفسي (Psychoanalysis) اهمية عظيمة في فهم السلوك غير الاجتماعي (Anti Social Action) اذ أمد العلم بنظريات على جانب عظيم من الاهمية في دراسة الناحية النفسية للفرد وغرائزه وما يعتريها من مختلف الانحرافات مما له أثر كبير في السلوك الاجرامى • فالعقد النفسية واختلال التوازن الانفعالي وانحراف الغرائز قد وضحا كثيرا من عوامل الاجرام واقترحت تفسيرات معقولة لمختلف انواع السلوك كما قدمـــت اقتراحات عملية لعلاج بعض صنوف المجرمين في ضوء النتائج المستمدة من اجراءات التحليل النفسي ودراسة اعماق النفس والوقوف على ما بها من مختلف المركبات النفسية المكبوتة وعلاقتها بالسلوك الاجرامى • ومعرفتها يساعد على اصلاحه ورده الى حظيرة المجتمع •

والمدرسة العصرية لم تهمل الناحية الجسمية ولكنها اهتمت بها من الناحية الفيزيولوجية والكيمياء الفيزيولوجية في جسم الانسان • فلقد تقدم العلم خطوات واسعة في دراسة أثر الغدد الصم في الوظائف الفيزيولوجية في الجسم وتأثيرها في السلوك كما سبق بيانه في الفصل السابق •

وقد قدم علم النفس الاجتماعى اكبر معونة للمدرسة العصرية ، ذلك العلم الذى يؤكد أثر التفاعل بين الافراد والجماعات • ويهتم بالعلاقة بين التوازن في الحياة الانفعالية عند المرء وسلامة عقله • وهذا مما ساعد عالم الاجرام وعالم العقاب الحديثين على صوغ نظريات تلائم الحقائق المستمدة من العلم الحديث • وعلى العموم فان المدرسة العصرية ترى ان المجرم هو نتاج وراثته البيولوجية مما تعمل فيه خبراته وتجاربه الماضيةالتى مر بها منذ طولته حتى ساعة ارتكابه الجريمة •

فبدراسة المجرم من جميع النواحي تأمل المدرسة العصرية ان تلقى

الضوء على الظروف المختلفة والعوامل المسببة للاجرام وتشخيص العوامل التى تتدخل في كل حالة على حدة ومعرفة مدى تأثيرها فى الدفع الى السلوك الاجرامى •

ويمكن تلخيص النتائج التى توصلت اليها المدرسة الحديثة في ثلاثة:

١ ـ ترك الفكرة القديمة التى تهتم بوصف المجرم وتمييزه عن غيره بعلامات جسمية او نفسية وزيادة الاهتمام بفهم المجرم نفسه فهما علميا •

٢ ـ دراسة المجرم دراسة علمية قائمة على اسس طبية وعقلية واجتماعية• ومعرفة التفاعل بين هذه العوامل وكيفية تأثيرها في سلوك الفرد ودفعه الى الجريمة •

٣ ـ تغيير أساليب العقاب والتأكيد على فكرة العلاج واصلاح المجرم وتأهيله واحلالها محل اساليب العقاب القديمة •

هذه هى الاسس التى قامت عليها المدرسة الحديثة في علم الاجرام •

فهي تستهدف دراسة الفرد على انه نتاج لتفاعل طائفتين من العوامل الفردية والاجتماعية •

فهى تحاول دراسة الفرد من مختلف النواحي على ضوء النتائج المتحصلة من مختلف العلوم •

فالميدان الرئيسي لدراسة الفرد حسب تعاليم هذه المدرسة هو دراسة تكوينه الوراثي بصورة شاملة وظروفه الاجتماعية ومعرفة مركز التفاعل بين هذين العاملين •

ولما كان نطاق البحث يتناول دراسة العوامل الوراثية وعوامل البيئة فانه من المهم معرفة شيء عن الوراثة وعن البيئة ومدى تأثيرهما في الانسان من مختلف نواحيه النفسية والعقلية والاجتماعية •

الفصل السادس

الوراثة والبيئة

Heredity and Enviornment.

يتظافر على نمو الفرد نوعان من العوامل الخارجية ، والداخلية ، ونقصد بالعوامل الداخلية هى تلك التى تتناول التنظيم الداخلى لخلايا التناسل وما يتصل بها من العمليات ، واما المقصود بالعوامل الخارجية هو كل ما يحيط بتلك الخلايا من الظروف الاخرى •

فالاولى هى ما تعرف بالوراثة (Heridity) واما الثانية فتعرف بالبيئة (Enviornment) وتبدأ عملية نشوء الكائن الحي عن طريق التلقيح، بأن تتصل بويضة من غدد الام التناسلية بحيمن من حيامن الاب ، فيتكون من ذلك خلية مجهرية هى بدء التكوين في عملية التناسل • وهذه الخلية الواحدة هى اغرب ما في الوجود اذ انها تحمل بصورة كامنة جميع الصفات العقلية والجسمية والخلقية التى يمكن ان تظهر يوما ما في الانسان وهو يتطور فى الحياة • فهذه الخلية يتقرر فيها جنس المولود من ذكر او انثى، وجميع صفاته الجسمية كالطول والقصر ، ولون العينين والبشرة ودرجة ذكائه وطبيعة خلقه • فمن هذه اللحظة وفي هذه الحجيرة بالذات تتقرر جميع الصفات الوراثية فلا يضا ف لها شيء فيما بعد • فالوراثة هى مجموعة الصفات الكامنة في البيضة الملحقة •

وبعد ان تنتهي عملية التلقيح وتتكون الخلية المجهرية تبدأ عملية النمو في البيئة المواتية في رحم الام • فتبدأ عملية انقسام الخلية ليبدأ التكاثر فتنقسم هذه الخلية الى اثنين فأربع فثمان فتتكاثر الخلايا وتأخذ اشكالا متعددة مختلفة وخصائص متباينة تتكون منها الاعضاء المختلفة فى الجسم • فيصبح بعضها خلايا جلدية وبعضها الاخر خلايا عقلية ، وبعضها خلايا

عصبية وهكذا .

ورغم هذا الانقسام والتكاثر في الخلايا فانها دائمة التفاعل مع بعضها حتى يتكون الجنين بشكل وحدة متماسكة . والبيضة الملحقة كالخلايا الاخرى في الجسم تتكون من مادة هلامية تسمى سايتوبلازم (Cytoplasma) في وسطها او على مقربة منه نجد جسما كرويا يبدو اكثف قواما من المادة المحيطة به . وهذا الجسم المركزى يعرف باسم النواة (Nucli) والظاهران النواة هى التى تحمل عوامل الوراثة .

فالنواة هى التى تقود عملية النمو اذ منها يبدأ انقسام الخلايا فهي القائد في سفينة الحياة . واذا عرضت النواة على المجهر وصبغت ببعض الاصباغ استطعنا ان نرى فيها اجساما عصوية الشكل هذه الاجسام تعرف (Chromosomes) اى الصبغيات . وهـذه الكروموسومات كما انها توجد في الخلايا التناسلية كذلك توجد في جميع خلايا الجسم وهى فى جميع الخلايا في نوع واحد من الحيوان على مثال واحد ونمط واحد في شكلها وعددها .

فخلايا الفرس ٦٠ والضفدع ٢٦ والانسان ٤٨ وقردة آسيا ٤٨ أيضا والصبغيات مؤلفة من حبيبات دلت التجارب على انها هى التى تحمل عوامل الوراثة ، وتسمى بالمورثات (Geneses) وعندما تنقسم الخلية تجتمع الصبغيات في شكل خاص وينقسم كل (صبغي) الى اثنين واحد لكل خلية من الخليتين الجديدتين . فكل خلية اذاً تحتوي على صبغيات مطابقـة لصبغيات البيضة الملقحة . فيترتب على ذلك بعد عملية الانقسام المتكررة ان كل خلية تحتوى على صبغيات هى صورة طبق الاصل لصبغيات البيضـة الملقحة .

وبما ان الصبغيات هى حاملات الوراثة فوراثة الفرد اذاً غير مركزة

في عضو واحد بل منتشرة في جميع اعضاء الجسم في كل خلية من خلايا الجسم . وتقوم بدورها في نشاط يستمر من بدء الحياة حتى انتهاؤها .

والصبغيات الموجودة في البيضة الملقحة تتكون من نصفين ، نصف موجود في الاصل في بويضة الانثى غير الملقحة والنصف الاخر موجود فى حيمن الذكر .

وعدد من كل الصبغيات في هذين النصفين متساوٍ . فالحيمن به ٢٤ صبغيا والبيضة بها ٢٤ أيضا . وعلى ذلك فالعدد الذى يوجد فى البيضة الملقحة يتكون من مجموع هـذه الصبغيات الموجودة فى الام والذكـر أي ٤٨ .

ويترتب على ذلك ان نصف الوراثة تأتي من الام والنصف الاخـر يأتي من الاب . وما الام اثناء الحمل الا وسطا صالحا لنمو الجنين .

وما دام الطفل يأخذ وراثته عن طريق الصبغيات المتكونة من أبيه وامه فهو اذاً مركب جديد لعملية التلقيح . وفي هذه العملية مجال كبير للصدفة اذ لايعرف اى صبغيات تأتيه من أبيه وأيها تأتيه من امه ؟ ان في هذه العملية مجال كبير لعدد لا حصر له من الاحتمالات . فمن النادر جدا اذاً ان يكون لطفلين أخوين نفس الوراثة . فوراثة كل شخص وحدة واحدة لا شريك له فيها .

والطفل لايرث من امـه وأبيـه غير الصـبغيات والموروثـات (Chromosomes & Geneses) وهو لايأخذ كل ما عندهمـا من موروثات بل نصف ما عنـد كل منهما . فهو اذاً مركب جديد تختلف خصائصه ومميزاته الظاهرة في تركيبـه وسلوكه وطبيعتـه عن خصائص أبويه . وعلى ذلك فعامل الوراثة اذاً بمفرده كفيل باحداث فروق فردية كبيرة بين الطفل وابويه . فالوراثة بمعناها العلمي هى تلك التشكيـلة

الجديدة لموروثات الطفل نفسه المتكونة من نصفين متساويين من الاب والام.

فوراثة كل فرد هى دستوره واساسه الفطرى الخاص به .

وبعد ان تنتهي عملية التلقيح يبدأ الجنين بالتكون عن طريق انقسام الخلايا وتكاثرها محتفظا بوراثته الخاصة وبالوقت نفسه محاطا بعامل آخر وهو البيئة . فالجنين وان كان معزولا عن المحيط الخارجي والمؤثرات الطبيعية فان نموه يخضع لهذين العاملين الوراثة والبيئة . فالجنين ينمو بعامل الوراثة وعامل البيئة وهو رحم الام فهو يعتمدعليه في طعامه ودفئه . ودون هذين العاملين فلا يمكن ان يتكون نمو قط . فمنذ تكون البيضة الملقحة ، أى منذ بدء وجود الجنين فانه يعتمد في نموه على عاملي الوراثة والبيئة والعلاقة بين الوراثة والبيئة ليست عملية اضافة ، بل هى عملية ضرب . فالفرد ليس وراثة + بيئة بل انه الوراثة × البيئة . فهو حاصل التفاعل بين هذين العاملين . فأهمية العاملين بمستوى واحد . اذ لولا الوراثة لما تكون الفرد ولولا البيئة لما كان هناك نمو .

أما من حيث الفروق بين الافراد فأيهما ابعد اثرا هل الوراثة أم البيئة ؟ الى ايهما يرجع اختلاف الافراد في الطول والقصر ولون البشرة ، وحدّة الطبع؟ أما سبب تلك الفروق فقد يرجع الى عامل الوراثة وحده أو الى عامل البيئة وحدها او الى كلا العاملين .

فاذا اتحدت الوراثة فانهما يختلفان لوجودهما في بيئتين مختلفتين .

واذا اختلفت الوراثة لابد وان تحدث فروق ولو اتحدت البيئة .

وذلك لان الناتج منطقيا يتغير بتغير أحد العاملين رغم ثبات الآخر .

ولكن لانستطيع ان نعرف كم من الفروق تحدثه البيئة وكم منها تحدثه الوراثة ؟ فالفروق الموجودة بين الافراد قد ترجع الى الوراثة او الى البيئة . وهذه من الامور التى لا يمكن الاجابة عنها الا بابحاث مفصلة.

ولقد اجرى العلماء تجارب عديدة لاثبات اهمية الوراثة في الفروق الفردية ، والتهجين وهو التوليد بخلط الانواع يعتبر برهانا قاطعا للتدليل على ذلك . فالزواج الطبيعي لكي يؤدى الى التوالد لا بد وان يكون بين نوعين متشابهين من ذكر وانثى ، اما اذا تزاوج ذكر من نوع مع انثى من نوع آخر فالناتج يعرف بالهجين . فلو زاوجنا بين فرس وحمار كان الناتج بغلا وهو مخلوق آخر يختلف عن الحصان منذ ميلاده والسبب في ذلك هو ان هناك فرقا بين البغل والحصان يرجع الى الوراثة . ولو لم تكن هناك فروق وراثية للزم أن يكون الناتج حصانا لان بيئته قبل ميلاده هى نفس البيئة التى نشأ بها الحصان ولكن المسؤولية في عملية احداث هذه الفروق ترجع الى الوراثة رغم وحدة البيئة .

ويمكننا ان نستنتج من ذلك النتائج التالية :

١ ـ ان الفروق بين الحصان والبغل راجع الى الوراثة ومعنى ذلك ان نصف صبغيات البغل هى صبغيات حمار .

٢ ـ ان الكائنات ذات الوراثة المختلفة تبقى متباينة رغم وحدة البيئة . وان البيئة ليست قادرة على احالتها الى كائنات متشابهة .

٣ ـ ان الفروق الفردية قائمة في الوراثة وانها تشتد وتقوى كلما تقدم النمو والتطور .

هذه الحقائق نلاحظها في الطفل البشرى مثلا اذ يختلف ابواه فى الطول واللون والسمات ، ولكننا نراه لاينزع الى امه أكثر من أبيه ، وان كانت بيئته الاصلية وهو جنين هى رحم امه . فالبيئة لايمكن ان تزيل عنه خصائصه الموروثة وهى نصفها من أمه ونصفها من أبيه . فالناتج الجديد سبيكة مركبة من خصائص وعناصر وراثية مزيجة من امه وابيه . فهو يختلف عنهما وله وراثته الخاصة به .

ولم يقف بحث العلماء على التجارب في اثبات اهميـــة الوراثة فى الفروق الفردية ، بل انهم بحثوا اهمية البيئة في احداث هذه الفروق • فقد عرضت أفراد سوية الوراثة في اثناء مراحل نموها الى ظروف بيئة شاذة فغلى الماء الذى ينمو به بيض الاسماك او الضفادع ، او كان يوضع في الماء بعض مواد كيمياوية او ان تسلط أشعة • فكان الناتج فى هذه الاحـــوال مخلوقات ممسوخة (Monesters) مشوهة تختلف عن افراد النـوع الاعتيادية فقد وضعت أجنة بعض الاسماك في وقت تكوين العينين في صندوق من الثلج لمدة من الزمن فكانت النتيجة ان العينين لم تتكونا بل كانـت لهذه الاســماك عين واحـــدة فالفرق بين السمكة العادية ان لها عينين والاخرى التى وضعت في ظروف بيئية غير مواتية عين واحدة • وهذا الفرق لايرجع الى الوراثة بل ان الفرق ناتج عن البيئة التى عاشـــت بها كل من السمكتين •

فهذه التجارب البايولوجية فى الفروق الفردية بين الكائنات الحية تلك التى بعضها يرجع الى الوراثة وبعضها يرجع الى البيئة تجعلنا نعتقد باننا لانستطيع ان نتحيز الى عامل دون الآخر ، بل ان كلا العاملين اســاسان في عملية النمو الطبيعية • فكما ان الوراثة تؤثر في عمليـــة النمو كذلك للبيئة نفس الاثر •

واذا كان الحال في الفروق الجسمية البايولوجية بهذا الشكل فممـا لاشك فيه أن هناك فروقا نفسية هامة يمكن حدوثها ايضا عن هـــذين العاملين •

والواقع ان كلا من الوراثة والبيئة عامل فعال في اختلاف الناس في قابلياتهم وقدراتهم العقلية وفي شخصياتهم وتوازنهم العاطفي وطبائعهم •

ومن الادلة على اهمية الوراثة فيالفروق الفردية ما نشاهده مـــن اختلاف بين افراد الاسرة الواحدة ، او المدرسة الواحدة او المهنة الواحدة حتى بعد زمن طويل من التربية والتعليم والمران والتهذيب •

واظهر دليل على فعل البيئة هو مانشاهده في تعلم الناس للآداب العامة والعادات الحسنة وتعلم الكتابة واللغة وغيرها من الفنون عن طريق التربية والتعليم والتقليد والمحاكاة من المحيط •

فالانسان له قدرة على التعلم والتوجيه بفعـل الوراثة ولكن تعلمـه بالفعل وتوجيه متوقف على ماتقدمه البيئة من امكانيات •

فنمو الفرد يتوقف على تفاعل هاتين الطائفتين من العوامل (الوراثة والبيئة) • وربما يكون لاحدهما أثر أقوى واشد ولكنهما على أية حال متلازمان لاغنى عن احدهما بوجود الآخر وان اختلفا في شدة تأثيرهمـــا • ويصعب لا بل يستحيل فصل أحدهما عن الآخر •

لقد كان العلماء فيما مضى يؤكدون أثر البيئة وحدها في عملية نمـو الفرد والجنس تاركين أمر الوراثة وأثرها في هذه العمليـة ، بـل انهـم زعموا ان بالامكان تحويل انواع من الحيوانات او النباتات عن طريق تغيير ظروف البيئة وحدها • وبالغوا فقالوا انه بالامكان احداث الحياة من مـادة غير حية متى كانت ظروف البيئة ملائمة • ويظن بعض الناس حتى الوقت الحاضر ان لون الوجه يتوقف على شدة الضوء وان القامة تتوقف على كمية الطعام ونوعيته • وان درجة الذكاء تعتمد على درجة التعليم والتثقيف • ففي نظرهم ان الخصائص والمميزات الفردية ترجع عموما الى عامل البيئة كما ان الاختلاف والفروق ترجع الى هذا العامل وحده •

وكثيرا من فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر ذهبوا الى ان الانسان نتاج البيئة والتربية فقط • وان الناس تولد سواسية لا فرق بينهم فـــي الخصائص والمميزات ، ولكنهم يختلفون باختلاف الفرص وظروف البيئة التي يعيشون فيها ومن هؤلاء (ديكارت ، وروسو ، ولوك ، وآدم سميث)• وكان هذا الرأي هو الاساس الذى قامت عليه الديموقراطيات الحديثة ، وعلى هذا الزعم في المساوات الطبيعية قامت نظم في الدين والتربية لا تزال

قائمة حتى اليوم • بل أن اغلب ما نشاهده اليوم من نظم اجتماعية وقوانين اخلاقية وتعاليم ترجع الى ذلك الظن القديم في المساوات الطبيعية بين الناس ، وان البيئة هى التى تسبب الفروق والاختلافات بينهم •

ولكن هذا الرأي القديم قد تغير على أثر الدراسات الحديثة في علم الوراثة فقد اثبتت الابحاث ان للوراثة أثر بعيد في تطور الفرد وتطور الجنس • فلم يعد التفكير في قدرة الظروف البيئية على خلق الحياة من مادة غير حية مسلما فيه فتغير الاعتقاد بأهمية البيئة في تطور الانواع وزاد الاعتقاد باهمية الوراثة وأثرها في تطور الانواع • كذلك الامر فى تطور الافراد فقد أصبح للوراثة المكان الاول في تطور الافراد واصبحت البيئة ذات مكانة ثانوية • بل انعكست الآية فأصبح الرأي القديم القائل بان الناس نتيجة البيئة والتربية مشكوكا فيه واصبح الاعتقاد أقوى بعامل الوراثة اذ اليه يرجع الاثر الاكبر في عملية النمو •

كما ان بعض الدراسات دلت على أن الاثر الذى تحدثه البيئة فى التغيرات ضئيلة محدودة بالقياس الى ماتحدثه وتحدده الوراثة• والواقع ان الدليل على اهمية الوراثة ثابت لاشك فيه • غير انه يخشى ان يطغى هذا الاعتقاد فيؤدى الى ترك عامل البيئة جانبا ، وفي هذا جنوح عن طريق الصواب قد يؤدى الى نتائج خطيرة وعقبات لايمكن التغلب عليها فيرجع الامر بنا الى التفكير في القضاء والقدر ، فيتوقف عمل الانسان ويستسلم امام القوانين الطبيعية وفي ذلك تعطيل لقدرات الانسان فى الطبيعة وقدرته على تحوير الظروف البيئية التى تساعد على التقليل مما تحدثه الوراثة من فروق وما تضعه من قدرات ضئيلة يمكن للبيئة أن تعدل فيها عن طريق التدريب والتعليم والمران •

والواقع انه لايمكن التعصب لاحد الرأيين وان الحقيقة وسط بين الاثنين فلا الوراثة وحدها ولا البيئة وحدها بذات اهمية كبرى في عملية

النمو والتطور ، بل ان كليهما ضرورى لعملية النمو • فخلايا التناسل بكل مافيها من صفات كامنة لاصقة فيها تبقى خلايا تناسلية الى الابد ان لم توجد البيئة التى تساعدها على نموها وتحقيق مافيها من صفات وامكانيات • فالصفات والقدرات الكامنة في الخلية التناسلية لاتظهر الا عن طريق رجاع تلك الخلايا الى المنبهات الخارجية التى تأتيها من البيئة •

هذا مع ملاحظة ان عامل الوراثة ثابت نسبيا ، بينما عامل البيئة أكثر تغيرا ولكن كليهما لاغنى عنه في عملية النمو • والاهمية النسبية لكل منهما يمكن تحديده عن طريق التجربة والاختبار — هذه هى خلاصة العلم التجريبي في كل من الوراثة والبيئة •

وخلاصة الجدل بين الفريقين ، اصحاب الوراثة وأصحاب البيئة ان الحقيقة وسط بين الرأيين وان لكل من الوراثة اثر في تكوين الانسان يختلف عن أثر البيئة في ذلك ويمكن تعين نطاق كل من الوراثة والبيئة فيما يأتي :—

١ — ان الوراثة هى التى تضع الخصائص والقدرات والميزات الكامنة في الانسان تلك التى لا يمكن ان يتعداها مهما كانت ظروفه • بينما تقرر البيئة مدى استفادة الفرد من هذه الحدود وتعين مسالكها وتحويل اتجاهاتها • فالفرد قد يرث ذكاءً خارقا ولكن تطور هذا الذكاء وتوجيهه والانتفاع منه يتوقف على عامل البيئة • فاذا وجد مثلا في بيئة صالحة فانه ينتفع بذكائه وينفع الآخرين ويكون من ذوى المكانة الحسنة • وان وجد في بيئة فاسدة فقد يتوجه ذكاؤه في مسالك الشر والجريمة والرذيلة • فيصبح عديم الافادة انسانا مجرما ••

٢ — ان بعض الافراد يولدون ببنية وعقلية ونفسية وطبيعة خاصة بحيث تكون قوتها الوراثية اكثر مما تستطيع الروابط الاجتماعية والتربية ان تؤثر فيها •

٣ ـ هناك أشخاص ذوى طبائع وعقلية ونفسية ذات استعداد للتأثر بأبسط العوامل التى تحيط بهم •

٤ ـ هناك صنف وسط • أفراده ليسوا سريعي التأثر بعوامل المحيط وليسوا ضعيفي التأثر بعوامل المحيط ، وهم الغالبية العظمى • فمنهم من يمكن تغيير سلوكه قليلا بعد جهد وعناء كبيرين • ومنهم من يمكن تبديل شخصيته وجعلها ملائمة للوسط الاجتماعي الذى يعيش فيه •

ومن ذلك يتبين ان الوراثة هى الاساس للقوى الكامنة في الفرد ونوازعه وقواه العقلية وقدراته المختلفة وان البيئة هى التى توجه تلك القوى وتحدد اتجاهها ومسالكها والقوالب التى تعطيها شكلها • فجميع القوى الكامنة فى الفرد وراثة لايمكن اعطاؤها صفة بحد ذاتها وانما يتوقف ذلك على النتائج التى تحصل بعد تدخل عامل البيئة فعامل معين من العوامل الوراثية في الجسم كقصر النظر مثلا لايمكن ان نصفه أكثر من الوصف الفيزيولوجي، ولكن بعد ان تدخل البيئة فتحدد شخصية ذلك الفرد يمكن لهذا العامل ان يكون سبباً في اجرام الشخص نتيجة للشعور بالنقص Inferiorty Comlex كما يمكن ان يكون سببا في نبوغ الفرد في ناحية اخرى من نواحي الحياة كتعويض لذلك النقص فينبغ في الموسيقى او العلوم مثلا فيكون هذا العامل عامل خير • فهذا العامل الوراثي هو واحد في كلتا الحالتين ولكنه اختلف بفعل البيئة فتارة وجه في مسالك الشر واخرى في مسالك الخير • فهاتان الصفتان ليستا من فعل الوراثة ولكنهما من فعل البيئة والظروف • ان شخصياتنا ليست مخررة بصورة مطلقة في الخلايا التناسلية ولو ان الصفات مقررة من قبل في خلايا التناسل ، ولكن ظهور تلك الصفات الكامنة فى الخلايا ممكن اذ انها قد تظهر وقد لا تظهر • ومعنى بلك انهـا موجـودة بالقوة لا بالفعل • أما وجودها بالفعل فيتوقف على رجاع عديدة معقدة بين تلك الخلايا التناسلية بعضها مع بعض وبـين تلك والبيئـة • فشخصياتنا

الموجودة ليست معينة من قبل بل الممكنة تلك التى حصلت بفعل رجاع عديدة من البيئة والاستعدادات الكامنة ، ان في كل منا شخصيات عديدة ممكنة • أما ما نحن عليه في الواقع ما هو الا جزء مما يمكن ان نكون • ذلك لان مانحن عليه ماهو الا نتيجة للظروف البيئية تلك التى أحاطتنا فحددت شخصياتنا بما هى عليه • وكان بالامكان لو تغير عامل البيئة هذا أن تتغير لشخصية اخرى غير مانحن عليه •

جبرية البيئة :ـ Enviornment Determinism

ان الحياة ليست ممكنة الا في حدود ثابتة من ظروف فيزياويـة وكيمياوية • وهناك ظروف بيئية أخرى متعددة لها أثر كبير في الكائنات الحية ، خاصة في أطوار نموها • فالتغيرات الطفيفة في الطعام او في درجة الحرارة او الرطوبة او الاحوال الجوية الاخرى قد تحدث تغييرات مهمة في الكائنات النامية • ان هذه الظروف اغلبها خارج عن سيطرة الفرد الذى تؤثر فيه • وفي الكائنات الحية امكانيات او احتمالات كامنة قد تظهر او لاتظهر وظهورها من عدمه أمر يتوقف على ظروف البيئة التى تحيط في الكائن الحي • وتؤثر البيئة تأثيرا ممستمرا في الكائن الحي وكلما كان تأثيرها مبكرا أثناء النمو كان مفعولها أشد واعمق • ان تغيرات كبيرة تصيب الجسم في حجمه او قوته او تصيب بعض اجزائه او تؤثر في التوافق بين هذه الاجزاء بعضها وبعض او فى توازن هذه الاجزاء بعضها وبعض • ان هذا التغيير وكل ما يمكن ظهوره في النمو كامـن بالوراثة ويظل كامنا فيها الى الابد ما تتيسر ظروف ملائمة من البيئة تساعد على ظهوره • ويترتب على ذلك أن نتائج النمو والتطور لا تخضـع لعامل الوراثة وحدها بل وعوامل البيئة الخارجية ايضا •

ويمتاز الانسان عن بقية الكائنات الحية الاخرى انه يعيش في بيئـة واسعة المدى متنوعة لذلك تكون آثار البيئة في شخصيته أقوى وأشد أثرا •

وطفولة الانسان أطول بكثير من طفولة الحيوانات الاخرى • وخلال هذه الفترة الطويلة للنمو تقوم البيئة بدور هام في تكييفه وتحويره •

والانسان يعيش في بيئة مادية تؤثر فيه بكامل عواملها الحيوية كالمناخ وطبيعة الارض • وبجانب ذلك يعيش في بيئة عقلية واجتماعية وخلقية ، وهذه عوامل هامة تؤثر فى تكوينه ونشأته • والانسان بما له من قدرة عقلية فهو يعيش في الماضي والحاضر والمستقبل • فالانسان يحمل آثار الاجيال السابقة عن طريق العقل الجمعي • فلقوى البيئة أثر كبير في نمو شخصية الانسان وتكوين عقائده وآرائه وتفكيره • فالتقاليد الاجتماعية والآداب العامة الموجودة في المجتمع كل تلك عوامل تؤثر في الفرد على قدر ما يتيسر له من توجيه وتدريب • وقد ترجح احيانا قوى البيئة على قوى الوراثة في نمو شخصيته • فالوراثة الهزيلة مع بيئة صالحة تؤدى غالبا الى نتائج أحسن من وراثة تحيط بها بيئة هزيلة • فالبيئة لاتستطيع ان تخرج بالانسان على الحدود المقررة قبلا بالوراثة فلا تستطيع البيئة ان تغير العمالقة الى أقزام ولا من ضعاف العقول فلاسفة • ولكن تأثير مافى الوراثة من امكانيات يتوقف ظهورها على ظروف بيئة معينة •

ان رجاع الكائن الحي للمؤثرات التى تأتيه من الخارج (كالضوء ، والحرارة والرطوبة او رؤية حيوان مثلا) ورجاعه للمؤثرات الداخلية فيه (كالجوع والعطش او خيال يعن له او رغبة تجيش في نفسه) ان كل هذه الرجاع عامل من أهم العوامل فى عملية النمو • بل ان عملية النمو والتطور في الحقيقة ما هى الا سلسلة لا نهاية لها من رجاع الكائن الحي للبيئة التى يعيش فيها مهما كان الدور الذى يكون فيه الكائن الحي ، جنينا او رضيعا أو راشدا •

ان من القضايا المسلم بها هى استعمال الشىء يقويه ويضعف بأهماله وعدم استعماله • وعلى ذلك فالرجاع التى يتكرر حدوثها تصبح بالتكرار

عادة • والواقع ان هدف التربية والتعليم هو تكوين عادات ومعنى ذلك تكوين علاقات ثابتة بين بعض المؤثرات (مهما كانت داخلية او خارجية) وبعض رجاع الكائن الحي • ومهما كانت هذه المؤثرات فان رجاع الكائن الحي لها من اهم العوامل في عملية النمو والتطور •

ان اثر التربية والتعليم في العقل والاخلاق اثر كبير • فما نعتاده من اعمال وما نأخذه من افكار وآراء ومعتقدات ، وما نأمل من غايات وما نصبوا اليه من مثل وما نعتنقه من دين ، وما عليه الانسان من خلق وما نحمله من مسؤولية ، وما يحدث فى انفسنا من خواطر ونوازع ومختلف الميول والاحساسات ماهو في الحقيقة الا نتاج للتربية التى نشأنا بها والظروف المختلفة التى احاطتنا فالانسان ماهو الا نتاج ظروفه التى احاطته • فانسان معين بالذات قد لايكون على ماهو عليه لو نشأ في بيئة اخرى او فى زمن آخر • فالفرد الذى نشأ في بيت وبيئة صالحة لاشك ان هذه الظروف تفعل فيه فعلها وتؤثر فى توجيهه وتكوينه • ولكن يتغير عما هو عليه لو كان قد نشأ في بيئة فاسدة او ظروف قاسية فلا شك ان هذه الظروف تؤثر فيه تأثيرا يظهر في اخلاقه وسلوكه وطبيعته ومزاجه ، وفى آرائه ومعتقداته • ان كل ما يصيب الانسان من عوامل المرض والاذى والالم يؤثر فيه وفى نفسه ويترك أثرا في تفكيره وعواطفه ومزاجه •

فظروف الانسان فى طفولته وما يحيط به من عوامل التربية والتوجيه عامل من اهم العوامل في تكوين شخصيته وتوجيهها • ان تصرف الانسان وسلوكه في الحقيقة ما هو الا نتاج لما يحيط به من عوامل في اللحظة التى هو فيها مضافا اليها خبراته الماضية التى مر بها في مختلف ادوار حياته •

وخلاصة القول ان شخصية الانسان تتحدد في نوع وراثته والبيئة التى تحيطه اثناء نموه وكلا العاملان متلازمان من حيث تأثيرهما ولكن عامل الوراثة لا سلطان لنا عليه الا بقدر ضئيل جدا ولكن البيئة فى اغلب جوانبها

تخضع لصنع الانسان الا قليلا منها • فالانسان يستطيع ان يتحكم في البيئة فيغير الظروف المحيطة بالفرد والتى بالامكان تغييرها كظروف المعيشة وتبديل الوسط الاجتماعي والمدرسى ، والعائلى الى ما هنالك • وكذلك بالامكان تغيير الظرو فالمادية بتغيير البيئة نفسها • وعلى ذلك بالامكان احداث تغييرا هامة في عملية النمو والتطور وتوجيه الفر وتربيته عن طريق تغيير في ظروف البيئة فشخصية الانسان في خصائصها الرئيسية تعينها وتحددها الوراثة والبيئة معا فيترتب على ذلك ان سلوك الانسان ماهو الا نتاج لتفاعل هاتين الطائفتين من العوامل (الوراثة والبيئة) معا وعلى ذلك فاذا أردنا دراسة شخصية الفرد علينا ان نبحثها في ضوء هذين العاملين •

١ ـ دراسة العوامل الفردية : Individual Factore

٢ ـ دراسة عوامل البيئة : Enviornment Factors

فبدراسة هذين العاملين نتوصل الى الكشف عن شخصية الانسان ومعرفة كافة العوامل والاسباب التى تحدد شخصيته وتكون نمط تفكيره ونوازعه وآرائه وعلاقتها فى تصرفه وسلوكه •

ولاجل دراسة ذلك لا بد لنا ان نبحث عن الطرق التى تساعدنا على بحث اسباب الاجرام في ضوء الدراسات العلمية الحديثة لعلم النفس وعلم الاجتماع الحديثين •

الفصل السابع

الطرق العلمية في دراسة عوامل وأسباب الاجرام

Scientific Methods in the Study of Crime Causation

ان علم الاجرام فرع من العلوم الاجتماعية وعلى ذلك فانه يخضع لنفس الطرق التي تتبع في دراسة العلوم الاجتماعية الاخرى وهى عموما من (العلوم الاستنتاجية Inductive Science) تلك التى تبحث عن العلل والاسباب عن طريق الاستنتاج والاستقراء من المعلومات المتيسرة بعدتصنيفها وتحليلها وبحثها بالطرق والوسائل العلمية •

والخطوة الاولى امام الباحث الجنائي عندما يبغي معرفة العوامل والاسباب التي تكمن وراء الظواهر هي (جمع الوقائع الاجرامية) • وهى ما يعبر عنها بالاصطلاح الفني (Criminography) وليس امام الباحث الجنائي في هذا الصدد غير الاحصاءات الجنائية • فتدوين الوقائع الجنائية في سجلات خاصة تمكن الباحث من أخذ فكرة عامة عن الظواهر الاجرامية من مجرد الارقام المدونة في السجلات الجنائية •

ويعتبر الاحصاء الجنائي بصورة خاصة من أدق الاحصاءات وأكثرها تعقيدا ، ومع ذلك فهو من أكثرها شكا • اذ لايمكن الركون اليه بصورة مطلقة ، وذلك راجع لاسباب كثيرة أهما •

أولا : ان القوانين التى تحدد الجرائم قابلة للتغير •

ثانيا : انه من الصعب او المستحيل ضبط كافة الجرائم التى ترتكب • وهذا يصدق على كثير من الجرائم البسيطة وبعض الجرائم الخطيرة • أذ ان كثيرا من الناس يهملون اتخاذ الاجراءات القانونية فى بعض الجرائم البسيطة وكذلك في بعض الجرائم الخطيرة • وهذه تبقى غير مدونة فى

ثالثا • كثيرا من لجرائم تهمل ولا تدون أما لعدم معرفة الفاعل او لحصول المصالحة بين الجاني والمجني عليه •

والاحصاءات الجنائية على انواع تختلف باختلاف الجهة التى تقوم فيها • وأهمها :

١ ـ الاحصاءات القضائية : وهى التى تجريها الدوائر القضائية مستمدة من الجرائم التى عرضت على المحاكم وصدرت بها احكام سواء بالافراج ام بالادانة •

٢ ـ احصاءات السجون : وهى احصاءات تقوم بها دوائر السجن لكافة الافراد الذين صدرت عليهم احكام من المحاكم وارسلوا الى السجون لتنفيذ العقوبة •

٣ ـ احصاءات البوليس : وهذه الاحصاءات تقوم بها دوائر الشرطة • تدون بها كافة الجرائم التى يصل خبرها الى دوائر الشرطة سواء عن طريق الشكوى الفردية ام البلاغ ، ام التحريات •

وتعتبر هذه الاحصاءات الاخيرة ـ اى احصاءات الشرطة ـ اكثرها قبولا في الاعتماد عليها من بقية الاحصاءات الاخرى لانها تشمل نطاقا اوسع من بقية الاحصاءات فهي على هذا الاساس تدل على أقصى ما يمكن معرفته من الجرائم التى تقع في منطقة ما وفي زمن ما • ولكن يؤخذ على هذا الاحصاء ان دوائر الشرطة قد لاتكون امينة في تدوين الجرائم فتخفي بعضها وذلك محافظة على مصالحها كي لاتظهر تقصيرها في مكافحة الاجرام والتماهل في تعقيب المجرمين • ومن اجل ذلك نجد ان بعض الدول تعتمد في تقاريرها الجنائية على الاحصاءات المسجلة في سجلات الشرطة مضافا اليها الاحصاءات الجنائية المستمدة من سجلات الدوائر القضائية للاحكام الصادرة • وهذه الطريقة اتبعتها انكلترا منذ سنة ١٨٥٧ • وتصدر مصلحة العدل في الولايات المتحدة

الامريكية نشرة احصائية جنائية ربع سنوية تسجل فيها كافة الجرائم المعروفة لدى دائرة الشرطة في حوالى ١٠٠٠ مدينة •

وبعد ان يجمع العالم الجنائي هذه الاحصائيات وهى لا تعدو في اول أمرها ان تكون مجموعة ارقام مقسمة الى مجاميع بالنسبة الى نوع الجرائم ما اذا كانت مرتكبة ضد الاموال ام الانفس ام ضد الدولة كالجرائم السياسية وهذه التقسيمات بذاتها لاتنبيء عن شيء اكثر من اعطاء فكرة عامة عن كمية الجرائم المرتكبة • ولا تنبيء عن شيء في مجال البحث العلمى الجنائي • ان الجرائم حسب اوصافها القانونية المدونة فى القانون ووضعها بصورة منفصلة بعضها عن بعض هذه الطريقة ايضا غير كاملة بل ناقصة من وجهة نظر الباحث العلمي • أذ تختلف البواعث في ارتكاب جريمة معينة وحينئذ يمكن ادخال جريمة واحدة في عدة مجاميع من الجرائم تبعا لاختلاف الباعث على ارتكابها • وعلى اية حال فان من الصعوبة بمكان التخلص من هذه النقائص ولا بد من التسليم بها أذ لا يمكن التغلب على ما بها من نقص مهما كان الاحصاء دقيقا •

ان الحصول على الاحصاءات الكافية هو الخطوة الاولى امام الباحث ومتى كملت لديه هذه المعلومات فتبدأ الخطوة الثانية وهى (البحث العلمى The Scientific Work) اذ ان الارقام نفسها لاتفصح عن شيء الا بعد معالجتها وتدبرها (Manipulation) وتجزأة اقسامها المركبة ، وفصل بعضها عن بعض الى مجاميع بالنسبة الى طبيعتها • كأن تصنف الى جرائم القتل ، وجرائم الاموال والجرائم السياسية ، او جرائم الآداب •

وبعد ذلك يبدأ عمل البحث عن الاسباب ، كأن يتبع الباحث معرفة الحوادث تلك التى تسبق في الزمن حصول نوع من الاجرام منذ بدايتها حتى انتهائها بفراغ أى الى أن وصلت الى حد ثم زالت • فاظهار هذه

العناصر يعتبر عاملا في القضية ، او بالامكان اعتبارها عاملا في النسبة المئوية .
ان الطرق التى تستعمل في علم الاجرام هى نفسها التى تستعمل في بقية العلوم الاستنتاجية . (أى طرق المقارنة Method of Comparison) كما هو معروف في العلوم الرياضية اى استنتاج العوامل المجهولة من العوامل المعروفة . وفي ذلك أما ان يتبع الباحث طريقة العوامل الثابتة (Static) او أن يتبع طريقة العوامل المتغيرة (Dynamic) وبمقتضى الطريقة الثابتة (Static) تعتبر الحوادث او الوقائع على انها ثابتة ليست متغيرة وحينئذ تقارن الاحوال مع بعضها كما تظهر في زمن معين . فأذا اردنا أن نعرف اسباب نوع من الاجرام كجرائم الاعتداء (Agressive Criminality) فأننا نلاحظ اختلافا كبيرا في مختلف أقسام القطر ، أو نلاحظ اختلافا في قطرين مختلفين ، او منطقتين في بلد واحد . فعلينا ان نبحث بعد ذلك عما اذا كانت هناك حوادث اجتماعية اخرى تظهر اختلافا ملحوظا في كلتا المنطقتين ؟ فاذا وجدنا ان هناك ظواهر او حوادث اجتماعية ظاهرة في منطقة دون الاخرى فاننا نكون في طريق معرفة سبب الاختلاف . ثم بالتالي معرفة سبب اختلاف الظاهرتين من حيث التقارب زمانا ومكانا ، فاذا لاحظنا تلازم شرب الخمر مثلا في خط متوازي مع ارتفاع نسبة اجرام الاعتداء على النفس مثلا ثم لم نجد له توازيا مع هبوط مستوى اجرام الاعتداء في منطقة اخرى أمكننا أن نستنتج ان شرب الخمر عامل في اجرام الاعتداء . وبنفس الطريقة يمكن عمل ذلك فى دراسة الناحية الجغرافية والاجتماعية فمثلا اذا لاحظنا اختلافا مهما في نوع من الجرائم في مختلف الاصناف (كجرائم السرقة مثلا) ، فيمكن أن يفتش الباحث عما اذا كان بالامكان ان يفسر ذلك بسبب اختلاف الوضع الاجتماعى للمجرمين . وهذه الطريقة اغلب الطرق شيوعا في ناحية الدراسات النفسية . فمثلا يلاحظ ان نوعا سايكولوجيا يظهر في نوع معين

من الجرائم بصورة متكررة ففي هذه الحالة يمكن للباحث أن يحقق عما اذا كان هذا التكرار (Frequency) موجود أيضا كثيرا أو قليلا في غير المجرمين .

ومن ذلك يمكن أن يستنتج أما سلبا أو ايجابا استعداد هذا النوع للاجرام من عدمه ، أما بمقتضى طريقة العوامل المتغيرة (Dynamic Method) فتتبع الحوادث حسب حركتيها . فمثلا اذا رأينا في الاحصائيات هناك نقصا في جرائم الاعتداء في فترة معينة من الزمن ، في هذه الحالة يجب على الباحث أن يحقق عما اذا كانت هناك ظواهر اخرى في نفس ذلك الوقت حدث فيها تغير فاذا وجد مثل هذه الظاهرة فحينئذ يغلب على الظن أو الانتباه ان هناك بعض العلاقة بين هاتين السلسلتين من الظواهر . وهذه العلاقة يعبر عنها اصطلاحيا (احتساب كفاية معامل الارتباط
(Calculation of Coefficient Correlation

أما طبيعة العلاقة فلا يمكن الاستدلال عنها بهذه الطريقة .

ان سلسلة (B) يمكن أن تعتمد على سلسلة (A) ولكن هذا يمكن أن يكون مجرد نظرة ظاهرية فليس بينهما أية علاقة سببية ولكن كلاهما قد يكونان محتكمان في سلسلة ثالثة وهي سلسلة (C) فالنقطة المهمة هي اذا وجدت العلاقة لابد وأن تتوضح المسألة من ناحية أخرى وهي معرفة السبب وذلك عن طريق مقارنة الوقت الذي وجدت به الظاهرتان أي من كانت من الاثنين قد حدثت أولا ؟ ولمعرفة أيهما كان سببا وأيهما نتيجة فان الطريقة الديناميكية هي المفضلة في علم الاجتماع . اذ ان فصل أو عزل العوامل المناسبة يكون أسهل منه في الطريقة الثانية خاصة في المجتمعات المعقدة فعلى الغالب تكون الطريقة الاستاتيكية صعبة في التطبيق والبحث .

وعندما تكشف العلاقة السببية يصبح من الضرورى تعزيز تلك (الحقائق المؤقتة Provissional Truth) بطرق اخرى . ومتى ما تعززت من جميع جوانبها حينئذ ينتقل الباحث من خطة الفرضيات الى ميدان الحقائق

الثابتة وحينئذ تظهر بعد الوصول الى الحقائق الثابتة عناصر قانون يحكم هذه الحقائق الثابتة ويربطها بأسبابها الحقيقية • ولكن على الباحث أن يضع دائما في ذهنه أن هذا النوع من القوانين الاجتماعية لايمكن وضعها من حيث الاعتماد عليها بنفس مستوى الاعتماد على القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الفيزياوية والكيمياوية والعلوم الطبيعية بصورة عامة في الوقت الحاضر •

ولقد أدى علم الاحصاء أعظم الفوائد للعلوم الاجتماعية وعلى الاخص في الدراسات المتعلقة بالاجرام واسبابه حتى أن بعض النتائج المستمدة من دراسات القدماء في الاحصاء لازالت مسلم بها حتى الآن •

ومن أشهر العلماء الذين كان لهم أثر بالغ في الاحصاءات الجنائية هو عالم الاحصاء البلجيكي كوتليت Quetlet) فاليه يعود الفضل في جعل الاحصاءات الجنائية عاملا مساعدا في دراسات علم الاجتماع الجنائي (Criminal Sociology) والى دراساته في هذا الصدد يعود الفضل لاظهار ان الجريمة واقعة اجتماعية (Social Fact) لاول مرة في ميدان الدراسات الجنائية في سنة ١٨٣٥• وبمساعدة الاحصاءات أمكن للعلماء أن يتوصلوا الى نتائج علمية كبرى في دراسة علم الاجتماع الجنائي ومن ذلك أنهم أثبتوا ان الاجرام بين الصغار والاحداث يؤلف قسما كبيرا من مجموع الاجرام ، وأكثر من ذلك أنهم أثبتوا أن الاجرام بين الصغار والاحداث يؤلف قسما كبيرا من مجموع الاجرام ، وأكثر من ذلك أن أغلبية المجرمين يبدأون في سلوكهم الاجرامي ، أو انهم يصيبهم الانحلال الخلقي المسبب للاجرام في سن الصغر وعن طريق ذلك أمكن (اعتبار اهمال الصغار في تربيتهم وتوجيههم عاملا مهما في الاجرام (Neglect of Children وكذلك أمكن استنتاج عامل آخر في الاجرام وهو الحاجة والعوز (Destitution) من دراسة الاحصائيات ففي منتصف القرن الثامن عشر مثلا ظهر ارتفاع في نسبة اجرام السرقات حين كانت

ظروف المعيشة لغالبية الناس غير متيسرة • وقد أثبت (فون مايير (Von Mayr) في سنة ١٨٨٦ العلاقة السببية ما بين جرائم السرقات وأسعار الحاجيات • وكذلك أثبت البرفسور (بونجيه) في كتابه المنشور سنة ١٩١٦ (Economic conditions and criminality) (الظروف الاقتصادية والاجرام) وجود العلاقة ما بين اجرام السرقات والظروف الاقتصادية المحيطة بالمجتمع ، وذلك بعد أن جمع احصائيات واسعة النطاق لثماني عشرة دولة من دول اوربا •

كما امكن تعيين كثير من الاسباب في الاجرام من دراسة الاحصائيات كعامل القحط ، واستعمال المخدرات ، والانحطاط الجنسي وهبوط المستوى الثقافي ، وغيرها من العوامل الاخرى • ومن ذلك تتضح أهمية الاحصاء في الدراسة الاجتماعية بصورة عامة وفي علم الاجرام بصورة خاصة • فليس امام الباحث الجنائي غير الاحصاءات يستعين بها لدراسة الظواهر وأسبابها • ولا غنى له عنها مهما اختلفت الطرق التي يسلكها في البحث كما سنرى •

الفصل الثامن

طرق تحديد الاسباب في الاجرام

Methods of Determining Causes of Crime

ان تعليل الجريمة وتفسيرها كان قد استمد من نوعين من الطرق العامة General Methods

الطريقة الاولى : ـ هي الاستكشافية ، أو الادراك العام . (Common Sens Method or Exploratory) تلك التي بواسطتها يتعرف الانسان بالمجتمع ، والاعمال السياسية ، والعقائد . وهي طريقة تتلخص في جمع وتنظيم كافة المعلومات الاولية (Data) تلك التي يعتقد بأهميتها في هذا الصدد . وهذه طريقة ليست من الطرق العلمية التي تعني بها الكتب المدرسية .

هي طريقة بسيطة تستهدف اعطاء فكرة عامة أو انطباع عام لتفسير الظواهر أكثر من تفسيرها وتعليلها تعليلا نوعيا . وذلك لأنه بمقتضى هذه الطريقة يمكن أخذ معلومات كثيرة من ظروف مختلفة تلك الظروف التي تهمل في طرق الدراسة النوعية (Specific Studies) وربما كان أكثر تلك العوامل أهمية هو اتساع نطاق الغش والخداع في الحياة الاجتماعية الحاضرة وتغلغله في المجتمع ونظرا الى هذه السعة والانتشار فانه لايمكن اظهاره بصورة دقيقة في الاحصائيات ذلك لان هذا الغش والخداع نادرا ما تنتج عنه اجراءات جنائية تؤدي الى القبض على المتهم ، او الى محاكمته واصدار عقوبة عليه ، مع انه لا يختلف عن الجرائم الاخرى من حيث انه عمل مخالف للقانون كبقية الجرائم الاخرى ، وانه ذو ضرر اجتماعي وفردى في الوقت نفسه .

فهذه الطريقة تعتمد على جمع أكبر كمية من المعلومات بمختلف الطرق ثم تنظمها لتظهر منها فكرة عامة عن أسباب الاجرام جملة واحدة .

الطريقة الثانية : ـ هي الطريقة النوعية ، وهذه الطريقة تقتصر أساسا على دراسة الاشخاص المقبوض عليهم ، أو المحكوم عليهم لارتكابهم جرائم ، أو تقتصر على دراسة الاحصائيات لقضايا القبض ، أو الاحكام .

وهذه الطرق تميل الى أن تكون عنصرية (Atomestic) أي أنها تجزء التحليل الكلي للجريمة الى وحدات (Unites) وتتصرف في هذه الوحدات مرة واحدة في وقت معين .

ويمكن تقسيم هذه الطرق النوعية الى ما يأتي :

١ ـ احصاء الجرائم : Statistics of Crime

من احدى الطرق التى تتبع في تحديد اسباب الاجرام هي التلازم ما بين التغيرات الطبيعية والاجتماعية ونسبة الجرائم المرتكبة ، وقد تمكن البروفيسور (بونجيه) العالم الهولندى المشهور استاذ علم الاجرام في جامعة امستردام أن يهىء كمية كبيرة من احصاءات ، ومختلف المعلومات ليبرهن على (وجود علاقة وثيقة بين حالة الجرائم والظروف الاقتصادية) .

وقد نشر أبحاثه هذه في كتاب له منشور سنة ١٩١٦ بعنوان (Crime and Economic Conditions) وقد استخدم آخرون من العلماء هذه الطريقة نفسها في محاولة لتحديد أهمية الفصول في الاجرام ، او أهمية البطالة ، واهمية ازدحام السكان في الاجرام .

وهذه الطريقة تعتمد على مجرد دراسة الاحصائيات الجنائية والظروف الاجتماعية والاقتصادية ، والظروف الطبيعية الملازمة لها ولا تبحث في المجرمين انفسهم . ومن صعوبات هذه الطريقة هي افتقارها الى نسبة كبيرة من الجرائم يمكن الركون اليها في البحث العلمي .

ومن صعوباتها أيضا أنها تعين أسباب الاجرام بصورة عامة ، وليست بصورة نوعية • اذ يمكن بواسطتها أن نعين مثلا ان الجرائم ضد الاشخاص تقع بنسبة أكبر في الجو الحار منه في الجو البارد ، ولكنها لا تستطيع أن تحدد لنا سبب ذلك هل ان ذلك راجع الى تأثير المناخ الحار المباشر على مزاج الانسان ؟ أو لسهولة الاحتكاك بين الناس في فصل الصيف أكثر منه في فصل الشتاء أم الى أي شيء آخر ؟ فهذه الطريقة تقف عند حد تعيين الاسباب العامة فقط دون معرفة نوعية التأثير •

وعلى أية حال فهذه الطريقة يمكن أن تكون ذات قيمة في الدراسات الاولية ، ولكنها لا تستطيع تعيين الاسباب بدقة تامة بدرجة يمكن اعتبارها نهائيـــة •

٢ ـ احصاءات الخصـــائص والظـــروف للمجـــرمين (Statistics of Traites and Condidions of Criminals)

وهذه هي الطريقة الثانية من الطرق الاحصائية النوعية ، ولكنها تختلف عن الاولى في أنها تتبع طريقة المقارنة ما بين الخصائص والظروف المتكررة للمجرمين مع غير المجرمين • فقد استخدمت (الاختبار العقلي Mental Test) لتحديد نسبة تكرر الضعف العقلي عند المجرمين وعند غير المجرمين • أو عمل تعداد للمجرمين الذين جاءوا من بيوت مخربة بوفاة رب العائلة أو ام البيت ، أو بسبب الطلاق أو الهجران ، أو الانفصال ، ومقارنة ذلك مع الاشخاص من مطيعي القانون الذين يكونون بمثل هذه البيوت • وعلى هذا النحو درست عوامل مختلفة كالجنس ، والعمر ، والثقافة ، وشرب الخمر الى ما هنالك من العوامل الاخرى •

وفي خلال هذه الدراسات قورنت كثير من الخصائص والظروف وكانت المقارنة تجري بصورة عامة ، ولم تحصل محاولة في دراسة أي مجرم (كوحدة واحدة) كما لم نجد أية محاولة لدراسة مجرم واحد

بالذات لتعيين الاسباب التي أدت الى اجرامه حتى نهاية القرن التاسع عشر والفترة الاولى من القرن العشرين أي الى سنة ١٩٠٩ •

وهذه الطريقة ـ أي طريقة مقارنة خصائص وظروف المجرمين مع غير المجرمين واستخلاص النتائج من هذه المقارنة ـ هي التي اتبعها (جارلس كورنك Charles Goring) الطبيب الانكليزي في دراسته الواسعة للمجرمين الانكليز ، فقد قارن المقاييس الجسمية والوزن ، والثقافة ، والظروف الاقتصادية وغيرها ، بين المجرمين وغيرهم • ونفس هذه الطريقة اتبعت في دراسة (Women Delinqents النساء المجرمات) في مدينة نيويورك قامت بها مسز فرنالد ، هيس ، ودوالي •

Misses Fernald, Hayes and Dawly .

بمساعدة مكتب الصحة الاجتماعية •

ومن الواضح انه بالامكان الحصول على معلومات قيمة بمقتضى هذه الطريقة وقد أثبت (كورنك Goring) بطلان نظرية لومبروزو عن طريق النتائج الدراسية المتحصلة من هذه الطريقة •

ويبدو من السهولة بمكان اننا نستطيع أن نقيس أهمية الضعف العقلي عند المجرمين وغير المجرمين أو أية خصائص اخرى أو ظروف ، عند هؤلاء وهؤلاء ، ومع ذلك فهنالك صعوبات ونقائص في هذه الطريقة وهذه أهمها :

أ ـ لاتوجد عمليا معلومات كافية عن المجرمين ، والمعلومات الوحيدة المتيسرة بهذا الصدد هي خاصة (بالسجناء) ، وهؤلاء لا يكونون الا مجموعة ممتازة من المجرمين • وما دام الامر كذلك فان التحقيق والبحث في خصائص المجرمين أو ظروفهم ، في الحقيقة هو بحث في جزء من كل وهذا لا يمثل الا فئة من المجرمين وهم (السجناء) • وعلى ذلك فالارقام الخاصة بالسجناء قد تختلف فيما لو أمكن دراسة كل الخصائص والظروف لكل المجرمين •

ب ـ ان المعلومات التي تخص السجناء مشكوك في بعضها • فمثلا يمكن تعيين الصفات الجنسية ، أو الشخصية كالجنس ، والعمر ، واللون بدقة تامة لسهولة ضبطها ، ولكن من الصعب أو المستحيل تحديد الامور الاخرى تحديداً مضبوطاً ، مثل الظروف البيتية أو طباع الابوين دون تحقيق واسع المدى في المجتمعات التي كان يعيش بها السجناء قبل اجرامهم ولم تكن أبحاث كورنك بهذا الصدد مضبوطة كما أنه لايمكن الاعتماد عليها في مثل هذه النقاط • وذلك لانه كان يعتمد في معرفتها على أقوال السجناء أنفسهم ولم تكن المعلومات المستقاة من السجناء صحيحة الا في قسم منها تلك التي توثقها تقارير البوليس •

ج ـ بالامكان الحصول على مقاييس لبعض الخصائص والظروف الاخرى ، دون البعض الآخر ، وعلى ذلك فان هذه الطريقة لايمكن أن تعين لنا الاسباب في الجريمة بصورة مضبوطة • فلا يمكن بواسطتها معرفة العمليات الميكانيكية تلك التى بواسطتها يحصل الاجرام • وبعبارة أوضح لا يمكن معرفة ميكانيكية حصول الاجرام ، والكيفية التي تقع بها الجريمة •

فمثلا اننا اذا وجدنا علاقة سببية ما بين جرائم الاحداث وادمان آبائهم على شرب الخمر ، فاننا نريد أن نعرف ما اذا كان هذا الارتباط راجع الى النقص الجسمي وانه مسؤول عن ادمان الآباء للخمر ، وعن اجرام الحدث ؟ أو أن الحدث مجرم لان أبويه يصرفان مواردهما في الخمر ويهملان الضبط والمراقبة في البيت أو لان ذلك الضبط والمراقبة شديد ومحاط بعدم توفير الوسائل الضرورية لهم ؟ أم أن سبب اجرام الحدث راجع الى معاملة الحدث بقسوة شديدة ؟ أو ان اجرام الحدث راجع الى مستوى العائلة الواطىء في المجتمع ؟ •

فالنتائج الموضوعية التي استخلصها كورنك من الاحصائيات كانت

عامة ، فمثلا قرر أن المجرم يعاني نقصا جسميا ونفسيا • فاذا سلمنا بصحة ذلك على علاته فانه لايمكن أن يعلل لنا لماذا ذلك الشخص الناقص (Inferior Person) يكون أكثر من غيره تعرضا لارتكاب الاجرام ؟ هذه الطريقة تعين لنا فروقا مهمة بين المجرمين وغيرهم ، ولكنها لاتفسر لنا كيف تفعل تلك العوامل في سوق المجرم الى الجريمة ، وعلاقتها بحالته الخاصة •

د ـ ان الارقام الاحصائية للخصائص والظروف ، تشير الى أن بعضها مهم جدا • وربما يمكن أن تظهر هذه الاحصائيات درجة أهميتها ويمكن أن تبين لنا كيف أنه من المألوف جدا أن يأتي المجرمون من بيوت مخربة بالطلاق أو الانفصال ، أو الموت وان نسبتهم أكثر من نسبة من يأتون من بيوت ليست مخربة ، ولكننا في الحقيقة نريد أن نعرف أكثر من ذلك ، نريد أن نعرف لماذا بعض أطفال البيوت المخربة لايكونون مجرمين ؟ ولماذا بعض الاطفال من بيوت ليست مخربة يصبحون مجرمين ؟ نريد أن نعرف لماذا ضعاف العقول يكونون معرضين للاجرام أكثر من الاشخاص العاديين ؟ ولماذا بعض ضعاف العقول لا يكونون مجرمين ؟ ولماذا بعض الاشخاص الطبيعيين يصبحون مجرمين ؟

يجب أن نحصل على معلومات تعيننا في أن نقرر (بأن شخصا ما طبائعه كذا ، أو أنه يتصرف كذا في موقف معين ، سيكون مجرما) • ومعنى ذلك وبعبارة أوضح اننا نريد أن نعرف نوع الخصائص والطباع التي تؤدي الى تصرف اجرامي في موقف معين • وربما يكون من الصعب أو المستحيل أن نصوغ قوانين كهذه ، يمكن بمقتضاها أن نعين الخصائص والمميزات التي تؤدي الى سلوك اجرامي في موقف معين • ولكن من المحقق ان احصاء خصائص المجرمين ليست كافية بذاتها لصوغ مثل هذه القوانين • ولا بد من تكملة هذه الطريقة بطرق اخرى •

الطريقة الثالثة : طريقة الدراسة الفردية Individul Case Study

بمقتضى هذه الطريقة يكون المجرم ، لا الخصائص والظروف هي وحدة الدراسة • فالخصائص والظروف لمجرم ما تدرس كلها مع بعضها ، فلا يفصل بين المجرم وظروفه وخصائصه بل تعتبر كلها وحدة واحدة يجري عليها البحث والدرس مرة واحدة • فيؤخذ كل مجرم على حدة وتدرس ظروفه وخصائصه وقدرته العقلية وميوله ، ووسطه الاجتماعي وحالته النفسية والجسمية ثم نستنتج من مجموعة هذه الظروف والعوامل الاسباب المؤدية الى جنوحه أو اجرامه • وهذه الطريقة لا تتجنب الاحصاء بل انها تعتمد أيضا على الطرق الاحصائية اذا ما اريد اعطاء نظرة عامة على العوامل والاسباب في الاجرام • والفرق بين هذه الطريقة والطرق السابقة ليس في أن احداهما احصائية والاخرى ليست احصائية بل ان كلا منهما تستخدم الطرق الاحصائية • وانما الفرق أن وحدة البحث في هذه الطريقة الاخيرة هو الفرد بينما الطرق السابقة هي مجرد الخصائص والظروف بصرف النظر عن الفرد المجرم وكيفية تأثيرها في اجرامه ونوعية التفاعل ما بين هذه الظروف والخصائص والسلوك الاجرامي للفرد • في حين أن الطريقة الفردية تأخذ كافة العوامل والظروف والخصائص للفرد المجرم وتحاول معرفة كيفية التفاعل بين هذه كلها وسلوكه الاجرامي •

ان كلا الطريقتين تدرس الخصائص والظروف ولكن نوعية الدراسة والغرض منها تختلف في الطريقة الفردية عنها في الطريقة الاخرى •

فاذا كانت أهمية الوسط البيتي حددت عن طريق مقارنة درجات أو علامات المجرمين وغير المجرمين فان هذه الطريقة ليست هي الطريقة الفردية • أما اذا حددت أهمية البيت في الراحة والاستقرار ، فانها تكون طريقة الدراسة الفردية •

وبعبارة أوضح ، اذا كان الغرض من مقارنة بيوت المجرمين وغير المجرمين ، هي لتحديد أهمية ظروف قسم معين من البيوت في انتاجه للاجرام فهذه ليست الطريقة الفردية ، بينما الغرض من الدراسة الفردية هو لتحديد كيف ولماذا بعض أنواع من البيوت تنتج الاجرام ؟ كيف تؤدي الى الاجرام ؟ لا معرفة أنها من المألوف أن تنتج جرائم •

ان الدراسة الفردية تستهدف تحقيقا كاملا للموقف كله ، بحيث تفهم الخصائص والظروف في علاقتها بالاجرام • فمجرد الفحص الجسمي ، أو دراسة القوى العقلية لا تعتبر دراسة فردية •

لقد سلك البروفسور (هيلي Healy) الطريقة الفردية في دراسته للمجرمين الاحداث في شيكاغو آخذاً بنظر الاعتبار النقاط التالية :

(تاريخ العائلة ، التطور التاريخي • البيئة « وتشمل البيت والجيران »• التطور العقلي والادبي • المقاييس الجسمية • الفحص الطبي الجسمي • اختبارات العقل • التحليل النفسي • الوصف الحقيقي للوقائع المكونة للجنوح أو الاجرام) •

وتحت هذه النقاط الاساسية وضع قائمة طويلة تشمل تسع صحائف في كتابه المشهور (الفرد المجرم) • وفي دراسة اخرى قام بها في بوستن لمؤسسة بيكر (Baker) وضع تحت عنوان الدراسات النفسية النقاط التالية :

الاختبار النفسي • التوازن العقلي (Mental Balance) خصائص الشخصية (Personality Traites) وكان من المحقق أن دراساته الحديثة كانت قد وضعت على أسس مستمدة من التحريات والبحوث الاجرامية بصورة أدق من دراساته السابقة •

وعلى أساس هذا النوع من الدراسة المتعلقة بخصائص واحوال المجرمين حاول العلماء تعيين العوامل الفعالة في الجنوح والاجرام •

وقد حصر (هيلي) نوعين من العوامل الفعالة ، عامل أولى ، وآخر ثانوي ، لكل قضية من القضايا التي درست بمعرفته •

وفي دراسة أحدث لهيلي لم يتبع هذه الطريقة في انتخاب العوامل • ولكنه أعطى قائمة (للاسباب والعوامل المحتملة في الدفع الى الاجرام) ، مع وصف للشخصية ، والاسس السابقة للمجرم (Back Ground) وهذه هي أهم الاسباب التي ذكرها على أنها أسبابا أكثر احتمالا في الدفع الى الجريمة : ـ

(١) رفاق السوء وجماعة المجرمين •
(٢) نقص الرقابة الابوية لمختلف الاسباب • كالمرض ، الوفاة •
(٣) فقدان وسائل التسلية والترفيه في محيط البيت والجيران •
(٤) علاج الجانحين بمقتضى القانون •
(٥) استمرار بقاء الحدث مع مجموعة من الجانحين عند ارسالهم الى المعهد الخاص بعلاجهم •
(٦) ارجاع الحدث الى نفس المؤسسات القديمة عند اخراجه بمقتضى نظام اخلاء السبيل الشرطي •

وتختلف الطرق المستعملة لتحديد أهمية العوامل المسببة باختلاف وجهة نظر الباحثين •

ذهب (أدلر Adler) ، الى أن معرفة أهمية العوامل المسببة وتحديدها يتوقف على دراسة النزعات السلوكية للجانح في حياته السابقة ، وسلوكه السابق على ارتكاب الجريمة أكثر من دراسة اجراءاته العقلية •

وقد أكد (هيلي) من جانب آخر ، على ضرورة تحديد الحالة العقلية السابقة للجانح أو المجرم • على أن يشمل ذلك بعض الامور المهمة كالنقص العقلي ، الرجاع العقلية الحساسة لظروف البيئة ، التصورات

القسرية Obssesional Ideas ، الصراع العقلي ، الظواهر العقلية الشاذة ، أو الزيغ العقلي ، العيوب العقلية ، هموم الكبت ، عدم الاستقرار العقلي في دور المراهقة ونوازع المراهق ، كره المجتمع ، والحنق عليه ولهذا الغرض قرر أن قصة الجانح أو المجرم ذات أهمية أولى لدراسة الاسباب والعوامل المؤدية الى اجرامه • ومع ذلك فيجب أن لاتقبل قصة الجانح على أنها تعليل صحيح لاجرامه بصورة مطلقة بل ان ذلك يتوقف على النتائج المستخلصة من دراسة الحالة بكل ما يحيط بها من مختلف الظروف والاحوال •

دراسات هيلي :ـ قام عالم الاجرام والطبيب العقلي الامريكي هيلي بدراسة واسعة المدى في معهد الجانحين ذوي الشخصية السايكوپاثية (Psychopathic) استمرت من سنة ١٩٠٩ ـ الى سنة ١٩١٤ • استخدمت في هذه الدراسة الطريقة الفردية (Case Study) فجاءت دراسته ذات نتائج على جانب عظيم من الاهمية في أسباب الاجرام خاصة وأن طريقة الدراسة الفردية لم تكن مستخدمة استخداما تاما حتى ذلك التاريخ • وقد بذل جهداً كبيراً في توضيح هذه الطريقة ، وجعلها موضوعية في دراسة السلوك •

حاول ان يحصل على معلومات مناسبة صحيحة يمكن الركون اليها من مقابلة المجرم نفسه ، وأقاربه ومن التحقيق في الظروف الاجتماعية التى أحاطت المجرم ، ومن الفحص الطبي والاختبار النفسي •

وقد استخدم هيلي في الاختبار النفسي Psychical Examination بضع اختبارات وفحوص نفسية • (Psychometric Teste) لضبط القدرات العقلية ، والقدرات الخاصة للفرد وبحث بصورة دقيقة في الحياة العقلية للمجرم على نحو لم يسبقه اليه او يفكر به احد من قبل •

ثم بحث في تعمق الظروف العائلية والبيئية للمجرم أكثر من أى عالم اجرام آخر ممن سبقوه •

وقد أصر على أن المؤثرات لاجل ان تكون عوامل مسببة يجب ان تصيب الحياة العقلية للانسان اولا • واصابة الحالة العقلية بدوره يؤدى الى اصابة السلوك • وعلى ذلك فدراسة الحياة العقلية للمجرم هو الطريق القويم لتمييز اكثر العوامل المسببة في الاجرام • واستقى الحقائق من الايضاحات المدونة فى القضايا المدروسة •

ولقد تبين له من التنسيقات الاحصائية للعوامل المسببة فى الاجرام ان العوامل الفعالة في الـ ٨٢٣ قضية التى درسها لمجرمين عائدين – تحتوي على عامل واحد رئيسي (Major Fator) وفي المعدل اثنين او أثنين ونصف عوامل ثانوية (Minor) فعالة في كل قضية • وبعبارة اوضح وجد ٣ر٥ ثلاثة ونصف عوامل سببية في كل قضية •

والعوامل المسببة لم تكن متعددة (Multiple) فقط ولكنها أيضا متغايرة في مختلف المجموعات في القضايا الفردية • ومن الملخص الاحصائي للعوامل المسببة في ٨٢٣ قضية يمكن ملاحظة ان العوامل مصنفة على النحو الآتي :–

الاختلاطات العقلية (Mental Abnormalities) والصفاة المميزة (Peculiarities) تقع في رأس القائمة • بينما تلك العوامل المتجمعة تحت الظروف البيتية المعيبة Deffective Home Conditions العيوب الوراثية Defect of Heredity رفاق السوء Bad Companion والظروف الجسمية الشاذة (Abnormal Physical Conditions) تأتي في الدرجة الثانية • بينما العوامل البايولوجية والعقلية أكثر عددا (Out Number) من العوامل الاجتماعية سواء عوامل رئيسية ام ثانوية •

ان العوامل المسببة فى الدراسة الفردية يجب عزلها من مجموعة

الظروف المحيطة في القضية بواسطة شخص يقوم بعملية تصنيف العوامل (Factorizing)، وفي بعض الاجراءات ان لم يكن فى قسم كبير منها يعتمد العامل المسبب على وجهة نظر الباحث نفسه •

ان البحث عن الاسباب بمقتضى الطريقة الفردية يعزز الرأى القائل بان العوامل المسببة في الجريمة عديدة (Multiple) ومعنى ذلك انه يوجد أكثر من عامل واحد مسبب في كل قضية •

ان نتيجة الاحصاءات الاصلية التى قام بها (هيلي) في دراسته للمجرمين ما بين (سنة ١٩٠٩ – ١٩١٤)، في شيكاغو، تشير الى ان معدل العوامل في كل قضية حوالي ٣ر٥ عامل وبنفس الطريقة – أي الطريقة الفردية – درس السر بيرت (Burt) في انكلترا المجرمين الاحداث فوجد ان معدل العوامل في كل قضية يساوي – ٩ في حين انه استبعد العوامل الوراثية لانه رأى ان هذه العوامل تفعل مفعولها ضمن خصائص نفسية وجسمية معدودة •

فاذا استبعدنا العيوب الوراثية من الناتج العددية في دراسة هيلي يصبح عدد العوامل المسببة في كل قضية ثلاثة • ومن هذا يتبين أن عدد العوامل التي وجدها بيرت في أبحاثه تعادل ثلاثة أضعاف العوامل التى وجدها هيلي في دراسته •

وهذه النتائج تؤيد العوامل المسببة مسألة تتوقف على وجهة نظر الباحث وأي العوامل في نظره يعتبرها فعالة وأيهما يعتبرها غير فعالة ؟ وليس هناك سبب يدعو الى الاعتقاد بان عدد العوامل ثابتا بل ان العوامل وعددها يعتمد على رأي الباحث • ولا يمكن تحديد طبيعة العامل تحديدا نهائيا بحيث يلاقي اتفاقا لدى جميع الباحثين • وربما تكشف الابحاث في المستقبل عن بعض الحقائق التى تزيل هذه الاشكال، بحيث تعين لنا طبيعة وفعالية العامل المسبب للسلوك الاجرامى •

انتخاب العوامل المسببة في تحليل القضية بمقتضى الطريقة الفردية :
Selection of Causative Factor in Case Analysis

ان انتخاب العوامل المسببة في تحليل القضية أمر من الاهمية بمكان ، اذ ان معرفة العوامل هذه تساعد على وضع الخطة في العلاج ومواجهة العوامل المسببة للسلوك الاجرامي او للجنوح ، فمعرفتها أمر له خطره • وللعوامل المسببة شروط لابد من توفرها وهي :

(١) ان العوامل المسببة لابد وان تكون ذات تأثير مباشر على السلوك أو أن تسلسل الحوادث وارتباطها يؤدى حتما الى السلوك الاجرامي ، وبعبارة اخرى يجب أن لاتكون العوامل بعيدة او غير مباشرة في تأثيرها •

(٢) يجب ان يكون العامل المسبب واضحا ، وظاهرا او معلوما في تأثيره على السلوك • وان تأثير فعله معيناً بجلاء وثابتا ثبوتاً اكيدا بالمعلومات المسجلة في سجل القضية • وان لايكون مستنتجا ، او مؤولا تأويلا بالحدس والتخمين •

(٣) ان كل الظروف السيئة الموجودة في قضية ما كالظروف الجسمية المعيبة ، او الظروف العقلية او الاجتماعية ، مثلا ليست ضروريا ان تكون عوامل مسببة فيجوز أن يكون المجرم ضعيف العقل ، أو أنه مدمن على الخمر ، دون ان يكون لهذه الظروف توجيه مباشر لسلوكه الاجرامي •

(٤) ان الخصائص العقلية ، او الجسمية لفرد ما سواء كانت وراثية أم مكتسبة Hereditory or Acquired هي ليست بحد ذاتها عوامل سببية أبدا •

ولكن الشخص الذى توجد لديه هذه الخصائص كالصرع ، او التشويه Deformity) اوعدم الاستقرار العاطفي (Emotional Instabbility)

هذه الخصائص أو العوارض في بعض الاحوال الاجتماعية يمكن أن تؤدي الى السلوك المضاد الى المجتمع ، أو السلوك الاجرامي •

والقول بغير ذلك يؤدي الى أن كل ضعاف العقول ، أو كل عديمي الاستقرار العاطفي ، أو العصبيين أو المشوهين يجب أن يكونوا مجرمين وهذا غير صحيح لأن ذلك لا يؤيده المنطق ويناقضه الواقع • وبعبارة أوضح لا يوجد تلازم حتمي بين الخصائص الجسمية والعقلية والسلوك الاجرامي •

(٥) لابد من التسليم بأن بعض الاشخاص يصبحون مجرمين من مجرد الظروف الاجتماعية دون أن يكون لديهم أية علائم أو خصائص شاذة ، وحتى علماء الاجرام الكلاسيك قد أشاروا الى المجرم بالصدفة وهو المجرم لسوء الظروف المحيطة به ولا يعني ذلك ان الاحوال الاجتماعية تفعل بصورة مستقلة عن شخصية الانسان في انتاج السلوك المضاد للمجتمع •

(٦) يجب أن يكون معلوما ان البيئة الاجتماعية هي ليست واحدة بالنسبة لشخصين يعيشان فيها • بل الحقيقة ان البيئة الاجتماعية لشخص ما هي تلك التي يستجيب لها والطريقة التي يستجيب بها • وعلى ذلك فالاجراء السليم في الدراسة الفردية هي معرفة نظرة الشخص الخاصة لبيئته وموقفه حيال مختلف المواضيع المحيطة به وذلك لضبط عالمه الاجتماعي الحقيقي والعناصر الموجودة فيه تلك التي أنتجت سلوكه الاجرامي •

(٧) وأخيرا ان العوامل المسببة الحقيقية تقوي بعضها بعضا في أحداث تأثيرات مجتمعة على السلوك • وبعبارة اخرى انها تؤلف دائرة سيئة من تأثيرات يقوي بعضها بعضا حتى تكون سلسلة من مؤثرات تفعل مع بعضها بصورة مشتركة في أحداث السلوك الاجرامي •

الفصل التاسع

اسلوب البحث عن الاسباب في الطريقة الفردية

Method of Individul Case Study

تمهيد :

الجريمة نوع من الزيغ في السلوك • ولأجل معرفة الاسباب التي تؤدي الى ذلك الزيغ لابد من دراسة كافة الظروف المحيطة بالجرم ، سواء ما تعلق منها بشخص المجرم ، أم بالظروف الاجتماعية المحيطة به • ولكن دراسة تلك الظروف فردية كانت أم اجتماعية على اختلاف أنواعها لا يحل لنا الاشكال ، ما لم تتوصل الى معرفة الاسباب الفعالة ضمن تلك الظروف المختلفة التي سببت السلوك الاجرامي ذلك لأن التفاعل ما بين الظروف المحيطة بالفرد وشخصيته ثابتا بل متغيرا تبعا لحركية العوامل والظروف وعدم استقرارها على حال واحد الامر الذي يؤدي الى تغيير مستمر في التفاعل ما بين شخصية الفرد والظروف المحيطة به • كما ان الظروف والعوامل المختلفة يختلف تفاعلها باختلاف الاشخاص ، وليس هناك قانونا ثابتا لنوع التفاعل ما بين الفرد ونوع الظروف المحيطة به ، كما لا يمكن التنبؤ بنوع ذلك التفاعل الا بعد وقوعه • فالقوانين المتعلقة بتفاعل الافراد والظروف المحيطة بهم لم تصل بعد الى تقرير حقائق ثابتة مسلم بها ونتائج حتمية لا تتغير كالقوانين الفيزياوية أو الكيمياوية تلك التي يمكن أن تقرر سلفا نوع التفاعل ونتائجه عند توفر ظروف أو شروط وعوامل معينة مثلا • أو كما يمكن التنبؤ بنوع التفاعل في عناصر كيماوية عند مزجها قبل اجراء عملية المزج •

فالفقر مثلا قد يكون سببا من الاسباب الدافعة الى الجريمة أو الى السلوك المضاد الى المجتمع في حالة وقد يكون دافعا الى النبوغ والتفوق

والسلوك الصالح في حالات أخرى • أو قد يؤدي الى أنانية وكره للمجتمع في حالة ، ويؤدي الى الحب والعظمة والتسامي في أحوال أخرى •

وكذلك العقد النفسية ، أو الآلام النفسية قد تؤدي في بعض الاحيان الى السلوك الاجرامي العنيف • وفي أحوال اخرى تؤدي الى التفوق والنجاح والسلوك الرفيع •

فليس هناك قانونا ثابتا يحكم العلاقة مابين الفرد والظروف المحيطة به •

فالخطوة الاولى لتفهم أسباب الجريمة عند فرد بالذات هي البحث عن كافة العوامل والبواعث التي دفعته الى الجريمة •

فالجريمة ليست في الحقيقة الا عرض من الاعراض السلوكية وأصلها يرجع الى عوامل شتى ولكنها على أية حال تنتج عن اجراءات عقلية معينة •

ويوجد في العصر الحديث علم محدد واضح المعالم ، يبحث في الظواهر العقلية ويرجعها لاسبابها • كما يبحث الطب الجسمي في الاعضاء ووظائفها ويرجع الاضطرابات الجسمية لاسبابها الحقيقية ويضع لكل منها نوعا من العلاج المناسب • هذا العلم الذي يبحث في السلوك الاجرامي ودراسة المجرمين هو فرع من علم النفس الفردي (Individul Psychology) يسمى (علم النفس الجنائي) وأن علاج المجرمين الاحداث يجب أن يكون مجالا تطبيقيا لاصول سايكولوجية معلومة مستمدة من علم النفس الفردي • ان الطرق القانونية الراهنة في علاج المجرمين والجانحين لا تجدي نفعا في علاج هؤلاء لانها تقتصر على مجرد العقاب دون دراسة حقيقية لمعرفة الاسباب والبواعث المؤدية الى السلوك الاجرامي بغية — علاجها وتخليص المجرم أو الجانح منها •

فحبس المجرم أو الجانح أو تغريمه ، أو ارساله الى الاصلاحية ، شبيه بارسال مريض بالحمى خارجا في الهواء الطلق ليبرد جسمه ولتخليص

الغير من العدوى ، بمثل هذه الطرق البدائية كان الاقدمون يعالجون حمى الملاريا حين لم يكن معلوما لديهم ميكروب الملاريا ، والبعوض مجهولا وبمثل هذه الطرق البدائية عالجوا المجرمين .

ان في الاضطرابات السلوكية كما في الاضطرابات الجسمية يجب أن لا تبحث وتعالج الظواهر فحسب ، بل يجب أن يتجه البحث نحو الاسباب الحقيقية المؤدية الى هذه الظواهر المرضية في الجسم والسلوك . فما لم تكتشف الاسباب فليس هناك علاج يمكن أن يوصف ولا شفاء يمكن أن يتحقق .

طريقة العالم الجنائي النفسي في البحث :

Method of Criminal Psychologist.

يسلك عالم النفس الجنائي في دراسته لمجرم ، أو جانح طريقا مغايرا لذلك الطريق الذي يسلكه المحقق الجنائي ، أو رجل الشرطة فهو لايحقق في الجريمة ، وانما يبحث في المجرم نفسه ، هو لا يريد عقاب المجرم أو الجانح ، وانما يحاول اصلاحه وعلاجه .

فهو لا يهتم بالجواب عمن ارتكب الجريمة ؟ وانما لماذا شخص معين يرتكب جريمة فهو يدرس المجرم والجانح على أنه فرد (As an individual)

فالطريقة الخاصة التي يسلكها الباحث العلمي في البحث عن الاسباب في أية جريمة معينة ، ليست الا (دراسة كاملة لتاريخ القضية كلها) (Complete case History) وهذا يعني تحقيقا شاملا للحالة النفسية بأجمعها ، مع شرح مفصل شامل ، للماضي ، والحاضر والمستقبل للجانح أو المجرم .

واليك ملخص الاسلوب وطريقة البحث .

حالة المتهم الحاضرة

The Offender's Present Situation

١ - **جريمته** His Offence : من المهم معرفة طبيعية آخر جريمة ارتكبها الشخص والبواعث الظاهرة التي ساقته الى الجريمة ، مستمداً ذلك من طبيعة الفعل الداخلية لا الظاهرية على أن يحاول معرفة اعتداء المجرم من وجهة نظره الخاصة هو ، أي المجرم نفسه وما هي مشاعر المجرم الخاصة ؟ وتفكيره ورغبته عند ارتكابه فعلته ؟

وكثيرا ما يكون حادث عرضي سببا مباشرا لظهور الاجرام . كما انه من الواجب معرفة الباعث وصلته بالجريمة ما اذا كان عرضيا أو نتيجة صدفة أو جهل ، أو سوء طالع . أو أنه رد فعل كامل صريح لموقف غير مشتبه به ، أي معلوم للشخص نفسه .

٢ - **شخصية المجرم :** The Offender Personality بعد أن يأخذ الباحث الجنائي صورة حقيقية عن الجريمة يبدأ في عمل عدة اختبارات للمجرم أو الجانح نفسه . وهذه تشمل حالته الصحية وكفاءته الجسمية ، وظروفه الجسمية العامة . وبعد ذلك يفحص مختلف قدراته العقلية ومستواه العقلي وخصائص طبعه ، وعاداته ورغائبه وميوله وعواطفه وكافة ما به من نقائص وعيوب جسمية ، أو نفسية ، سواء ما تعلق منها في الناحية المزاجية أو ارادته . وفي هذه المرحلة من الفحص يستخدم الباحث الجنائي الاختبارات العقلية المختلفة (Mental Testes) .

٣ - **بيئة الجانح ، أو المجرم** The Ocender's Enviornment بعد أن ينتهي الباحث الجنائي من معرفة طبيعة الجانح أو المجرم يبدأ اجراءً آخر وهو البحث في الظروف المحيطة به وتأثيرها عليه . وبمعونة المعلومات المستمدة من دراسته للجريمة والمجرم يستطيع الباحث أن يقرر أو يحدد النقاط الحتمية الواجبة البحث .

وعليه أن يحـــدد الظروف الاجتماعية المحيطة بالمجرم ، سواء من الناحية المادية ، أو المعنوية كالبيت الذي يعيش فيه ، الرفاق الذين يلعب معهم، المغريات (Temptation) المحيطة به ، ومدى نجاح أو فشـل الرقابة الابوية .

ان الظروف الاجتماعية مهمـة جـدا كأهمية الظروف الشخصية كلاهما يكونان النظرة الاجمالية (Synoptic View) للموقف الراهن بكافة مكوناته من عوامل داخلية وخارجية .

٤ ـ التاريخ الماضي للمجرم : The Offender's Past History

وهذه هي الخطوة الثانية الرئيسية في التحقيق والبحث ، وهي أطول الخطوات وأهمها تقريبا . ولابد من تكملة حاضر المجـرم أو الجـانح بدراسة ماضيه عن طريق المدرسة ، أو المربين ، أو آبائه ، أو من الاطباء ، كل ذلك يمكّن الباحث من استجلاء قصة المجرم الحقيقة .

ولابد في كل بحث أو تحقيق من الرجوع الى ماضي الشخص للكشف عن مكوناته الماضية وأسسه السابقة المستقرة فيـه (Back Ground) ولابد من اكتشاف كافـة العوامل المؤثرة الماضية التي أثرت في الشخص يوما بعد يوم وسنة بعد سنة منذ أن كان جنينا في رحم أمـه . وفي هـذه المرحلة من مراحل البحث يستطيع الباحث الجنـائي أن يستعين ببعض الاجراءات والمقاييس الفنية فكما أنه يستخدم طرق القياس العقلي لمعرفة قـدرة الفرد العقلية ومستواه فانـه باستخدامه طـرق التحليل النفسي (Psycho Analysis) يستطيع دراسة نمو الخلق والطباع . وبمعونة مقابلة المجرم أو الجانح ، أو الاتصال بوالديه ، أو مدرسيه يستطيع الباحث بعـد ذلك أن يضع صورة مضبوطة لترجمة حال الشخص . ثم يحـاول بالتدريج أن يكشف القوى التي تظافرت في الماضي على الفرد حتى أوصلته الى ما هو عليه الآن .

٥ ـ مستقبل الجانح أو المجرم The Offender's Future Progress

على الباحث الجنائي النفسي أن ينظر الى مستقبل الفرد ليقدر العوامل التي يمكن أن تجعله سالماً ؟ . ان اكتشاف الوسائل الممكنـة للاصـلاح والعلاج ضرورية ويجب الاسراع فيها . ومع ذلك فليس بامكان أي عالم أن يقرر شيئا من مجرد سماع القضية مرة واحدة . يستطيع أن يعطي بعض ارشادات موقتة للآباء والامهات فيما يختص بالضبـط والمراقبـة والاشراف ، أو بعض ملاحظات الى المدرسين بخصـوص الصحـة ، أو توصيات للزائرين من المراقبين . ولكن هذه يجب أن لاتكون نهائية بـل موقتة ريثما ينجلي الموقف عن طريق الدراسة والتحليل النهائي للقضية .

ان الشخص ليس نباتا فليس بالامكان استنتاج مستقبله من مجـرد المعلومات الماضية المدونة في السجلات ، أو من مجرد الموقف الراهن مهمـا كانت دقة تلك السجلات . انما يجب أن يعالج بطريقـة أو بأخـرى حسبما ينكشف عنه الحال . فالمعالج الفني بمعونة مساعديه يراقـب فعل العلاج ببعض الطرق ثم بعد ذلك يواليها بالتحوير والتبديل من وقت لآخر ثم يصلح ما يتأمله أو يتوقعه بواسطة النتائج الثابتة .

فكل فحص سايكولوجي يجب أن يستهدف الامور الآتية :

١ ـ (Conspetive) تعيين الحالة العقلية الراهنة للشخص .

٢ ـ (Retrospectiv) درداسة ماضي الشخص .

٣ ـ (Prospective) ما ينتظر أو يتوقع في المستقبل .

لابد من استيعاب الحالة الراهنة بالدرجة الاولى . وثانيا دراسـة تكوين ونمو المجرم خلال ماضيـة . وثالثـا (Trial Scheme) وضع خطة تجريبية من توصيات وارشادات تخص العلاج في المستقبل .

وكل ذلك يكمل في دراسة لاحقة للآثار المتحصلة .
(Folow up Study)

ان عالم الاجرام لا تهمه الجريمة ، ولا من يكون المجرم ؟ وانما يبدأ مع كل واحد كيفما يراه • يأتيه فردا وينظره وحدة قائمة بذاتها له تكوينه الخاص ، وله تاريخ خاص ، وله مشاكله وظروفه الخاصة •

ويبدو لأول وهلة ان هذا المنهج واسع المدى لأن كل مجرم سيكون موضوع دراسة وبحث منظم وطويل الاجل •

ولكن هناك بعض حقائق • وبعض تعميمات واسعة في علم النفس الحديث تبسط كثيراً من سعة الاشكال وتختصره •

ان الباحث بعد دراسة قضايا متعاقبة طويلة ، يجد نفسه قد بدأ يعرف سلسلة من نماذج متكررة الوقوع (Frequent Type) بأستمرار في مختلف الافراد وفي مجاميع متنوعة ، يلاحظ نفس الاسباب ونفس البواعث ، ونفس العوامل المساعدة (Acceessory Factor) تأتي مرة بعد أخرى •

هذا مع ملاحظة انه ليس حقيقة ان جريمة معينة لها دائما اصول متشابهة ، كما في التشخيص الطبي حيث أن مجموعة معلومة من الاعراض غالبا ما تشير الى وجود بعض أنواع من الجراثيم •

ومن جهة اخرى نلاحظ أن بعض الاحوال الخارجية يكون لها رد فعل داخلي على بعض الاستعدادات والنوازع العقلية ترى بصورة خاصة صالحة لاثارة سلوك اجرامي ، كالتشرد ، أو الاعتداء أو السرقة ، فتأثير تلك الظروف على اثارة السلوك الاجرامي في مثل هذه الاستعدادات يصل الى درجة القوانين الكيمياوية أو الفيزياوية ، فكما يحصل انفجار عند اتصال عنصرين من مادتين في الكيمياء ، كذلك ينتج السلوك الاجرامي عند توفر شروط معينة خارجية مع بعض الاستعدادات العقلية الخاصة •

تحليل العوامل والظروف المسببة في الاجرام Factor Analysis

تعدد العوامل وتنوعها : (Multiple Factors)

أظهرت الابحاث العلمية المفصلة لعوامل الاجرام ، ان الجريمة لا تنشأ من عامل واحد أو من عاملين • وانما لابد لحدوثها من أن تتظافر عوامل مختلفة متنوعة ، غالبا ما تكون مجموعة متعاقبة الآثار في الدفع الى السلوك الاجرامي •

وان طبيعة هذه العوامل تختلف من شخص الى آخر كما انها تختلف في تركيبها من شخص لآخر أيضا • فالمجرمون يختلفون عن بعضهم اختلافاً كبيراً •

وكان العلماء فيما مضى يرجعون الجريمة لبضع عوامل فعالة فقط ، بل أن بعضهم أرجعها لعامل واحد كعامل الجبر الاقتصادي كما في نظرية بونجيه • أو عامل التقليد والمحاكمات كما في نظرية (Tard) تارد • أو الى عامل الارتداد الوراثي أو الصرع كما في نظرية لومبروزو •

وعلى هذا الاساس كانوا يقترحون علاجاً واحداً لمختلف أنواع المجرمين ولكن أبحاث العلماء المتأخرين وخاصة اولئك الذين طرقوا أسلوب الدراسة الفردية (Case Study) أمثال هيلي وسيرل بيرت ، قد أظهروا بالبحث العلمي التجريبي بأن الجريمة تنشأ من عوامل متعددة مخالفين بذلك نظرة القدماء من علماء الاجرام •

وكان هيلي أول من سبق من الباحثين في مستهل العصر الحاضر الى دراسة عوامل الاجرام وتحليلها وتقديرها وبيان قيمتها السببية ، وأول من ميز من الباحثين بين الرئيسي من الاسباب والثانوي منها •

وقد تمكن بعد دراسة حالات كثيرة بطريقة الدراسة الفردية أن يعين العوامل السببية وأن يصف هذه العوامل ويلاحظ درجة توزيعها عند المجرمين •

والشذوذ العقلي يقع عنده في رأس قائمة العوامل الرئيسية وتواتره في الـ ٨٢٣ التي فحصها يعادل ثلاثة أضعاف الظروف البيئية المعيبة وثلاثة أضعاف تواتر الصراع النفسي •

وظهر الشذوذ العقلي كعامل رئيسي في ٢٨ر٥٥٪ من الحالات وظهرت الظروف البيئية المعيبة في ٦٨ر١٩٪ منها ، والصراع النفسي في ٠٤ر٧٪ فقط منها •

وكانت العيوب الوراثية أكثر العوامل الثانوية تواترا ونسبة وجودها في مختلف الحالات الى الظروف البيئية المعيبة كنسبة ٥ : ٤ •

واذا ضممنا العوامل الرئيسية الى العوامل الثانوية ورتبناها في جدول حسب تواتره ، فاننا نجد الشذوذ العقلي يقع في اوله ، يليه الظروف البيئية المعيبة ، فعيوب الوراثة ، فالعيوب الجسمية الشاذة ، اما الصراع النفسي فكان ترتيبه العاشر في الجدول •

واذا أردنا معرفة أي العوامل المسببة ترجع الى الفرد المجرم نفسه وأيها ترجع الى البيئة أي الوضع الاجتماعي ؟ فاننا نجد ان العوامل الفردية ـ أي البيولوجية والنفسية تكون نحو ستة أعشار العوامل الرئيسية ، وأكثر من نصف العوامل الثانوية بقليل ، وان مجموعها أكبر من نصف المجموع الكلي للعوامل الفردية والاجتماعية معاً •

كما ان العوامل الاجتماعية الرئيسية منها والثانوي تساوي أقل من ثلث المجموع الكلي للعوامل كلها مجتمعة •

فالعوامل الفردية في أبحاث هيلي أكثر تواتراً وأشد خطراً في خلق الجريمة من العوامل الاجتماعية •

نتائج أبحاث برت : باحث انكليزي معاصر استاذ علم النفس في جامعة لندن سابقاً • اتبع في بحثه عن العوامل والاسباب في

الجريمة نفس الاسلوب الذي اتبعه هيلي وهو طريقة الدراسة الفردية • وقد اتفق مع هيلي بوجود عامل رئيسي واحد وعدة عوامل ثانوية في كل قضية • ولكنه اختلف معه في انه وجد ان معدل العوامل في كل قضية يبلغ تسعة من العوامل المختلفة • بينما كانت أبحاث هيلي تقرر وجود ثلاثة عوامل ونصف في كل قضية •

وعند برت تقع العوامل الانفعالية في رأس قائمة العوامل الرئيسية وتضم تحتها (القلق الانفعالي • والعواطف • والغرائز • والميول والعقد النفسية • والعادات) • ثم تليها العوامل التي تفعل داخل البيت • (الفقر والضبط المعيب والبيت الفاسد • والروابط العائلية المفككة) • وتليها العوامل العقلية • وتشمل (الضعف العقلي • أو الافراط في الذكاء) ثم العوامل التي تفعل خارج البيت (رفاق السوء وأوقات الفراغ وظروف العمل والبطالة) • وتأتي العيوب الجسمية بعد ذلك ، وراثية أم مكتسبة كالامراض وغيرها •

واذا نظرنا الى قائمة العوامل الثانوية وحدها نجد ان العوامل التي تفعل داخل البيت أكثرها تواترا ثم تليها العوامل الانفعالية فالعيوب الجسمية المرضية فالعوامل العقلية ، فالعوامل التي تفعل خارج البيت •

واذا جمعنا العوامل الرئيسية والثانوية ورتبنا الناتج في جداول حسب تواترها وجدنا ان العوامل التي تعمل داخل البيت تقع في أوله تليها العوامل الانفعالية فالعيوب الجسمية المرضية ، فالعوامل العقلية ، فالعوامل التي تعمل خارج البيت •

واذا قارنا العوامل الاجتماعية بالعوامل الفردية في ابحاث برت وجدنا ان العوامل الفردية الرئيسية ضعف العوامل الاجتماعية الرئيسية وان العوامل الفردية الثانوية تزيد على العوامل الاجتماعية الثانوية بقدر الخمس • وان مجموع العوامل الفردية كلها يزيد على مجموع العوامل

الاجتماعية بقدر الربع • فالعوامل الفردية في أبحاث (برت) كما في أبحاث (هيلي) أكثر تواتراً من العوامل الاجتماعية •

الاسباب المباشرة والاسباب غير المباشرة للجريمة :

Direct and indirect Causes of crime

تبين لنا من الدراسة الفردية بأن نتائج البحث التجريبي دلت على ان أسباب الاجرام معقدة ومتنوعة ، ومتداخلة بعضها مع بعض • وهناك عوامل عديدة لا حصر لها يمكن اعتبارها نظريا ذات صلة بالجريمة ومع ذلك فلا يمكن اعتبارها عوامل مسببة في الحالة التي تحت الدرس • وقد أدى البحث النظري ببعض الباحثين ان يدرجوا في الاسباب كل ما يمكن أن يخطر على البال من عوامل مباشرة وغير مباشرة قريبة وبعيدة •

وأبرز مثل على ذلك قائمة فري التي وضعها لاسباب الاجرام فقد أراد أن يبين أسباب الجريمة بالجملة عن طريق الاحصاء • واذا قارنا بين الاسباب التي يقدمها فري بالاسباب التي يقررها المعاصرون أمثال (هيلي وبرت) يتبين لنا أن أسباب فري عامة غير مباشرة وبعيدة في أثرها وعلاقتها بالسلوك الاجرامي للفرد • بينما العوامل المسببة في نظر الباحثين المعاصرين الذين يستخدمون الطريقة الفردية بدلا من طريقة الاحصاء الكمي ، هي عوامل نوعية (Specific) مباشرة في أثرها في السلوك الاجرامي •

فطريقة البحث الفردية بدلا من أن تفتش عن كل الظروف الممكن كشفها تقتصر على بحث واظهار العوامل الخاصة التي لها صلة وأثر مباشر في سلوك المجرم الذي ندرسه •

وذلك لان الظروف السيئة في حالة ما من الحالات ليس لزاما أن تكون عوامل مسببة للجريمة •

اذ يجوز أن تشترك عدة عوامل سيئة في حالة من الحالات ولكن ذلك

لا يعني ان كل واحد منها يكون سببا في الجريمة • فالظروف شيء ، والعوامل المسببة شيء آخر • فالظروف السيئة قد تحيط الفرد زمنا طويلا ولكنها لاتدفعه الى الجريمة بل أن دفعها الى الجريمة قد يتوقف على ظهور حادث جديد يكون بمثابة صمام الامان عندما يفلت فيؤدي الى الانفجار • فحين ظهور ذلك الحادث نجد الفرد قد اندفع نحو الجريمة ، كمرض يصيبه أو صدمة تؤثر فيه ، أو زميل سوء ، أو وفاة عزيز ، أو ميل جديد ، ورغبة تتملكه الى غير ذلك • فالعوامل المسببة تكون ضمن ظروف سيئة يستخرجها عالم الاجرام بطريق البحث والتحليل • فهو بعد أن يلم بكل الظروف والاحوال والعوامل المحيطة بالمجرم يحاول أن يستخرج بعد ذلك العوامل المسببة للجريمة • فما لم يكن العامل ذو صلة مباشرة وأثر فعال في الجريمة لايمكن أن يعتبر عاملا سببيا فيها •

الفصل العاشر
المدرسة النفسية
PSYCHOLOGICAL SCHOOL

تمهيد :

سبق أن بينا ان المدرسة الاكلينيكية العصرية تستخدم التحليل النفسي، (Psycho analysis) كوسيلة من وسائل دراسة المجرمين لمعرفة العقد النفسية التى تكمن وراء اضطرابات السلوك وذلك لغرض وضع خطة لعلاجهم واصلاحهم في ضوء المعلومات المستقاة من علم النفس الحديث •

ويعتبر التحليل النفسي في العصر الحاضر مدرسة من أهم المدارس في علم النفس الحديث • اذ قدم تقارير على جانب عظيم من الاهمية في كشف الحياة النفسية في أعماق نفس الانسان ، وبصورة خاصة ذلك الجانب المظلم منها والذى يطلق عليه علماء التحليل النفسى (اللا شعور ، أو العقل الباطن Unconscious) •

وقد أفضى التحليل النفسي بمعلومات وآراء قيمة في (اضطرابات السلوك بصورة عامة والسلوك الاجرامي والجنوح بصورة خاصة) علاوة على ما قدمه من تفاسير وتعليلات خطيرة في أهميتها ـ في نشوء الامراض العصبية والعقلية ، والانحرافات الجنسية على اختلاف أنواعها •

ولم تقف نظريات التحليل النفسى في حدود تفسير هذه الاضطرابات السلوكية والعلل المرضية ، بل تعدت حدود ذلك لتضع طرقا في علاج تلك الاضطرابات السلوكية على اختلاف أنواعها سواء كانت اجرامية أم غير اجتماعية ، وكذلك علاج الظروب المختلفة من الاضطرابات والعلل النفسية المرضية • كما تصدت لعلاج المريض المعصوب (Neuratic) أو المنحرف أو الجانح او المجرم بطرق تربوية خاصة تساعده على التخلص من مشاكله والرجوع سليما الى الهيئة الاجتماعية •

وليس الغرض من هذه المقدمة التمهيدية هو عرض مذهب التحليل النفسى وجوانبه الفنية ، وانما ذكرنا ذلك لغرض تعريف القارىء بأهمية المدرسة العلمية الحديثة في علم النفس ، والتحليل النفسي ـ كوسيلة فنية ـ للتشخيص والعلاج ، في نطاق الامراض النفسية والعقلية واضطرابات السلوك وانحرافاتها لتظهر أهمية العوامل النفسية في السلوك الاجرامي وجنوح الاحداث بقدر ما يتعلق ذلك في موضوع بحثنا ، وهو عرض المدرسة النفسية من جملة المدارس التي بحثت في أسباب الاجرام •

هذا ويجب أن لا يغرب عن البال بأن نظريات التحليل النفسى عديدة ولكن المجرى الاساسى لها جميعا مستمدا من آراء مؤسس المدرسة (فرويد Freud) ومنه تفرعت نظريات أخرى لكل من (ادلر Adler ويونك Jung) وغيرهما •

هذا مع العلم ان علاج الامراض النفسية والامراض العقلية في العصر الحديث يدخل ضمن فرعين من العلوم هما (الطب العقلي Psychiatry) (وعلم النفس Psychology) والذى يقوم بالعلاج أما اخصائيا في الامراض العقلية يدعى (Psychiatrist) او محللا نفسياً يدعى (Psycho analyst) أو (Psychologist) اخصائيا نفسياً • ويستخدم هؤلاء طرقا مختلفة في العلاج لامجال لتفصيلها في هذا الموضوع •

وتقوم المدرسة النفسية في تعليل أسباب الاجرام على بعض المبادىء المقررة في علم النفس الحديث •

وعليه لابد من استعراض عام شامل موجز لهذه المبادىء للاستعانة بها على تفهم تفسير السلوك الاجرامي ضمن مبادىء المدرسة النفسية وتعاليمها •

مبادىء علم النفس الحديث :

تذهب المدرسة النفسية الحديثة بزعامة عالم النفس سيكموند فرويد

(Sigmund Freud) الى تقسيم النفس البشرية الى قسمين اساسيين :ـ

١ ـ الحياة الشعورية : Conscious

٢ ـ الحياة اللاشعورية : Unconscious

(١) الحياة الشعورية :

هي مجموعة الاجراءات العقلية التي نشعر بها في زمن حدوثها والتي ندرك كنهها وحقيقتها ، كحالات السرور ، والغضب والالم ، والكراهية ، والتفكير ، والتصور ، والرغبة ، والفهم ، والادراك •

(٢) الحياة اللاشعورية :

وهي مجموعة الاجراءات العقلية الباطنية ، تلك التى لا ندرك نشاطها أو كنهها والتى لها تأثير عميق في تصرفاتنا وأفكارنا ومعتقداتنا وطباعنا وعواطفنا وسلوكنا •

وعلى ذلك فيعتبر الشعور بالنسبة الى اللاشعور كجبل ثلج عائم وسط المحيط • وان الشعور ما هو الا جزء صغير فوق سطح هذا المحيط •

ويشمل اللا شعور وهو القسم الاعظم من حياة الانسان النفسية (الافكار والمشاعر ، والرغبات ، والمثيرات) ويمكن أن تكون هذه العوامل فعالة نشطة ولها تأثير في حياة الانسان •

وهذه المعلومات حول النفس الانسانية هى في الواقع معلومات عرفها الاقدمون ، فقد وجدت في (الفيداس Vidas) في الآداب الهندية القديمة المؤلفة ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد •

وقد كتب افلاطون فيلسوف اليونان عن تأثير اللاشعور في طبائع الانسان وسلوكه •

حتى أن بعض آراء فرديد وطرقه الممتازة تجدها مقترحة في بعض كتابات افلاطون ولكن رغم ذلك فان دراسة اللاشعور بشكل علمي

مستند الى نظريات وآراء تكون اطارا كاملا هو من انجازات القرن العشرين• والذى يهمنا في ضوء موضوعنا هو نظرية فرويد في (اللاشعور أو العقل الباطن) •

اللاشعور او العقل الباطن : Unconscious

يعتبر اللاشعور أو العقل الباطن في نظر فرويد واتباعه هو قرارة النفس الذى تتجمع فيا جميع الرغبات المكبوتة منذ زمن الطفولة ، ويحتوى بجانب ذلك جميع الغرائز الفطرية الحيوانية التى تصطدم وقيم المجتمع وتقاليده • كما أن جميع المخاوف والمشتهيات والعواطف والاماني والامال والذكريات الماضية التى انفصلت من الشعور تستقر في اللاشعور وتكمن فيه •

وهذه المركبات المختلفة المصادر رغم اختفاؤها في اللاشعور تكون طاقة نشطة بتفاعلها مع بعضها فتوجه سلوك الفرد وتصرفاته دون علم أو ادراك منه ، فهي نشطة دائما وأبدا •

واذا تأملنا في ذكريات الانسان نجد أن بعضها يمكن تذكره بسهولة كلما أراد الانسان ، كالدراسات العلمية ، والمحفوظات ، أو الحوادث والممارسات التى لاتزال عالقة في الذهن أما لحداثتها أو لاهميتها لدى الفرد أو لانها تحصل دائما • وهذه ما أطلق عليها فرويد (بما قبل الشعور (Pre Conscious)

ويتميز ما قبل الشعور عن اللاشعور في أن اللاشعور ليس بامكان الفرد ان يتذكر حوادثه الا عن طريق منبه خارجي يوقظ الذكريات المكبوتة المستقرة في أعماق النفس • أي لابد من عامل يثير هذه الذكريات المكبوتة فيوقضها • وهناك نوع من الذكريات يتعذر على المرء أن يتذكرها من تلقاء نفسه كما انه لا يمكن للمثيرات ولا المنبهات الخارجية أن توقضها • وهذه الذكريات اسم (الذاكرة المكبوتة) وهذه الذكريات المكبوتة تخضع لقوة

شاذة كحالة الهذيان في الحمى ، أو اثناء التنويم المغناطيسي او في الاحلام ، أو عن طريق اجراء تحليل نفسي عميق • ويطلق بعض العلماء على هذه الذكريات اسم (الذاكرة المكبوتة) وهذه الذكريات المكبوتة تخضع لقوة نفسية ضاغطة أطلق عليها فرويد (قوة الكبت Repression) كما انها تقع تحت رقابة خاصة مستمدة من الذات الشعورية سماها فرويد (الرقيب Censor) .

ووظيفة القوة الكابتة أو الضاغطة أن تصد الذكريات والرغائب المكبوتة في أعماق النفس وتمنع ظهورها الى عالم الشعور • وقوة الكبت هى التى تفصل بين الشعور واللاشعور • وقد بنى فرويد نظريته في العقل الباطن على أساس مبدأ الكبت للذكريات الكامنة في اللاشعور • وعلى أساس مبدأ الكبت أقام نظريته في التحليل النفسى بأكمله •

ومن أهم اغراض التحليل النفسي هو ارتياد أعماق النفس وكشف ما فيها من عقد ومركبات نفسية مكبوتة •

هذه هي أهم المبادىء الاساسية التى ترتكز عليها مدرسة علم النفس الحديث في تفسير الظواهر السلوكية الشاذة سواء كانت سلوكا اجراميا أم اعراضا مرضية نفسية • ولاجل معرفة الاساس الذى ترتكز عليه المدرسة النفسية في تفسير السلوك الاجرامي لابد من معرفة الاقسام المختلفة التى يتكون منها الجهاز النفسي •

تقسيم الجهاز النفسي :

بعد أن قسم فرويد الحياة العقلية الى قسم شعورى وقسم لاشعورى والى عقل ظاهر وعقل باطن ، أضاف الى هذا التقسيم تقسيما ثلاثيا آخر قسم بمقتضاه الجهاز النفسى الى ثلاثة أجهزة فرعية يختلف كل منهما عن الآخر من حيث طبيعة العناصر التى يتألف منها :

(١) الجانب الشهواني من الطبيعة البشرية : (ID أو الـ هي) •
ويضم هذا الجانب الغرائز والنزعات الاولية التي كان يعتمد عليها الانسان الاول قبل عصور المدنية أي عصور الهمجية • وهي تشمل الميول الفطرية الى الاعتداء ، وحب المقاتلة وسفك الدماء ، والقسوة والتعذيب والانتقام والاخذ بالثأر والميول الجنسية المحرمة ، والرغائب والمشتهيات التي تصطدم وقيم المجتمع المتطور • وهذه الميول والنزعات قد كبتها الانسان بحكم التربية والتعليم والآداب العامة والقوانين الاجتماعية المستمدة من الحضارة البشرية ، وهذه الميول رغم كبتها لم تمت في نفس الانسان ولكنها قابعة في أعماق النفس قد تظهر أما مقنعة وأما صريحة كلما تهيأت لها الظروف المناسبة لها •

فالظواهر التي تلاحظ أثناء الثورات الداخلية أو الحروب الخارجية كالافراط في استعمال القسوة والاسراف في القتل والتعذيب والايذاء وارتكاب الاعمال الوحشية ما هو في الواقع الا مظهر من مظاهر التنفيس عن هذه النزعات الهمجية والعقد النفسية الموجهة ضد المجتمع وأفراده المكبوتة في أعماق النفس البشرية • وان القسوة في تطبيق أحكام القانون أو استعمال حق التأديب في التربية أو في معاملة من هم تحت سيطرتنا أو سلطتنا كلها مظاهر صريحة أم مقنعة لهذه النزعات البدائية الاعتدائية •

ويشمل هذا الجانب من النفس أيضا الرغائب والمشتهيات الجنسية المختلفة وخاصة تلك التي تحرمها القوانين والتقاليد الاجتماعية والنظم الدينية كالميل نحو المحارم مما كان مباحا في العصور القديمة للانسان •

وقد أثبتت نتائج التحليل وجود هذه الميول والنزعات كامنة في اللاشعور لدى كل من أفراد المجتمع البشري المتمدن بلا استثناء ، ولكنها نزعات وميول مكبوتة في أعماق نفس الانسان تصدها وتعارضها قوة الكبت المستمدة من قوانين المجتمع وتعاليمه الادبية وقيمه الحضارية •

(٢) الجانب الاجتماعي من الحياة النفسية : (Ego الانا) وهذا القسم يمثل الجانب العملي من الحياة النفسية ، أي عبارة عن انعكاس للحياة الخارجية المستمدة من عالم الحقيقة • وهو في الواقع يمثل مانسميه اصطلاحا بالعقل أو المنطق • وقوام هذا الجانب من النفس هو الصور الحسية أو بالاحرى هو المظهر المجسد للحياة العقلية للانسان •

ومن خصائص الانا انها تكبح جماح النفس أي أنها تصد الـ (ID أو الهى) ، ومنها يصدر الكبت • وعن طريقها يتم تحويل النزعات والميول الفطرية والغريزية الى ميول ورغبات سامية ترفعها فوق مستوى الشهوة الحيوانية وتجعلها في مستوى الشهوة المعنوية أو العقلية • ومن وظائف الانا أنها تجاهد في سبيل الآداب العامة والقيم الرفيعة في المجتمع • ومن أجل ذلك تفرض رقابة شديدة على (ID الهي) ، أي النفس الشهوانية حتى أثناء النوم • وفي سبيل ذلك تواجه ضغطاً من النفس الشهوانية والنفس العليا أو الضمير • وبالوقت نفسه فهي تجابه ضغطا من البيئة الخارجية من جهة ثالثة ، وعلى ذلك فهي في خصام مستمر مع هذه القوى الثلاث ومن خصائص (الانا) انها تقوم بدور الوسيط ما بين أغراض النفس الشهوانية وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية • تحاول التوفيق بينهما كلما استطاعت الى ذلك سبيلا • تعمل من جهة على اخضاع رغبات النفس الى مقتضيات الحياة الاجتماعية بما فيها من قيم وقوانين ، وتقاليد وآداب وعرف وبالوقت نفسه تحاول اخضاع البيئة الاجتماعية الى حد ما لنزعات النفس وميولها •

ويشبه فرويد الانا بالفارس والنفس بالجواد الجموح ، فاذا ما اعترى الانا وهن أو ضعف فان النفس تدفع بصاحبها الى حيث يريد ، وفي هذه الحالة تصبح الانا مطية لتحقيق أغراض النفس ونزواتها وميولها وشهواتها • ومن أمثلة العرب المشهورة قولهم (ان فلانا لم يقوَ على كبح

جماح نفسه) أي غلبته شهوات نفسه •

(٣) الانا العليا أو المثالية : (Super Ego) وهو ينطبق على وجه التقريب ما يطلق عليه (اسم الضمير) والوجدان وهذا يتألف من قسمين من العناصر المعنوية أو الروحية •

القسم الاول : وهو الموروث من المدنيات السابقة بكافة عناصرها من قيم وتقاليد وآداب عامة وأخلاق وعادات وتعاليم دينية •

والقسم الثاني : ويتألف من العناصر الروحية المعنوية المستمدة مما اكتسبه الفرد من والديه باعتبارهما المثل الاعلى في نظره • أو التي اكتسبها من اشخاص آخرين يمثلون الوالدين كالمربين ، والمعلمين والرؤساء الروحانيين والمدنيين في مختلف مراحل الحياة التي مرت بالفرد • فضمير الانسان ووجدانه يمثل أهم مراحل التطور العقلي الرفيع الخاص بالفرد بصورة خاصة وبالجنس البشري بصورة عامة • وحيث أن للوالدين أثر عظيم في هذا التطور وتوجيهه لذلك يفترض علماء النفس ان (الانا العليا أو المثالية) تحمل بين جوانبها جميع العناصر التي تكونت منها والتي كانت سببا في نشوئها • وعلى هذا الاعتبار فهي في الواقع تمثل الجانب الادبي السامي والمظهر الروحاني الرفيع من الطبيعة البشرية ، وتنطوي على كل ما ينتظر أن تمثله أرقى طباع البشر • (كتاب الاستاذ فرويد المعنون ، انا وهي (The ego and the id) ص ٤٧ في هذا المعنى) •

ومن خصائص (الانا العليا) انها لا شعورية وانها مستقلة عن (الانا) • ومنها تصدر القوة الرادعة للشهوات ومنها تستمد (الانا) القوة اللازمة لكبح جماح النفس •

ومن وظائفها انها تنتقد (الانا) وتؤنبها اذا ما خضعت لسلطان النفس

ذات الشهوة أي (الهي) وتقع الانا تحت سيطرة (الانا العليا) الى حد كبير • وكثيرا ما تفشل (الانا العليا) في معاملتها فيؤدي هذا الافراط في القسوة الى تغلب غريزة الموت وانتصارها على غريزة الحياة فيؤدي ذلك في كثير من الاحيان الى الانتحار • ويحصل ذلك أحيانا لدى المرضى المصابين (بالظواهر العصبية أو النفسية انشطلطة) •

ويذهب الاستاذ ارنست جونس الى أنا (الانا العليا) يجب ان تعامل بكل حكمة وروية منذ الطفولة وان تدرب بدون مغالات في الاعتبارات الادبية أو النواهي والروادع وذلك تحاشيا لما ينتج من اخطار عن طريق تدريبها بالشدة والتزمت •

ذلك لأن من الحقائق المعروفة عن الذات العليا أو المثالية انها تكون شديدة المظهر في دور معين من أدوار الطفولة الى درجة أن بعض الاخطاء البسيطة أو الهفوات البريئة قد تصبح في نظر الطفل جريمة نكراء وعملا شائنا وذلك تحت تأثير تربية الوالدين • ومن ذلك ينشأ الشعور بالخطيئة أو الاجرام لدى الطفل فيؤثر ذلك تأثيرا شديدا في عقله فيشل نشاطه منذ البدء فيصبح فريسة لمختلف المشاعر والافكار التي تؤدي به الى بعض الظواهر النفسية المرضية فيصبح شخصا عاجزا مترددا متخوفا من أتفه الامور ويصبح عي اللسان عاجزا عن الطعام والمشي • وتبدو هذه الاعراض كما لو كانت اعراضا طبيعية ولكنها في الواقع مظهرا لعقد مكبوتة في اللاشعور مطبوعة بطابع الخطيئة والاجرام •

وقد ذهب الاستاذ (ادر Eder) الى أن عصبي المزاج والمصابين بالظواهر النفسية المرضية تكون (الانا العلوية أو المثالية) عندهم أشد بأسا وأقوى شدة من الاشخاص الطبيعيين ، وان عصبي المزاج والمصابين بالظواهر النفسية المرضية أكثر تهربا في مواجهة الحقائق من الاناس الطبيعيين ، وذلك لأنهم قد طبعوا على الصلابة والعناد بسبب ذاتهم المثالية ، ويقول

الاستاذ (ادر) ان وسائل التحليل وتجاربه قد دلت على ضرورة معالجة نزعات النفس الباطنية في عهد الطفولة بكل حذر ورفق ومرونة وبطرق واقعية أقل صلة بعالم الخيال ، وذلك لكي يتسنى للانا أن تتفادى الظواهر العصبية والاعراض النفسية التي يلجأ اليها هؤلاء المرضى للتوفيق بين التناقض الحاصل بين نزعات وأغراض النفس الباطنة ونزعات (الذات المثالية أو الانا العليا) •

ويذهب كل من العالمين (ريكمان Rickman وريك Reick) في تعليل الميل نحو الاجرام الى ضعف الذات وتفكك روابطها العضوية الناتجة عن أسباب الردع المضطربة المتضاربة الهدف التي يتعرض لها الطفل في دور التربية ، حيث تضعف لديه ملكة النقد الذاتي • وبذلك يقول عالم النفس فرويد ان شدة الشعور بالخطيئة قد يكون من أقوى البواعث على الاجرام لا نتيجة لارتكاب الجرم بالذات • ومن الشرح المتقدم يتبين بأن شخصية الانسان تتكون من ثلاث نواح ناحية آمرة لها رغائبها ونزعاتها وشهواتها وهي النفس ذات الشهوة (أو الهي) وناحية مأمورة تدفعها النفس وتحرضها للعمل تحقيقا لاغراضها وهي (الانا) وناحية ثالثة وهي (الانا العليا) التي تمتلك قوة الردع والزجر تقف من الانا موقف الناقد والرقيب على أعمالها وتصرفاتها وتوجه لها اللوم والتأنيب اذا ما ضعفت أو وهنت وخضعت لسلطان النفس ذات الشهوة وتمثل الانا العليا في الواقع صوت الضمير وقوة الوجدان الذي يسيطر في مشاعر الانسان فينهيه عن عمل الشر ويدفعه الى عمل الخير •

والعمليات الميكانيكية التي تؤدي الى ظهور السلوك الاجرامي هي أن شدة الكبت الناشيء عن العقد والرغائب والمشتهيات الكامنة في أعماق النفس قد تجد فرصة ضعف الذات المثالية أو ضعف الانا فتظهر بشكل من أشكال السلوك الذي لا ينسجم وقواعد الحياة الاجتماعية أو يظهر بشكل سلوك

مضطرب نتيجة اختلاف توازن القوى العقلية للانسان وسيطرة اللاشعور على جميع حياة الانسان • فيكون هذا السلوك الشاذ – سواء كان سلوكا اجراميا أم سلوكا مضطربا غير اجتماعي – تعبيرا بشكل غير مباشر عما يعانيه الفرد من أزمات نفسية يسيطر بمقتضاها اللاشعور على حياة الانسان •

ويذهب علماء التحليل النفسي الى أن السلوك البشري ايا كان نوعه انما هو تعبير عن رغبة أو مطلب أو هدف يسعى اليه الانسان • ويترتب على ذلك أن وسيلة فهم السلوك الانساني هي كشف العقد النفسية الكامنة في اعماق اللاشعور واظهارها الى عالم الشعور وذلك عن طريق التحليل النفسي الذي ابتكره سيكموند فرويد شيخ علماء التحليل النفسي ومؤسسه الاول •

وقد ذهب الاستاذ فرويد الى أن غريزة الجنس لها أهمية كبرى في حياة الانسان حتى ذهب الى انها توجد في أصل كل صراع نفسي وأن تجاربه تهديه في كل حالة مرضية الى عقدة جنسية • اذ لا يوجد في المجتمع غريزة أخرى من الغرائز عرضة للقمع بكل الوسائل الاجتماعية أكثر من غريزة الجنس ، اذ انها هي الغريزة الوحيدة التي لها دافع بايولوجي أقوى من الغرائز الاخرى في تأثيرها على سلوك الانسان ، كما انها محدودة في طرق اشباعها وان وسائل هذا الاشباع محاطة بقيود وتقاليد صارمة لاتسمح لهذه الغريزة أن تنطلق الا في الحدود التي رسمتها قيم المجتمع وقواعده ونظمه • ومن أجل ذلك ليس غريبا أن يكون الصراع الجنسي سببا رئيسيا في أغلب حالات الشذوذ وانحرافات السلوك أو الاعراض المرضية النفسية التي ليس لها سبب عضوي واضح معلوم •

وقد ذهب بعض علماء النفس من مدرسة التحليل النفسي الى أن نظرية فرويد في اعتبار الصراع الجنسي الناجم عن العقد الجنسية العامل الاوحد في اضطرابات السلوك والامراض العصبية فيه شيء كثير من

المبالغة ، اذ لم يجد هؤلاء العلماء أصلا جنسيا لكل أنواع الشذوذ فنشأ خلاف بلغ أشده بين فرويد وادلر الامر الذي أدى الى انشقاق ادلر عن جماعة فرويد واتخاذه مذهبا آخر عرف باسمه هو (علم النفس الفردي Individual Psychology) •

وخلاصة رأي الاستاذ (ادلر Alfred Adler) هو أن الاصل في نشأة الامراض العصبية والشذوذ في السلوك ناشيء عن (الشعور بالنقص Inferiority Complex) (أو الشعور بعدم الضمان Feeling of isecurity) سواء كان هذا الشعور صادرا عن أسباب حقيقية أو مجرد وهم وخيال •

ففي حين ان مفتاح الشذوذ عند فرويد يوجد في غريزة (الجنس) نجده عند ادلر قائما في غريزة (التسلط) التي تكون الحوافز الاولى للسلوك الانساني فتدفع الانسان الى الظهور والغلبة وبسط الشخصية • فاذا اخفقت هذه الغريزة في تحقيق أغراضها بفعل عوامل مقاومه معاكسة من البيئة تحول دون اشباعها نتج من جراء ذلك شعور بالخيبة والفشل يؤدي بدوره الى تكوين الشعور بالنقص • ومن أهم العوامل التي تساعد على تكوين هذا الشعور بالنقص هو (العيوب الجسمية والعقلية والبيئة الفاسدة فاذا تظافر هذان العاملان أو أحدهما بالاضافة الى شعور الطفل الاصلي بنقصه سبب ذلك في نفس الطفل جرحا عميقا قد لا يندمل طول الحياة فيؤدي هذا بدوره الى كثير من الامراض النفسية والعصبية وشذوذ السلوك فتظهر هذه الاعراض أما بشكل سلوك اجرامي أو عوارض مرضية أو كليهما ، والشعور بالنقص يوجه سلوك الانسان دون وعي أو ادراك منه •

وظهور أعراض الامراض العصبية أو النفسية أو ظهور أعراض السلوك الاجرامي ما هو في الواقع الا تعويضا عما يشعر به الانسان من نقص أو تفوق ولكنه تعويض ملتوٍ غير موفق •

وكثيرا ما تسيطر عقدة النقص في حياة الانسان فيعجز عن التغلب عليها وعدم استطاعته معادلتها بتنمية الاستعدادات والقابليات الاخرى وتوجيهها وجهة صالحة فيخضع لهذا الشعور بالنقص ، وحينئذ يتصرف تصرفا يحاول فيه اخفاء نقصه ومشاعره بهذا النقص • فان كان شعوره بالنقص ناجما عن شعوره بالضعف أو الخوف من الآخرين أو ضعف شخصيته فتراه يتهجم على الناس وينتقدهم ويلصق بهم أنواع العيوب ـ وهذا هو سلاح العاجز الضعيف ـ فتراه يتحدث عن نفسه وخصائصه ومزاياه لا يعترف لاحد بفضل ومكانة ، يحمل في نفسه الحقد والضغينة لاخوانه ومعارفيه أو ربما يتكون عنده شعور عام بالكره للمجتمع بأجمعه ، فيسبب هذا بدوره خصام ومشاكسة وعناد مع الآخرين وقد يشتد فيؤدي الى السلوك الاجرامي • وخلاصة رأي المدرسة النفسية في تفسير السلوك الاجرامي قائم على نظرية الكبت للرغائب والمشتهيات والتي بدورها تسبب عقدا ذات طابع جنسي على رأي فرويد أو أنها عقدا قائمة على الشعور بالنقص على رأي أدلر فانها تؤثر في سلوك الانسان وفي سلامته العقلية فاذا سيطرت في حياة الانسان واختل التوازن بين المظاهر الثلاثة لحياة الانسان أي فقد التوازن بين (الهي ، والانا ، والانا المثالية) حينئذٍ تظهر آثار ذلك بسلوك اجرامي أو أعراض أمراض عصبية ونفسية • ووسيلة تفهم السلوك الاجرامي أو جنوح الاحداث يتطلب الكشف عن هذه العقد النفسية عن طريق التحليل النفسي •

فالمدرسة النفسية تعزي أسباب السلوك الاجرامي الى عوامل نفسية تراها قائمة في العقد النفسية المكبوتة في اللاشعور والتي توجه سلوك الانسان وجهة اجرامية دون وعي أو ادراك منه • وكشف هذه العقد ومواجهة المريض بها مع طرق علاجية نفسية أخرى هي التي يراها علماء التحليل النفسي الوسائل الكفيلة في شفاء المريض ورجوعه عن سلوكه الاجرامي سليما الى الهيئة الاجتماعية •

نظرية العوامل العقلية : Mental Factors

ساد التفكير في فترة من الزمن وخاصة في مطلع القرن العشرين بأن الضعف العقلي سبباً مهماً في الاجرام بحد ذاته بصرف النظر عن الاعتبارات الاخرى • وفي الدراسة التي قام بها الدكتور جارلس كورنك طبيب السجون الانكليزي في مطلع القرن العشرين في كتابه (المجرم الانكليزي) المنشور سنة ١٩١٣ ذهب الى ان الضعف العقلي كان عاملا أساسياً في تكوين الاجرام • ومنذ ذلك الحين نشطت الدراسات في السجون لفحص مختلف المساجين وانواع مختلفة من مرتكبي الاجرام خاصة في امريكا لمعرفة المستوى العقلي الواطيء او المستوى العقلي الضعيف أكثر من غير المجرمين •

وعلى ضوء الملاحظات قام الدكتور (هنري كودارد H. Godard) في أوائل هذا القرن بجمع النتائج المتحصلة من الاختبارات العقلية القديمة لنزلاء الاصلاحيات وعلى ضوء دراسته لهذه الاختبارات أعلن بأن النتائج التي توصل لها تبرهن بدون شك (بأن المستوى العقلي الواطي كان العامل الرئيسي الوحيد للجريمة) • وقد ختم تقريره (بأن ٥٠٪ من المجرمين على الاقل هم مصابون بنقص عقلي Mentally Defective) .

وقد ذهب كودارد الى ان نظرية الوراثة قد فقدت قيمتها في تفسير السلوك الاجرامي وحلت محلها نظرية العوامل العقلية ـ وخاصة الضعف العقلي ـ في تفسير السلوك الاجرامي • فالنموذج الاجرامي Crminal Type الذي تدعيه النظرية الوراثية ما هو في الواقع الا (نموذج لضعف عقلي) يساق الى الاجرام ببساطة واضحة لأنه مهيىء اليه • وعلى ذلك فوراثة الضعف العقلي وليست وراثة الاجرام هي التي يجب أن يعلل بمقتضاها السلوك الاجرامي • وعلى أية حال فأن بعض

وكثيرا ما تسب
وعدم استطاعته مطابقة العشرين بأن
وجهة صالحة فيخضلر عن الاعتبارات
فيه اخفاء نقصه ومشى كورتك طبيب
شعوره بالضعف أو لجرم الانكليزي)
على الناس ويتقدهم و أساسياً في تكوين
الضعيف ـ فتراه يترن لفحص مختلف
بفضل ومكانة ، يحملوني امريكا لمعرفة
يتكون عنده شعور عام أكثر من غير
ومشاكسة وعناد مع ا
وخلاصة رأي المدرسة
الكبت للرغائب والمشتهيا دار (H. Godard
رأي فرويد أو أنها عقد بارات العقلية القديمة
في سلوك الانسان وفي ت أعلن بأن التائج
التوازن بين المظاهر الثلاثي الواطي كان العامل
والانا المثالية) حينئذ تظ بأن ٥٠٪ من المجرمين
عصبية ونفسية • ووسيلة Mentally) •
الكشف عن هذه العقد الـ فقدت قيمتها في تفسير

فالمدرسة النفسية تعقلية ـ وخاصة الضعف
تراها قائمة في العقد النفسي نموذج الاجرامي
وجهة اجرامية دون وعي اتية ما هو في الواقع
المريض بها مع طرق علاج ببساطة واضحة لأنه
النفسي الوسائل الكفيلة في ليست وراثة الاجرام هي
سليما الى الهيئة الاجتماعية وعلى أية حال فأن بعض

ن المجرمين كانوا
م الناس • وفي
أي القائل بأن
صحته بالبرهان
ى المستوى أو
لة للمستوى
) بعد
كن من أن
The Ur
مريكية ،
أكثر من
أظهرو
نين على
على ان
مرة•
عف
الي

ج
ن

العالمية الاولى• ومع تغيير كبير في طرق القياس العقلي وتنوع الاصناف الموضوعة تحت الاختبار فان أهم النتائج كانت هي ان الضعف العقلي لم يظهر بصورة عامة على انه سبب مهم في الاجرام • كما ان دراسة سذرلند السابقة الذكر للمستوى العقلي للمجرمين أظهرت بصورة جلية (بانه لا توجد علاقة مهمة بين مستوى الذكاء والعود الى الاجرام) • واذا نظرنا الى المسألة من وجهة نظر اولئك الذين قاموا بدراسات واسعة للقضايا الفردية للمجرمين في محاولتهم لتعيين العمليات العقلية للعوامل المسببة يظهر بأنه لا يوجد مبرر للاعتقاد بان الضعف العقلي هو عامل مسبب غالب الوجود في السلوك الاجرامي •

ان الاستاذ (برونر) الذى كانت له فرصة دراسة آلاف المجرمين الاحداث ادعى في سنة ١٩٢٥ بأنه يوجد الآن قبول عام للدور الثانوي الذى يلعبه النقص العقلي في تكوين السلوك السيء وعن الحقيقة المرتبطة به ، ذلك ان ضعف العقل يتغير كثيرا في الخصائص الشخصية •

ان اكتشاف ضعاف العقول بين المجرمين او بين الاشخاص السيء السلوك ليس دليلا لافتراض العوامل العقلية على انها تفعل كعامل مسبب في السلوك الاجرامي •

ان نظرية الضعف العقلي في تفسير السلوك الاجرامي لا يمكن اعتبارها قاطعة اذ ان هناك عوامل اخرى غير الضعف العقلي تلعب دورا هاما في دفع العامل العقلى في ظهور السلوك الاجرامى • ومن المحتمل ان كثيرا من ضعاف العقول يرتكبون الاجرام لاسباب اخرى غير الضعف العقلى وهذا النقص العقلى يكون عاملا مساعدا في الدفع الى السلوك الاجرامي خاصة في الجرائم التي تتطلب معرفة ومعلومات اجتماعية حيث يكون الضعف العقلي سببا في عدم تفهم الفرد لهذه المعلومات او القيم الاجتماعية التي تسود المجتمع الذى يعيش فيه • وقد يكون الضعف العقلي سببا في الاجرام في من

يقدمون الى المحاكم او المعتقلين في المؤسسات الاخرى ، ان هذا بحد ذاته يكون سببا في بعض الاحيان حينما يكون ادراك الفرد لما يحيط به من الظواهر محدودا وفهمه للامور فهما مغلوطا • فيمكن في مثل هذه الاحوال ان يكون الضعف العقلي او القصور الفكري عاملا غير مباشر في السلوك الاجرامي • وعلى أية حال فأن هناك تدرجا واسعا بين العقل والجنون • فكما ان الانسان العاقل الحاد الذكاء يمكن ان يكون مجرما تحت ظروف اجتماعية وفكرية معينة وقد يدرك نتيجة عمله فان المجنون المطبق يرتكب الاجرام دون تقدير لنتائج عمله • ان الذكاء العالي والثقافة العالية قد تدفع بصاحبها الى فلسفةاجتماعية خاصة أو أي رأي خاص وقدتكون هذهالفلسفة الاجتماعية متناقضة مع النظم الاجتماعية القائمة والقيم السائدة • وفي هذه الحالة يكون هذا الشخص المثقف أو المتعلم في نظر القانون السائد مجرما • فمقياس كون الشخص مجرما من عدمه مسألة تتعلق بالمقياس الذى يقاس به سلوك الفرد وعلى الغالب يكون هذا المقياس قانونيا او عرفيا في بعض الاحيان فتلعب آراء الشخص وافكاره دورا هاما في تبرير عمله بناء على نظريته او فلسفته الاجتماعية التي تتناقض وقيم النظام القائم ، وفي هذا المجال ينعدم كل نقاش في موضوع الضعف العقلي كسبب في الاجرام • لا بل يكون الذكاء العالي والثقافة العالية سببا في الاجرام خاصة في الجرائم السياسية فردية كانت أو جماعية وذلك في نطاق المقاييس التقليدية التي تسود المجتمعات ، وحينئذ ينحصر البحث في العوامل العقلية كسبب في الاجرام في نطاق الجرائم العادية وربما كانت أبرز الجرائم التي يمكن أن يفتش فيها عن العوامل العقلية هي جرائم العنف كالقتل والايذاء وبعض الجرائم الجنسيةالشاذة التي تكون مصحوبة بايذاء، كالسادية والماسوشية، أما في كثير من الجرائم كالتزوير والنصب والاحتيال ، وبعض السرقات التي تتطلب مهارة خاصة وقدرة فائقة كالسطو على البنوك باستخدام وسائل

فنية فانه في مثل هذه الجرائم تكون طبيعة الجرائم في حد ذاتها دليلا على ذكاء المجرمين القائمين فيها •

وعلى أية حال فان العوامل العقلية أياً كانت ذكاء عاليا أو نقصا عقليا او اضطرابا عقليا فانها تفعل في تكوين الجريمة ضمن شروط وظروف مختلفة بالاضافة الى العامل العقلي فتؤدي الى السلوك الاجرامي • أما أن تعتبر العوامل العقلية سببا رئيسيا في الاجرام بصرف النظر عن اشتراك عوامل اخرى فهذا أمر لم يقم الدليل العلمي عليه لا بل ان نتائج الابحاث العلمية دلت على وجود نسبة قليلة بين المجرمين من المصابين بعوارض عقلية كنقص في المستوى العقلي او المصابين بالاضطرابات العقلية• ان الدراسات والابحاث العلمية التي قام بها الدكتور (نوروود ايست Norwood. East) في سجون انكلترة أظهرت بان — ١٧٥٠ — مجرما من مجموع ١٣٣ر٤٥١ الذين دخلوا السجن في المدة الواقعة مابين ١ نيسان ١٩٢٣ — الى ٣١ مارت ١٩٢٦ كانوا يخضعون لقانون النقص العقلي ومعنى ذلك ان النسبة لمجموع كليهما يساوي ١ — ٧٦ •

كما أظهرت الاختبارات العقليةوالنفسية لعدد منالمجرمين بلغ ٩٩٥٨ في المحاكم العامة لمدينة نيويورك في المدة الواقعة ما بين ١٩٣٢ — ١٩٣٥ ان نسبة تساوي ١ر٥٪ كانوا من المصابين بأمراض نفسية وان ٢ر٤٪ مصابين بنقص عقلي وان نسبة ٦ر٩٪ كانوا شخصيات (سايكوباثية Psychopathic) وان نسبة تعادل ٦ر٩٪ من المصومين (Psychoneuratic) ومن ذلك يتبين بأن النسبة لهذه الاصناف المختلفة من الشخصيات المعتلة او المصابة بأمراض عصبية او نفسية كانت قليلة وعلى ذلك فان هذه العوامل تلعب دورا ثانويا في أسباب الاجرام • وفي تقرير قدمه (بلوسكو Ploscowe) عن العوامل العقلية في السجون والاصلاحيات ودور العلاج لدراسة قامت بها الجمعية الوطنية للصحة

العقلية في الولايات المتحدة في سنة ١٩٣١ ظهر من هذا التقرير بأن نسبة المعدل يتراوح ما بين (٠ – ٩ الى ١٣٫٤) في السجون للاشخاص الذين شخصوا على أنهم من ذوي الاضطرابات العقلية • هـذا وان النسبـة في السجون أقل من الاصلاحيات ودور العلاج •

وان هذه النسب أقصى ما يمكن أن تشير اليه هي أنه توجد علاقة ما بين بعض المستويات العقلية وبعض مشاكل السلوك •

ان نظرة عامة لنتائج الابحاث العلمية للعوامل العقلية على اختلاف أنواعها سواء كانت ضعفا عقليا أو جنونا أو اضطرابا عقليا لا يمكن ان تعتبر عوامل مألوفة أو عوامل سببية مهمة في الاجرام •

ولكن هذه العوامل في بعض ظروف خاصة يمكن ان تكون عوامل سببية في السلوك الاجرامي •

وعلى العموم فان الاعتقاد السائد لدى علماء الاجرام المعاصرين ان فشل الفرد في الحصول على رغائبه خاصة عندما يصاحبه ضغط عاطفي شديد يعتبر عاملا مهما في أسباب الاجرام وعلى الاخص في جنوح الاحداث حيث تلعب العوامل العاطفية دورا هاما في الدفع الى السلوك الاجرامي •

الفصل الحادي عشر

المدرسة الدينيـة أو الروحانية

THE SPIRITUL SCHOOL

من جملـة النظـريات التي بحثت في أسباب الاجرام نظرية تمثـل مدرسة فكرية خاصة تفتش عن سبب الاجـرام أو أحد أسبابه (في نقص الشعور الديني) وهـذه المدرسـة تسمى عـادة (المدرسـة الروحانيـة Spiritualistic School) .

وينتمـي الى هـذه المدرسـة (الفون اوتنكن Von Ottingen ١٨٢٧ – ١٩٠٥) (والفون ستيرسبرك Stursburge ١٩٤٣ – ١٩١٧) من المانيـا •

ومن الافرنسيين الذين يرجعون الى هذه المدرسة (براول ١٨٤٣) و (جولي ١٨٣٩ – ١٩٣١) •

وفي بلجيكا ناصرها (دي بيتس De Baets) ١٨٦٣ – ١٩٣١)

وكذلك من مشايعي هـذه المدرسـة (يوكـر Joeger ١٨٩٨) (وكروس Krauss) ١٨٤٣ – ١٩١٧ وهؤلاء من علماء الالمان •

وقد ذهب زعماء هذه المدرسة مذاهب مختلفة حول الاسباب الاخرى في الاجرام •

ذهب ستيرسبرك وبراول وهؤلاء (غير جبريين Indeterminists) أي لا يؤمنون – بمذهب الجبر – الى انكار وجود أية علاقة بين الجريمة والمجتمـع •

وذهب غيرهم أمثـال دي بيتس على العكس اذ قد أكـد على وجود العلاقة ما بين المجتمع والجريمة ويرى دي بيتس (ان ضعف القوى الدينية هو العامل الرئيسي لهذه الزيادة المفزعة في الاجرام) •

وقد وضّح كراوس رأيه في العبارة التالية (ان الابتعاد المتزايد عن الله الذي يجتاح أكثر فأكثر طبقات كثيرة من الناس وكذلك النظرة اللا اخلاقية الى الحياة والعالم والتي هي نتيجة للابتعاد عن الله ، تكون الطبقة الحاجبة التي تزدهر فيها الجريمة والرذيلة ، ان الروح الادبية الصحيحة غير ممكنة بلا دين) .

وينتقد بعض العلماء وعلى رأسهم الاستاذ (بونجيه الهولندي) قائلا اننا اذا تسائلنا عن البراهين التي تقدمها هذه المدرسة لدعم وجهة نظرها هذه فالجواب يجب أن يكون بالنفي . وكل ما يواجهنا في نقاش الموضوع عمليا ، هو ان الجرائم بتزايد مستمر وكذلك الالحاد في تزايد مستمر ـ وبناء على ذلك فان هناك علاقة سببية بين الاثنين . ويشير الاستاذ بونجيه الى أن أصحاب هذا الرأي قد أطلقوا الرأي في استخدام هذا النقاش الذي يستند على مجرد ملاحظة ازدياد ظاهرتين وهما ازدياد الجرائم وازدياد فقدان الشعور الديني فرتبوا على ذلك وجود علاقة سببية بين الاثنين . واذا سلمنا بأن كلا من انتشار الشعور اللاديني وازدياد الاجرام يشير الى نفس الاتجاه ولكن العلاقة السببية لا يمكن تحديدها بهذا الشكل اذ ان كلا الظاهرتين من الممكن أن تكونا معتمدتين على عامل ثالث) .

واذا أردنا أن نبرهن على وجود علاقة سببية محددة فمن الضروري أن نبين من ناحية أخرى مثلا أين يكمن العامل النفسي ؟ فالعلاقة بين الجريمة والشعور اللاديني ليس واضحا كما يظن أنصار هذا المذهب . ففي هولندة مثلا يزداد عدد الافراد الذين لا ينتمون الى طائفة دينية بصورة مستمرة . ففي سنة ١٨٧٩ بلغ العدد الى ١٢٫٠٠٠ أي بنسبة ٣٪ . وبلغ أكثر من ١٫١٤٤٫٠٠٠ في سنة ١٩٣٠ أي بنسبة ١٤٫٤٪ .

وفي سلسلة أخرى ظهر هبوط ، ففي سنة ١٩٠١ بلغ مجموع أرقام الجرائم بنسبة ٣٦٫٧٪ لكل ١٠٫٠٠٠ بينما الزيادة التي حصلت في سنة

١٩٢٨ نسبت أسبابها الى حالة الحرب ، ولم تعز الى ضعف الشعور الديني من قبل أي عالم من علماء الاجرام .

ان اتجاه الاجرام العام بمختلف أنواعه مرتبط بصورة واضحة في الاحداث الاجتماعية كالازمات الاقتصادية ، وانتشار الخمور وتدهور المؤسسات الاجتماعية وغيرها . ولا يوجد نقاش تاريخي يقف بجانب المدرسة الدينية في تعليلها لاسباب الاجرام في فقدان الشعور الديني .

ففي القرون الوسطى لم يكن الالحاد معلوما . ولكن الجريمة على العكس كانت معروفة تماما ، ويلاحظ بصورة خاصة في انكلترا في بداية القرن التاسع عشر ازدياد غير اعتيادي في ارتكاب الجرائم ومع ذلك فالكفر أو الالحاد أو ضعف الشعور الديني لم يكن منتشرا .

ومن الحقائق التاريخية ان الالحاد وضعف الشعور الديني كان ظاهرة عامة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الا أن الاجرام في هذه الفترة قد نقص فعلا .

ويذهب الاستاذ بونجيه استنادا الى الاحصائيات المتيسرة في هولندة الى أن هذه الاحصائيات لا تؤيد نظرية (دي بيتس) ومشايعيه فيما ذهبوا اليه من حصر سبب الزيادة في الاجرام بضعف الشعور الديني . ويظهر من هذه الاحصائيات ان المناطق الجنوبية في هولندة تتميز بنسبة ليست ذات أهمية من المجرمين الذين ليسوا متدينين . ولكن ارقام هذه الاحصائيات في هذه المناطق بعيدة عن الاعتماد عليها ، بينما نجد من جهة اخرى ان المناطق الشمالية في هولندن (فريسيه Frisia) وكرونكن (Groningen) تتميز بنسبة عالية من الاشخاص الذين لا ينتمون الى طائفة دينية ونسبة معتدلة من الاجرام . ويمكن اعطاء صورة واضحة من الاحصائيات الجنائية مباشرة في البلدان التي تسجل بها الجرائم ويذكر فيها اسم الطائفة الدينية التي ينتمي لها المجرم ، وهذه الاحصائيات متيسرة في هولندة .

ومن ملاحظة الاحصائية المتيسرة لمنطقة امستردام (في سنة ١٩٣٢ ص ١٥ رقم ٩٤) يتبين من هذه الاحصائيات ان المجرمين غير المتدينين تقع أرقامها في أسفل الجداول ونسبة الارقام هي كما يأتي : (لكل ١٠٠ شخص لا ينتمي الى طائفة دينية من المعاقبين يقابلهم ٢٥٢ شخص اسرائيلي و ٣٦٦ بروتستانت و ٤٩٤ كاثوليك •

وان احصائيات امستردام في سنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ تؤيد الاحصائيات المذكورة أعلاه •

وهذه الاحصائيات لا تترك مجالا للشك في أن الاجرام عند الطبقة غير المتدينة هو أقل الاجرام في الجداول ومن احصائيات قديمة قام بها الاستاذ (فري) في سنة ١٨٨٤ وجد في مجموعة من القتلة يبلغ عددهم ٧٠٠ قاتلا واحدا ملحدا فقط • وقد علق الاستاذ (هافلوك ألس (Havelock Ellis) على عبارة للكاهن الانكليزي (هورسلي (J.W. Horsley) الذي وجد (٥٧ ملحدا) من المجرمين ضمن مجموعة يبلغ عددها (٢٨٫٣٥١ مجرما • فقال : (ان المفكرين الاحرار يندر وجودهم في السجون) •

وقد علق (لورانت Laurent) بأن الاشخاص غير المتدينين لا يوجدون مع المجرمين الا في بعض الاحيان) •

وقد أشار (مولر Mulller) الى انه لم يجد مجرما واحدا ملحدا من المجرمين المحترفين الذين قام بفحصهم • ويتبين من ذلك ان ضعف الشعور الديني وعدم التقيد بأي دين لا يكون سببا أساسيا في الاجرام وانه لا توجد علاقة بين فقدان الحس الديني وزيادة الاجرام بأي حال من الاحوال •

هذه هي نتائج الابحاث التي قام بها علماء الاجرام الاوربيون استنادا الى الاحصائيات المتيسرة •

ومنها يتبين ان المجرمين الملحدين قليلون جدا في السجون وعلى هذا فان التعميم فيما يختص بالرأي القائل بان الالحاد يسوق الى الجريمة أمر غير مقبول علميا • ولكن اذ تسألنا عن أسباب ندرة الجرائم بين الملحدين فان الاسباب التي تعلل بها هذه الظاهرة هي ذات طبيعة اجتماعية وان ارتباطها بالعقيدة الدينية من عدمه أمر ضعيف جدا •

فاولئك الملحدون أو اللادينيون غالبا ما يكونون من سكان المدن الكبيرة • وانهم غالبا ما يكونون من الطبقة المثقفة وبالنظر الى ثقافتهم وظروفهم الاجتماعية ليسوا عرضة لارتكاب الجرائم الا اذا استثنينا الجرائم السياسية الناشئة عن العقائد السياسية والمدارس الفكرية الاجتماعية المختلفة فهذه الطبقة المثقفة تتميز بقدرتها على الضبط أكثر من غيرها من الطبقات ، كما ان النظرية التي تستند عليها فكرة سببية الاجرام بالالحاد الديني تقوم على أساس ان فقدان الشعور الديني يترتب عليه فقدان الشعور الادبي أو الخلقي •

وهذا التسلسل في النتائج ليس له أساس علمي اذ ان فقدان الشعور الديني أو عدم الاكتراث في الدين أو الالحاد لا يعني حتما ان الملحد أو غير المنتسب الى طائفة دينية ليست له قيم أدبية أو فلسفة خلقية • ان القيم الادبية والخلقية يمكن أن توجد مع فقدان الشعور الديني • كما انه يمكن أن تنفقد القيم الادبية والخلقية للانسان رغم كونه متدينا • فالعلاقة بينهما ليست حتمية اذ يمكن ان يتواجد الاثنان معا ويمكن أن يتيسر أحدهما مع فقدان الآخر ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هو (ما هو الدور الذي يلعبه الدين بهذا الخصوص ؟) ان الدين باعتباره نظاما اجتماعيا يتضمن بالاضافة الى العقوبات الدنيوية عقوبات دينية أخرى بعد الممات في الحياة الآخرة • وعلى هذا الاساس فان العنصر الديني الذي تتضمنه قواعد الدين يؤدي بطبيعته الى تقويم القيم والقواعد الادبية وذلك من وجهة نظر المصلحة الشخصية • وهذه العقوبات الدينية

قد تردع الشخص عن ارتكاب الاخطاء والجرائم خشية من عقوبات الآخرة وغضب الله • كما ان الثواب والمكافئة المعنوية والمادية التي يتأملها الشخص في الحياة الآخرة اذا ما سلك سلوكا دينيا ودنيويا صالحا لا يصطدم بقيم الدين ولا الآداب العامة ويكون من العوامل المهمة في منع الشخص عن ارتكاب الجريمة ، وانما يشترط لذلك أن يكون الشخص متدينا حقيقيا ومؤمنا ايمانا صادقا ليظهر أكثر الايمان في سلوكه سلبا وايجابا أي يمتنع عن سلوك الشر طائعا مختارا ويندفع نحو الخير من تلقاء نفسه يسعى اليه طائعا مختارا •

وعلى ذلك فيجب التفريق ما بين الايمان الحقيقي بالقيم الدينية وبين مجرد التظاهر بالدين ، ومعنى ذلك ان التظاهر بالشعائر الدينية لا يعني ان الشخص مؤمن حقيقيا والعكس صحيح ايضا اذ يجوز أن يكون الشخص مؤمنا ايمانا حقيقيا ولكنه لا يقيم الشعائر الدينية ، وهو على هذا الاساس يمتنع عن عمل الشر وعن ارتكاب الجرائم •

والواقع ان عنصر الدين يمكن أن يكون عاملا اساسيا في منع ارتكاب الاجرام اذا ما كان متغلغلا في نفوس بعض الاشخاص خاصة طبقة السواد من الناس متى كان الدين عميقا ومقرونا في ايمان صحيح • والظاهرة الملاحظة هو ان الاجرام يندر وجوده بين طبقات المتدينين الذين يؤمنون عن عقيدة وتفهم صحيح لعناصر الدين • فقد يكون عامل الدين أهم من عامل الثقافة العالية المقرونة بالقيم الانسانية التي يلتزم بها المثقفون عن ايمان قائم على مبادىء ومثل انسانية عالية تظهر آثارها في السلوك الرفيع الراقي لدى هذه الطبقة •

فكما ان القيم الادبية تكون عامل ردع يحول دون ارتكاب الاجرام عند الطبقات المثقفة ثقافة حقيقية كذلك الدين له نفس الاثر عند اولئك المتدينين عن عقيدة وايمان وتفهم صحيح للقيم الادبية والانسانية التي يتضمنها الدين وحتى عند اولئك الذين لا يتفهمون فلسفة الدين ولكنهم

مؤمنون بالمبادىء العامة التي يرتكز عليها دين ما من الاديان الذي ينهي عن الشر والمنكر ويوصي بالخير والفضيلة والاحسان •

ان الملاحظة لدى المتدينين المسلمين مثلا انهم لا يأتون الخمر ولا الميسر والقمار والزنا الحرام وتجنب الانسان لهذه الامور في الواقع ابتعاد عن الظروف والعوامل التي ثبت انها من أكبر العوامل المشجعة على ارتكاب الاجرام والسلوك السيء •

وعلى هذا الاساس فيمكن أن يقال بأن التدين والتمسك بتعاليم الدين يحول دون اتصال الفرد بالظروف والشروط المساعدة أو المشجعة على ارتكاب الاجرام •

وفي الواقع اننا نجد كثيرا من المسلمين المتدينين من التجار مثلا يمتنعون عن تشغيل أموالهم بأرباح في البنوك لانهم يعتبرون ذلك ربا حرمه الدين ، كما ان نسبة المتدينين في نزلاء السجون قليلة جدا •

وعلى ضوء هذه الحقائق يمكن اعتبار الدين عاملا مهما في منع وقوع الجرائم • ومن مؤيدي هذا الرأي كل من (دي كراف De Graaf وهيمنس Heymans وكذلك وايرزمه Wiersma) ويذهب هؤلاء الى أن هناك تلازما بين الدين والقيم الادبية •

ولكن الاستاذ بونجيه يذهب الى العكس فيقول بأنه لا توجد بالضرورة علاقة حتمية بين الدين والاعتبارات الادبية ، اذ لا يوجد دليل علمي على وجود التلازم بين الاثنين • اذ ان النزعة الدينية القوية لا تعني أو تتضمن استعدادا ذاتيا للتمسك بالقيم الادبية (Morality) لأن المعلومات المتيسرة لدينا عن سايكولوجية الدين قليلة جدا •

كما ان الابحاث التي قام بها كل من (هيمنس ووايرزمه) والتي استند عليها (دي كراف) لو انها بحثت على أساس عامل (النزعات المثالية

(Idealistic Tendencies) وعلاقتها بالاجرام بصورة عامة فلربما كانت النتيجة هي نفسها • فمن الحقائق المعروفة ان الجريمة نادرة جدا بين المثاليين سواء كانوا متدينين أم غير متدينين • ويذهب الاستاذ (هافلوك ألس Havelock Ellis) الى ان كلا من المجرمين والاشخاص المتدينين يرجعون الى صنف عاطفي (Emotional Type) من أصناف البشر •

ويرى الاستاذ بونجيه ان هذا الرأي لا يزال ينقصه البرهان ويرى بأن السؤال الذي يتعلق بأهمية الدين في الاجرام لا يزال مفتوحا للبحث والتحقيق العلمي •

والواقع ان الموضوع من حيث الاساس ليس فيه اشكالا كبيرا من الناحية العلمية النظرية ولكن الاشكال يقوم على أساس كيفية التفريق بين الاصناف المختلفة التي يتضمنها الاصطلاح المتعارف عليه لكلمة (متدين ، ومؤمن وملحد) هناك فرق كبير بين هذه المصطلحات الثلاث • فالمتدين الذي لا يؤثر الدين في نفسيته ولا يبعده عن المنكر وعمل الشر فهذا لا يمكن أن يعتبر متدينا مؤمنا ايمانا حقيقيا • فيجوز أن يؤدي الشعائر الدينية ولكنه لا يلزم نفسه عن أداء الشر فمجرد التدين لا يمنع الشخص من ارتكاب الاجرام •

ولكن اذا كان الشخص متدينا ومؤمنا ايمانا حقيقيا بالقيم والقواعد الدينية وتظهر آثار ذلك في تصرفاته وسلوكه فمن الناحية النظرية يمكن القول بأن التدين بايمان واخلاص يعتبر عاملا من العوامل الرادعة أو الواقية من الاجرام • لأن الاعتقاد بالجزاء والثواب الديني في الدنيا وفي الآخرة يؤثر في تصرف الفرد سلباً وايجاباً متى ما آمن بعمق وبشدة في مبادىء الدين • وفي هذا المجال أيضا يمكن اقامة العلاقة ما بين التدين الحقيقي ووجود القيم الادبية لدى الانسان وحينئذ يمكن قبول المعادلة التي تقوم عليها المدرسة الدينية أو الروحانية في أسباب الاجرام وهى أن عامل الدين سبب مهم في الاجرام •

والملاحظ في السجون العراقية أن الغالبية العظمى من المجرمين لا تتقيد بالشعائر الدينية ولكن هذا لا يعني بأنهم ملحدون •

أما الالحاد — أي انكار الدين أصلا — في الواقع كما دلت بعض الاحصائيات التي أشرنا اليها سابقا بأن هؤلاء غالبيتهم من الطبقة المثقفة ومن سكان المدن • فالانتساب الى دين معين أو الالحاد بالاديان جميعا لا يعني بأن الشخص مجرد من كل قيم اجتماعية وأدبية ، لا بل ان هذه الطبقة لها فلسفة خاصة ولها التزامات أدبية نحو قيم انسانية واجتماعية معينة •

ولكن السؤال هو الى أي حد يكون الالحاد سببا في الاجرام ؟ الواقع ان الجواب على هذا السؤال صعب جدا وذلك لعدم تيسر الدراسات العلمية في هذا الصدد ولأن الاحصائيات محدودة أيضا •

ولكن يمكن اعطاء رأي نظري عن طريق التعليل المنطقي حسبما يؤيده منطق الاشياء فالالحاد قد يكون مصحوبا بفلسفة خاصة تبعد الفرد عن الاعتبارات المثالية والقيم الادبية التقليدية فيراها قيما رجعية بالية فيبيح لنفسه تبعا لمنطقة هذا أن يعبث في حقوق الغير حسبما توحيه اليه فلسفته الخاصة ، وفي هذا المجال يمكن أن يسلك سلوكا يصطدم بقواعد المجتمع ، وقد تنتشر بين هذه الطبقة الاباحية الجنسية وشرب الخمور والمخدرات وغيرها من العوامل التي تسوق الى الجريمة أو تهيء ظروف وجودها •

وينتشر الفسق والفجور في بعض الجماعات نتيجة اعتناق فلسفة أو مذهب خاص من المذاهب التى تناقض والقيم الدينية أو الادبية المتعارف عليها في المجتمع البشري فالالحاد قد يكون سببا لنوع خاص من الاجرام كالجرائم الجنسية والادبية أو جرائم ضد القوانين التي تحرم المخدرات وغيرها • وقد يكون الالحاد مصحوبا بفلسفة خاصة فيؤدي ذلك الى انحلال عام في شخصية الانسان فيتجرد من كل القيم والمبادىء الادبية فلم يعد هناك

رادع يمنع الفرد من أن يسلك سلوكا اجراميا أو سلوكا ضد المجتمع .

وعلى أية حال فان البحث في هذا المجال لا يزال مفتوحا والاحصائيات قليلة والواقع ان معرفة الفرد كونه ملحداً أو غير ملحد مسألة يصعب معرفتها بسهولة وربما لا يعرف الشخص الا عند الوفاة اذ ان اقامة الشعائر الدينية من عدمه لا يدل على كون الشخص مؤمنا أم ملحداً .

الفصل الثاني عشر

المدارس وطرق البحث في علم الاجرام

SCHOOLS AND METHODS IN CRIMINOLOGY

ان محاولة دراسة أسباب الاجرام بطريقة علمية منظمة لم تكن في الواقع الا وليدة القرن التاسع عشر . ذلك لأن تعليل الظواهر الاجرامية في القرون الوسطى والفترة التي سبقت القرن التاسع عشر لم تكن مستندة الى نظرية علمية بأي شكل من الاشكال . وكان التعليل الرئيسي في هذه الفترة من الزمن يقوم على أساس (ان الجريمة سببها تملك نوازع الشر على نفس الانسان وتحريض الشيطان له على عمل الشر) وان الانسان الشرير المجرم لا يخاف الله .

وخلال هذه الفترة من الزمن حينما كان هذا المبدأ سائدا (لم تكن نظرية التعليل السببي قد ظهرت بعد حتى بالنسبة الى الامراض) ولا شك في أن مبدأ التعليل العلمي لم يكن معروفا في ميدان العلوم الاجتماعية ومن ضمنها ظاهرة الجريمة . بل أن الملاحظ هو أن هناك اهتماما قليلا في (الباعث Motive ، والقصد Intention ، والظروف Circumstances أو بعض ظروف مباشرة اخرى في تعليل الاجرام ، وكان العقاب هو الوسيلة الوحيدة لمقاومة الاجرام . وكان جزافا وغير متكافيء وكان العقاب القاسي والتعذيب هو طريقة علاج الاجرام ومقاومة المجرمين .

ولكن القرن الثامن والتاسع عشر شهدا انقلابات فكرية هائلة وتطورات في نظرية السبب وطريقة تعليل الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية في ضوء المبادىء العلمية التي بلغت أشدها في هذين القرنين ، ولذلك بدأت نظرية السبب والتعليل العلمي في الظواهر الطبيعية أولا ثم

سرت الى الظواهر الاجتماعية ، وكان من نتيجة ذلك ان الظواهر الاجتماعية ومن جملتها الجريمة خضعت بدورها الى التعليل العلمي فقد أثبت كوتليت لأول مرة في القرن التاسع عشر سنة ١٨٣٥ ان الجريمة حقيقة اجتماعية (Social Fact) وان البحث عن أسبابها يجب أن يكون في المجتمع نفسه •

وبتطور النظرة الى الظواهر الاجتماعية واعتبارها نتائج لاسباب قائمة في المجتمع خضعت الجريمة بدورها للتعليل العلمي الحديث • ولكن البحث العلمي المنظم لدراسة المجرمين لم يتيسر الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك بالدراسة الواسعة التي قام بها العالم الايطالى المشهور (لومبروزو) والذي طبق في محاولته المقاييس العلمية وطرق البحث العلمي الحديث الذي يقوم على الطريقة الاحصائية والبحث التجريبي •

ومنذ ذلك الحين ظهرت مدارس مختلفة تبحث في أسباب الاجرام في الواقع هي وليدة القرن التاسع عشر • أما الفترة التي سبقت هذا القرن فقد كانت هناك تفسيرات وتعليلات كثيرة لا ترقى الى مرتبة التعليل العلمي الذي يجري بمقتضى طريقة علمية ومستندا الى نظرية أو رأي علمي • وقد طغت الناحية السايكولوجية والناحية الطبية في تعليلات القرن الثامن عشر وشطرا كبيرا من القرن التاسع عشر •

ولكن ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت عدة مدارس في علم الاجرام تبحث في الاسباب المؤدية الى الجريمة والى السلوك الاجرامي •

ومعنى المدرسة في علم الاجرام ، هي عبارة عن (نظام تفكير مع جميع قضايا ذلك التفكير) ويتألف نظام التفكير هذا من نظرية متكاملة لأسباب الاجرام وكذلك سياسة جنائية للسيطرة ومقاومة الاجرام تتضمنها نظرية تعليل الاسباب •

ويظهر من هذا التعريف للمدرسة في علم الاجرام ان كثيرا من التعاريف العامة الشائعة غير مشمولة بهذا التعريف ، والمدارس المختلفة التي بحثت في أسباب الاجرام يمكن تمييز كل واحدة منها عن الاخرى في كتابات المؤسسين القدماء وكل واحدة من هذه المدارس تستهدف تفسير السلوك الاجرامي بصورة كاملة • ولكل من هذه المدارس موضوعاتها التي تركز عليها وطريقة البحث الخاصة فيها ، هذا مع العلم بأن هذه المدارس قد تستخدم طريقة او اخرى او انها تستخدم عدة طرق في بحثها عن الاسباب •

واليك جدولا بالمدارس المختلفة حسب تسلسل ظهورها التاريخي وكذلك نطاق تفسيرها وطريقة بحثها •

مدارس علم الاجرام

المدرسة	ظهورها تاريخ	مضمون التفسير	الطريقة
القديمة Classical	١٨٧٥	اللذة Hedonism	التفكير النظري
الجغرافية Cartographic	١٨٣٠	البيئة ، الحضارة ، تركيب السكان، الحتمية الاقتصادية	الخرائط الاحصاء
الاشتراكية Socialist	١٨٥٠		الاحصاء
النموذجية Typological			
(١) مدرسة لومبروزو Anthropological	١٨٧٥	النموذج الجسمي للمجرم المولود	الفحص الاكلينكي والاحصاء
(٢) اصحاب الاختبارات القلية Mental Test	١٩٠٥	الضعف العقلي	الفحص الاكلينكي الاختبارات العقلية الاحصاء
(٣) العقلية Psychiatric	١٩٠٥	الشخصية السايكوباتية Psychopathy	الفحص الاكلينكي والاحصاء
الاجتماعية Sosiological	١٩١٥	الجماعات والتفاعلات الاجتماعية	الفحص الاكلينكي والاحصاء

أولا ـ المدرسة القديمة : Classical School

هذه المدرسة في الواقع تتصل بالقانون الجنائي وبالعقوبات أكثر من علاقتها بعلم الاجرام • ذلك لانها قد سبقت ظهور علم الاجرام بقرون عديدة والمدرسة القديمة تستند على مبدأ اللذة والالم من الناحية السايكولوجية والفيزيولوجية • وبالنظر الى ان هذا المبدأ السايكولوجي يعتبر الانسان قادرا على السيطرة على سلوكه على اساس اللذة والالم • فاللذة المنتظرة من عمل ما من الاعمال تقارن بمقدار الالم المنتظر من جراء القيام بذلك العمل • وكان الفاعل يعتبر حرا في تصرفاته وانه يعمل اختياره بمحض ارادته ويعمل حساب اللذة والالم المنتظر من جراء القيام بمعمل ما من الاعمال المحرمة قانونا •

وهذا التعليل السايكولوجي كان يعتبر التفسير الكامل والنهائي لاسباب الاجرام وليست هناك حاجة للبحث والاستقصاء عن أسباب أخرى للاجرام• (وفي سنة ١٧٦٤ طبق بيكاريا Bessaria الايطالي هذا المبدأ في علم العقاب) • وكان هدفه أن يجعل العقاب أقل تعسفا مما كان وقد ذهب الى أن جميع الاشخاص الذين يخالفون قانونا معينا يجب أن يعاقبوا بنفس العقوبة بصرف النظر عن الضمير وسلامة العقل والثروة والمركز الاجتماعي والظروف •

وقد برر هذا على أساس ان حقوق الافراد لا يمكن ان يحافظ عليها الا أذا عومل الجميع بصورة متساوية • وعلى اساس آخر وهو ان العقاب يجب ان يكون محدودا ومعلوما مقدما وذلك لكي يؤخذ بنظر الاعتبار في تقدير اللذة والالم الناتج عن مخالفة القانون • وقد تطور هذا المبدأ في المساواة فحصلت بعض الاستثناءات فاستثنى الاطفال والمجانين على اعتبار انهم غير قادرين على تقدير اللذة والالم الناتجة عن مخالفة القانون •

والاساس السايكولوجي الذى تقوم عليه هذه المدرسة محل شك في

العصر الحديث لانه يفترض حرية الانسان المطلقة في تصرفاته ولا يترك مجالا للبحث عن الاسباب الدافعة الى الاجرام في ميدان آخر •

والمدارس التى تلت هذه المدرسة قد قبلت (مبدأ التسبيب الطبيعي (Natural Causation) ولهذا السبب فأن هذه المدارس الاخرى تدعى في بعض الاحيان (المدارس الموضوعية Positive Schools)

ثانيا ـ المدرسة الجغرافية أو البيئية : The Cartographic

والمدرسة الثانية في علم الاجرام تدعى المدرسة الجغرافية وهي المدرسة التى تستهدف دراسة الانسان في المحيط الجغرافي والبيئة الحضارية التى ينشأ فيها وتأثير ذلك في حياة الانسان • وهذه المدرسة تشبه المدرسة الحديثة التى تدعى (المدرسة الايكولوجية) أي علم اثر البيئة في الانسان والحيوان (Ecology) وكان الرواد الاوائل لهذه المدرسة مهتمين ابتداء في توزيع الجرائم في بعض المناطق ، من كلا الناحيتين الجغرافية والاجتماعية وكانوا مهتمين في الجريمة على اعتبار انها تعبير ضرورى للظروف الاجتماعية • وكان (كوتليت البلجيكى وكرى الافرنسي) قادة هذه المدرسة ، ولهم اتباع كثيرون في انكلترة وفرنسا ، وقد ازدهرت هذه المدرسة من سنة ١٨٣٠ ـ ١٨٨٠ • ولم يقتصر مشايعوا هذه المدرسة على تحليل توزيع المستوى العام للجرائم في مختلف المناطق ولكنهم قاموا بدراسات خاصة لجرائم الاحداث ولجرائم الاحتراف وكانت هذه الدراسات على ممستوى عالي يمكن أن يضارع دراسات العصر الحديث في هذا المجال • وكانت دراسات متفوقة في الفترة ما بين سنة ١٨٨٠ والحال الحاضر •

ولم تكن هذه الفترة فى تاريخ نظريات علم الاجرام معلومة للجيل الحاضر من علماء الاجرام الى أن اكتشفت عن طريق (لندسمث Lindsmith وليفن Leven في بحثهما المنشور في المجلة

الاجتماعية الامريكية مارت ١٩٣٧ 653-671 : 42 وفي مقال آخر نشراه في مجلة القانون الجنائي وعلم الاجرام تحت عنوان :
Euglish Ecology and Criminology of the past Century
في مارت ونيسان سنة ١٩٣٧ 816—801 : 27.

وفي هذين المقالين سطر المؤلفان عددا كثيرا لدراسات على مستوى عالٍ طبقت فيها هذه الطريقة •

ثالثا ـ المدرسة الاشتراكية : The Socialist School

ان المدرسة الاشتراكية في علم الاجرام قامت على اساس كتابات ماركس وانجلز • وقد بدأت حوالي سنة ١٨٥٠ ، وقد أكدت هذه المدرسة في علم الاجرام (على الحتمية الاقتصادية Economic detrminism) وكانت هذه المدرسة مهتمة في الجريمة على اساس أنها نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي • ولكنها مع ذلك قامت بدراسات فعلية استخدمت فيها اساسا الطريقة الاحصائية وقد قدمت معلومات واسعة حول تغيرات مستوى الجرائم مع التغيرات في الظروف الاقتصادية • والنتيجة التي يمكن أن تستخرج من هذه الدراسات الفعلية هى انها كانت بصورة عامة متفقة مع الغرض الموضوع من قبل الباحثين الذين كانوا يستخدمون هذه الطريقة والذين كانوا يعتبرون على انهم من مساندى المنهج الاشتراكى •

وعلى أية حال فأن هذه المدرسة رغم ما يوجه اليها من نقد فانها على الاقل يمكن ان تدعى علمية • لأنها تبدأ (برأي عام Hypothesis) وبمقتضى هذا الرأى تجمع المعلومات الاولية (Data) بطريقة تساعد الباحثين الآخرين من اعادة العملية واختبار النتائج المتحصلة للتأكد من صحتها أو عدم صحتها •

رابعا ـ المدارس النموذجية : Typological schools

وهي ثلاث مدارس تدخل تحت هذا العنوان تتشابه من حيث أساسها

وطريقة بحثها • وجميعها تقوم على اساس (فرض مسلم به Postulate) وهذا الفرض هو (ان المجرمين يختلفون عن غير المجرمين في بعض خصائص الشخصية ونتيجة لذلك فانهم يمتلكون نزعة واستعدادا لارتكاب الاجرام في الظروف والمواقف التي لا يرتكب فيها غيرهم الاجرام) • وهذه الاستعدادات لارتكاب الاجرام يمكن أن تكون موروثة كما يمكن أن تكون تعبيرا ضروريا لخصائصهم الشخصية ، أى ان هناك توافقا طبيعيا وحتميا ما بين خصائصهم الشخصية والسلوك الاجرامى • وعلى ذلك فان الظروف الاجتماعية والاجراءات الاجتماعية ليست لها أية علاقة في السلوك الاجرامى كما انها لاعلاقة لها في السيطرة على سلوكهم الاجرامى • هذا وتختلف هذه المدارس الثلاث عن بعضها بالنظر الى الخصائص النوعية التي تميز المجرمين من غير المجرمين •

١) مذهب لومبروزو : Lombroso

كان لومبروزو مؤسس هذه المدرسة وقائدها وكانت تعرف (بالمدرسة الايطالية) • وأول اعلان عن هذه المدرسة كان بشكل كراس طبع سنة ١٨٧٦ ثم تطور ونمى حتى اصبح ثلاثة مجلدات في الطبعات التالية وكانت النظرية في شكلها الاول تتكون من الفرضيات التالية :

آ – المجرمون بالولادة صنف متميز عن غيره •

ب – وهذا الصنف من البشر يمكن معرفته عن طريق علامات ووسمات خاصة سبق وأن ذكرناها عند شرحنا للمدرسة الايطالية سابقا •

ج – هذه العلامات الفيزيولوجية لاتسبب الاجرام ولكنها تعين الشخص الذى له استعداد سابق للسلوك الاجرامى • وهذه الشخصية اما انها ارتداد للانسان الوحشي الاول ، أو انه نوع منحط من البشر وبصورة خاصة سببه الصرع •

وبالنظر الى طبيعتهم الشخصية فهؤلاء ليس باستطاعتهم الامتناع عن

الاجرام الا اذا كانت ظروف الحياة بصورة استثنائية مريحة لهم •

د – وقد ذهب بعض اتباع لومبروزو الى ان الاصناف المتعددة للمجرمين كالسراق ، والقتلة ومرتكبي الجرائم الجنسية يتميزون عن بعضهم بعلامات فيزيولوجية •

وقد انتقدت هذه المدرسة المذهب القديم في المسؤولية الجنائية وأقامت مذهب الجبر بدلا من مبدأ الحرية المطلقة للانسان في تصرفاته ، ثم اتجهت بعد ذلك ضد نظرية تارد في التقليد والمحاكات وكانت تؤكد على الحتمية البايولوجية ضد الحتمية الاجتماعية •

وقد حور لومبروزو نظريته القديمة تدريجيا بصورة خاصة بالنسبة الى المجرم المولود (Born Criminal) ثم نقّص عدد المجرمين بالولادة من نسبة ١٠٠ الى نسبة ٤٠٪ ثم تناول التعديل والاصلاح نظرية لومبروزو على يدي أتباعه كارفلو وفري حتى فقدت المدرسة معالمها الواضحة ، كما ان النموذج الاجرامى لم يثبت بالبرهان العلمى لا بل ان ابحاث كورنك أثبتت العكس وذلك بالمقارنات الواسعة التى اجراها بين المجرمين وغير المجرمين • في حين ان لومبروزو لم يقم باجراء مقارنات دقيقة بين المجرمين وغير المجرمين ، كما ان لومبروزو واتباعه لم يكن لديهم سوى معلومات قليلة جدا عن الانسان البدائي الذى يفترض ان المجرمين يشبهونه •

ان التأكيد على الهيئة الخارجية لجسم الانسان استمر بشكل متحور في المناطق الاوربية الجنوبية وكذلك في امريكا الجنوبية • وكان شائعا أيضا في الولايات المتحدة الامريكية حتى سنة ١٩١٥ ، ولا يزال شائعا نوعا ما عند العامة •

ان هذه المدرسة بتحويلها انتباه الباحثين الى اعتبار الجريمة ظاهرة فردية

(individual phenomenon) بدلا من اعتبارها ظاهرة اجتماعية (Social phenomenon) قد اعاقت تقدم الابحاث التى كانت تجرى زمن ظهورها الى خمسين سنة تقريبا كما انها لم تؤد الى اية انجازات علمية قائمة على نظريتها •

(٢) مذهب الاختبارات العقلية : Mental Teste

حينما انهارت مدرسة لومبروزو وفقدت أهميتها بقى أساسها وطريقتها محفوظة ولكن على اساس النقص العقلي بدلا من النموذج الفيزيولوجي•

وقد تمثلت هذه المدرسة بصورة واضحة في كتابات الدكتور كودارد (H. godard) ونظريته التى أقامها في تفسير أسباب السلوك الاجرامى في العوامل العقلية • وخلاصة نظرية كودارد (هى ان الضعف العقلي يورث كما تورث الصفات الاخرى بمقتضى قانون مندل) • وان الضعف العقلي يسبب الاجرام بالنظر الى ان ضعيف العقل لا يدرك طبيعة عمله ولا يميز النتائج المترتبة على عمله كما انه لا يدرك معنى القانون • ان الاختبارات العقلية التى قام بها كوددارد فى مطلع القرن العشرين سنة ١٩١٤ أثبت أن أغلب المجرمين كانوا ضعاف عقول وعلى ذلك ادعى بان اغلب ضعاف العقول كانوا مجرمين • وحينما استقرت مقاييس الاختبارات العقلية وأصبحت ثابتة الى حدما طبقت على عدد كبير من المجرمين وغير المجرمين فقـــدت نظرية الضعف العقلي اهميتها في اسباب الاجرام اذ لم تظهر نتائج الفحص العقلي فروقا في الناحية العقلية بين المجرمين وغير المجرمين • فقسم مـــن المجرمين ذوي ذكاء عال ومقدرة فائقة وعلى ذلك فقد تدهورت هذه النظرية وفقدت قيمتها •

(٣) مذهب الامراض العقلية : The posychiaric school

أن هذه المدرسة فى الواقع امتداد الى مذهب لومبروزو بدون التأكيد على الخصائص الفيزيولوجية التى تدعي بها المدرسة الايطالية حسب نظرية

لومبروزو •

وهذه المدرسة تؤكد على (الامـــراض العصـــبية غير العضـــوية Psychoses) والصـــرع Epilepsy) والجنون الخلقي Moral insanity) ولكنها وضـــعت اهمية كبيرة على الاضطرابات العاطفيـــــة (Emotional disturbances)

وفي مراحلها الاخيرة ذهبت الى ان هذه الاضطرابات العاطفية تحدث نتيجة تفاعلات نفسية اجتماعية وليست نتيجة لعوامل وراثية بايولوجية •

وقد تشعبت وجهات النظر في هذه المدرسة ولكن اهم مدرسة وأكثرها تأثيرا كانت (مدرسة فرويد) خاصة فى وضعها الاول حيث وضعت أهمية كبرى على (اللاشعور ، وخيبة الامل Frustration وعقـدت اوديب) وذهب بعض مشايعي هذه المدرسة من المتطرفين الى ان نسبة كبيرة مـــن الجرائم في حقيقتها (جرائم زنا في المحارم Incest) ولكنها تظهر بشكل مقنع آخر) كأن يكون الطفل واقعا في حب امه ويكتمه في عقله الباطني ، ولكنه لا يستطيع التعبير عن هذه النزعة بشكل مباشر صريح وواضح خشية الاستنكار الاجتماعى والرعب الذى ينتج عند كشف هذه المشاعر ، ولكن (هذه النزعة Incest حب المحارم الجنسي) نزعة قوية ويجب ان تظهر بشكل ما من الاشكال وعلى ذلك فتنفجر معبرة عن نفسها (بشكل سرقة) ولكن السرقة هذه بالواقع ما هى الا تعبيرا عن حب الام الكامن في اللاشعور الذى لم يكن بالامكان التعبير عنه بشكل واضح • والمحور الرئيسي الذى ترتكز عليه مدرسة الامراض العقلية هى ان تنظيما خاصا للشخصية يتطور في معزل عن المحيط الاجرامى من المحقق او من المحتمل ان ينتج سلوكا اجراميا بصرف النظر عن الموقف الاجتماعى) •

والسلوك الأجرامى تعبير ضرورى عن الشخصية • فالسلوك الاجرامى يظهر حتما في الشخص الذى لديه هذا النوع من الشخصية • ويذهب

أنصار هذا المذهب من المتطرفين الى ان اغلب المجرمين يتطورون بهذا الشكل وهذه المدرسة لها مقام محترم فى العصر الحديث وخاصة في المؤسسات الاصلاحية لعلاج المجرمين الجانحين حيث يستخدم الطب العقلي كوسيلة من وسائل العلاج والاصلاح • ويرى الاستاذ سذرلند ان هذه المدرسة من المحتمل ان تلعب دورا لفترة من الزمن ثم تتلاشى كما تلاشت المدارس النموذجية الاخرى كمدرسة لومبروزو ومدرسة الاختبارات العقلية •

وهذا لا يعني ان علم الامراض العقلية (Psyciatry) سوف يفقد أهميته في تفهم السلوك الاجرامى ، ولكن المقصود باضمحلال هذهالمدرسة العقلية هو انها سوف لا تتقدم على أنها تفسير للسلوك الاجرامي • وبعبارة اخرى سوف لاتتطور بحيث تكون نظرية عامة لتفسير السلوك الاجرامى بكافة أنواعه •

خامسا ـ المدرسة الاجتماعية : The sociological school

هذه المدرسة أكثر المدارس تنوعا وقد بدأ تحليل أسباب الاجرام في نطاق العوامل الاجتماعيية مع المدرسة الجغرافية ثم استمر حتى تطور فى المدرسة الاشتراكية •

وان كثيرا من الباحثين في القرن التاسع عشر الذين لا ينتسبون الى أية واحدة من هاتين المدرستين سواء الجغرافية او الاشتراكية يذهبون في تفسير الظواهر الاجرامية على انها وظيفة المحيط الاجتماعى ، هذا مع العلم ان هناك آراء مختلفة حول الاجراءاتالميكانيكية التىبمقتضاها تؤدى العوامل الاجتماعية الى الجريمة • مثلا ذهب (كابريل تارد Gabereal tard) عالم نفسى أجتماعى افرنسي بعد ان فند نظرية لومبروزو في العامل البايولوجى اوجد نظرية تؤكد على عامل التقليد في اسباب الاجرام •

وكان المبدأ الاساسي لنظريته هو ان (الشخص يتصرف ويسلك تبعا الى عادات مجتمعه) • فاذا سرق شخص او قتل فهو قطعا مقلدا لشخص آخر •

أن اعظم التطورات في المدرسة الاجتماعية حصلت في الولايات المتحدة وفي تاريخ متأخر في القرن التاسع عشر اعتبر علم الاجرام كميدان للدرس والبحث في أقسام علم الاجتماع في الجامعات ومنذ ذلك الحين أخذت الدراسات المنظمة في علم الاجرام يقودها علماء الاجتماع ابتداء •

وفي دراسة تقديرية في سنة ١٩٠١ دلت على أن علم الاجرام وعلم العقاب كانا ضمن الدروس التى تعطى تحت العنوان العام لعلم الاجتماع • وانالمجلة الاجتماعيةالامريكية (American joural of sociology) نشرت مقالات وأبحاثا ونقدا علميا في علم الاجرام عندما طبعت لاول مرة سنة ١٨٩٥ • وعلى اية حال فان علماء الاجتماع الامريكان كانوا متأثرين بصورة عميقة ببعض مناقشات لومبروزو شأنهم في ذلك شأن الكتاب الاوربيين •

وبقى الامر على هذا الشكل حتى سنة ١٩١٥ بعد اننشر الدكتور جارلس كورنك أبحاثه (في المجرم الانكليزي) ظهر اتجاه قوي من بين علماء الاجتماع الذين يؤكدون على البيئة الاجتماعية وقد أخذت هذه النظرية تتطور سريعا نحو النظرية الاجتماعية •

ولربما كان هذا الاتجاه الجديد هو الذى حفز الدكتور (جون كلن John L. gilline) وهو عالم اجتماع امريكى أن يكتب في سنة ١٩١٤ ما يأتي:

(كلما طالت دراسة الاجرام واستمرت في هذا البلد ، فان النمو

الاكبر في عدد الاسباب المؤدية الى الاجرام يمكن وصفه على انه عامل اجتماعى) .

هذا هو المظهر في تطور علم الاجرام الامريكى الذى اعطى لتلك الدراسات في هذا البلد عنوان (المدرسة الامريكية) .

ان المحور الرئيسي الذى تدور عليه المدرسة الاجتماعية في تفسير اسباب السلوك الاجرامى هى (ان السلوك الاجرامى ينتج من نفس العمليات والاجراءات الاجتماعية التي يحصل بها السلوك الاجتماعي الآخر غير الاجرامى .

ان تحليل العمليات الميكانيكية التى تنتج السلوك الاجرامى أخذت شكلين رئيسين .

(١) حاول علم الاجتماع ان يرجعوا التغاير في مستوى الاجرام الى وجود اختلافات في المنظمات الاجتماعية بما فيها الاختلافات في نظم المؤسسات الكبرى . وفيما يلي بعض الظروف الاجتماعية التي كانت قد بحثت بالنظر الى الاختلاف في مستوى الاجرام في المجتمعات الراقية والمجتمعات الدنيا .

(النزاع الحضاري Cultural conflict التنافس Competition اجراءات التنقل او الحركة the processes of mobiliy ترتيب الطبقات الاجتماعية (Stratification) الافكار السياسية والدينية والاقتصادية كثافة السكان وتركيبه ، توزيع الثروة ، ودخل الأفراد ، الاستخدام .

هذا النوع من التحليل قد أصبح غير مقبول في الزمن الحاضر وذلك لأن علماء الاجرام لا يثقون ثقة تامة بالاحصائيات الجنائية . وذلك لأن التغايرات في مستوى الاجرام يمكن ان تكون مجرد اختلاف في اساليب واجراءات الاحصاء ، وليس تغايرا حقيقيا في تعدد وقوع الاجرام ، ان التحليل الاجتماعى للتغايرات في مستوى الاجرام يعتبر خطرا جدا .

(٢) حاول علماء الاجتماع تحديد العمليات الميكانيكية التى بواسطتها يصبح الشخص مجرما . وهذه التحديدات أدت الى نظريات عامة للتعليم الاجتماعي قد استفادت من استخدام بعض الآراء (كالتقليد imitation) قيمة الموقف (attitud value) التفاضل بين عوامل متباينة مشتركة (differencial association) والى حد ما التعويض (Compensation) والتهجم الاعتدائي لخيبة الامل (Aggression Frustration) .

ان الاتجاه في الحال الحاضر مستمد - بصورة عامة - من النظريات الاجتماعية النفسية (the social psyclolgical theories) لجون ديوى ، وجورج ميد ، وجارلس كولى ، ووليم اسحاق توماس ، وان ظهور السلوك الاجرامي يعتبر على انه يتضمن نفس الاجراءات والعمليات الميكانيكية التى يتعلم بواسطتها الشخص حرفة الصيرفة أو الطب او المحاماة وغيرها من المهن التى يتعلمها الانسان . وان مضمون التعلم وليست اجراءاته تعتبر العنصر المهم في تقدير ما أذا كان الشخص سيصبح مجرما أم غير مجرم .

وان الجدل الرئيسي في الولايات المتحدة اليوم يدور بين مدرسة الطب العقلي النفسي (Psychiatrical school) وبعض اعضاء من المدرسة الاجتماعية (Sociological) فبعض اعضاء من المدرسة الاجتماعية يعترفون بأن الخصائص النفسية والعقلية يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار في تفسير السلوك الاجرامى ، كما ان اعضاء من المدرسة العقلية النفسية قد اعترفوا بأهمية العوامل والظروف الاجتماعية والحضارية في اضطرابات السلوك والامراض النفسية . ولكن يوجد اختلاف وعدم اتفاق حول المدى الذى يجب ان يؤكد عليه في الشخصية وفى العوامل الحضارية في النظريات الاجرامية . وذلك راجع بالدرجة الاولى الى فقدان الاتفاق فيما بينهم حول الاسلوب النوعي الذى بواسطته تتفاعل الشخصية في المحيط

الحضارى لتنتج صورا معينة من السلوك الاجرامى •

وقد عمل بعض الباحثين من كلا المدرستين تصنيفا للمجرمين على أساس أن صنفا من المجرمين يرجع الى العوامل الشخصية والصنف الاخر يعود الى العوامل الثقافية والتربوية •

وقد اقترح كل من (لندسمث Lindsmith) ودنهام(Dunham) في بحث لهما منشور في مجلة القوى الاجتماعيـــة (Sociol forces) في مارت سنة ١٩٤١ ، بأن المجرمين يكونون سلسلة متواصلة مع الشخصية والتربية كعاملين متغيرين • الشخصية كسبب تكون صفرا في طرف وتكون ١٠٠ في الطرف الآخر مع التربية يتدرج ما بين الطرفين بترتيب معكوس • ففي احدى النهايتين القصوى الصنف الفردى (indivdualistic Type) ممثلا في المعصومين (Neuratics) الذى تكون جرائهم تعبيرا عن قيم فردية وليست مدعمة بثقافة • وفي النهاية القصوى الاخرى يكون (المجرم الاجتماعـي Social criminal) ممثلا بالسارق المحترف الذى تكون طريقته مستحسنة فقط ضمن البيئة المشابهة لبيئته الثقافية • وهذه الفكرة عن العلاقة بين الشخصية والتربية يظهر انها تكون اساسا لدمج الطريقتـين السايكاياترية والاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامى ولكنها أخذت على انها بسيطة بشكل غير مناسب اذ ان الامر ليس بمثل هذه البساطة • فالمشكل هو (كيف ان خصائص الشخصية الاساسية والتربية تتحدد في الحـالات الاقل تطرفا ؟ وهذا لايزال موضوع اختلاف بين العلماء •

هذه النظرية عكس النظريات السابقة التى تحاول وضع تفسير نظرى للسلوك الاجرامى • ان كثيرا من الباحثين أصروا على ان الجريمة نتيجة لعدد كبير وانواع مختلفة من العوامل وان هذه العوامل لا يمكن الان ، ولربما لا يمكن ابدا تنظيمها في شكل آراء مرتبطة ليس لها استثناء • وهم يصرون على ان نظرية علمية للسلوك الاجرامى غير ممكنة •

نظرية العوامل المتعددة : The Multiple Factors Theory

ان طريقة العوامل المتعـددة التي هي في الاصل ليست نظرية لأنهـا استخدمت في البداية في القضايا الفردية في الاجرام • ولكن اسلوبا واحدا من هذه الطريقة مستعمل ايضا في تحليل التغيرات في مستويات الاجرام •

فالعلماء الذين يدرسون القضايا الفردية في الاجرام بمقتضى هـذه الطريقة مقتنعين بأن جريمة واحدة قد حدثت نتيجة اتحـاد مجموعة من الظروف أو العوامل وأن جريمة أخرى حدثت نتيجة مجموعة أخرى من الظروف أو العوامل •

وقـد بذل الدكتور وليم هيلي جهودا في تأسيس هـذه الطريقة في دراسته للمجرمين الاحـداث في زمن كان كثـير من الباحثـين مشغولين بالنقاش في الحط من قيمة العامل البايولوجي والفيزيولوجي للجريمة • ولقد لعب الدكتور هيلي دورا هاما في رفع هذا الرأي في طريقة العـوامل المتعددة وقد أكد هيلي بأن ليس هناك توجيـه نظري ولا افتراض سابق يمكن أن يؤثر في نتائج بحثه • وهو سوف يلاحظ أي عامل مسبب يراه موجودا • وكانت النتيجة الحتمية لهذه التجربة الصعبة هو اكتشاف ١٧٠ عاملا كل واحد منها كان معتبرا على أنه يؤدي الى جنوح الاحداث •

وقد ضمن نتائج بحثه هذه في كتاب مشهور في علم الاجرام تحت عنوان (الفرد الجانح The Individual Delinquent) نشـره في سنة ١٩١٥ •

واليـك مثـالا للتفكير في العوامل الفـردية حول القضايا الفـردية مثـلا عما كتبـه (مابل اليوت Mable A. Elliot) وفرانس مـيرل (Francis E. Merrill) في كتابهما Social Disorganzation سنة ١٩٤١ ص ١١١) •

(ان البحث الواسع في جنوح الاحداث قدم لنا دليلا قاطعا ذلك انـه

لا يوجد أي عامل من استعداد سابق يؤدي بصورة حتمية الى السلوك الاجرامي • هذا ومن جهة أخرى فأن الطفل الجانح بصورة عامة معاق ليس بعامل واحد أو بعاملين ، ولكن عادة بسبعة أو ثمانية معوقات • ويمكننا أن نجزم بأن كل طفل يستطيع أن يتغلب على معوق واحد أو معوقين كوفاة أحد الوالدين أو الفقر والصحة الضعيفة • وعلى أية حال اذا كان الطفل له أب سكير وبطال وأم غير مهذبة ، وناقصة عقليا وقد قطع الطفل من المدرسة في سن مبكرة ووضع ليشتغل في معمل ويعيش في بيت مزدحم في محلة رديئة ففي هذه الحالة لا شك في ان كل عامل في بيئته يبدو بأنه يحارب ضده) وهذا الايضاح مبني على افتراض أن أي عامل له نفس الاهمية بالنسبة للعامل الآخر •

ويرى بعض مشايعي مذهب العوامل المتعددة بأن وجود عامل واحد أو عاملين مهمين أو وجود سبعة أو ثمانية عوامل ثانوية سوف يؤدي الى الجنوح •

وحينما تكون الاختلافات في مستوى الاجرام هي موضوع الاعتبار فأن العوامل التي توجد في احصائيات مرتبطة مع المستوى العالي للاجرام تؤخذ على انها وحدة للدراسة •

ففي الولايات المتحدة نجد ان مستوى الاجرام عند الرجال أكثر من النساء ، والسود أكثر من البيض والشبان أكر من ذوئي العمر الوسط • وسكان المدن أكثر من الارياف ، ان المدافعين عن طريقة العوامل المتعددة في دراسة مستوى الاجرام لم يحاولوا الا قليلا أو لم يحاولوا اكتشاف العمليات الميكانيكية التي تنتج الجريمة والتي هي مشتركة في الرجال والسود والشبان الصغار وسكان المدن ، كما انهم لم يسندوا قوة سببية (Causal Power) الى العوامل أيضا •

وهذا بعكس الباحثين الذين يستخدمون طريقة العوامل المتعددة في دراسة القضايا الفردية •

وقد استخدم الاستاذ (اوكبرن Ogburn) هذا الاسلوب في مقارنة مستوى الاجرام في المدن الامريكية في دراسة له سنة ١٩٣٥ نشرت في مجلة الجمعية الاحصائية الامريكية •

وقد استخدم الاستاذ ركلس Reckless من جامعة اوهايو هذه الطريقة تحت عنوان : (Actuarial Method)

ويفتخر مشايعوا نظرية العوامل المتعددة في أنهم يختلفون عن بقية المدارس الاخرى في أنهم أوسع في تفكيرهم • حيث أنهم يدخلون كافة أنواع العوامل في دراسة السلوك الاجرامي ، بينما اصحاب المدارس الاخرى يركزون على عوامل معينة بذاتها • ولا شك في أن هذا رد فعل لمذاهب القرن التاسع عشر التي حاولت أن تجد علاجا عاما للاجرام وانها استندت في تفسير السلوك الاجرامي على عامل واحد فقط ونظرية اجرامية واحدة • ان انتشار طريقة العوامل المتعددة ربما يعكس الاتجاه الكمي الذي له الاعتبار الرفيع عند علماء الاحصاء في البحث العلمي الاجتماعي في الحال الحاضر •

والواقع أن طريقة العوامل المتعددة والتي طبقها لأول مرة في دراسة الجانحين الدكتور وليم هيلي في امريكا وكذلك اتبعها الدكتور سيرل بيرت (Cyril Burt) في انكلترة في دراسته للجانحين لها مميزات لا يمكن نكرانها وذلك للاسباب التالية :

(١) انها تبدأ في دراسة القضايا المختلفة بصرف النظر عن التقيد بأية نظرية أو مذهب معين •

(٢) انها تفتش عن الاسباب الخاصة في كل حالة بصرف النظر عن التعليمات التي تتقيد بها المذاهب الاخرى •

لا يوجد أي عامل من استعداد سابق
الاجرامي • هذا ومن جهة أخرى فأن تستخدمون طريقة العوامل المتعددة في
ليس بعامل واحد أو بعاملين ، ولكن
ويمكننا أن نجزم بأن كل طفل يستطيع (Ogburn) هذا الاسلوب في
معوقين كوفاة أحد الوالدين أو الفقر و يكية في دراسة له سنة ١٩٣٥ نشرت
اذا كان الطفل له أب سكير وبطال وأم •
الطفل من المدرسة في سن مبكرة ووض Reckless من جامعة اوهايو هذه
مزدحم في محلة رديئة ففي هذه الحال Actuarial)
يبدو بأنه يحارب ضده) وهذا الايضاح المتعددة في أنهم يختلفون عن بقية
نفس الاهمية بالنسبة للعامل الآخر • تكيرهم • حيث أنهم يدخلون كافة

ويرى بعض مشايعي مذهب العو رامي ، بينما اصحاب المدارس
أو عاملين مهمين أو وجود سبعة أو تها • ولا شك في أن هذا رد فعل
الى الجنوح • أن تجد علاجا عاما للاجرام وانها

وحينما تكون الاختلافات في مس عامل واحد فقط ونظرية اجرامية
فأن العوامل التي توجد في احصائيات المتعددة ربما يعكس الاتجاه الكمي
تؤخذ على انها وحدة للدراسة • صاء في البحث العلمي الاجتماعي في

ففي الولايات المتحدة نجد ان مة والتي طبقها لأول مرة في دراسة
النساء ، والسود أكثر من البيض والش وكذلك اتبعها الدكتور سيرل بيرت
وسكان المدن أكثر من الارياف ، ان ته للجانحين لها مميزات لا يمكن
في دراسة مستوى الاجرام لم يحاولو
العمليات الميكانيكية التي تنتج الجر المختلفة بصرف النظر عن التقيد
والسود والشبان الصغار وسكان المد
(Causal Power) الى العوامل صة في كل حالة بصرف النظر عن

الفصل الثالث عشر

النظرية الاجتماعية للسلوك الاجرامي

A Sociological Theory of Criminal Behavior

ان التفسير العلمي يتألف من وصف للعوامل والظروف التي تكون
جودة دائما حينما تحدث ظاهرة ما من الظواهر ، وان هذه العوامل
ظروف لا توجد قطعا حينما لا تحدث الظاهرة • ويمكن أن تصاحب
حدوث الظاهرة أياً كانت ظروف متعددة بدرجة كبيرة أو صغيرة ولكن
حصول على هذه المعلومات عديم الفائدة في فهم الظاهرة أو السيطرة عليها
ذا ما تركت العوامل (Factors) مشوشة بشكل عوامل غير منتظمة •
ويجاهد العلماء لتنظيم معلوماتهم في شكل آراء عامة متسلسلة مرتبطة مع
بعضها بحيث لا يوجد فيها أي استثناء •

ومشكلة النظرية في علم الاجرام شأن النظريات الاخرى في العلوم
الاجتماعية هي محاولة جعل دراسة الاجرام علما (Scientific)
واذا أراد علم الاجرام أن يكون علميا يجب أن تنظم العوامل العديدة غير
المتجانسة المعروف انها تشترك وتصحب الاجرام والجريمة وان توحد
مع بعضها البعض بواسطة نظرية تفسيرية لها نفس الخصائص كالتفسيرات
والتعليلات في ميادين الدراسات الاخرى • ذلك ان العوامل والظروف
التي يقال بانها تسبب الجريمة يجب أن تكون موجودة دائما حينما تحدث
الجريمة • ويجب أن تختفي هذه العوامل حينما لا توجد الجريمة •

فنظرية كهذه يمكن أن تحوّر وتبسط ثم تستخدم في توجيه البحث
العلمي الاجرامي ، ويمكن ان تقدم اطارا علميا يمكن بواسطته تفهم كثير
من الآراء والنظريات والمعلومات التي قدمها الباحثون في الماضي • ويمكن

أن تكون ذات فائدة في السيطرة على الاجرام بشرط أن تكون قابلة للتطبيق بنفس الطريقة التي يطبق بها المهندس النظريات العلمية لعلم الفيزياء •

وهناك اسلوبان يمكن استخدامها لترتيب المعلومات الاجرامية لأجل انشاء نظرية للسلوك الاجرامي •

الاولى :هي اسلوب التفكير أو التجريد المنطقي (Logical Abstraction) مثلا السود ، سكان المدن ، الشبان الصغار في امريكا كلهم ذوي مستوى عالي في الاجرام بالنسبة لغيرهم • فالسؤال هو (ماذا يوجد عندهم من الخصائص التي يشتركون فيها جميعا ؟) ان الابحاث العلمية أظهرت بأن السلوك الاجرامي مصحوب بدرجة كبيرة أو صغيرة مع بعض العلل الشخصية والاجتماعية ، كالفقر مثلا ، البيوت الرديئة ، الاحياء الفقيرة عدم توفر وسائل التسلية ، انحطاط وعدم كفاءة العائلة ، الضعف العقلي ، عدم الاستقرار العاطفي ، مع خصائص وظروف اخرى • ما هي الخصائص التي تشترك فيها هذه العوامل التي يظهر انها تنتج زيادة في الاجرام ؟

ان الدراسات العلمية أظهرت ان كثيرا من الاشخاص الذين تتوفر فيهم هذه الخصائص والظروف الرديئة لا يرتكبون الجرائم وان اشخاصا في الطبقة العليا من ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية غالبا مايخالفون القانون مع انهم ليسوا في ضيق مالي ولا تنقصهم وسائل التسلية والعيش الرغيد وليسوا ضعاف عقول أو انهم ليسوا مستقرين عاطفيا • ويظهر من هذا ان هذه الظروف والعوامل والخصائص نفسها تسبب الاجرام • الا أنه يحدث في بعض الاحيان أن تكون الظروف والعوامل متوفرة ومع ذلك فان الجريمة لا تحدث وكذلك يحدث في بعض الاحيان أن لا تتوفر هذه الظروف والعوامل ولكن الجريمة تحدث • ان التفسير السببي للسلوك الاجرامي يمكن الوصول اليه عن طريق التجريد المنطقي للعمليات الميكانيكية

والاجراءات التي هي عامة بالنسبة الى الغني والفقير وبالنسبة للابيض والاسود ، سكان المدن وسكان الارياف ، الشبان الصغار والكبار والمستقرين عاطفيا وغير المستقرين عاطفيا الذين يرتكبون الجرائم •

وعند الوصول الى هذا التجريد الميكانيكي واجراءاته ، يجب أن يحدد ويعين السلوك الاجرامي تحديدا دقيقا وان يميز بصورة مضبوطة عن السلوك غير الاجرامي •

ان المشكلة في علم الاجرام هي تفسير اجرامية السلوك وليس تفسير السلوك بحد ذاته • ان العمليات الميكانيكية التجريدية والاجراءات الشائعة في أصناف المجرمين المشار اليها سابقا يجب أن لا تكون شائعة بين غير المجرمين ايضا •

ان السلوك الاجرامي هو سلوك بشري يشترك مع السلوك غير الاجرامي في كثير من الاشياء وعلى هذا فيجب أن يفسر ضمن الاطار العام الذى يستخدم في تفسير السلوك البشري الآخر •

وعلى أية حال فان تفسيرا للسلوك الاجرامي يجب أن يكون قسما خاصا لنظرية سلوك عامة • ووظيفة هذا التفسير يجب أن تكون تفريق السلوك الاجرامي من السلوك غير الاجرامي •

ان كثيرا من الاشياء التي تكون ضرورية للسلوك ليست لهذا السبب ذاته أن تكون مهمة لاجرامية السلوك •

فالتنفس مثلا ضروري لاي سلوك ولكن اجراءات التنفس لايمكن أن تستخدم في تفسير السلوك الاجرامي لأنها لا تفرق السلوك الاجرامي من السلوك غير الاجرامي •

ثانيا : الاسلوب الثاني لترتيب المعلومات الاجرامية هي التفريق بين درجات من التحليل وهذا يعني ان المشكل محدد بالنسبة الى جزء معين من

الموقف الكلي وعلى الغالب في حدود تسلسل وقوع الحوادث ، فالتحليل السببي يجب أن يضبط عند مستوى معين • فمثلا حينما وضع الفيزياويون قانون سقوط الاجسام لم يكونوا مهتمين بالاسباب التي يبدأ بها الجسم بالسقوط • اذ لا فرق للفيزياوي ما اذا كان الجسم بدأ بالسقوط لأنه قد سقط من يدي الفيزياوي اثناء التجربة أو بدأ بالسقوط لانه تدحرج من حافة جسر بسبب التذبذبات التي أحدثها مرور عجلة ، كما ان جسماً مدوراً يمكن أن يتدحرج من حافة الجسر أكثر سرعة من جسم مربع الشكل ولكن هذه الحقيقة لم تكن مهمة لقانون سقوط الاجسام • مثل هذه الحقائق كانت معتبرة على أنها موجودة على درجات مختلفة من التفسير وهذه كانت غير مهمة للمشكل الذى كان الفيزوياوي مهتما به • ان كثيرا من الالتباس فيما يخص السلوك الاجرامي يرجع الى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط مستويات أو درجات التفسير • ففي المثل المذكور سابقا قلنا ان كروية الاجسام أو كونها مدورة يكون سقوطها أسرع من غيرها من الاجسام المربعة الشكل مثلا • ولكن هذا لا يعني أن كون الشكل مدورا هو سبب سقوطه • وبمثل هذا التحليل يمكن نقد علماء الاجرام في تفسير السلوك الاجرامي في مستوى من مستوياته بعيدا عن سبب حدوثه فالفقر مثلا ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الاجرامي بسرعة ولكن ذلك درجة من درجات التفسير المتعلق في تطور السلوك الاجرامي وليس العامل المسبب لحدوث السلوك الاجرامي •

وعلى أية حال ان اعتبار السلسلة الزمنية بين العوامل التي تصحب الجريمة والاجرام يمكن أن يؤدي الى بساطة في التفسير ، ففي مجموعة متنافرة من العوامل تصحب السلوك الاجرامي يلاحظ ان أحد العوامل غالبا مايحدث قبل عامل آخر وبعض العوامل تحدث بزمن أبعد من عوامل اخرى ولكن ايضاحا للسلوك الاجرامي يمكن أن يوضع دون الاشارة الى تلك

العوامل المبكرة الحدوث • وفي التقيد في التحليل عند مستوى واحد فان العوامل القديمة المتحدة أو المختلفة مع العوامل المتأخرة او الظروف اللاحقة من شأن هذا التقيد عند مستوى واحد أنه يؤدي الى تقليل عدد العوامل المتغيرة التي يجب أن تحسب وتعتبر في النظرية •

ولنضرب لذلك مثلا : ان ولدين كانا مشتركين في جريمة سرقة طفيفة هربا حينما كشف أمرهما • أحدهما ركض بسرعة فلم يمسك والآخر لم يستطع أن يركض سريعا فمسك ووضع في الاصلاحية • بعد سنة أصبح الشخص الذي هرب قسيساً والآخر من رجال العصابات • فالذي هرب واصبح قسا كانت رجله طويلة والاخر رجله قصيرة ، فهل يمكن اعتبار الرجل القصيرة سببا في الاجرام ؟ كلا اذ لا علاقة بين الرجل القصيرة والاجرام •

وعلى ذلك فان العمليات الميكانيكية والاجراءات التي تعتبر مهمة للاجرام أو عدم الاجرام هي التي يجب التفتيش عنها •

فالتفسير النظري للجريمة على درجة واحدة يمكن أن يختص فقط بهذه العمليات الميكانيكية والاجراءات ولا يخص العوامل الاولى مطلقا •

التفسير العلمي للسلوك الاجرامي :

Siceneific Explanation of Crimmal Behavior

هناك نوعان من الطرق لتفسير السلوك الاجرامي •

١ ـ يمكن وضع التفسير العلمي للسلوك الاجرامي أما في نطاق الاجراءات والعمليات التي تعمل في لحظة وقوع الجريمة •

٢ ـ وأما في نطاق الاجراءات والعمليات التي كانت تفعل في التاريخ القديم للمجرم •

ففي الطريقة الاولى يمكن تسمية التفسير (باليكانيكي (Mechanistic

او تفسير الموقف الراهن (Situational) او الحركي (Dynamic)

وفي الطريقة الثانية يمكن تسمية التفسير بالتاريخي (Historical) او التكويني (Genetic) • وكلا الطريقتين في التفسير مرغوبة فالطريقة الميكانيكية في التفسير يحبذها علماء الفيزياء والبايولوجي وربما كانت أكثر كفاءة في تفسير السلوك الاجرامي • وعلى أية حال فالتفسير الاجرامي في الطريقة الميكانيكية كان بصورة واضحة غير ناجح • وربما يرجع ذلك الى أن البحث في الطريقة الميكانيكية كان يقرر مرتبطا ابتداءً بمحاولة فصل العلل والامراض الشخصية والاجتماعية (Personal and Social Pathologies) بين المجرمين •

فالبحث من وجهة النظر هذه قد تمخض على أقل تقدير في تقرير ان العوامل التي تفرض السلوك الاجرامي تكمن في حالة الشخص الراهنة المعقدة •

ان الحالة الموضوعية (Objective Situation) مهمة في الاجرام بدرجة كبيرة الى الحد الذى تهيء فرصة للعمل الاجرامي • فالسارق يمكن أن يسرق شيئا من مخزن حينما لا يراه المالك • ولكنه يمنع نفسه حينما يكون المالك على مرأى منه • وسارق البنوك يمكن أن يهاجم مصرفا متى كانت حمايته ضعيفة ولكنه يمنع نفسه حينما يكون المصرف محميا بحراس ومنبه اوتوماتيكي في حالة حدوث السرقات • وشركة السيارات لا يحتمل قطعا أنها تخالف قوانين فحص اللحوم أو قوانين العقاقير ولكن شركة اللحوم يمكن أن تخالف قوانين اللحوم وصيانتها بصورة مألوفة •

ولكن في معنى آخر ، في معنى سايكولوجي أو اجتماعي ، ان الحالة او الموقف ليس دائما للشخص ، لان الحالة او الموقف الذى يعتبر مهما هو الموقف الذى يحدد عن طريق الشخص المتعلق في القضية ، وبعبارة أخرى ان أهمية الموقف أو عدم أهميته مسألة نسبية تحدد حسب تقدير الشخص

الذي تتعلق فيه • فشخص ما قد يقدر موقفا بأنه موقفا مواتيا لارتكاب الجريمة وربما شخص آخر يرى بأن هذا الموقف غير موات لارتكابها • فالمسألة شخصية محضة تتوقف على تقدير الشخص الذاتي بصرف النظر عن الناحية الموضوعية للموقف ذاته • فضلا عن ذلك ان الحوادث في موقف الشخص المعقدة في وقت حدوث الجريمة لا يمكن فصلها من تجارب الحياة السابقة للمجرم • وهذا يعني ان الموقف او الحالة الراهنة يحدد بواسطة الشخص في نطاق الميول والامكانيات التي كسبها الشخص طول حياته حتى حدوث الجريمة • فمثلا يستطيع شخص أن يحدد الموقف بشكل يكون معه السلوك الاجرامي أمراً لايمكن تحاشيه حيث ان تجاربه السابقة الى حد كبير يمكن أن تحدد الطريقة التي بواسطتها يقدر الموقف أو يحدد معناه •

فتفسير سلوك اجرامي في نطاق التجارب الماضية هو تفسير تاريخي أو تفسير تكويني وسوف نستعرض هذه النظرية التكوينية (Genetic Theory) للسلوك الاجرامي على فرض (ان فعلا اجراميا يحدث عندما يكون هناك موقف موجود مناسب اليه، كما يحدده الشخص مرتكب الجريمة) • وهذه النظرية يجب أن تعتبر معروضة للتجريب كما ويجب اختبارها بالمعلومات الحقيقية وكذلك عن طريق جميع النظريات المطبقة •

ان هذه النظرية قد وضعها الاستاذ سذرلند في عهد قريب أي منذ عدة سنوات •

التفسير التكويني للسلوك الاجرامي :
Genetic Explanation of Criminal Behavior

ان القواعد التالية تشير الى الاجراءات التي بواسطتها يصبح شخص معين متورطا في سلوك اجرامي •

(١) السلوك الاجرامي يمكن تعلمه • وهذا يعني ان السلوك

الاجرامي غير موروث وكما ان الشخص الذى لم يكن متمرنا على الجريمة لا يخترع الجريمة مثله في ذلك مثل شخص لا يخترع عملا ميكانيكيا ما لم تكن له خبرة في الميكانيك •

(٢) ان السلوك الاجرامي يمكن تعلمه بالتعامل مع اشخاص آخرين في اجراءات التواصل ، وهذا التواصل يكون شفويا في مظاهر كثيرة كما ويشمل أيضا التواصل عن طريق الاشارة •

(٣) وتعلم السلوك الاجرامي يكون بواسطة جماعات تربطهم روابط شخصية متينة • وهذا يعني ان الوسائل غير الشخصية كالسينما والجرائد تلعب دورا ثانويا غير مهم في تكوين السلوك الاجرامي •

(٤) وحينما يجرى تعلم السلوك الاجرامي فأن عملية التعلم هذه تشمل فن ارتكاب الجريمة التي تكون في بعض الاحيان معقدة جداً وفي بعضها بسيطة جدا • وكذلك تشمل عملية التعلم الاتجاه الخاص للبواعث، والمحفزات ، وطريقة السلوك •

(٥) ان الاتجاه النوعي للبواعث والمحفزات يتعلم من تحديد القواعد القانونية كمفيدة أو غير مفيدة • ففي بعض المجتمعات يحاط الشخص بأشخاص يعتبرون القانون شيئا لابد من مراعاته بينما في مجتمعات اخرى يحاط الشخص بأشخاص يرون في كسر القانون وعدم اتباعه فائدة ففي العراق مثلا هذه المعاني أحيانا تكون مع القانون وفي غالب الاحيان ضد القانون خاصة حينما يكون التقيد بالقانون ضد مصلحة الافراد •

(٦) فالشخص يكون مجرما أو جانحا حينما تزداد فائدة كسر القوانين على الفوائد الناجمة من عدم كسره للقوانين •

وهذا هو مبدأ نظرية (تفاضل العوامل المشتركة المتباينة Differential Association)وهو يشير الى كلا النوعين من العوامل المشتركة اجرامية أم غير اجرامية وتفعل أيضا مع القوى المعاكسة •

وحينما يصبح الاشخاص مجرمين يصبحون كذلك لانهم يتصلون بالانماط الاجرامية وايضا لانهم معزولون عن الانماط السلوكية المضادة للسلوك الاجرامي • فكل شخص يتأثر بالثقافة المحيطة به ما لم تكن هناك أنماط أخرى تصطدم معها •

ويعني اقتراح تفاضل العوامل المشتركة المتغايرة ان وجود العوامل الحيادية بقدر ما يتعلق ذلك بالجريمة لها تأثير قليل او ليس لها تأثير بالمرة على خلق السلوك الاجرامي وان كثيرا من تجارب الانسان هي حيادية بهذا الاعتبار كتعليم الانسان تنظيف الاسنان مثلا • فهذا السلوك أو هذه العادة ليس لها تأثير سلبي او ايجابي على السلوك الاجرامي • ان السلوك الحيادي مهم خاصة باعتباره شاغلا لوقت الطفل وعلى ذلك فهو ليس باتصال واحتكاك بالسلوك الاجرامي خلال انشغاله وارتباطه في السلوك والتصرف الحيادى•

(٧) ان العوامل المشتركة المتباينة تتنوع بتكررها ، ومدتها ، وأسبقيتها وكذلك سنتها ، وهذا يعني ان المصاحبة مع السلوك الاجرامي وكذلك المصاحبة مع السلوك غير الاجرامي تتبدل بهذا الخصوص • والتكرار وفترة الزمن كشكل من أشكال المصاحبة فهي واضحة ولا تحتاج الى زيادة في الايضاح، واما الاسبقية فمفروض انها مهمة باعتبار ان السلوك القانوني الذى يتكون في زمن الطفولة يمكن أن يستمر خلال الحياة وكذلك ايضا فان السلوك الاجرامي الذى يتكون في زمن الطفولة المبكرة يمكن أن يستمر خلال الحياة ويظهر أن الاسبقية تكون مهمة خلال تأثيرها المنتخب •

(٨) ان اجراءات تعلم السلوك الاجرامي عن طريق مصاحبة ومشاركة الانماط الاجرامية والانماط المضادة للسلوك الاجرامي تتضمن كافة العمليات الميكانيكية التي يتضمنها أي تعليم آخر •

وبصورة سلبية يعني هذا أن تعلم السلوك الاجرامي ليس مقصورا على

اجراءات التنفيذ ، فالامرأة الفاسقة مثلا تتعلم السلوك الاجرامي عن طريق المشاركة ، ولكن هـذا الاجـراء لا يمكن أن يوصف بصورة اعتيادية على انه تقليـد (Imitation) .

(٩) بينما يكون السلوك الاجرامي تعبيرا عن حاجات وقيم عامة ولكنه لايفسر بواسطة هذه الحاجات العامة والقيم طالما ان السلوك غير الاجرامي هو ايضا تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم • فالسارق على العموم يسرق للحصول على مال ولكن العامل الامين يشتغل ليحصل على مال ايضا • ان محاولات بعض الباحثين لتفسير السلوك السلوك الاجرامي بالدوافع العامةوالقيم كمبدأ اللذة او النزاع للحصول على مركزاجتماعي، او دافع المال ، او الخيبة كانوا ولا زالوا يحاولون عبثا للوصول الى تفسير علمي مضبوط طالما انهم يفسرون السلوك القانوني كما يفسرون السلوك الاجرامي تماما • فهم يفسرون السلوك الاجرامي بنفس الاسباب التـي يفسرون بها السلوك السوي• وهذا يعني ان النمطين من السلوك الاجرامي وغيرالاجرامي سببهاواحد وهذا لايمكن أن يقبل علمياً• كما انه لايساعدنا وليس من الضروري في هذا المستوى من التفسير أن يكون الهدف هو ايضاح لماذا شخص صاحب الاشخاص الذين صاحبهم؟ وهذا طبعا يتضمن مركباً من أشياء كثيرة ففي منطقة حيث يكون مستوى الاجرام عاليا فالولد الذى يكون اجتماعيا فعالا ورياضياقريب جدا أن يتصل بأولادالمحلة ويتعلم الجنوح والاجرام منهم ويصبح عضوا في عصابة • وفي نفس المحلة فأن الطفـل المعتل نفسيا والمعزول والمنطوي على نفسه يمكن أن يبقى في البيـت ولا يتعرف على الاولاد الاخرين في المحلة ولا يصبح جانحـا • وفي موقف آخر فأن الطفل الاجتماعي والرياضي والمتحرك يمكن أن يكون عضوا في جماعة كشافة ولا يتورط في الاجـرام • ان مصاحبة الشخص تتقرر في

أطار عام لمؤسسة اجتماعية • فالطفل الذي يتربى وينشأ في عائلة فان مكان سكن العائلة يتقرر بدرجة كبيرة بمقـدار الدخـل العائلي • وان درجة الجنوح يرجع من جهات كثيرة الى قيمة ايجار السكن • وعوامل أخرى كثيرة تدخل في هذه المؤسسة الاجتماعية ويشمل هذا كثيرا من العلاقات الشخصية للجماعات الصغيرة •

ان الشرح السابق للسلوك الاجرامي قد رتب من وجهة نظر الشخص المرتبط بالسلوك الاجرامي كما سبق وأشرنا اليه • وانه من المستطاع ايضا وضع نظرية اجتماعية للسلوك الاجرامي من وجهة نظر الجماعة المحليـة (Community) أو المجتمع ، أو أي جماعة أخرى •

أن تفسير درجة الاجرام (Crime-Rate) يجب أن يكون متفقا مع السلوك الاجرامي للشخص طالما ان مستوى الاجرام هو بيان مختصر لعدد من الاشخاص في الجماعة التي ترتكب الاجرام والتكرار الذي يرتكبون فيه الاجرام • ومن التفسيرات المقبولة لدرجة الاجرام من وجهة النظر هـذه هو (ان مستوى الاجـرام العـالي يرجع الى سوء التنظيـم الاجتماعي) • وعبارة سوء التنظيم الاجتماعي ليست كافية بالمـرة • ويبدو من الافضل أن تستبدل هـذه العبارة بعبارة أخرى وهي (سوء التنظيم الاجتماعي المتغاير Differential Social Disorganzation) والغـرض الذي تستند عليه هذه النظرية بصرف النظر عن التسمية هي (ان الجريمـة متأصلة في التنظيم الاجتماعي وانها تعبير لذلك التنظيم الاجتماعي) • فجماعة ما يمكن أن يكونوا منظمين للسلوك الاجرامي ، أو يكونوا منظمـين ضد السلوك الاجرامي • أن أغلب الجماعات منظمة لكلا السلوكين الاجرامي والسلوك المضاد للسلوك الاجرامي • وعلى هذا الاساس فان مستوى الاجرام هو تعبير عن التنظيم المختلف للجماعات فالتنظيم الاجتماعي المتباين لمختلف الجماعات كتفسير للاختلافات في الاجرام متفق مع نظرية تفاضل العوامل المشتركة المتغايرة للاجراءات التي بواسطتها يصبح الاشخاص مجرمين •

الفصل الرابع عشر

طرق دراسة الاجرام

METHODS OF CRIME RESEARCH

ان تفسير الاجرام وتعليل أسبابه قد استمد من نوعين من الطرق العامة ٠

اولا ـ طريقة الادراك العام : (The Commone Semes Method)

وهذه الطريقة تعني معرفة الاشخاص للجماعات المحلية ، الاشغال التجارية ، السياسة والدين ، وهذه الطريقة تستخدم من قبل المؤرخين وكذلك يستخدمها جميع المختصين في العلوم الاجتماعية ٠

وبهذه الطريقة تجمع المعلومات وترتب وخاصة تلك المعلومات التي يعتقد بأنها مهمة ٠ وهذه الطريقة ليست الطريقة العلمية المسطرة في كتب الدراسة ٠ وهي تهتم بالاتجاه العام أكثر من اهتمامها بالتفسير النوعي الخاص ٠ ولهذا السبب فانها تأخذ في حسابها مجموعة كبيرة من العوامل والظروف المتعددة والمتنوعة التي لا تؤخذ في حساب الدراسات النوعية الخاصة ٠ ان اسقاط كثير من الغش والتدليس والخيانة المنتشرة في الحياة الاجتماعية الحاضرة والتي لا يمكن اظهارها احصائيا يعتبر نقصا كبيرا في دراسة الاجرام في الحال الحاضر ، خاصة وان هذا النوع من الغش والتدليس وكثيرا من السلوك المضاد للمجتمع في صوره المختلفة لا يمكن أن يصل خبره الى الدوائر الجنائية كما انه لا ينتهي بالقبض على الفاعل أو محاكمته ٠

ثانيا ـ الطريقة العامة الاخرى التي تستخدم في دراسة الاجرام هي (الدراسة المنظمة الاصولية للاشخاص المقبوض عليهم أو المحكومين بجرائم

أو دراسة احصائيات حوادث القبض أو الحوادث الصادرة فيها أحكام من المحاكم ٠

وهذه الطريقة أكثر دقة وعلمية من الطريقة الاولى ٠ فهي تأخذ في نظر الاعتبار العوامل النوعية (Specific Variables) وعادة صنف معين من أصناف السلوك الاجرامي ٠ وفيما يلي الوسائل الفنية التي تستخدم في هذه الطريقة وأنواعها المختلفة ٠

١ ـ احصاء الجرائم : Statistics of Crimes

ان احدى الطرق الشائعة في دراسة الاجرام هي تقرير الترابط أو التلازم ـ بين مجموعة الاحكام الصادرة بحق المتهمين أو عدد حوادث القبض ـ وبين العوامل الطبيعية أو الاجتماعية الخاصة ٠ وقد استخدم الاستاذ بونجيه هذه الطريقة وقدم مجموعة كبيرة من المعلومات ليبرهن (على وجود تلازم أو علاقة وثيقة بين مستوى الاجرام والظروف والعوامل الاقتصادية) ٠ وقد استخدم بعضهم هذه الطريقة في محاولة لتقرير أهمية الفصول السنوية ، والبطالة ، وأهمية ازدحام السكان ٠ فالعلاقة أو التلازم يمكن أن يكون بين مستوى الاجرام وبعض العوامل أو الظروف بعد فترة من الزمن ٠ وان احدى الصعوبات في هذه الطريقة هي نقص الاحصائيات الجنائية التي يمكن الاعتماد عليها ٠ وصعوبة أخرى هي انها تعين الاسباب بصورة عامة اذا لم تعينها اطلاقا ٠ تستطيع أن تعين بأن جرائم أكثر تقع على الاشخاص في الجو الحار منها في الجو البارد ٠ ولكنها لاتستطيع أن تبين لنا ما اذا كانت زيادة الجرائم التي تقع على الاشخاص في الجو الحار يرجع الى تأثير الحرارة على مزاج الاشخاص ، او لان الجو الحار يساعد على احتكاك الناس أكثر ، او لان تعاطي الخمور يكثر في الجو الحار ، او لان هناك أسبابا أخرى ٠ ولكن هذه الطريقة لها فائدة كبرى في الدراسات الاولية لجمع معلومات غير متيسرة لدينا ولكنها على العموم لا تعين لنا الاسباب بصورة دقيقة ونهائية ٠

٢ ـ احصائيات خصائص وظروف المجرمين :

Statistics of Traits and Conditions of Criminals.

والطريقة الاحصائية الثانية : هي مقارنة تكرار وقوع الجريمة التي تظهر معها خاصية أو أكثر من خصائص أو ظروف بين المجرمين مع التكرار الذي تظهر فيه هذه الخصائص والظروف بين الاشخاص غير المجرمين • فمثلا اختبار الشخصية (Personality Teste استخدم لتعيين التكرار النسبي للاضطرابات العاطفية بين المجرمين وغير المجرمين • كما ان تعدادا قد عمل للمجرمين من بيوت محطمة بوفاة أحد الوالدين ، او بسبب الطلاق أو هجر احد الزوجين للآخر ، أو كليهما ، بمقارنة مع عدد مطيعي القانون الذين جاءوا من بيوت مماثلة للمجرمين • كما ان دراسات مشابهة جرت حول اللون ، والجنس ، العمر ، والمواطنة ، والخمر والثقافة ، وظروف أخرى • وفي دورة هذه الدراسات قورنت كثير من الخصائص والظروف ولكن بصورة عامة كل واحد مستنتج من الآخرين وغالبا كل خاصية تظهر عالية نسبيا بين المجرمين فانها تعتبر واحدة من عوامل عديدة في الاجرام • ولم يكن هناك أي طلب لدراسة أي مجرم على انه وحدة واحدة ولم يبذل أي مجهود لتعيين أو تحديد سبب اجرام شخص معين بهذه الطريقة •

ان المعلومات القيمة الضرورية لصوغ نظرية يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة • وبالطبع ان الدراسة المثالية لهذا النوع يمكن أن تكشف (ان بعض الخصائص والظروف كانت موجودة عند جميع المجرمين او عند جميع المجرمين من صنف معين • وان هذه الخصائص والظروف كانت مفقوده بين جميع الاشخاص غير المجرمين) •

ولكن هناك بضع صعوبات وعدم كفاية في هذه الطريقة •

أ ـ لا توجد عمليا معلومات كهذه فيما يخص المجرمين • والمعلومات الوحيدة المتيسرة على العموم هي معلومات تخص المساجين • وان المساجين

صنف مختار من المجرمين وان ترقيم الخصائص والظروف الخاصة بهؤلاء المساجين ربما يؤدي الى نتائج مختلفة عن النتائج التى تحصل من تعداد جميع الخصائص والظروف لكافة المجرمين • ولكن هذا غير متيسر لان ليس كل المجرمين هم في السجون او مقبوض عليهم فالمساجين في الحقيقة لا يمثلون الا جزءً من المجرمين وان عددا كبيرا من المجرمين هم خارج نطاق القانون اذ لم يتيسر القبض أو محاكمة كل مجرم ، وعلى هذا فأن الاحصاءات الخاصة بالمساجين يجب أن تؤخذ بكل تحفظ وان يكمل نقصها بالحصول على احصاءات أخرى مكملة لاصناف اخرى من المجرمين ليسوا ممثلين في الاحصاءات الخاصة بالمساجين او المتهمين المقبوض عليهم •

ب ـ ان المعلومات الخاصة بالمساجين مشكوك فيها من وجوه عديدة • ان تعيين الجنس أو اللون أو العمر يمكن تشخيصه بكل دقة وضبط • ولكن من المستحيل تحديد وضبط الظروف البيتية أو خصائص الآباء دون تحقيق دقيق واسع النطاق في المحلات التى سكنها المجرمون قبل سجنهم • ويمكن الحصول على معلومات مضبوطة من المساجين أنفسهم لو ان العلاقة بين هؤلاء وبين القائمين بالبحث علاقة صداقة وود واحترام ومع ذلك فان عنصر الشك في صحة المعلومات يمكن أن يوجد دائما بسبب الخطأ او نسيان الذاكرة او التباس المعلومات •

جـ ـ عند تطبيق هذه الطريقة من الضروري عمل مقارنات مع عموم السكان وكذلك مع جماعة اخرى خاصة كجماعة الجنس ، والمهنة والعمر وجماعة اخرى من التى جاء المجرمون منها ، وهذه صعوبات ليس من السهل اجراؤها بالدقة المطلوبة •

د ـ من الممكن الحصول على بعض المقاييس لقليل من الخصائص والظروف وعليه فان هذه الطريقة لا يمكن بنفسها ان تعين اسباب الاجرام بصورة مضبوطة •

انها لا تفسر العمليات الميكانيكية التى بواسطتها تنتج الجريمة او تتولد فمثلا اذا وجدنا علاقة قريبة بين اجرام الاحداث وبين ادمان الخمر من قبل والديهم ، نريد أن نعرف ماذا كان هذا الارتباط راجع الى نقص في التكوين الخلقي الذي يكون مسؤولا عن كلا ظاهرتي الادمان على الخمر واجرام الاحداث • أو ان الطفل جانح لان الوالدين يصرفان دخلهما في الخمر بدلا من صرفها على ضروريات تخص الطفل ؟ أو لان ضبط البيت غير منظم وانه ضبط معيب قاس ؟ أو ان الطفل لهذه الاسباب أصبح مضطربا عاطفيا •

ان الاستنتاج الايجابي للدكتور كورنك (Goring) طبيب السجون الانكليزي في دراسته الاحصائية للمجرم الانكليزي المذكور في كتابه (المجرم الانكليزي (The English Convict) المنشور سنة ١٩١٥ كان مجمل استنتاجه (هو ان المجرمين أحط عقليا من غيرهم) • وحتى لو كان هذا الاستنتاج صحيحا فانه لا يستطيع أن يفسر لماذا يكون الشخص الناقص أكثر ميلا لارتكاب الاجرام من غيره ؟ ان تقريره للعلاقة السببية بين النقص العقلي والاجرام هى مجرد بداية للتعليل السببي في الاجرام وليست تعليلا وتفسيرا نهائيا • انه تعيين للمكان الذى يفتش فيه عن التفسير أكثر من أنه يقدم تفسيرا • وكما أوضح عالم الاجتماع الامريكي (وليم اسحاق توماس (W. I Thomas) في كتابه (The Unadjusted Girl البنت غير المتكيّفة المنشور سنة ١٩٢٣ ص ٢٤٤ • (اذا أخذ الاحصاء بحد ذاته فهو لا يمكن أن يعتبر أكثر من غرض من أغراض لعمليات ميكانيكية سببية غير معروفة (Unknown Causal Processes) .

هـ ـ في بعض الاحيان تكون الخصائص والظروف المقارنة محدودة تحديدا عاما وليس تحديدا دقيقا مضبوطا بحيث ان تكرر توزيعها في المجموعتين يمكن أن يكون مزعوما ولكنه غير واضح أو ثابت •

ان النقص الخلقي ، الظروف البيتية الرديئة والتوتر النفسي ، مثلا

لا يمكن تعيينها بدقة لسبب بسيط وهى ان تحديد هذه المعاني واسع وغير دقيق بحيث ان الباحثين لا يستطيعون الاتفاق على وجودها أو فقدانها في القضايا الفردية •

و ـ ان الترقيم الاحصائي للخصائص أو الظروف يخبرنا بأن بعض هذه الخصائص والظروف مهمة وربما يقيس لنا درجة الاهمية في اصطلاحات رياضية • كما يمكن لهذه الارقام الاحصائية أن تخبرنا بأن الاطفال الذين يأتون من بيوت محطمة بالطلاق ، أو الوفاة أو هجر الزوجين يكون عدد الجانحين منهم أكثر من اولئك الذين يأتون من بيوت ليست هكذا محطمة •

ولكننا نحتاج أن نعرف ـ بجانب معرفتنا بأن ضعاف العقول أكثر تعرضا للاجرام من الاشخاص الطبيعيين ـ لماذا بعض ضعاف العقول لا يصبحون مجرمين ؟ ولما بعض الاشخاص الطبيعيين يصبحون مجرمين ؟

يجب أن تكون لدينا معلومات تساعدنا لنقرر (ان شخصا طبيعته كذا ، أو طريقته كذا في موقف كذا يصبح مجرما دائما) • وربما سوف لا يكون مستطاعا صياغة قوانين دقيقة من هذا النوع ، ولكن من المحقق ان احصاء خصائص المجرمين سوف لا يكون كافيا بحد ذاته •

ان نظرية الاستاذ سذرلند المسماة (نظرية تفاضل العوامل المشتركة المتغايرة (The Differential Association Theory) تمثل في الواقع محاولة لتنظيم، وتوحيد الحقائق الثابتة لاجل ان تعطى هذه النظرة النظرية معنى لاحصاء الجرائم والمجرمين •

٣ ـ طريقة الدراسة الفردية : (Individual Case Study)

ان في طريقة الدراسة الفردية يكون المجرم وليست الخصائص والظروف هى أساس وحدة الدراسة (The Unit) فالخصائص والظروف الخاصة بجرم واحد تدرس جميعها مع بعضها ككل • وليس من الضروري ايقاف الاحصاء في هذه الطريقة لأن اختلافها عن الطريقة المشروحة سابقا هي

في أن الشخص وليست أية خصائص أو ظروف (هو وحدة الدراسة والبحث) • ان نفس الخصائص يمكن أن تدرس بواسطة أية طريقة • فاذا كانت أهمية البيئة البيتية للجريمة عينت عن طريق مقارنة درجات بيوت المجرمين وغير المجرمين فانهذه الطريقة هي ليست (الطريقةالفرديةالمقصودة (Individual Case Study) . ولكن اذا كانت أهمية البيئة العائليةقد عينت بواسطةاعتباراتالبيت بالنظر لبقيةالاعتباراتالاخرى لحياة المجرم فانهذه الطريقةهي طريقةالدراسةالفردية (The Individual Case-Method) ان الغرض في طريقة دراسة الحالة الفردية هو تعيين كيف ولماذا بعض أنواع من البيوت تنتج اجراما وجنوحا ؟• كيف تنتج هذه البيوت جنوحا ؟ وليس هدفها أن تحقق كيف يغلب وجود الجانحين في هذه البيوت •

ان دراسة الحالات الفردية يمكن اجراؤها على مستوى العوامل المتعددة ويمكن كذلك استخدام هذه الطريقة لكشف (مسألة أو قضية نظرية Hypothesis) وذلك لكي تجرب بطرق أخرى أو بواسطة تحليل قضايا أخرى • وان أول استعمال لهذه الطريقة هو حساب العوامل العديدة وقد سبق ذكرها عند بحث دراسة وليم هيلي للجانحين في امريكا •

والنقد الذي يوجه الى هذه الطريقة هو أن مجرد الادعاء بأن مجموعة من العوامل تسبب السلوك الاجرامي أو جنوح الاحداث يقوم في الغالب على أساس نظرية غير واضحة تلك التي تكون في ذهن الباحث الذي يقوم بالبحث • في حين انه من المهم جدا في البحث العلمي أن تكون هذه النظريات واضحة معلومة بدلا من أن تكون ضمنية وغير معلومة للآخرين •

ان وليم هيلي في دراسته المشهورة للجانحين سطر عوامل شخصت بواسطة مقابلة عوائل الجانحين وتاريخ نمو وتطور الطفل الجانح وذلك عن طريق فحص (بيئته ، وتشمل البيت والجيران ثم أخذ مقاييس فيزيولوجية وسايكولوجية وكذلك عمل فحوص عقلية وطبية) • فقائمة الفقرات الخاصة

(Specific Items) تحت هذه العناوين تحتوي على تسع صفحات في كتابه (الفرد الجانح The Individual Delinquent سنة ١٩١٥) • ولكن الملاحظ خلال دراسته انه اهتم كثيرا في العوامل النفسية (The Psychological) ونجد ذلك واضحا في تأكيده على أهميتها مثل (عدم الكفاءة العقلية Mental Defficiency) ورد الفعل العقلي المتهيج للظروف البيئية ، التصورات المتسلطة ، الاضطراب العقلي في سن المراهقة ، والمحرضات الدافعة ، الاضطرابات العاطفية ، القلق والكبت ، الحقد الاجتماعي وكره المجتمع ، الانحراف العقلي ، والقصور العقلي •

وهذا يمكن أن يشير الى أن (العوامل السببية Causal Factors) التي تعتبر مهمة للجنوح لكل قضية كانت في الواقع هي تلك العوامل التي تسند نظرية خفية ضمنية وهي (نظرية العوامل العقلية في جنوح الاحداث Psychiatric Theory) وفي كتبه المتأخرة نص بصورة واضحة على هذه النظرية حول جنوح الاحداث •

ثم أعلن عن مجهود خاص لاختبارها بواسطة طرق فحص خصائص المجرمين وغير المجرمين • وهذه الطريقة مفصلة في كتاب هيلي وبرونر تحت عنوان :

William Healy and A Ugsta Bruner:
New Light on delinquency and Its Treatment 1936.

ولكن الملاحظ ان الدراسات القديمة التي طبقت فيها (طريقة دراسة الحالة الفردية) كانت موجهة على أساس استكشافي وعلى هذا الاساس فأن (نظرية العوامل العقلية المرضية Psychiatric Theory) كانت قد اقترحت من قبل الباحثين •

ان الفحص الاستكشافي لتاريخ الحالة والذي يشمل حياة الجانح أو

المجرم وترجمة حاله يستطيع أن يقدم آراء قيمة عن مصادر السلوك الاجرامي •

ومع هذا فان طريقة دراسة الحالة الفردية موضوع نقد من قبل بعض العلماء وذلك للاسباب التالية :

(١) ان دراسة الحالة الفردية عرضة الى نزوات أو تعصب الباحث الى رأي أو تحيزه ضد رأي آخر • ويستتبع هذا أن هناك خطرا كبيرا يكمن في تقرير عوامل ليست مهمة في حقيقتها ، ثم اهمال عوامل اخرى ذات أهمية كبيرة • ومعنى ذلك ان الباحث يرى الاشياء التي تتناسب ومشروعه الموضوع من قبل وكذلك تتفق وخطته في البحث عن العوامل التي تفسر السلوك الاجرامي حتى ولو لم تكن الخطة منصوص عليها في تصميم البحث • وللتحقق من موضوعية النتائج وعدم تأثرها برأي الباحث أو رغبته ، هو اختبار هذه النتائج عن طريق باحث آخر يقوم بنفس اجراءات البحث وخطته فاذا جاءت نتائج البحث الثاني مطابقة تماما أو تقريبا أمكن اعتبار النتائج صحيحة ، وان كانت نتائج البحث الثاني بعيدة عن الاول وغير مطابقة لها أو تتغاير في نتائجها أصبحت نتائج البحث الاول مشكوك فيها ولا يمكن اعتبارها صحيحة •

ان كثيرا من الاشخاص الذين يستخدمون طريقة دراسة الحالة الفردية هم من المستخدمين ببعض وكالات أو مكاتب تتعامل مع الجانحين وان دراستهم يجب أن تؤدي الى نصائح وارشادات فيما يخص هذه الاجراءات ويتبع هذا ان هناك احتمالا بأن البحث يوجه توجيها خاصا نحو اصلاح أو تعديل جنوح الاحداث موقتا دون توجيه البحث نحو تفهم ومعرفة الاسباب المؤدية الى جنوح الاطفال • فالعوامل التي يمكن تحويرها بسرعة يمكن أن تنتخب على انها أسباب ، أو ان الاعتبارات العملية لعلاج الجانحين يمكن أن تحكم التفسير الذي يقدم • بالاضافة الى ذلك يوجد استعداد عام

يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار وهو ضرورة اصلاح أي نقص فيزيولوجي أو غيره ذلك الذي يحتاج الى علاج — حتى وان لم يكن معتبرا — على انه عامل مناسب لاسباب اجرامية الشخص •

٤ — دراسة الحالة الفردية المحدودة : (Limited Case Study)

لقد حاول لند سمث (Lind Smith) تفسير الادمان على المخدرات فاستخدم طريقة تستهدف خلق نظرية عامة شاملة (Universal Generalization) في كل زمان ومكان بدلا (من نظرية العوامل المتعددة Multiple Factor Theory وبنفس هذا الاسلوب درس الاستاذ دونالد كرسي (Donald R. Cressey الاختلاس سنة ١٩٥٣ وهذه الطريقة تتضمن دراسة حالات موجهة ضمن مفاهيم صريحة واضحة لاصناف من السلوك محددة تحديدا دقيقا • والاجراءات التي اتبعت كانت تشمل الخطوات الاساسية التالية :

اولا : صياغة تعريف تقريبي للسلوك موضوع التفسير •

ثانيا : صياغة تعريف نظري للسلوك •

ثالثا : دراسة حالة من الحالات في ضوء النظرية مع هدف تقرير ما اذا كانت النظرية توافق الحقائق في تلك الحالة الموضوعة في الدرس •

رابعا : اذا جاءت النظرية غير موافقة ولا تتفق والحقائق المتيسرة في الحالة ، فهنا اما ان تعاد صياغة النظرية واما ان السلوك موضوع التفسير يعاد تحديده وتعريفه •

وهكذا حتى تستبعد الحالة الموضوعة للتحقيق وهذا التعريف يجب أن يكون أكثر دقة من سابقه ويجب أن لا يصاغ لمجرد استبعاد حالة سلبية • وان الحالة السلبية تعتبر على أنها علاقة تعني ان شيئا خطأ يوجد في النظرية ، وعلى ذلك فاعادة التحديد والتعريف يكون لفرض ان حالات السلوك التي فسرت ستكون متجانسة •

خامسا : ان التأكد العلمي من صحة الحالة يمكن الحصول عليه بعد فحص عدد قليل من الحالات بهذه الطريقة • ولكن تعيين الحالات السلبية بواسطة الباحث أو أي شخص آخر يعني عدم برهنة التفسير وهذا يتطلب اعادة التحديد والتعريف •

سادسا : ان هذا الاجراء لفحص الحالات يؤدي الى اعادة تعريف السلوك واعادة صياغة النظرية وهذا يستمر الى أن تتأسس علاقة عامة كلية بلا استثناء • هذا وان أية حالة سلبية تستدعي اعادة التعريف وصياغة النظرية • والحالة السلبية تعني تلك الحالة التي لا تتفق والنظرية • والحالة السلبية هي النقطة المهمة في الاجراءات لانها تتطلب اعادة التعريف واعادة صياغة النظرية وهكذا حتى تصل الى درجة من اليقين تؤدي الى اعتبارها عامة شاملة كاملة تنطبق في كل مكان بلا استثناء •

سابعا : ولغرض البرهان فان الحالات خارج المنطقة المحدودة بالتعريف تفحص للتأكد من أن النظرية النهائية لا تنطبق عليها • ان هذه الخطوة تتفق مع ما هو ملحوظ من أن التعميم العلمي يتكون من وصف الظروف التي تكون دائما موجودة حينما تكون الظاهرة – التي يراد تفسيرها أو تعليلها – موجودة والتي لا تكون موجودة قطعا حينما تكون الظاهرة غير موجودة •

ان هذه الطريقة – طريقة الحالة المحدودة – ليست احصائية في المعنى المألوف وليست (طريقة دراسة الحالة الفردية (Case Study Method) في المعنى المعروف • ولكنها تجمع بين (طريقة دراسة الحالة الفردية وطريقة الفحص الاحصائي لخصائص المجرمين وصفاتهم) • لأنها تفحص الحالات الفردية في ضوء نظرية ، ثم لغرض البرهان تحاول أن تجزم ما اذا كانت هذه النظرية ترجع اليها حالات غير اجرامية أو لا ترجع اليها • وعلى أية حال ، فانها بنفس الوقت

تختلف عن أية واحدة من الطرق الاخرى • انها لا تحاول الحصول على صورة عامة عن الشخص ولكنها تحاول الحصول على حقائق تحمل على النظرية • وانها تحاول أن تتجاوز فيما وراء الاغراض الاحصائية لتحصل على تعليل وتفسير نظري • هذه الطريقة في الواقع طريقة تجريب للاثبات العلمي •

ولقد انتقد الاستاذ (رالف تيرنر Ralph H. Turner) في مقال له منشور في مجلة :

(18:604 — 611 A Mercian Sociologigal Review)

ديسمبر سنة ١٩٥٣ بأن هذه الطريقة تؤدي فقط الى تعاريف دقيقة لانواع مختلفة من السلوك أكثر من تقديم تعليل وتفسير سببي لذلك السلوك •

٥ – دراسة المجرمين خارج المؤسسات :
(Study of The Criminal in The Open).

ان احدى طرق دراسة الاجرام هي طريقة مصاحبة المجرمين خارج المؤسسات الرسمية ، على أساس ان المجرمين ليسوا طبيعيين حينما يكونوا في دوائر الشرطة ، أو في المحاكم او السجون او الاصلاحيات وعلى ذلك فيجب دراستهم وهم في حياتهم الطبيعية حينما يكونوا طليقين في المجتمع لغرض معرفتهم وفهم سلوكهم •

وهذا يعني ان الباحث يجب أن يصاحب المجرمين على انه واحد منهم، في هذه الطريقة نستطيع أن نختبر حياتهم وظروفهم كما يراها المجرمون أنفسهم • في هذه الطريقة نستطيع أن نلاحظ طريقة تعاملهم ، وخصائصهم واجراءاتهم التي لا يمكن معرفتها بطريقة اخرى • كذلك ملاحظاته تكون عن مجرمين غير محجوزين وليست عن مجرمين منتخبين من اولئك المقبوض عليهم والمحكوم عليهم والموجودين في السجون والمؤسسات •

انه مما لا شك فيه ان الحصول على معلومات حول المجرمين بهذه

الطريقة أمر مرغوب فيه ، ولكن هذه المعلومات محدودة لاعتبارات عملية لصعوبة الحصول على هذه المعلومات بصورة واسعة • اذ لايوجد سوى عدد قليل بامكانهم أن يتصرفوا ويلعبوا دور مجرم • كما ان هناك صعوبة كبيرة للحصول على معلومات حول أصول سلوك المجرم ، ان المجرم كثيرا ما يروي معلومات حول حياته والظروف التى ساقته الى الجريمة بصورة غير صحيحة او مغلوطة او مبالغ فيها • وعلى أية حال اذا امكن الحصول على معلومات بواسطة هذه الطريقة فلا شك في انها ذات قيمة كبيرة لتفهم السلوك الاجرامي ولو ان الحصول على هذه المعلومات صعب جدا فان الحصول عليها ذو فائدة كبرى في هذا الخصوص •

٦ ـ الطريقة التجريبية : Experimental Method

من السهل اختبار نظرية بصرف النظر عن أسباب الاجرام وذلك عن طريق تبديل سلوك الأفراد او مجموعة من الافراد تحت اشراف دقيق على الظروف المحيطة بهم وهذا يشبه الى حد ما الطريقة التجريبية في العلوم الفيزياوية والبايولوجية ولو ان السيطرة الضرورية على الظروف أقل امكانية في الحالات الاجتماعية • (ان ما يسمى بمشروع شيكاغو للمنطقة (Chicago Area Project) كان قد تكفل ابتداء لاختبار النظرية القائلة بأن سوء تنظيم الجماعات يسبب ارتفاعا في مستوى الاجرام) كذلك يمكن اختبار نظريات اخرى تخص العمليات والاجراءات التي يصبح بواسطتها الاشخاص مجرمون وذلك عن طريق تطبيق طرق علاجية مستندة على هذه النظريات • ثم تقدير العوامل في ضوء النتائج التى تتمخض عن التجربة وقد قامت (تجربة سمرفل في الاحداث في امريكا) على هذا الاساس The Cambridge Somerville youth study وعلى أية حال فان النتائج المتحصلة من هذه التجارب يجب أن تفسر بكل احتياط وحذر • ان تغير سلوك الفرد في الاتجاه المتوقع من تطبيق علاج مستند الى نظرية ما

من النظريات لايمكن بنفسه ان يؤخذ على انه دليل اثبات على ان النظرية تصف ـ بصورة صحيحة ـ الاجراءات التى اكتسب بها السلوك اصلا • ان تبدل سلوك الفرد يمكن أن ينتج عن طريق اشياء اخرى غريبة عن العلاج • أو يمكن ان يكون العلاج مستمدا من عدد من النظريات وليس مستندا الى نظرية واحدة • ان المراقبة الدقيقة واستئصال العوامل الغريبة هو جوهر التجربة الموجّهة (Controlled Experiment) •

والآن وقد انتهينا من عرض مختلف النظريات التى تصدت لتفسير الجريمة والسلوك الاجرامى وتعليل الاسباب المؤدية الى اجرامية السلوك أو جنوحه • وكذلك استعرضنا الطرق المختلفة التى تدرس بواسطتها ظاهرة الجريمة ورأينا بأن هذه الطرق على اختلاف انواعها كل حسب نوعيتها واسلوبها لها موقع مناسب في المناهج التى تؤسس لغرض تفهم مشكلة الجريمة والسلوك الاجرامى •

ان مشكلة الجريمة من ناحية رد الفعل الاجتماعى قد تكفل القانون الجنائي بعلاجها ، وبقيت مشكلتها من الناحية الاجتماعية موضوع درس وبحث من قبل الاخصائيين في الفروع العلمية المختلفة سواء في نطاق العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية • وقد تعقد الموضوع خاصة من ناحية السلوك الاجرامى حيث قد كثرت فيه الابحاث العلمية وتعددت النظريات وطرق البحث ، حتى اصبح البحث في مشكلة السلوك الاجرامى يتطلب تظافر جهود علماء مختصين من مختلف الفروع العلمية •

وقد كثر الجدل العقيم أيضا حول الاختلافات بين الطرق الاحصائية والطرق غير الاحصائية • هذا مع العلم بأن هذه الطرق جميعا لايمكن الاستغناء عنها في البحث العلمى ، على الاخص في المرحلة الحاضرة التى يجتازها علم الاجرام بصورة خاصة والعلوم الاجتماعية بصورة عامة • وهى مرحلة دقيقة تتضارب فيها الآراء والنظريات وينقصها الدليل العلمى الحاسم

في تأييد وجهة نظر أو رأي أو نظرية دون الاخـــرى • لا بل ان المنطق النظرى لطبيعة الاشياء والاعتبارات العملية تدعو الى استخدام هذه الطرق جميعا كل في الموقف المناسب • وقد يتطلب الموقف مثلا استخدام طريقتين او أكثر في اى بحث علمى يتناول دراسة السلوك الاجرامى • وذلك لان السلوك الانسانى بصورة عامة والسلوك الاجرامى بصورة خاصة ما هو في الواقع الا نتيجة لاشتراك عوامل واسباب ودوافع مختلفة المصادر منهـــا البايولوجية ومنها العقلية والنفسية ومنها الاجتماعية وتشترك هذه المصادر جميعا في تقرير طبيعة السلوك ونوعه • وعلى ذلك فان البحث في السلوك الاجرامى يتطلب معرفة واسعة في العلوم الطبيعية وعلوم الحيـــاة والعلوم الاجتماعية وكيفية تفاعل القوى المتحصلة من هذه المصادر جميعا • ومن أجل ذلك فان استخدام هذه الطرق في البحث أمر تحتمه طبيعة مشكلة السلوك الاجرامى نفسها • كما ان قيمة أية طريقة من الطرق تقدر بالنسبة الى موضوع المشكلة المطروحة للبحث • ان في أية مرحلة من مراحـــل تطور المعلومات تكون بعض المشاكل أكثر أهمية من غيرها وبناء على ذلك تكون بعض طرق البحث أكثر فائدة من غيرها في هذا المجال •

هذا ويجب أن يلاحظ ان في اية مشكلة من المشاكل المتعلقة بالسلوك توجد ضمن هذه المشكلة مشاكل فرعية متصلة بالمشكلة الاساســـية ذات طبيعة خاصة وتتطلب تطبيق طريقة معينة لغرض بحثها ودراستها • وهكذا نجد بأن دراســـة حالة من حالات السلوك الاجرامى أو مجموعة من الحـــالات قد تطبق فيها أكثر من طريقة • فقد تستخدم الطريقـــة الاستكشافية وطريقة الحالة الفردية والطريقة الاحصائية ، والطريقة المقارنة وهكذا •

هذا وان الطريقة الاستكشافية مطلوبة دائما وهذه الطريقة ائتلافية تشمل عـدة طرق ، الطريقـة الاحصائية ، والطريقة الوضعية والطريقة

المقارنة بشكل (معدل ، او نسبة ، او ترابط) وتشمل ملاحظات عابرة يلتقطها الباحث بالصدفة او عرضا •

وهذه الطريقة الاستكشافية ضرورية جدا في دراسة بعض المشاكل خاصة حينما لاتتيسر المعلومات الضرورية لتلك المشكلة ، فيلجأ الباحث الى هذه الطريقة لاستجلاء الموقف كعملية ضرورية تسبق البدء في البحث كما ان هذه الطريقة تمهد الطريق لدراسة تالية اكثر تحديدا وتخصيصا ، تقوم عادة على اساس نظرية عامة • ان الطريقة الاستكشافية ـ سواء في الميدان الكلي للسلوك الاجرامى ام في بعض وجوه صغيرة منه ـ هى الطريقة الوحيدة التى بواسطتها تؤسس الآراء والنظريات •

أن بضعة تعميمات قد تأسست عن طريق مختلف المدارس الفكرية فيما يخص السلوك الاجرامى ككل • ولكن ليس واحـــدا من هـــذه التعميمات مقنعا بصورة تامة • وان تنقيح هذه التعميمات يدعو الى نظرية جديدة يمكن وضعها تحت الاختبار • ان مظهرا خاصا من مظاهر السلوك الاجرامى ولنفرض (جنون السرقة Kleptomania) قد انتخب للدرس فان طالب البحث يجب ان يتعرف على المعلومات الاحصائية المتيسرة وان يستخدم طرقا استكشافية اخرى قبل ان يتهيأ لصياغة (نظرية محدودة تخص جنون السرقة) • وهذه النظريات بالطبع سوف لا تنمو وتتطور عن طريق المعلومات الخاصة بجنون السرقة ولكن عن طريق نظام التفكير الكلي لطالب البحث •

ان الجدل الرئيسى الذى عرضنا له في هذا الفصل كان يدور حـــول (طريقة العوامل المتعددة) والتى قيل انها مجرد ترقيم للعوامل التى ترجع بشكل أو بآخر الى السلوك الاجرامى ، وهذه طريقة غير كافية • ان عالم الاجرام يستطيع ان يمد نتائج بحثه فيما وراء العوامل المتعددة وان يختصر سلسلة العوامل للسهولة بواسطة الاستنتاج المنطقي • ولاجل تفهم السلوك

الاجرامى والسطيرة عليه لابد من التعميمات المحددة فيما يخص السلوك الاجرامى ككل مع اوصاف النظرية العامة المطبقة في سلوك اجرامى معين• ان العلاقة بين النظرية العامة والسلوك الاجرامى الخاص تضارع العلاقة بين نظرية الجرائيم فى الامراض والجرائيم الخاصة التى تسبب امراضا معينة •

ان تطبيق هذين الاسلوبين مرغوب فيه • وعلى ذلك لابد من استمرار الجهود لبناء تعميمات صحيحة فيما يخص السلوك الاجرامى ككل • كما ان الجهود يجب أن تستمر لتفسير وتعليل السلوك الاجرامى الخاص • وان الابحاث العلمية في نطاق التعميمات للسلوك الاجرامى ككل يجب ان توجه البحث في تفسير السلوك الاجرامى الخاص • كما ان النتائج المستمدة من دراسات في بعض النواحي الخاصة للسلوك الاجرامى يجب ان تستخدم في تنقيح وتعديل التعميمات التى تخص السلوك الاجرامى ككل ، على نحو نظرية الجرائيم في الامراض حيث لاتستطيع تفسير جميع انواع الامراض الميكروبية • وعلى ذلك فانه في نطاق السلوك الاجرامى فان نظرية واحدة للسلوك الاجرامى لا تستطيع تفسير جميع انواع السلوك الاجرامى • في هذه الحالة سيكون من الافضل تحديد المناطق التى تنطبق عليها نظرية ما وحيئذ توحد هذه النظريات المعدودة وحينما تؤخذ مع بعضها يمكن ان تفسر جميع أنواع السلوك الاجرامي • بعد ان ينجلي المبدأ العام الذي تتوحد عليه جميع هذه النظريات •

الفصل الخامس عشر

علم الاجرام كعلم تطبيقي

CRIMINOLOGY AS AN APPLIED SCIENCE

يتألف علم الاجرام في ناحيته التطبيقية من قسمين رئيسين :

(١) الوقاية من الاجرام (Prophylaxis) والذي يسمى (Criminal Hygiene الوقاية الجنائية) •

(٢) علاج المجرمين: (Treatment of criminals) أو ما يسمى (بالسياسة الجنائية Criminal policy) .

الوقاية من الاجرام (Criminal Higiene)

الوقاية خير من العلاج ، هذه قاعدة قديمة في علم الطب • وقد وضعت تطبيقيا بصورة تدريجية ومتزايدة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حينما وجدت علميا قوانين الوقاية من الامراض ، فأصبحت هذه القاعدة أهم أقسام الصحة الوقائية ، ان الانجازات الرائعة في علم الطب (كنقص الوفيات) يرجع الى علم الصحة الوقائية •

ان هذه القاعدة الطبية تطبق نفسها في علم الاجرام • وانه من الافضل الوقاية من الاجرام بدلا من محاولة علاج المجرم ليرجع الى الطريق الصواب • وهذا يعني انه أكثر عمليا أن تمنع وقوع الجرائم وان نحتاط ضدها من أن نعالج مرتكبيها بعد وقوعها •

ان علم الاجتماع الجنائى بيّن الطرق التي يجب أن تتجه نحوها وسائل الوقاية وربما علم الوراثة سيلعب دورا ثانويا في هذا الصدد •

ان النقطة المركزية لمشكلة الاجرام هي معرفة الاسباب المؤدية الى الجريمة والى نشوء وتطور السلوك الاجرامي • وعلى ذلك فان وضع منهج

أو خطة للوقاية من الاجرام والاحتياط مقدما قبل وقوعه أمر يتطلب أولا حل مشكلة الاسباب في السلوك الاجرامي والجريمة بصورة علمية وذلك عن طريق تكوين نظرية عامة شاملة تفسر أسباب السلوك الاجرامي بلا استثناء أو وجود نظريات متعددة عند تطبيقها يمكن أن تفسر لنا السلوك الاجرامي بصورة عامة وأصناف اخرى من هذا السلوك تفسرها نظريات اخرى خاصة •

وطالما أسباب الاجرام لا تزال موضوع بحث ودرس ولم يتوصل العلماء حتى الآن الى نظرية يتفقون عليها في تعليل الظواهر الاجرامية فأن أي منهج أو مشروع أو خطة تقترح للوقاية من الاجرام تكون من قبيل الحدس والتخمين • وقد أثبتت الدراسات التجريبية فشل كثير من لآراء والنظريات التي زعم أصحابها بأنها تعلل وتفسر أسباب السلوك الاجرامي • وأكبر دليل على ذلك فشل تجربة (مشروع شيكاغو المسمى (Chicago area project) الذي قصد فيه أن يكون مشروعا وقائياً للاجرام وذلك عن طريق معاونة رؤساء المنطقة في المشروع ، وايجاد وسائل للتسلية والترفيه ، ومنهاج ثقافي للشبان لوقايتهم من الاجرام • ولكن التجربة جاءت عكس الغرض المقصود منها • وقد دلت تجربة اخرى في الوقاية من الاجرام على فشل التجربة أيضا وهذه التجربة هي ما تسمى (Cambridge somerville youth study) دراسة كمبرج للشبان وكذلك فشلت تجربة (ترشر Thrusher) في نادي الاحداث في نيويورك[1] •

ان التطور التاريخي لعلم الاجرام يثبت مدى اهتمام العلماء والباحثين

(١) راجع كتابنا في اللغة الانكليزية في تفصيل هذه التجارب ونقدها تحت عنوان : Crime prevention. evaluation of the ways. مطبعة المعارف ١٩٦٣ ــ بغداد •

في التفتيش عن الاسباب المؤدية الى السلوك الاجرامي • وذلك واضح من المحاولات المستمرة ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع • وذلك لان اصلاح المجرمين وعلاجهم ومقاومة الاجرام وكفاحه يتوقف بالدرجة الاولى على معرفة الاسباب المؤدية أو الممهدة للسلوك الاجرامي • ويظهر ان علماء الاجرام في تفتيشهم عن الاسباب انقسموا الى فريقين • فريق يؤكد على العوامل الاجتماعية وعلى رأسهم العلماء الاشتراكيون الذين يرون في الجريمة ظاهرة تكشف عن فساد العوامل الاجتماعية وعلى الاخص سيطرة النظام الرأسمالي وفشله في تنظيم عادل لحياة أفراد المجتمع •

وذهبوا الى أن كافة الظروف والعوامل التي تسبب السلوك الاجرامي هي نتائج لعيوب النظام الرأسمالي •

وذهبت آراء اخرى كما سبق وبينا في عرض المدارس والمذاهب المختلفة ، الى أن الجريمة والسلوك الاجرامي هو نتيجة اختلال في القوى العقلية أو النفسية في الانسان • والواقع ان استعراض ما كتب حول سبب الاجرام قديما وحديثا ربما يستغرق حياة الانسان ولن يستطيع أن يتعرف على كل ما كتب بهذا الصدد •

ولكن هذا الانتاج الفكري الضخم ينقصه نظرية عامة تفسر كافة أنواع السلوك الاجرامي بلا استثناء • ومن أجل ذلك فان درجة علمية علم الاجرام لا تزال بعيدة عن الكمال ، لا بل ان الوثوق ببعض المبادىء والقواعد المطبقة في الناحية العلمية لعلاج المجرمين لا تزال موضع شك ونقاش بين المختصين •

ان هذه المبادىء والآراء ينقصها الاثبات العلمي وكما سبق وبينا فشل بعض النظريات والآراء عند وضعها موضع الاختبار في التجريب • هذا وان الوقاية من الاجرام أو علاج المجرمين واصلاحهم يتطلب أو يفترض سلفا معلومات موثوقة عن أسباب الاجرام • وذلك لان الوقاية من الاجرام او

علاج المجرمين لا يمكن أن يتم الا اذا عرفت الاسباب المؤدية الى الجريمة والى السلوك الاجرامي • ولذلك فان تكرر العود الى الاجرام يثبت بدون أي شك بأن المناهج المطبقة في اصلاح المجرمين أو علاجهم تقوم على مجرد مبادىء ونظريات ينقصها البرهان العلمي • وهذا يعني ان مناهج العلاج والتدريب تقوم على مجرد حدس وتخمين •

وفي ضوء هـذه الحقائق ذهب بعض علمـاء الاجـرام الامريكان الى الشك في كفاءة المعلومات المتيسرة وعدم توفر العناصر اللازمة لتكوين علم يسمى عـلم الاجـرام • ففي سنة ١٩٣٣ قام الاستاذان (جيروووم مايكل (Jerome Michael) ومورتمـر ادلـر (Mortmr Adler) في بحث لهما فى تقدير علم الاجرام نشر فـــى كتـاب تحـت عنـــوان (Crime, Law, and Social Scince) وقـد ختما بحثهما (بأنـه لا توجد معلومات علميـة في ميدان علـم الاجـرام (كمـا انه ليس لدينا معلومات حقيقية عن أسباب الاجرام) •

ان الاستاذ سذرلند (Sutherland) الذي يعتبر بحق عميد علماء الاجرام الامريكان وجد نفسه مضطرا لان يعترف في سنة ١٩٤٧ في كتابه مبادىء علم الاجرام (ان علم الاجرام في الحال الحاضر ليس علما ولكن له أمل ان يصبح علما) •

ويعترف الاستاذ (ركلس Reckless) في كتابه (Crime problem) بالارتباك والتناقض الذى يسود الدراسات الجنائية في موضوع أسـباب الاجرام ، فاضطر بأن يقترح ترك البحث في أسباب الاجرام لانها عقيمـة ولا تؤدي الى أية نتيجة مقنعـة ، كما ان البحث في الاسباب المؤديـة الى السلوك الاجرامي قد أخر تقدم الدراسات في علم الاجرام زمنا طويلا ، وعليه من العبث الاستمرار في بذل أي مجهود للتفتيش عن أسباب الاجرام• وقد اقترح ركلس بأن تترك نظرية أسباب السلوك الاجرامي وان تستبدل

نظرية السبب بنظرية جديدة سماها (أصناف خطـرة في الاجـــرام) (Catigoric Risk in Criminality) وقد ذهب الاستاذ الى ان الجدل العقيم في البحث عن الاسباب استنزاف للجهـود التى يجب أن توجـه الى ايجاد حلول عملية لمشكلة الجريمة والسلوك الاجرامي • وفي ضوء هذه الاعتبارات العملية يمكن لعلماء الاجرام أن يتوصلوا الى حلول أكثر عملية في علاج المجرمين واصلاحهم بدلا من الاستمرار في البحث عن الاسباب الذى لا يجدي نفعا في معالجة المشكلة ولا يضع لها حدا •

هذه هي خلاصة آراء بعض كبار الباحثين المعاصرين في علم الاجرام• ومنها يتبين بأن الابحاث في نطاق الاسباب كما هى موجودة الآن لا ترقى الى درجة تقرير نظرية عامة مبرهنة تفسر لنا أسباب السلوك الاجرامي بصورة عامة شاملة بلا استثناء • كما أن الاسباب التى يعتقد بأنها تسبب السـلوك الاجرامي لا تزال موضع بحث العلماء ولا تزال ينقصها البرهان العلمي •

صحيح ان هناك أسبابا اجتماعية وأسبابا فـردية ولكن هـذه الاسباب لا يمكن اعتبارها قاطعة ، وذلك لان الظواهر الاجراميـة والظواهر غـير الاجرامية تحتم على الباحثين التشكك في صحتها علمياً • اذ ان النقطـة الجوهرية التي لم يمكن الاهتداء اليها هي (كيف تتم العمليات الميكانيكية التى تنتج السلوك الاجرامي ؟) • ان الابحاث التي تصدت للجواب على هذا السؤال من البساطة بمكان • اذ ان التفسير الذي قدمه العلمـاء ينطبق على السلوك الاجرامي والسلوك غير الاجرامي على حد سواء • فمثلا ذهبت المدرسة النفسية الى أن السلوك الاجرامي يكشف عن حاجات للفرد يريد اشباعها بطريق غير مشروع • والواقـع ان السلوك غير الاجرامـي هـو أيضا نتيجة لحاجات فردية يريد الانسان أن يشبعها • ولكن كيف تتفاعل العوامل المختلفة من فردية الى اجتماعية في أحداث السلوك الاجـرامي ؟ هذا هو الاشكال الذي لم يهتد العلماء بعد للجواب عليه •

ويظهر لي أن نظرية الاسباب في تعليل الظواهر الاجرامية تتطلب اعادة النظر في تحديد معنى السبب • اذ ان تحديد معنى السبب كان موضوع اهتمام علماء المنطق وعلماء الطبيعة وعلماء العلوم الاجتماعية • فقد اهتم هؤلاء العلماء منذ آلاف السنين في تحديد معنى السبب ثم تحدد في العلوم الطبيعية وقد سرى المعنى العام للسبب الى ميدان العلوم الاجتماعية مأخوذا من تحديد معناه في العلوم الطبيعية • وعلى ذلك فان مفهوم السبب في دراسة الظواهر الاجرامية هو المعنى العام المستقر في الاذهان منذ قديم الزمان •

وقد بدأ علماء الاجرام في التفتيش عن الاسباب الخاصة في السلوك الاجرامي بدون تروٍ وتفريق بين المعنى العام للسبب كما هو مفهوم تقليديا وبين المفهوم الخاص للسبب الذي يتناسب وطبيعة مشكلة الاجرام بمعناها الدقيق •

ان كلمة سبب (Cause) يتحدد معناها بالنسبة الى علاقتها بنتيجة ما من النتائج ، بشرط أن تكون تلك العلاقة حتمية في حصول النتيجة عندما يسبقها عامل وجودها ، فمثلا ان حمى التايفوئيد تحصل عند الاصابة بالمرض ، والمرض بحمى التايفوئيد نتيجة للمكروب الخاص ـ أي مكروب التايفوئيد • وهنا تكون العلاقة مباشرة والسبب مرتبط بالنتيجة ارتباطا حتميا • وبمعنى آخر ان النتيجة مرتبطة بعاملها ارتباطا سببيا حتمي الحصول (definite Causal relationship) ففي مثل هذه الحالات تدور العلة مع معلولها عدما ووجودا •

ولكن معنى السبب لا يتحدد بهذا الشكل في العلوم الاجتماعية ومن جملتها علم الاجرام • ان قاعدة (السبب والنتيجة) تعني ان نتيجة معينة يحدثها سبب معين أيضا أو ان سببا معينا يحدث نتيجة معينة • ففي المثل الذي ضربناه عن حمى التايفوئيد نجد ان ميكروب التايفوئيد هو العامل

المسبب لحمى التايفوئيد • ولا يمكن أن يحدث هذه الحمى بالذات أي ميكروب آخر •

واذا رجعنا الى السلوك الاجرامي على اعتبار انه نتيجة لعوامل تسبق حدوثه فهل يمكننا أن نفتش عن عامل واحد أو عن عاملين على أساس انهما سبب حدوث السلوك الاجرامي ؟

ان الابحاث العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة عامة وفي دراسة الظواهر الاجرامية والسلوك الاجرامي بصورة خاصة لم تستطع أن تعين عاملا واحدا أو عدة عوامل على أنها أسبابا للسلوك الاجرامي ، وذلك لأن العامل في الظواهر الاجتماعية يختلف عنه في الظواهر الطبيعية ، فبينما يمكن أن نجد ظاهرة معينة من الظواهر الطبيعية يحدثها عامل من العوامل كاشتعال الغاز مثلا عند اقتراب النار منه أو انجماد الماء أذا انخفضت الحرارة الى درجة الصفر ، أو ازدياد ضربات القلب عند الركض ، ولكن ارتباط النتائج بعوامل معينة في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجرامي بصورة خاصة لا يجري بهذا الشكل • اذ قد تتوفر عوامل من المألوف انها تصاحب السلوك الاجرامي ولكنها لا تؤدي الى أحداث السلوك الاجرامي في كثير من الاحيان • فالفقر مثلا عامل من العوامل التى تؤدي الى السلوك الاجرامي ولكن ليس كل الفقراء مجرمين كما انه ليس كل المجرمين فقراء •

وهذا يدل على أن وجود عامل او عدد من العوامل فى موقف معين قد لايحدث النتيجة التي تحدث في نفس الموقف بالنسبة الى شخص آخر في الحياة الاجتماعية ، فبينما نجد مثلا الفقر بالنسبة لبعضهم يعتبر عاملا سببيا في السلوك الاجرامي بينما الفقر نفسه بالنسبة الى البعض الآخر يكون عاملا مشجعا ودافعا للفرد في الحصول على مركز اعلى أو حياة أفضل بالطريق المشروع • ففي هذه المرحلة من تطور المعلومات في علم الاجرام

لا يوجد هذا الارتباط الحتمي بين عامل ونتيجة تحدث دائما كلما وجد العامل بحيث تكون بينهما علاقة سببية حتمية •

واستناداً الى هذه الحقائق لابد من اعادة النظر في تعريف وتحديد معنى السبب في ضوء الخصائص والعناصر التي تختلف فيها الظواهر الطبيعية عن الظواهر الاجتماعية •

ولاجل ذلك لابد من التفريق بين مرحلتين من مراحل التحليل •

أولا – ان درجة المعلومات المتيسرة لنا تثبت بدون أي شك بأن عوامل معينة في حالة تحدث سلوكا اجراميا • ونفس هذه العوامل عند توافرها لاتحدث سلوكا اجراميا دائما • وهذا يعني ان العلاقة بين العامل والنتيجة علاقة نسبية وليست علاقة دائمية حتمية •

وما دامت النتائج لا تحدث دائما كلما توفر العامل او مجموعة من العوامل فهناك احتمالان • فأما أن تكون هذه العوامل التي يعزى اليها حدوث السلوك الاجرامي ليست هي العوامل المسببة فعلا أم ان هذه العوامل لها تأثير نسبي رغم تشابه المواقف •

وهذا الاحتمال الاخير هو الاقرب الى الواقع والمنطق ، لان نتائج الابحاث العلمية دلت على تواتر بعض الظروف والعوامل في حدوث السلوك الاجرامي • وتوافر هذه الظروف والعوامل رغم عدم أمكانية تعيين العوامل المسببة للسلوك الاجرامي التى تتضمنها هذه الظروف بمجموعها ، الا ان ذلك لا ينفي علاقتها الايجابية في السلوك الاجرامي ، وانما تكون علاقة نسبية أي انها تسبب السلوك الاجرامي تارة ولا تسببه تارة اخرى •

وعلى ذلك فان الخطوة الاولى امام الباحثين يجب أن تستهدف لا التفتيش عن عوامل سببية حتمية ولكن عن ظروف تتكون من مجموع عوامل وعناصر من شأنها أن تمهد أو تهيء ظهور السلوك الاجرامي وليست

مسببة له حتما • وعلى هذا فيجب حصر الظروف التى مع وجودها يكون احتمال ظهور السلوك الاجرامي كبيرا •

وهذه الظروف هي كل ما يستطيع العلماء في الحال الحاضر أن يحصلوا عليها •

أما التفتيش عن عوامل سببية بذاتها فليس بالامكان الحصول عليها لأن هذه العوامل لا تتوفر بمفردها مستقلة عن عوامل وظروف أخرى في الموقف بل توجد مع هذه العوامل والظروف الاخرى بشكل لا يمكن فصلها عن بعضها •

وفي استحالة فصل العوامل عن بعضها فان التجريب يستحيل ايضا وهذا أحد اسباب اختلاف الظواهر الطبيعية عن الظواهر الاجتماعية لخضوع الاولى الى عمليات التجريب في المختبر والسيطرة على العوامل في حين يستحيل ذلك التجريب بهذا الشكل فى عالم الانسان •

ويترتب على ذلك ان العامل المسبب في السلوك الاجرامي ليس عنصرا واحدا أو عددا من العناصر يمكن تعينها ، بل هو ظروف (Condition) يتميز بعناصر وخصائص من شأنه ومع وجوده تكون احتمالات نمو السلوك الاجرامي كبيرة •

اما البحث او التفتيش عن أي العوامل التى يتكون منها الظرف او الحالة على أساس انها العوامل السببية في السلوك الاجرامي فهذا أمر لايمكن الوصول اليه في هذه المرحلة من مراحل تطور العلم الجنائي •

فتشخيص الظروف التى تهيىء الفرص المحتمل ان يظهر فيها السلوك الاجرامي هي التى يجب ان تتجه اليها الابحاث في الدرجة الاولى • اما البحث عن العوامل المسببة فسوف تبقى الى زمن طويل محل اختلاف بين العلماء يقدرها كل حسب وجهة نظره وفي نطاق توجيهه الخاص

(His orientation) كما انه لايمكن ترجيح وجهة نظر على اخرى بدليل علمي مقطوع فيه •

وبهذا يمكن ان يتفق العلماء على الظروف المهيئة او الممهدة للسلوك الاجرامي • وفي نطاق هذا التحديد تكون الظروف والاحوال هي الوسط الذى ينمو فيه السلوك الاجرامي وان هذا الوسط يتكون من مجموعة من العوامل والعناصر المرتبطة مع بعضها ، واما تقدير أى من هذه العوامل المشتركة في الموقف هي العامل المسبب ؟ فيبقى امرا متروكا الى التقدير الشخصي للباحث • فعدم امكانية اسناد السلوك الاجرامي الى عامل دون غيره من العوامل المشتركة في الظروف او الحالة على أعتبار انه العامل المباشر المسؤول عن هذه النتيجة هو الذي حدا ببعض الباحثين وعلى رأسهم الاستاذ ركلس (Reckless) الى ان يقترح ترك البحث عن الاسباب في الاجرام لعبث الجهود التى تبذل في هذا السبيل دون جدوى ، وان تستبدل نظرية الاسباب بنظرية أخرى سماها (نظرية الاصناف الخطرة في الاجرام (Catigoric Risk in Criminality ان نظرية الاسباب في الاجرام حسب مفهومها المستقر في الاذهان وهو ربط النتيجة بالسبب ، يجب ان تستبدل بتحديد آخر للسبب وان يحدد مفهوم السبب بالظروف أو الحالة • فمثلا الفقر حسب الدراسات العلمية ثبت أنه عامل موجود في كثير من الجرائم ولكن الفقر لم يكن عاملا مثلا في السلوك الاجرامي (للطبقة المترفة The white Color Criminals في دراسة الاستاذ سندلند Sutherland في الولايات المتحدة) حيث أثبت بأن الاجرام منتشر بين رجال المال والطبقة الفنية • ففي هذا المثل لا يمكن اعتبار الفقر سببا للسلوك الاجرامي ، بل يعتبر الفقر ظرفا مهيئا لظهور السلوك الاجرامي وليس سببا خاصا في السلوك الاجرامي • وذلك لان الفقر تارة يسوق الى السلوك الاجرامي واخرى لا علاقة له بالسلوك

الاجرامي رغم وجوده في الموقف • ان تحديد الظروف والاحوال التى تهيىء للسلوك الاجرامي وتساعد على تكوينه اكثر استطاعة من تحديد العامل المسبب (Causal factor) فاذا تحدد سبب الاجرام بالظروف تستقيم نظرية الاستاذ (ركلس في الاصناف الخطرة) لان هذه النظرية في الواقع تحدد ظرفا (Conditions) وليست عوامل سببية (Causal factors) كذلك تجد نظرية الاستاذ (سذرلند Sutherland) (Theory or differencial association) في العوامل المشتركة المتغايرة تأييدا عند تطبيقها في تفسير السلوك الاجرامي في تغير العوامل المسببة في الظروف او الحالة التى تحيط بالسلوك الاجرامي •

والنتائج العملية للتفريق بين الظروف والسبب المباشر ، تظهر في ميدان مقاومة الاجرام في وضع الخطط العامة والخاصة لمقاومة هذه الظروف التى من شأنها انها تهيء وتساعد على تكوين السلوك الاجرامي • فيمكن مثلا رفع مستوى التربية والتعليم ومقاومة الامية ، واصلاح المناطق الرديئة ، ورفع مستوى المعيشة ومقاومة البطالة ، ومراقبة المحلات المشبوهة •

كما ان هذا التفريق بين الظرف والسبب ، سيعطي مجالا واسعا لبحث الحالة من قبل الاخصائيين وفي ضوء النتائج التى تتمخض عنها الحالة تقدر الاسباب حسب تقدير الباحث فيستطيع وضع خطة للعلاج والاصلاح وذلك عن طريق برامج التربية والتعليم والمراقبة والضبط والتوجيه •

وخلاصة القول في هذا الموضع انه يجب التفريق بين الظروف كوحدة واحدة وبين السبب بمفهومه التقليدي ، فبينما يمكن تحديد الظروف التى تكون احتمالات ظهور السلوك الاجرامي فيها كبيرة فان تعيين او تخصيص عامل او عدد من العوامل مسألة تختلف باختلاف المجرمين ففي ظرف معين يحيط بعدد من الاشخاص تختلف الاسباب التى

السلوك الاجرامي لكل منهم بينما يكون الظرف واحداً ولكن الاسباب مختلفة •

والظرف يمكن الاتفاق عليه ، بينما العامل المسبب ضمن هذا الظرف فانه أمر متروك كما سبق وبينا الى الباحث يقدره حسب رأيه الخاص • ويظهر لي بأن طريقة الدراسة الفردية The method of case study أكثر الطرق فائدة من الناحية العملية لان عالم الاجرام يستطيع أن يضع طريقة العلاج للمجرمين والجانحين في ضوء الحقائق التى تتكشف عنها دراسة الحالة •

هذا ويجب التفريق بين الظروف العامة بكافة ما فيها من عوامل وعناصر تلك التى تصاحب كتلة الاجرام (Mass criminality) كظاهرة اجتماعية باثولوجية ، والظروف الخاصة بمجرم من المجرمين • اذ انه بينما تلعب العوامل الفردية (Individual factors) دورا هاما في السلوك الاجرامي ، كذلك تلعب العوامل الاجتماعية (Social factors) دورا مماثلا في كتلة الاجرام العامة •

ثانيا ـ السياسة الجنائية : Criminal policy

ان السؤال الذي سيبقى أخيرا هو (ماذا يقدم علم الاجرام لعلاج المجرمين ؟) كان العقاب متأصلا في مشاعر الانتقام ثم كان وسيلة (للدفاع الاجتماعي Social defence) ضد الاشخاص الخطرين ، وقد استمر مبدأ الدفاع الاجتماعي ينمو بمرور الزمن وأخذ يحل محل المبدأ القديم الذي يقوم على مجرد الانتقام • وسوف يختفي عنصر الانتقام عاجلا أم آجلا كلما تقدمت الدراسات في العلوم الاجتماعية وعلم النفس وحينئذ تحل وسائل الاصلاح ومناهج العلاج بدلا من العقوبات والحجز الاصلاحي بدلا من السجن العقابي سوف يسود في المستقبل • وليس بالامكان التكهن في الزمن الذي سيحدث فيه هذا بالضبط ، وذلك لان عنصر الانتقام لا يزال يفعل مفعوله في نفس الانسان ، ولابد من زمن

طويل حتى تتغير نظرة الناس الى المجرم فيعتبرونه مريضا يحتاج الى عطف وعلاج •

ولكن بجانب هذا هناك مصلحة المجتمع التى تتطلب حمايتها ضد خطر المجرمين ، ولهذا يجابه علم الاجرام في الحال الحاضر مشكلتين متناقضتين لابد من التوفيق بينهما وهى مصلحة المجتمع ومصلحة المجرم • ان تقدم العلوم الاجتماعية وعلى الاخص علم الاجتماع وعلم النفس قد قدم بعض المعلومات المهمة عن علاقة الفرد بالمجتمع ، وتأثير النظام الاجتماعي والحضاري في طراز تفكير الفرد والجماعات ، وفي طريقة تفكيرهما •

وفي ضوء هذه الحقائق حاول علماء الاجرام أن يستخدموا بعض النظريات وان يصوغوا بعض المبادىء في علاج المجرمين والجانحين واصلاحهم • وفي الفترة التى تلت مطلع القرن العشرين أي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٢٠ حتى الحال الحاضر نشطت الدراسات في علم الاجرام ، والظاهرة البارزة في هذا التطور هو التحول السريع في اصلاح السجون والاصلاحيات وتطور النظم والمناهج في الاصلاحيات ومؤسسات تدريب الشبان الجانحين ، فقد أصبحت هذه المناهج والنظم موضع اهتمام المختصين في الفروع المختلفة في علم الاجرام ، وفي الخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم وخاصة في اجرام الاحداث حيث أعطى النصيب الاكبر من الاهتمام •

ان السجون واصلاحيات الاحداث ومؤسسات التدريب في اوربا والولايات المتحدة على الاخص تطبق مناهج ونظم تربوية تقوم على نظريات خاصة تستهدف علاج الجانحين واصلاحهم •

ففي الولايات المتحدة نجد في السجون والاصلاحيات ومؤسسات التدريب هيئة من المختصين في مختلف الفروع العلمية • منهم المختص في علم الاجرام (Criminologist) واخصائي الخدمات الاجتماعية

(Social worker) والاخصائي النفسي (Psychologist) والمختص في التربية والتعليم (Educational director) والطبيب ورجل الدين • وكل هؤلاء يشتركون في وضع المناهج والخطط والتوجيه والارشاد • وبجانب ذلك تسير المؤسسات الاصلاحية على نظام موضوع وفق خطة تربوية تستهدف تعليم الحدث حرفة أو عملا • وهناك ضباط الاشراف (Probation officers) الذين يشتغلون في محاكم الاحداث والمؤسسات الفنية وهؤلاء مهمتهم ارشاد الحدث وتوجيهه ومساعدته في حل مشاكله •

والمؤتمرات قائمة على قدم وساق والبحث العلمي يحتل مكانة كبرى في مجموعة الفعاليات التى تبذل في كفاح الاجرام • ومع ذلك فان الاجرام في تزايد مستمر وخاصة اجرام الاحداث •

ويجابه العالم اليوم أزمة من أشد الازمات التى لم تشهد مثلها القرون الماضية في موضوع جنوح الاحداث ومشاكل السلوك والضبط • والسبب في ذلك يرجع الى التطورات السريعة في عالم الاجتماع وفي التطورات الصناعية الفنية نتيجة الاكتشافات العلمية ـ فقد قصرت طرق المواصلات وسهلت اتصال العالم بعضه ببعض • وهذا أدى بدوره الى تصادم في القيم والقواعد قديمها وحديثها ، حتى أصبحت تتنازع الفرد اليوم في ظل حضارة القرن العشرين مختلف التيارات الفكرية ومختلف الرغائب والمطاليب • وعدم امكانية اشباع حاجيات الفرد بالشكل الذي يطمئن رغائبه أدى الى مشاكل نفسية من شأنها أن تسبب مشاكل سلوكية تضيف أو تعقد المشاكل الاجتماعية القائمة • والسلوك الاجرامي وجنوح الاحداث احدى مظاهر هذا النزاع بين مختلف التيارات الحضارية والاجتماعية التي تسود المجتمعات في الحال الحاضر •

ان التفتيش عن حاجيات الفرد ورغائبه ومشاكله الخاصة هي هدف

الاخصائي في الاجرام عند معالجة مشاكل السلوك الاجرامي والسلوك غير الاجتماعي • كما أن التأكد من سلامة عقل المريض وسلامة البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها أصبحت من الاجراءات الضرورية في علاج المجرمين والجانحين • كما ان العلاج الطبي من الاجراءات اللازمة في منهاج العلاج ولاصلاح •

ومن الاجراءات المطبقة في الامم الاخرى كانكلترا وامريكا في موضوع المجرمين الاحداث هى عدم حجزهم في الاصلاحيات ومحاولة وضعهم تحت الاشراف (under probation) يتولى أمرهم أحد ضباط الاشراف (Probaion officer) بدلا من وضعهم في السجن أو اصلاحية وذلك متى تبين لمحكمة الاحداث ان اتخاذ هذا الاجراء اسلم وانجح في علاج وصلاح المجرم الحدث •

ومن التطورات التى حدثت نتيجة الحركة الاصلاحية في معاملة المجرمين والجانحين هى اطلاق سراح المحكوم عليهم بعد مضى ثلاثة أرباع المدة متى تأكدت ادارة السجن ان المجرم قد انصلح ولم يعد خطرا على الهيئة الاجتماعية من اعطائه حريته •

ان تطبيق مناهج التربية والتعليم وان لم يكن حاسما في علاج المجرمين والجانحين واصلاحهم الا انه اجراء يؤمل منه أن يؤدي الى نتائج مرضية كما دلت بعض النتائج في البلدان التى طبقت مناهج تربوية وتعليمية في المؤسسات الاصلاحية والسجون • خاصة في جنوح الاحداث كمعاهد (بورستال في انكلترا وبعض المؤسسات الاصلاحية في أمريكا) •

وأما فيما يختص بالمجرمين الخطرين والمجرمين المحترفين والمعتادين على الاجرام فان حجزهم لمدة طويلة في الواقع هو الوسيلة الوحيدة لاتقاء خطرهم ومنعهم من الاجرام • ويسمى هذا الاجراء (بالحجز الوقائي (Preventive detention) وتدل التقارير المتحصلة من السجون

في أمريكا على أن اصلاح هؤلاء المجرمين المعتادين والمحترمين أمر صعب جدا ان لم يكن مستحيلا • فالمجرمون الذين كانوا في سجن الكتراس Alkatras في كاليفورنيا هم من هذا الصنف من المجرمين ، أغلبهم محكوم عليهم بمدد لا تقل عن ٩٩ سنة أو ما يزيد) ـ ومحكوم عليهم لعدة جرائم مرتكبة في أماكن متعددة وكلها جرائم خطرة وهم من المجرمين العائدين أكثر من مرة• ان سياسة التحول من المبدأ القديم في العقاب القائم على الردع والقسوة والصرامة في معاملة المجرمين الى سياسة معاكسة تقوم على أساس العطف والرحمة وتستند على نظريات الاصلاح والعلاج لم يؤد الى تقليل كمية الاجرام بل ان الاحصائيات تدل على زيادة في الاجرام في مختلف الدول • ولكن هذا لا يعني ان سياسة العقاب الصارم هى أكثر مفعولا من سياسة الرحمة القائمة على نظرية العلاج والاصلاح •

الواقع ان كلتا النظريتين لهما نصيب من الصحة • فنظرية العقاب(١) التى تستهدف الشدة والصرامة والردع العام كما تدل وقائع الحياة لها أثر فعال في ردع المجرمين وفي اشاعة الخوف في نفوس من تسول لهم أنفسهم كسر القوانين • كما أن معاملة المجرمين في الرحمة واللين ومحاولة اصلاحهم وعلاجهم اجراء فيه بجانب الرحمة والانسانية أثر فعال في منع بعض المجرمين من العودة الى الاجرام خاصة اذا ما طبقت مناهج ونظم تعليمية وتربوية معقولة ووضع المجرم أو الجانح تحت مراقبة وتوجيه أشخاص من ذوي الاختصاص وممن لهم خبرة ومقدرة في تفهم الطبيعة الانسانية ومشاكل السلوك • وان هذه المناهج وطرق التربية والتعليم يكون تأثيرها أشد وأقوى في علاج واصلاح الجانحين الاحداث أكثر من

(١) لمعرفة النظريات والمذاهب التى دارت حول العقاب راجع كتابنا: العقوبة والمجرم ، مطبعة المعارف ١٩٥٠ •

غيرهم من المجرمين الآخرين وذلك لان المجرمين الاحداث هم أكثر قابلية للتعلم والتوجيه من غيرهم • ان الجهود تبذل على نطاق واسع في ميدان جرائم الاحداث أكثر من غيرهم من الاصناف الاخرى وذلك لان السلوك الاجرامي يتكون في مرحلة الطفولة • وان المجرمين الخطرين والمحترفين يبدأون في السلوك الاجرامي في مرحلة الطفولة ثم يستمرون الى الاخير وفي السنة المتقدمة للمجرم يصعب الاصلاح والتوجيه حيث ان في هذه المرحلة المتأخرة يكون المجرم قد تكون وصلب عودة ولم يعد بالامكان اصلاحه أو علاجه الا بصعوبة كبيرة والامل ضعيف في استئصال جذور الاجرام منه بصورة تامة • كما أن تغيير تفكيره واتجاهه في الحياة أمرا صعبا وربما كان مستحيلا •

ان أية خطة أو منهج يوضع في الحال الحاضر لمكافحة الاجرام أو لعلاج المجرمين واصلاحهم لا يقوم على أساس من حقائق ثابتة من الناحية العلمية يكون مصيره الفشل ، وذلك لان أسباب الاجرام كما سبق وبينا غير مبرهنة بصورة علمية • وعلى ذلك فان هذه الخطط والمناهج ما هي الا محاولات تقوم على افتراضات نظرية يؤيدها البرهان المنطقي وليست قائمة على دليل مدعم بالبرهان التجريبي القاطع •

ان مشكلة تكيف الفرد للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه ستبقى قائمة حتى تنكشف الحقائق التي تسود طبيعة الانسان ونوعية تفاعلها مع النظام الاجتماعي الذي ينشأ ويعيش فيه •

ان الملاحظ في الحال الحاضر أن جميع مناهج العلاج (Treatment programs) وكذلك طرق الاصلاح (reformation mathods) تركز على الفرد بصرف النظر عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ـ فاصلاح المجرم أو الجانح هو هدف

جميع الفعاليات التي تبذل سواء في ميدان العلاج أم في ميدان مقاومة الاجرام (Crime prevention) وأما المجتمع فيعتبر أنه طبيعي (Normal) وان السلوك الاجرامي ما هو الا انحراف وزيغان عن نظام المجتمع الذي يعيش فيه الفرد .

ولكن الابحاث العلمية في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس قد أثبتت بأن سلوك الفرد ماهو الا نتاج تفاعله مع النظم الاجتماعية التي تسود المجتمع الذى ينشأ ويعيش فيه . فتفاعل الفرد مع القيم الاجتماعية والحضارية التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية في مجتمع ما من المجتمعات تحدد نوع اتجاهه وطريقته واسلوب تعامله في الحياة . وما دام السلوك الاجرامي في الواقع هو سلوك بشري فهو يخضع لكافة العوامل والعناصر التي تؤثر في السلوك البشري بوجه عام .

وسلوك الانسان يعبر عن قيم اجتماعية وحضارية تأثر بها فكونت اطار تفكيره وفلسفته وبالتالي انعكست في سلوكه .

والسلوك الاجرامي لا يعدو أن يكون مظهراً لهذه القيم الاجتماعية التى تأثر بها الفرد في مراحل نموه وتطوره . فكونه يرى في القتل في مواقف معينة مظهرا من مظاهر الرجولة أو الكرامة اذا ما كان الدافع رد اهانة أو غسلا للعار وحفظاً لشرف ، فان هذا السلوك الاجرامي في حقيقته ما هو الا تعبير عن قيم اجتماعية لها تأثير كبير في تصرف الفرد وفي سلوكه أو ان ارتكاب شخص جريمة سب أو شتم أو اعتداء في موقف يرى فيه التمسك في القانون ضرب من العبث ، ففي مثل هذا الموقف يكون سلوك الانسان وتصرفه مظهرا من مظاهر الواقع الاجتماعي الذي يشعر به الفرد ويعيش فيه . أو بعبارة اخرى هو مجموعة قيم اجتماعية يعبر عنها سلوك الفرد وهو سلوك اجرامي في نطاق القيم الاجتماعية العامة وقواعد القانون . ولكن هذا السلوك الاجرامي يتفق ونظرة الفرد وطريقته في الحياة ونظرته

الى هذه القيم التي تتناقض وقواعد القانون .

ان أي مجتمع من المجتمعات يتكون من مستويات اجتماعية وحضارية عديدة تختلف في درجة رقيها وتقدمها . ومقياس هذا الرقي والتقدم هو سلوك الافراد في مستوى من المستويات الاجتماعية . فيعتبر السلوك المتفق مع القانون والقيم الاجتماعية العامة سلوكا من مستوى راقٍ ، والسلوك الذي لا يتفق والقانون أو القيم الاجتماعية السائدة يعتبر سلوكا منحطاً متأخراً عن المستوى الحضاري العام للمجتمع .

ولكن قد يتطور الزمن وتتبدل حقائق الحياة الاجتماعية ، فيؤثر هذا في نظرة الفرد نحو المجتمع ونظمه ، وقد تصبح الحياة الاجتماعية ذات خصائص ومميزات تختلف عن مميزات وخصائص الزمن الماضى وحينئذ يصبح القانون القديم عاجزا عن تنظيم الحياة الاجتماعية الحديثة . وفي هذه الحالة ينحرف سلوك الافراد رغم ارادتهم عن متطلبات القانون القديم فينشأ موقف تتنازع فيه قيم تتناسب وطبيعة التطور الاجتماعي القائم وقانون يمثل قيما اجتماعية قديمة لا تستطيع تنظيم الحياة الاجتماعية الحاضرة فيحصل تناقض في المجتمع ذاته وهذا يؤدي بدوره الى تناقض في السلوك ، وهذا التناقض يخلق سلوكا في ظاهره اجراما وفي حقيقته سلوكا طبيعيا لانه من حقيقة الواقع الاجتماعي بكل عناصره وخصائصه . ويظهر هذا واضحاً في الجرائم السياسية وفي الجرائم التي تستهدف تغيير النظام الاجتماعي . وهذه الظاهرة أكثر ما تتجلى واضحة في المجتمعات المتأخرة حيث يبلغ التناقض في القيم أشده ويصبح السلوك الذي ينحرف عن خط القيم التقليدية القديمة أمرا مستحسنا . وعلى ذلك فان محاولة ضبط الفرد في نطاق القيم القانونية السائدة ليست عملية سهلة أو يمكن أن تتم ببساطة . فالتطور الاجتماعي دائم الحركة سريع التبدل خاصة في العصر الحديث والقانون بطيء التطور من طبيعته الاستقرار والثبات حسب

مفهومه التقليدي ، وهذا الاختلاف بين تطور المجتمع وركود القانون يخلق قيما متصادمة متضاربة من شأنها أن تؤدي الى نشوء سلوك منحرف عن القيم السائدة فيسمى هذ السلوك ـ سلوك اجراميا ـ .

ان محاولة تكييف الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه تتطلب معرفة العمليات الميكانيكية التي يتم بمقتضاها تفاعل الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه . فالانسان يشبع حاجياته ومطاليبه ضمن المجتمع الذي يعيش فيه ، وهذه في الواقع ما هي الا عملية تفاعل بين الانسان والمؤسسات الاجتماعية التي عن طريقها يستطيع اشباع حاجياته . فاذا عجزت المؤسسات الاجتماعية عن تجهيزه بالحاجيات الضرورية للحياة تحولت طاقاته وفعالياته في طرق ومجالات قد تصدم مع القانون فينشأ من جراء ذلك السلوك الاجرامي .

وفي ضوء هذه الحقائق المستمدة من طبيعة علاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه يجابه عالم الاجرام وعالم الاجتماع مشكلة من أدق المشاكل في عملية علاج المجرمين واصلاح الجانحين . لان عملية الاصلاح هذه تتطلب في الغالب تعديل البيئة الاجتماعية بشكل تكون معه قادرة على تمكين الفرد من الحصول على الحد الادنى لضروريات الحياة .

أما المبدأ لسائد في العصر الحديث والذي يركز على الفرد في عمليات التوجيه والاصلاح والعلاج فسوف لا يستطيع معالجة مشكلة الجانحين والمجرمين والقضاء عليها أو تخفيف وطأتها حتى يصل التطور البشري الى الحد الذي تنظم فيه المجتمعات بحيث تستطيع أن تجهز مطالب الافراد الضرورية وحينئذ تقل الفرص أو تزول تلك التي تساعد على نشوء السلوك الاجرامي .

فكما أن للمجتمع مطالب تجاه الفرد كذلك للفرد مطالب تجاه مجتمعه فاذا اختل التوازن بين الاثنين بحيث أصبح سوء التنظيم الاجتماعي يحرم الاكثرية من أفراد المجتمع من الحصول على الوسائل الضرورية للحياة

فهنا ينشأ نزاع بين الفرد والمجتمع ينعكس في السلوك الاجرامي .

والوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها مقاومة الاجرام والسلوك الاجرامي هو أن تتجه الجهود نحو الفرد من ناحية اصلاحه وعلاجه ونحو المجتمع من ناحية اصلاحه وتنظيمه بمستوى يمكّن أفراده من الحصول على الحد الادنى لضروريات الحياة .

أما اذا استمرت الفكرة التي تركز على الفرد دون تبديل أو تغيير في المجتمع الذي يعيش فيه فان الامل في مقاومة الاجرام أو ايقاف الحد من نشاط السلوك الاجرامي يصبح أمرا ضعيفاً .

انتهى

الفهرست

	الصحيفة
الاهـــداء	٣
تصدير الطبعة الاولى	٥
الفصل الاول	
١ ــ مقدمة عامة في علم الاجرام	٣١
٢ ــ تعريف علم الاجرام	٣١
٣ ــ موضوع علم الاجرام	٣٣
٤ ــ ما هي الجريمة ؟	٣٣
٥ ــ الاضرار التي تسببها الجريمة ؟	٣٨
٦ ــ تطور وسائل كفاح الاجرام	٣٩
٧ ــ المسؤولية الجنائية	٤٢
٨ــ المذهب التقليدي او الروحاني	٤٢
٩ ــ المذهب الوضعي أو الواقعي	٤٤
١٠ــ المذهب الواقعي	٤٤
١١ــ نقد المذهب القديم	٤٥
١٢ــ نقد المذهب الواقعي	٤٨
١٣ــ التوفيق بين المذاهب	٥٥
١٤ــ المذاهب المختلفة في اسباب الاجرام	٥٩
الفصل الثاني	
١ ــ المذهب الانثروبولوجي أو المدرسة الايطالية	٦٠
٢ ــ أبحاث العلماء الايطاليين	٦٣
٣ ــ استنتاجات لومبروزو	٦٤
٤ ــ نظرية لومبروزو في المجرم	٦٥
٥ ــ نظرية الارتداد الوراثي	٦٧
٦ ــ الانتقادات الموجهة الى نظرية لومبروزو	١٨
٧ ــ النظرية الباثولوجية	٦٩
٨ ــ النموذج الاجرامي	٧١
٩ ــ مباحث كورنك ونقده نظرية لومبروزو	٧٢
١٠ــ نظرية كاروفلو	٧٧
١١ــ نظرية فيرى	٧٨
١٢ــ العوامل المادية أو الطبيعية	٧٩
١٣ــ العوامل الانثروبولوجية او الفردية	٨٠
١٤ــ العوامل الاجتماعية	٨٠
الفصل الثالث	
١ ــ مذهب العوامل البيئية او المدرسة الافرنسية	٨٣
٢ ــ نظرية تارد	٨٤
٣ ــ نظرية دور كهايم	٨٥
٤ ــ نظرية العوامل الاقتصادية	٨٧
٥ ــ نظرية بونجيه	٨٩
٦ ــ مذهب العوامل الطبيعية	٩٣
٧ ــ العوامل الصناعية وعلاقتها بالاجرام	٩٧
الفصل الرابع	
١ ــ المدرسة البايولوجية الاجتماعية	١٠١
٢ ــ قانون الفوارق الفردية	١٠٦
٣ ــ نظرية الغدد الصم	١١٥
الفصل الخامس	
١ ــ المدرسة الاكلينيكية الحديثة	١٢٢
الفصل السادس	
١ ــ الوراثة والبيئة	١٢٧
٢ ــ جبرية البيئة	١٣٧
٣ ــ دراسة العوامل الفردية	١٤٠
٤ ــ دراسة عوامل البيئة	١٤٠
الفصل السابع	
١ ــ الطرق العلمية في دراسة عوامل واسباب الاجرام	١٤١
الفصل الثامن	
١ ــ طرق تحديد الاسباب في الاجرام	١٤٨
٢ ــ احصاء الجرائم	١٤٩

الصحيفة

٣ ـ احصاءات الخصائص والظروف للمجرمين ١٥٠
٤ ـ طريقة الدراسة الفردية ١٥٤
٥ ـ دراسات هيلي ١٥٧
٦ ـ انتخاب العوامل المسببة في تحليل القضية بمقتضى الطريقة الفرديـــة ١٧٢

الفصل التاسع

١ ـ اسلوب البحث عن الاسباب في الطريقة الفردية ١٦٢
٢ ـ طريقة العالم الجنائي النفسي في البحث ١٦٤
٣ ـ حالة المتهم الحاضرة ١٦٥
٤ ـ جريمتـــه ١٦٥
٥ ـ شخصية المجـــرم ١٦٥
٦ ـ بيئة الجانح او المجرم ١٦٥
٧ ـ التاريخ الماضي للمجرم ١٦٦
٨ ـ مستقبل الجانح او المجرم ١٦٧
٩ ـ تحليل العوامل والظروف المسببة في الاجرام ١٦٩
١٠ـ نتائج أبحاث برت ١٧٠
١١ـ الاسباب المباشرة والاسباب غير المباشرة للجريمة ١٧٢

الفصل العاشر

١ ـ المدرسة النفسية ١٧٤
٢ ـ مبادىء علم النفس الحديث ١٧٥
٣ ـ الحياة الشعورية ١٧٦
٤ ـ الحياة اللاشعورية ١٧٦
٥ ـ اللاشعور او العقل الباطن ١٧٧
٦ ـ تقسيم الجهاز النفسي ١٧٨
٧ ـ الجانب الشهواني من الطبيعة البشرية ١٧٩
٨ ـ الجانب الاجتماعي من الحياة النفسية ١٨٠
٩ ـ الانا العلوية او المثالية ١٨١
١٠ـ نظرية العوامل العقلية ١٨٧

١٩٣

الصحيفة

الفصل الحادي عشر

١ ـ المدرسة الدينية او الروحانية ٢٠٣

الفصل الثاني عشر

١ ـ المدارس وطرق البحث في علم الاجرام ٢٠٦
٢ ـ جدول في مدارس علم الاجرام ٢٠٧
٣ ـ المدرسة القديمة ٢٠٨
٤ ـ المدرسة الجغرافية او البيئية ٢٠٩
٥ ـ المدرسة الاشتراكية ٢٠٩
٦ ـ المدارس النموذجية ٢١٠
٧ ـ مذهب لومبروزو ٢١٢
٨ ـ مذهب الاختبارات العقلية ٢١٢
٩ ـ مذهب الامراض العقلية ٢١٤
١٠ـ المدارس الاجتماعية ٢١٩
١١ـ نظرية العوامل المتعددة

الفصل الثالث عشر

١ ـ النظرية الاجتماعية للسلوك الاجرامي ٢٢٣
٢ ـ اسلوب التفكير او التجريد المنطقي ٢٢٣
٣ ـ التفسير العلمي للسلوك الاجرامي ٢٢٧
٤ ـ التفسير التكويني للسلوك الاجرامي ٢٢٩

الفصل الرابع عشر

١ ـ طرق دراسة الاجرام ٢٣٤
٢ ـ احصاء الجـرائم ٢٣٥
٣ ـ احصائيات خصائص وظروف المجرمين ٢٣٦
٤ ـ طريقة الدراسة الفردية ٢٣٩
٥ ـ دراسة الحالة الفردية المحدودة ٢٤٣
٦ ـ دراسة المجرمين خارج المؤسسات ٢٤٥
٧ ـ الطريقة التجريبية ٢٤٦

الفصل الخامس عشر

١ ـ علم الاجرام كعلم تطبيقي ٢٥١
٢ ـ الوقاية من الاجـرام ٢٥١
٣ ـ علاج المجرمـين ٢٥١
٤ ـ السياسة الجنائية ٢٥١

المراجع في اللغة الانكليزية

1. Aschaffenburg C., Crime and its, Treatment Boston 1913.
2. Allen Clifford, the sexual perversions and abnormalities, London 1949.
3. Bril A. A., The Basic writing of Sigmund Freud, N. Y. 1938.
4. Barnes H. E. and Teeters N., New Horizon in Criminology, N. Y. 1951.
5. Bloch H. and Flynn F. Delinquency, N. Y. 1956.
6. Bonger William A., Criminality and Economic Conditions, Boston 1916.
7. Bovet, Lucien, Psychiatric Aspects of Juvenile Dolinquency, World Health Organiation, Jeneva 1951.
8. Burt, Cyril. The Young Delinquent, N. Y. 1925.
9. Burt Sir Clril, The Young Delinquent, London 1952.
10. Bonger W. A. An Introduction to Criminology. (Translated by Emil Van Loo, London 1936).
11. Cavan Ruth. Criminology. N. Y. 1949.
12. Carr. Lowell J., Delinquency Control, N. Y. 1950.
13. Chapin, F. Stuart. Experimental Design in Sosiological Research, N. Y. 1948.
14. Goring, Charles, The English Convict, London 1913.
15. Edwin Powers and Helen Witmer, Prevention of Delinquency, (The Cambridge Youth Study), N. Y. Colombia University Press, 1951.
16. Fink Arthur E., Causes of Crime, Philadphia 1938.

17. Glueck, Sheldon, Crime and Correction. Selected Papars (Cambridge Mass, 1952).
18. Goddard Henry H. Juvenil deliqcency, N. Y. 1961.
19. Good, William J. and Paul K. Hatt, Methods in Social research. N. Y. 1952.
20. Garofalo, Rafael, Criminology, (Translated by Robert Wyners millar). Boston 1914.
21. Haynes F. E., Criminology, N. Y. 1935.
22. Healy, William; The individule delinquent, Boston 1915.
23. Healy, William, and Augusta F. Bronner, New light on delinquency and its treament. New Heven 1936.
24. Hentig, Hans Von. Crime: Causes and Conditions. N. Y. 1946.
25. Hooton, E. A. The American Criminal, Camridge 1939.
26. Horney, Karen; Our inner Conflicts, N. Y. 1945.
27. Kalman, Franz J., The Genetics of Sschizophrenia. N. Y. 1938.
28. Kluchhaohn, Clyde and Henry A. Murry, Personality in nature , Society and Culture , N. Y. 1948.
29. Kavaraceus, William C. Juvenile delinquency and the School N. Y. 1945.
30. Kavsraceus, William C., The Community and the delinguent N. Y. 1952.
31. Kinberge, Olaf Basic problems of criminology, Copenhagen 1935.
32. Lombroso, Cesare, Crime: its Causes and remedies, (New York 1911), Translated by Henry P. Harton from (Criminal Man).

33. Mannhein Herman, Criminal Justice and Social Reconstruction. London 1946.
34. Mental Abnormality and Crime. English Studies in Criminal Sciences, London 1944.
35. Michael Jerom and Adler Mortmer; Crime, Law and Social Sciences 1933.
36. Mullins Claud; Crime and Psychology, London 1943.
37. Reckless W. Criminal Behavior N. Y. 1940.
38. Reckless W. Crime Problen, 1953.
39. Reckless W., and Smith M. Juvenile, Deliquency N. Y. 1932.
40. Smith Hamblin, The Psychology of the Criminal. London 1922.
41. Sellin, Thoreston, Culture Conflicts and Crime, N. Y. 1938.
42. Slawson, John B., The Delinquent Boy, Boston, 1926.
43. Sutherland, E. H. Principles of Criminology 1947.
44. Sutherland and Cressey. Principles of Criminology (Fifth Edition 1955).
45. Sutherland. E. H. White Colar Crime, N. Y. 1949.
46. Schlapp, M. G. "Behavior and Gland disease" in Journal of Heredity, 15 (1824) P. 11.
47. Schapp Max A. and Edward H. Smith; The new Criminology. N. Y. 1928.
48. Thrasher, Frederic M., The Boy's Club and Juvenile Welinquency (In the American Journal of Sociology 42, July 1936 P. 66-80).
49. Vedder B Clyde, The Juvenile Qffended. N.Y. 1954.
50. Zaniecki, Florian, The method of Sociology (N. Y. 1934).

مطبوعات للمؤلف بالانكليزية :

1—Sociology in international relatiations (With professor Bruce. L. Melvin Tarnslated into Spanish and published in The (Sociologica) 1956.

2 — Sociology of Mental Health: 1962.

3 — Social Classes in Iraq: 1963.

4 — Crime Prevention: 1963.

5 — Importance of Comparative Sociology 1964.

6 — Nomadism and Sedentarisation in Iraq. 1966.

7 — Scope of Social Research. 1967.

8 Function of Law in Contempoary Society 1967.

مطبوعات للمؤلف بالعربية :

١ ـ شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ـ مطبعة المعارف ١٩٥٠ •

٢ ـ العقوبة والمجرم ـ مطبعة المعارف ١٩٥٠ •

٣ ـ مبدأ الفصل بين سلطتي التحقيق والاتهام في القانون العراقي والتشريع المقارن : بحث منشور في مجلة القضاء ١٩٥١ •

٤ ـ القبائل الرحل وسياسة التوطين في العراق ١٩٦٥ •

٥ ـ السجون الحديثة ـ مطبعة المعارف ١٩٦٧ •

٦ ـ فن الخدمات الاجتماعية ـ مطبعة المعارف ١٩٦٨ •

٧ ـ التخطيط الاجتماعي والتنظيم ـ مطبعة المعارف ١٩٧٠ •

٨ ـ مشكلة المجتمع العربي المعاصر ـ مطبعة المعارف ١٩٦٩ •

٩ ـ الطرق العلمية الحديثة في اصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين مطبعة المعارف ١٩٧٥ •